ترجمان

كريس هان
و
كيث هارت

الأنثروبولوجيا الاقتصادية

التاريخ والإثنوغرافيا والنقد

ترجمة عبد الله فاضل



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الأنثروبولوجيا الاقتصادية

التاريخ والإثنوغرافيا والنقد

هذه السلسلة

في سياق الرسالة الفكرية التي يضطلع بها «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى «سلسلة ترجمان» بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمينة الموثوقة المأذونة، للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية بصورة خاصة.

وتستأنس «سلسلة ترجمان» وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديرة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب كالافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوَّهة أو المتدنية المستوى.

وتسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

الأنثروبولوجيا الاقتصادية

التاريخ والإثنوغرافيا والنقد

كريس هان

كيث هارت

ترجمة

عبد الله فاضل

مراجعة

فايز الصياغ

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

هان، كريس. أم.، 1953 -

الأنثروبولوجيا الاقتصادية التاريخ والإثنوغرافيا والنقد/ كريس هان، كيث هارت؛ ترجمة عبد الله فاضل؛ مراجعة فايز الصياغ.

284 ص.؛ 24 سم. - (سلسلة ترجمان)

يشتمل على ببليوغرافية (ص. 235 - 254) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-006-2

1. الأنثروبولوجيا الاقتصادية. أ. هارت، كيث. ب. فاضل، عبد الله. ج. الصياغ، فايز. د. العنوان هـ. السلسلة.

306.3

هذه ترجمة مأذون بها حصريًا من الناشر لكتاب

Economic Anthropology

History, Ethnography, Critique

by Chris Hann and Keith Hart

عن دار النشر

Polity Press, 2001

ISBN 978-0-7456-4483-7

الناشر



شارع رقم: 826 - منطقة 66

المنطقة الدبلوماسية - الدفنة، ص. ب: 10277 - الدوحة - قطر

هاتف: 44199777 - 00974 فاكس: 44831651-00974

جادة الجنرال فؤاد شهاب - شارع سليم تقلا - بناية الصيفي 174

ص. ب: 4965 - 11 - رياض الصلح - بيروت 2180 1107 - لبنان

هاتف: 8 - 991837 1 - 00961، فاكس: 991839 1 - 00961

البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org

الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى

بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر 2014

المحتويات

مقدمة المترجم

سيكتشف القارئ، وهو يقرأ هذا الكتاب، أنه ليس بحاجة إلى مقدمة، فالكتاب يعرّف نفسه بنفسه، ويكشف قصته في الفصول المختلفة التي يحتويها، بدءًا بمقدمة المؤلفين وانتهاءً بآخر فصل فيه. وبالتالي لن تتحدث هذه المقدمة عن الكتاب، بل عن المؤلفَين لأنهما غير معروفين عمومًا لناطقي العربية، حتى إن البحث الذي أجريته عنهما بالعربية عبر شبكة الإنترنت لم يعطني أي نتيجة. أمّا البحث بالإنكليزية فأعطاني نتائج كثيرة. حاولت الخروج من المواد المتعددة التي حصلت عليها بسيرة موجزة عن كل منهما. وسيذهب الجزء الآخر من هذه المقدمة إلى شرح منهجية الترجمة وبعض المبادئ التي اتبعت في ترجمة الكتاب وتقديمه بالعربية.

كريس هان

وُلد كريس هان في كارديف في ويلز في عام 1953. ودرس في جامعة أكسفورد حيث حصل على الماجستير في السياسة والفلسفة والاقتصاد (1974)، وبعد ذلك في كامبريدج حيث حصل على الدكتوراه في الأنثروبولوجيا الاجتماعية (1979)، وعمل فيها بعد ذلك باحثًا ومدرسًا. عمل بين عامي 1992 و1999 أستاذًا للأنثروبولوجيا الاجتماعية في جامعة كنت في كانتربري. وفي عام 1999 عيّن مديرًا في معهد ماكس بلانك للأنثروبولوجيا الاجتماعية في هالي في ألمانيا. اهتمّ في دراساته الأولى ببعض دول أوروبا الشرقية في الحقبة الشيوعية

ومـا بعدهـا. ودرس لاحقًا مناطق متعددة في آسـيا كالصين والجماعات الناطقة بالتركية.

يعمل هان محررًا في المجلة الأوروبية لعلم الاجتماع (*European Journal of Sociology*)، وزميلًا في أكاديمية برلين - براندنبيرغ للعلوم وأستاذًا فخريًا في جامعـة مارتـن لوثر، وهالي - ويتنبـرغ وجامعة لايبزغ. ألّف عـددًا من الكتب وساهم في تأليف عدد كبير من الكتب والمقالات والأبحاث وتحريرها.

كيث هارت

وُلـد في مانشسـتر في بريطانيـا في عام 1943. وهو يعمل أسـتاذًا فخريًا لمـادة الأنثروبولوجيا في كلية غولد سـميثز في جامعة لندن، إضافة إلى عمله أسـتاذًا فخريًا أو زائرًا في عدد من الجامعات والكليات في أنحاء العالم. ركز فـي أعمالـه على أفريقيـا وعلى الجماعـات ذات الأصول الأفريقيـة في أنحاء أخـرى مـن العالم. وقدّم مسـاهمات متميزة في دراسـة الاقتصـاد غير المنظم وأبحاث التنمية.

بدأ في عام 1993 مع زميلته آنا غريمشـو (Anna Grimshaw) نشـرَ سلسلة من الكراريس بقلم كتاب من أجيال وخلفيات مختلفة تتناول قضايا في مجال الأنثروبولوجيـا وتاريـخ العلـوم والأفـلام التـي تتنـاول جماعات إثنيـة. وكان هدفهما بعث الحيوية في عالم الأكاديميا الراكد، بحسـب تعبيرهما. وفي عام 2000 أنشأ أرشيفًا رقميًا على الشبكة باسم «بنك الذاكرة» (The Memory Bank) يعرض كتبًا ومقالات أكاديمية ومراجعات في ميادين متعددة. وفي عام 2009 أسّـس موقعًـا للتشـبيك الاجتماعـي لعلمـاء الأنثروبولوجيـا باسـم «تعاونيـة الأنثروبولوجيا المفتوحة» (Open Anthropology Cooperative). وكتب عددًا كبيرًا مـن الكتـب والمقـالات، كما شـارك آخريـن في كتابة عـدد آخر مـن الكتب والمقالات والمشاريع.

بدأ هارت مشـروعه بدراسـة اللغات والأدبيات الكلاسـيكية، وانتقل إلى دراسة المجتمعات، ولا سيّما في سياقات ثقافية مختلفة عن الثقافة الأوروبية.

في ترجمة الكتاب

موضوع الكتاب حديث في الكتابات المتوافرة باللغة العربية، المترجَم منها والمؤلَّف، وهذا ما يضع المترجم أمام تحدي الوصول إلى تراكيب ومصطلحات تجعل الكتاب وموضوعه في متناول القارئ العادي، لا المتخصص فحسب. كثير من المصطلحات التي واجهت المترجم في هذا الكتاب غير قاموسية، أي لا يمكن العثور عليها في القواميس العادية، بل حتى في بعض القواميس الموسوعيّة والتخصصيّة. لذلك كان عليه أن يبحث عنها في مراجع أخرى ويحاول أن يشتق لها ترجمة تقارب الفهم قدر الإمكان. عمومًا هناك مجموعة من المبادئ التي سارت عليها الترجمة على امتداد الكتاب، يمكن إجمالها بما يأتي:

- في ترجمة أسماء الأشخاص، اعتمدت الأسماء المعروفة سابقًا على النحو الذي عرفت به، أمّا الأسماء التي لم يعثر عليها المترجم بالعربية فحاول أن يقارب لفظها بأفضل ما يمكن. وكانت الصعوبة هنا في أن بعض الأسماء ينحدر من لغات غير الإنكليزية وحتى غير الفرنسية. ومع ذلك كانت القاعدة التي اتبعناها هي وضع الاسم عند وروده أول مرة كما هو في النص الإنكليزي بين قوسين.

- في ترجمة المصطلحات، اعتمد المبدأ نفسه من حيث وضع المصطلح لدى وروده أوّل مرّة كما هو في النص الأصلي بين قوسين. وفي مواضع معينة لجأ المترجم إلى حاشية لشرح بعض المصطلحات أو التسميات أو الأفكار التي وجد من الضروري شرحها لتسهيل وصول الفكرة إلى قارئ العربية العادي. إضافة إلى ذلك، هناك ملحق في نهاية الكتاب يتضمن بالمصطلحات الواردة في الكتاب بحسب تسلسلها الهجائي باللغة الإنكليزية مع مقابلاتها العربية ومع شيء من الشرح عند الضرورة.

- في أسماء الكتب، إذا كان الكتاب مترجمًا سابقًا في نسخة معروفة وضع العنوان كما في الترجمة العربية المعروفة، وإلّا لجأ المترجم إلى ترجمته كما هو. وفي الحالتين لجأ إلى وضع حاشية بالعنوان الأصلي للكتاب.

والهدف من ذلك التخفيف قدر الإمكان من الحشو في متن الكتاب من دون حرمان القارئ معرفة العنوان الأصلي في حال أحبّ الرجوع إليه.

أخيرًا، إذا كان السعي إلى الكمال مشروعًا، فإن الكمال غاية صعبة المنال، إن لم نقل مستحيلة، وهي في الترجمة مستحيلة بالتأكيد، حتى ليجد المترجم نفسه في نهاية عمله مرددًا ما قاله الشاعر يومًا: «كفى المرء نبلًا أن تعد معايبه». وهذا، إن كان ينطبق على الناس عمومًا، فإنّه ينطبق على عمل المترجم خصوصًا.

عبدالله فاضل

مقدمة

كانت بداية هذا الكتاب على شكل ورقة بحثية معمّقة، مقدمة إلى مؤتمر عقدناه في حزيران/يونيو 2006 عن وضع الأنثروبولوجيا الاقتصادية، ركزنا فيها تركيزًا خاصًا على أهمية أفكار كارل بولاني (Karl Polanyi) في العالم المعاصر. وعندما بدأنا بإعداد وقائع المؤتمر وأوراقه للنشر في كتاب[1] تبيّن لنا أن ورقتنا أكبر من أن يتسع لها الكتاب، إضافة إلى أنها اغتنت في تلك الفترة، وتأخّر إكمالها، لا نتيجة الالتزامات الأخرى التي استغرقت وقتنا وحسب (وهي الأعذار الأكاديمية المعتادة)، بل كذلك نتيجة تأثير أحدث أزمات الاقتصاد العالمي وأشدّها خطورة، وهي الأزمة التي أخذت بعضًا من طاقاتنا، ودفعتنا إلى إيلاء موضوع المال أهميةً أكبر من تلك التي أوليناه إياها في النص الأصلي. ربما تكون هذه الأزمة المالية وعواقبها الاجتماعية قد فاجأت معظم العالم، بمن في ذلك الاقتصاديون، لكنها ما كان يجب أن تفاجئ المؤرخين الاقتصاديين أو الأنثروبولوجيين الذين تآلفوا زمنًا طويلًا مع أفكار من قبيل «الهدم الخلّاق» و«التطور المتفاوت». ولذلك لم تدفعنا الأزمة الأخيرة إلى تغيير الأساس المنطقي للكتاب أو بنيته، من حيث إنه يجمع بين عرض تاريخي للأنثروبولوجيا الاقتصادية ونظرةٍ إلى تاريخ العالم، في الوقت الذي يبيّن بصورة وافية ما الذي يجعل من ذلك أكثر من مجرّد دراسة موسّعة في العاديّات.

---

(1) C. Hann and K. Hart, eds., *Market and Society: The Great Transformation Today* (Cambridge: Cambridge University Press, 2009), pp. 256-271.

كذلك ليس الكتاب جدلًا متحزبًا، لأن عرضَنا لتاريخ الأنثروبولوجيا الاقتصادية ووضعها الراهن يأتي مساهمة في فهم الحياة الاقتصادية، وهي ميدان يجب أن يوحّد فيه علماء كثيرون قواهم، لا علماء الاقتصاد والأنثروبولوجيا فحسب، بل أيضاً علماء التاريخ والاجتماع (مع تنويعات كثيرة تحت كل من هذين العنوانين العريضين). وفي حين يطالب بعض الاقتصاديين بمكانة خاصة لفرعهم الدراسي، ويضعونه في مكان أقرب إلى العلوم الصلبة (hard science) منه إلى الفروع «الناعمة» (soft) في الإنسانيات، فإننا نتبنى تجاه هذه المطالب وجهة نظر نقدية وتاريخية، من دون أن يكون في نيتنا تقديم بديل رومانسي وطوباوي من علم الاقتصاد. ونحن ندرك أن علم الاقتصاد متنوع كالأنثروبولوجيا في بعض النواحي. وهكذا، فإن هدفنا أن نقرب هذين العلمين أحدهما من الآخر، ما يجعلنا نقديين تجاه المواقف السائدة على الجانبين.

غالبًا ما رُبطَت الأنثروبولوجيا الاقتصادية بالآباء المؤسّسين للنظرية الاجتماعية الحديثة ـ ولا سيّما ماركس وفيبر ودوركهايم. وفي بعض الأحيان كان تاريخها يُعَاد إلى علماء الاقتصاد السياسي في عصر التنوير. لكننا نعتقد أن المسائل الجوهرية أقدم من ذلك بكثير. وما تتناوله الأنثروبولوجيا الاقتصادية، في النهاية، هو مسائل الطبيعة الإنسانية والرفاه، وهي مسائل شغلت فلاسفة جميع المجتمعات منذ البداية. إننا ندافع عن أنثروبولوجيا اقتصادية قادرة على استقصاء هذا «الاقتصاد الإنساني» أنّى وُجِدَ في الزمان والمكان، كإبداعٍ للإنسانية جمعاء. لكن، تغيّرات هائلة اعترت الاقتصاد العالمي خلال نصف القرن الماضي، ولا سيما منذ نهاية الحرب الباردة، وجعلتنا نوليها الأهمية القصوى.

كي يكون الكتاب سهل القراءة، حاولنا أن نتجنب إثقال النص بالحواشي والمراجع والاستشهادات وعلامات الاقتباس. أمّا الملاحظات المتعلقة بقراءات إضافية، التي تأتي في فصل مستقل يسبق ثبت المراجع، فالهدف منها تزويد القارئ المهتم بمزيد من التفصيلات عن المواد الواردة في كل فصل، فضلًا عن الاقتراحات الإضافية.

إنّنا ندين بالامتنان لصوفي شـيفالييه (Sophie Chevalier) وهوراشـيو أورتيز (Horacio Ortiz) وفيشـنو بادایاتشي (Vishnu Padayachee) لسماحهم لنا باستخدام مـادة أُنجزت بالمشـاركة. والشـكر واجـب أيضًا لغاريـث ديـل (Gareth Dale) وسـتيفن غَدمـان (Stephen Gudman) وسـاندي روبرتسـون (Sandy Robertson) ودون روبوثام (Don Robotham) على ملاحظاتهم المفيدة.

1

مدخل: الأنثروبولوجيا الاقتصادية

يهدف علماء الأنثروبولوجيا إلى اكتشاف مبادئ التنظيم الاجتماعي على المستويات كلها، من أكثرها خصوصية إلى العام منها. وكان هدف الأنثروبولوجيا الاقتصادية في القرن التاسع عشر، حتى قبل أن تتشكل على هيئة «علم اقتصاد الإنسان البدائي»، هو اختبار الزعم القائل بوجوب قيام نظام اقتصادي عالمي على المبادئ التي قام عليها مجتمع صناعي غربي يتوق إلى العالمية (Universality). وكان البحث دائرًا عن بدائل يمكن أن تؤمّن اقتصادًا أكثر عدلًا، ليبراليًا أكان أم اشتراكيًا أم فوضويًا أم شيوعيًا. ومن هنا جاء الاهتمام بالأصول والتطور، إذ كان مفهومًا أنّ المجتمع في حالة حركة، وأنّه لم يصل إلى شكله النهائي بعد. وكانت الأنثروبولوجيا هي الطريقة الأشمل للتفكير في الممكنات الاقتصادية.

تفرّعت المعارف في القرن العشرين إلى درجة غير مسبوقة، متيحةً المجال لظهور اختصاصات اجتماعية، وفق نموذج العلوم الطبيعية. وصُنِّفت الأنثروبولوجيا على أنّها دراسة تهتم بتلك الأجزاء من الإنسانية التي لم تتمكن العلوم الأخرى من الوصول إليها. وبإدخال الأنثروبولوجيا إلى الجامعات الآخذة بالتوسع، كان عمل الأنثروبولوجيين هو تجميع بنك من البيانات الموضوعية عن «الثقافات الأخرى» معدٍّ لاستخدام المعنيين وقلة من الخبراء لا لاستخدام عموم البشر. وترسّخت المهنة في أنموذج [بارادايم] ثقافي نسبوي (Relativist) يعتبر أنَّ لكل مجتمع ثقافته الخاصة ويتعارض بالتعريف مع حقائق علم الاقتصاد المعترف بها عمومًا. كما بنى علماء الأنثروبولوجيا

شهاداتهم على إقامات طويلة في مناطق نائية، ما أضعف كثيرًا قدرتهم على تناول المسار الاقتصادي العالمي.

نميز في تطور الأنثروبولوجيا الاقتصادية، بوصفها حقلًا مستقلًا، ثلاث مراحل. في المرحلة الأولى التي امتدت من سبعينيات القرن التاسع عشر إلى أربعينيات القرن العشرين، انصب اهتمام معظم علماء الأنثروبولوجيا على ما إذا كان سلوك «المتوحشين» الاقتصادي يستند إلى أفكار الكفاءة و«العقلانية» ذاتها التي يفترض أنها تحفّز السلوك الاقتصادي في الغرب. وكرّسوا جهدهم في البداية لوضع عروض موجزة عن التاريخ العالمي الذي كان، من وجهة نظرهم، عملية تطورية. وفي ما بعد، في السنوات التي تلت الحرب العالمية الأولى، أصبحت ممارسة العمل الميداني مهيمنة أكثر من أي وقت مضى، وسعى الإثنوغرافيون إلى ربط أعم فرضيات علم الاقتصاد السائد («الكلاسيكي الجديد») بنتائجهم الخاصة عن المجتمعات «البدائية». لكنّهم أخفقوا أساسًا لأنّهم لم يفهموا المقدمات الإبيستمولوجية لعلماء الاقتصاد.

في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، كانت الحربُ الباردة في أوجها، والاقتصادُ العالمي مزدهرًا، والحكومات في كل مكان تتعهد توسيع الخدمات العامة مع المحافظة على ضوابط صارمة بخصوص الأسواق المالية. في تلك الظروف، كان علماء الأنثروبولوجيا الاقتصادية يتجادلون في ما بينهم في شأن النظريات والمنهجيات اللازمة لدراسة ميدانهم الخاص الذي كان قد امتد في ذلك الوقت ليشمل فلاحي العالم إضافة إلى أبناء القبائل الذين كان عددهم في تناقص حينها. واعتقد «الشكلانيون» (Formalist) أنّ المفاهيم السائدة في علم الاقتصاد وأدواته كافية للقيام بهذه المهمة، في حين زعم «الجوهرانيون» (Substantivist) أن المقاربات المؤسساتية أكثر ملاءمة. وكانوا يقصدون بكلمة «مؤسساتية» (Institutional) أن الحياة الاقتصادية في المجتمعات التي لم تهيمن عليها الأسواق المتجرّدة عمّا هو شخصيّ «متضمنة» دائمًا في مؤسسات اجتماعية أخرى، تتدرج من الأسرة إلى الحكومة والدين.

لـو عدنـا إلى تلك الفترة، يمكن القول إنّ هذا السـجال بين الشـكلانيين والجوهرانيين كان عصرًا ذهبيًا للأنثروبولوجيا الاقتصادية. لكنّه انتهى بمأزق، ففتح بذلك الطريق أمام الماركسيين وأنصار الحركة النسوية حتّى يهيمنوا فترة وجيـزة مـن الزمـن، لكنهـم بالغـوا فـي اعتمادهـم علـى الموضـوع التقليدي للإثنوغرافيا الغريبة القصيّة (Exotic). وتبدأ المرحلة الثالثة من تاريخنا من الحدّ الفاصـل فـي السـبعينيات لتمتدّ علـى مدى ثلاثة عقـود من العولمـة الليبرالية الجديـدة. وسـوف نتفحص هنـا وجهات النظـر النقدية الجديـدة و«الانعطافة الثقافيـة» فـي الأنثروبولوجيـا الاقتصادية والتطلعات الجديـدة إلى علم صلب (Hard Science)، ولا سيّما في هيئة «علم الاقتصاد المؤسسي الجديد». وكانت هـذه الفتـرة قـد شـهدت أنثروبولوجيين يوسـعون دراسـاتهم لتتنـاول التنظيم الاقتصادي الإنساني برمته من منظورات متنوعة. وكان هؤلاء عمومًا قد فضّلوا إلـى الآن أن يلتزمـوا تقليـد الرصـد والمشـاهدة الإثنوغرافـي (Ethnographic Observation). لكننا نعتقد أن الوقت ناضج حتى يمضي الأنثروبولوجيون أبعد، فيتناولـوا الاقتصـاد العالمـي برمتـه. وفـي هـذه المرحلـة الرابعـة، ستنبثق الأنثروبولوجيا الاقتصادية أخيرًا بوصفها ميدانًا تخصصيًا قائمًا بذاته.

تبقى المسـألة الأهم هي إن كانت أشـكال اقتصاد السـوق التي سـمحت لمجتمعـات شـمال الأطلسـي بالهيمنة علـى الاقتصاد العالمي خـلال القرنين الماضيين قائمةً على مبادئ صالحة عالميًا، حيث سـبق للسـجالات في شـأن التشـابه والاختـلاف أن أنهكـت الأنثروبولوجيـا الاقتصاديـة خـلال تاريخها. ويمكـن أن نفخـر بالتـزام الأنثروبولوجييـن الانضمـام إلـى الناس فـي أماكن عيشهم من أجل اكتشاف ما يفكرون فيه وما يفعلونه. وبتنا نفهم أنّه ما عاد من الممكن الدفاع فكريًا عن تحليل السـلوك الاقتصادي غير السـوقي من خلال عدسـات نماذج السـوق إلّا بقدر مـا يمكن الدفاع عن تحليـل الانهيار المالي الأخير في وول ستريت انطلاقًا من رؤية العالم لدى مجتمع صغير يقوم على الصيـد وجمـع المـواد الصالحة للأكل. ويبقـى صحيحًا أن مقارنـاتٍ من هذا القبيـل لهـا اسـتخداماتها التـي يجـب توظيفها بحـذر. وليس هناك أيّ سـبب لافتـراض أنّ فـي الإمـكان اختـزال تنـوّع الاقتصادات الإنسـانية عبـر التاريخ

بانقسام كبير واحد بين الغرب وبقية العالم. وفي أيّ حال، يحتاج علماء الأنثروبولوجيا إلى جعل الإثنوغرافيا القائمة على العمل الميداني أكثر انفتاحًا على نظرة إلى التاريخ العالمي كان معظمهم قد تخلّى عنها في القرن العشرين.

بعض مسائل المنهج

ما من مفهوم نقدمه، مفترضين أنه مفهوم عالمي، إلا وله تاريخُه الخاص. وهكذا فإن كلمة «اقتصاد» نشأت من كلمة *oikonomia* الإغريقية القديمة، حيث كانت تشير إلى تدبير شؤون الأسرة التي كانت تشغل في العادة ضيعة إقطاعية. ويمكن أن نتتبّع تقسيمًا للعمل معقّدًا على أساس الأسواق والنقود إلى زمن أقدم بكثير، تحديدًا إلى بلاد الرافدين في الألف الثالث قبل الميلاد؛ لكن الـ«*oikonomia*» كان يفهم على أنه نقيض مبدأ السوق، وهذا ما سنشرحه في الفصل التالي. وبالطبع، كان البشر يتكاثرون في بيئاتهم، ويتبادلون البضائع مع الجماعات الأخرى منذ نشأة جنسنا البشري، وبهذا المعنى يمكن القول إنّ الاقتصاد قديم قدم الإنسانية ذاتها. وبما أنّ الإثنوغرافيا الحديثة لا تسلّط إلّا القليل من الضوء على هذا التاريخ، فيجب أن ننظر إلى اختصاصات أخرى، ولا سيما إلى الحفريات الاقتصادية (Economic Archaeology). وعلى الرغم من أن الدراسات الآثارية للمكتشفات المادية ـ بما في ذلك السجلات الأحفورية ـ تقدم لنا أدلة غنية على أنماط العيش والتبادل القديمة، فإنّ الاستنتاجات المتعلقة بكيفية تصوّر أعضائها مهماتهم المادية وإدارتها تبقى إشكالية. وكان علماء الأنثروبولوجيا المحدثون قد أشاروا إلى أنّ تصوّر اقتصاد الإنسانية المبكر على أنه صراعٌ متواصل من أجل البقاء قد لا يكون دقيقًا. صحيح أن اكتشاف الزراعة اقتضى تكثيفًا في جهد العمل، وربما يكون قد تضمن روتينيًا ما نعتقد أنه ضرب من العمل الشاق، لكنه من غير المحتمل أن يكون المزارعون الأوائل قد فهموا العمل على النحو الذي نفهمه اليوم، فما بالك بالصيادين وجامعي الثمار في العصر الحجري القديم (Palaeolithic).

ينبغي للحقيقة القائلة إنّ للاقتصاد أصولًا خاصةً في تاريخ الفكر الاجتماعي الأوروبي ألّا تَحول بين الأنثروبولوجيين واستقصاء الاقتصادات

الإنسانية لدى جماعات ذات موارد مادية مختلفة وطرائق إدراك مختلفة عن تلك الموارد. هكذا، مثّل استكشاف «النماذج المحلية» من الاقتصاد، كنموذج جامعي الغذاء الذين ينظرون إلى الغابة التي يعيشون فيها على أنها مصدر كريم للأمن، أحد أخصب اتجاهات الأنثروبولوجيا الاقتصادية في العقود الأخيرة[1]. أما الأفكار الغربية عن العمل والندرة وعدم اليقين فغير مألوفة لديهم. وما زاد الأمور تعقيدًا هو ارتباط كلمة اقتصاد على نحو متكرر بمصطلحات أخرى في عبارات مثل: اقتصاد سياسي واقتصاد أخلاقي واقتصاد ثقافي واقتصاد تمثّلي وحتى اقتصاد روحي. وسوف نقدم في الفصل التالي عرضًا تاريخيًا لمدلولات هذه الكلمة المتغيرة من الأزمنة القديمة حتى الآن، فكلمةُ اقتصاد واحدةٌ من الكلمات الأساسية في الحضارة الحديثة، وينبغي أن تجعلنا معرفةُ مسارها التاريخي أوسع إدراكًا عندما نستخدمها على المستوى العالمي.

ثمة تقييد جدي آخر ناجم عن قرارنا وضع الأنثروبولوجيا الاقتصادية في سياق التاريخ الفكري الغربي ووضع هذا الأخير بدوره ضمن رؤية محددة إلى التاريخ العالمي، ما يجعل روايتنا تميل بقوة صوب منظور شمال ـ أطلسي، يعكس الهيمنة الأوروبية والأميركية على المجتمع العالمي وعلى تمثيله الأكاديمي في الحقبة الحديثة. إذ عمل الأنثروبولوجيون الاقتصاديون في مختلف أنحاء العالم أكثر من قرن، لكنهم لم يشكلوا جماعة فكرية قائمة بذاتها في البداية إلا في البلدان الأوروبية التي أقامت إمبراطوريات استعمارية، لتترسّخ بعد ذلك في الولايات المتحدة. وشغل هؤلاء الأنثروبولوجيون الاقتصاديون، على مدى عقدين، مكانةً رفيعة ضمن الأنثروبولوجيا (وإن لم تكن لهم أيّ مكانة خارجها على الإطلاق). والغاية من كتابنا هي الدعوة إلى إعادة إنعاش هذه الجماعة الفكرية التي طورت ميدانًا دراسيًا قائمًا بذاته. وما نسعى إليه، من وراء ذلك، هو تحديد هذا الميدان على نحو أكثر عناية وشمولًا مما مضى، وعلى نحو أكثر مرونةً أيضًا، لأن هدفنا هو أن نبني جسورًا مع ميادين أخرى وأن نقدم إطارًا أوسع لرسم الطريق إلى الأمام على أساس عالمي. ولا بدّ من ملاحظة أن عددًا من أولئك العلماء الغربيين الذين استندنا

---

(1) انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب.

إلى عملهم، والذين ندعي أنهم مؤسسو هذا الفرع الجنيني، لم يصنفوا أنفسهم أنثروبولوجيين اقتصاديين، حتى بعد أن توافرت هذه التسمية في النصف الثاني من القرن العشرين. وإذا ما أفلحنا في تحقيق هدفنا هذا، فسيتمكن بعض القرّاء من التعرف إلى رواد مشابهين في التقاليد الفكرية غير الغربية.

ثمة مسألة أخرى مرتبطة بما سبق تتعلق باللغة. ذلك أننا نركز في المقام الأول علـى مـواد بالإنكليزية، ما يعكس هيمنة هـذه اللغة في العقود الأخيرة. كما ننظر في مسـاهمات بارزة بالفرنسـية والألمانية، غير أننا نورد الاقتباسات مـن تلك المسـاهمات مترجمـة إلى الإنكليزية، مـا أمكن، اعتبـارًا منا للقارئ الذي لا يعرف اللغات الأخرى.

الاقتصاد الإنساني

يشير الاستخدام السائد لمصطلح «اقتصاد» منذ أواخر القرن التاسع عشر إلـى مجموع السـلع والخدمات المبتاعـة والمباعة في إقليـم وطني، ومن هنا جـاءت أسـماء مثل «الاقتصاد البريطاني». وهـذا المصطلح يرتبط عادةً بمعنى واحد هو «البشـر»، مثلما هي الحال مع مصطلح (Volkswirtschaft) الألماني أو (Nepagazdasag) الهنغـاري. وهـذا الاقتصـاد قابـل للتحديـد كميًـا، وفيه تعطى الأولوية عادةً للإنتاج الذي تعكسه مؤشرات رئيسة مثل «حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي». وتعتمد الاقتصادات الحديثة اعتمادًا حاسـمًا على الطلب الاستهلاكي. وفي حين يفتقد ملايين الناس الوسائل التي تجعل طلبهم المواد الضروريـة (مثل الماء النظيـف) فاعلًا، فإن آخرين كثر ما عادوا مضطرين إلى القلـق في شـأن بقائهم. والتحدي، فـي هذه الحالة الأخيرة، هو أن نشـرح ما الذي يجعلهم على اسـتعداد لتحمل مشـقة العمل من أجل شـراء سلع ليست ضروريـة للحيـاة. والجواب عن ذلك هو أن هذه السـلع تمنـح قيمة نابعة من اعتبـارات اجتماعيـة وشـخصية، كما تؤدي النـدرة غالبًا دورًا فـي إعلاء قيمة الشيء، لكن الندرة مسألة اجتماعية، وليست مُعطًى طبيعيًا.

يرتبط الإنتاج والاسـتهلاك بواسطة عمليات التوزيع، وهي غالبًا عمليات متفاوتة أشـدّ التفاوت. ونلاحظ أحيانًا أن كلمة «تبادل» أو «مقايضة» تُسْـتَبْدَل

بها كلمة «توزيع»، لكنّنا نصرّ على التمييز بينهما. فالتبادل مبدأ عام من مبادئ الحياة الاقتصادية، لكنّه يتخذ أشـكالًا كثيـرة، وليس من الضروري أن تصنّف كل تدفقات الموارد على أنّها تبادلات. قد يقول قائل إنّ دفع إتاوة إلى حاكم لقاء حمايته هو ضَرْبٌ من التبادل، لكنّ هذا تمثيلٌ مضلل لعلاقة غير متكافئة، فـي حيـن يُفَضَّـل النظر إلـى مدفوعات الرفـاه التي تقـوم بها الدولـة الحديثة بوصفها تحويلاتٍ تموَّل من الضرائب؛ فهي، بذلك، شكل جديد من التشارك أكثـر ممـا هي تبادل. ويميل الاقتصاديون إلـى التخصص في ميادين معينة من الحياة الاقتصادية، كالتخصص في أسواق النقل أو الطاقة أو القطع الأجنبي أو الصحـة أو الإسـكان. والاقتصـاد الغربـي الحديث منقسـم تقليديًـا إلى قطاع خـاص وقطـاع عام، حيث تسـيطر السـوق علـى الأول والدولة علـى الثاني، وحيـث توضع الأرباح التي تولدها المبيعات مقابـل الضرائب وإعادة التوزيع الحكومي. وكانت حقوق الملكية في قلب النقاشات الدائرة في شأن النماذج المتنافسـة من التنظيم الاقتصادي، التي حـدّدت ذات يوم خطوط المعركة في الحـرب البـاردة، لكنّ هذا التقسـيم المألوف تأكّلَ في العقـود الأخيرة، وبات الخط الفاصل بين القطاعين العام والخاص باهتًا في الأغلب.

يواصل بعض تقاليد علم الاقتصاد في أوروبا القارية التشديد على النظام السياسـي وضوابطه. وكان ثمة تقليد آخـر يقوم على التخطيط المركزي، لكنّه اختفى مع سـقوط جدار برلين. أما التقليد المسـيطر منذ القرن التاسـع عشـر فنشـأ مـن مذهـب المنفعـة (Utilitarianism) الإنكليـزي. وهـذا التقليـد يفضـل الأسواقَ الحرة والتعظيمَ الفردي «للقيمة» ضمن تقييدات الموازنة. ويُنظر إلى القيمة دائمًا من ناحية التكاليف والمنافع مُعَبَّرًا عنها بمبالغ نقدية. وحتى عندما لا يبـدو الأفـرادُ أنّهم يعظّمـون القيمةَ بالمعنى المرتبط بالسـوق ـ كما يحدث عندمـا يقدمـون هدايـا للعائلـة والأصدقـاء أو لجمعيـة خيريـة علـى سـبيل المثال ـ يستمر الاعتقاد بأنهم يقومون بخيارات في ظل ظروف الندرة لتعظيم المنفعـة، على الرغم مـن أنّ الاقتصاديين لا يسـلّطون المزيد من الضوء على ما يمكـن أن يعنيه هـذا الأمر الغامض. ووصل الأمر ببعـض الاقتصاديين إلى الدفع بـ«الخيار العقلاني» إلى أكثر المجالات حميميةً، مثل العائلة، وحجتهم

في ذلك أنّ نظريتهم تستطيع أن تقدم رواية مُرْضية عن التبادلات كلها، بما في ذلـك التحويـلات بيـن الأجيـال أو ضمن الجيـل الواحـد. وإذا كان الاقتصاد يعـرّف بأنّه دراسـة الخيارات التي يقوم بها النـاس، وإذا كان يفترض بالأفعال كلهـا أن تنبـع من تلـك الخيـارات العقلانيـة، فإنّ هـذا الاختصـاص يتضمّن بوضـوح كامـل الحياة البشـرية وتطورهـا (وربما أيضًا تطـوُّر كثير من جوانب العالم الحيواني). وهكذا، من شأن الاقتصاد، على مستوى العقلانية المنهجية، أن يشـرح، لا الأنماط الخاصة التي نتبعها في العمل مع أقربائنا فحسـب، بل أيضًا سبب وجود أنظمة القرابة التي نقيم، والحكام الذين نطيع، وحتى الآلهة التي نعبد. وما من علم آخر ينافسه بوصفه فرعًا علميًا رئيسًا (Master Discipline) إلّا علـم الأحيـاء؛ مع العلم أن التبادل بين علم الاقتصاد وعلم الأحياء مزدهر هذه الأيام، فهناك على سبيل المثال، الميدان المعروف بعلم الاقتصاد التطوري الذي يحلّل كيف يتفاعل الاصطفاء الثقافي ـ الاجتماعي مع الاصطفاء الطبيعي في «التطور المشترك» (Coevolution) الدارويني.

عند تعريف علم الاقتصاد بهذه الطريقة، فإن المقاربة التي تنطلق منه تقود إلى معالجة رياضية شـكليّة على مسـتوى متطور؛ لكن، إذا لـم تشرح مقاربات الخيـار العقلانـي تلـك تفضيـلات الأشـخاص المعنييـن وقيمهـم الأخلاقيـة الأساسية فإنها تبقى مجرد لغو. إنّها تنزع إنسانية الاقتصاد، وتدأب على إزالة البشر (Volk) من الاقتصاد (Volkswirtschaft). أما فهمنا للاقتصاد فمختلف جدًا، مـع أنـه ليس أضيـق نطاقًا. فمصطلح «الاقتصاد الإنسـاني»[2] يشـير إلى الرفاه وإلـى إشـباع الحاجات الإنسـانية كلهـا، لا تلك التي يمكـن تلبيتها عن طريق معاملات السوق الخاصة وحدها، بل أيضًا الحاجة إلى السلع العامة، كالتعليم والأمـن والبيئة الصحية، وإلى المزايا المعنوية، كالكرامة، وهي أمور لا يمكن اختزالهـا بحصة الفرد من الـدولارات المنفقة. إنّنا نعيش في عصر امتدّت فيه آليات السوق (وهي دائمًا نتيجة التركيب الاجتماعي، وليست «حرة» قط) إلى قطاعات جديدة، بهدف زيادة «الكفاءة الاقتصادية». لكنّ الناس بدأوا يدركون

(2) K. Hart, J.-L. Laville and A. Cattani, eds., *The Human Economy: A Citizen's Guide* (Cambridge: Polity Press, 2010), pp. 21-31.

أنّ إيجاد سوقٍ لسلعة ما تحظى بالتقدير، كالتعليمْ مثلًا، ليس عملًا حياديًا بالمعنى الأخلاقي. وغالبًا ما يؤدي إلى إحصاءات مضلِّلة تخفي خفض الجودة الذي يبدأ عندما يعامَل المعلمون والأساتذة كأيّ مزوّد آخر للخدمات التجارية. ولعلّنا نوافق على أن الاقتصاد يشكل بالفعل مؤسساتِ القرابة والمؤسسات الدينية على المدى الطويل، لكننا نشك في النماذج التطورية المستندة إلى أفكار الكفاءة والعقلانية الفردية المجرّدة، ونُدافع، بالمقابل، عن مقاربة أكثر تنوعًا للتنظيم الاقتصادي؛ مقاربة تبيّن بحق مزايا السجل المادي والتاريخي والإثنوغرافي.

هكذا، يجدر بدراسةٍ أنثروبولوجية للاقتصاد الإنساني أن تلقي نظرة أوسع على مستوى المعيشة، وأن تتناول طيفًا أعرض من الحاجات والدوافع الإنسانية. ذلك أنه لا غنى عن الأسواق لتحصيص معظم السلع في المجتمعات الحديثة؛ وهذا ما يظهره بوضوح مصير التخطيط «الاشتراكي» في أوراسيا القرن العشرين[3]. إذ أحدث توسع الأسواق «الرأسمالية» تحسنًا ملموسًا في مستويات معيشة معظم أجزاء العالم. صحيح أيضًا أن هذا التوسّع قد جلب كثيرًا من الاستغلال والمعاناة؛ حيث كانت هذه العملية بعيدةً عن التكافؤ أشدّ البعد، ثم إن الأسواقَ المنفلتة هدّدتْ الديمقراطيةَ ذاتها. ولكن ينبغي لنا، قبل أن ننبذ الأسواق أو نقيدها لمصلحة مزيد من التنظيم، أن نسأل لماذا يسعى هذا العدد الكبير من الفقراء إلى مزيد من الانخراط في الأسواق، لا إلى خفض ذلك الانخراط؟ على أيّ حال، لا يمكن حصر دراسة الاقتصاد، بالمعنى الذي نعطيه له، بعمليات الشراء الغُفْل في الأسواق، لأنّ المؤسسات السياسية والأعراف الاجتماعية والقواعد الأخلاقية تضع الشروط المسبقة للتبادل في السوق. وفي حين يشدّد منظّرو الخيار العقلاني على الفرد، مستلهمين روبنسون كروزو، ويعتقدون أنه يجب، في المآل الأخير، تفسير حتى قرارات التعاون مع الآخرين على أنها نتائج حساب فردي، فإنّ خطاب «الاقتصاد الإنساني» يشدد على الأشخاص الذين تأتي تفضيلاتهم وخياراتهم أحيانًا نتيجة ما يقومون به من حسابات، لكنّها تأتي كذلك عادةً نتيجة السياقات

---

(3) انظر الفصل السابع من هذا الكتاب.

العائلية والاجتماعية والسياسية التي يتشابك فيها البشر، والتي تحيط بهم من كل جانب.

تعترف بعض الأصوات داخل علم الاقتصاد الأكاديمي بهذه الأمور، لكنها أصوات أقرب إلى الهامشية في التقليد الكلاسيكي الجديد السائد. ويختلف الاقتصاديون في ما بينهم، شأنهم في ذلك شأن باقي البشر، على المدى الذي يكون لتوسيع مبادئ السوق فيه معنى. والحق أنّ الحوار مع أولئك الذين يعرّفون علم الاقتصاد حصريًا أنه تطبيق المنطق الفرداني لتعظيم المنفعة على جميع ميادين الحياة الاجتماعية ليس فيه أمل كبير. لكن الاقتصاديين الذين يشتركون في هذا الموقف، بحسب علمنا، ليسوا كثرًا. وهكذا، فإننا نأمل في أن نقنع الاقتصاديين ذوي الاهتمامات العالمية الحقيقية بأن يبدوا اهتمامًا بما اكتشفه الأنثروبولوجيون عن الاقتصاد الإنساني وبأنواع النظريات التي قدّمناها لفهم هذا الاقتصاد.

الأنثروبولوجيا النقدية

إن كلمة «أنثروبولوجيا» مشتقة من الإغريقية القديمة، مثلها في ذلك مثل كلمة «إيكونومي = اقتصاد». والأنثروبولوجيا (أنثروبوس = إنسان) هي أيّ دراسة منهجية للإنسانية بكليتها. أمّا الاستخدام المسيطر في العصر الحديث فيشير إلى الفرع المعروف في بريطانيا بالأنثروبولوجيا الاجتماعية، وفي الولايات المتحدة بالأنثروبولوجيا الثقافية. وتدرَّس الأنثروبولوجيا الثقافية، في بعض الجامعات الأميركية، ضمن مقاربة من أربعة ميادين - حيث الميادين الثلاثة الأخرى هي الأنثروبولوجيا الفيزيقية (أو البيولوجية) والحفريات والأنثروبولوجيا اللغوية، لكننا لن نتناول مباشرة تلك الفروع الأخرى، ولا تلك التحقيقات الفلسفية واللاهوتية عن الطبيعة البشرية، تلك التحقيقات التي حملت، منذ إيمانويل كانط (Immanuel Kant)، صفة الأنثروبولوجيا.

حظيت الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية بتعريفات وتواريخ كثيرة متباينة. وبعض الذين يشدّدون على التنوّع الثقافي يعيدون القصة إلى تصورات

الإغريـق عن البرابرة الرُحَّل، كما سـجلتها كتابات هيرودوت (Herodotus)، أو إلـى ارتكاسـات المفكرين الكاثوليـك إزاء الصور الأولى للشـعوب الأصلية التي وقّعها المسـتعمرون الإسـبان فـي الأميركتين. أما نحـن فنذافع، في هذا الصدد، عن أنثروبولوجيا نقديّة لها جذورها في الثورات الديمقراطية وفلسفة القرن الثامن عشـر العقلانية. كانت المسـألة حينها كيف يمكن أن يحل محل التفاوت الاستبدادي الخاص بالنظام القديم مجتمعٌ متساوٍ قائم على ما يشترك فيه جميع البشـر، ألا وهو طبيعتهم الإنسـانية. وفي هذا المجال، قدّم فلاسفة التنويـر نقـدًا ثوريًـا لفرضيات التفاوت، كمـا قدموا اقتراحات بنّـاءة من أجل مسـتقبل أكثـر مسـاواة. وكان الاعتقـاد هو أن ذلك المسـتقبل مناظـر لتنظيم القرابة السـابق علـى المجتمعات القائمـة على الدولة والانقسـامات الطبقية. وكان التفسيرُ المقدَّم بخصوص المتوحشين المعاصرين يتم في ضوء نظريات المراحـل التـي تمتعت نظريـة مونتيسـكيو[4] (Montesquieu) (1748) من بينها بتأثير خاص.

مـا هـو «النقـد» إذًا؟ هـو أن تتفحّص أسـس الحضـارة المعاصرة على أسـاس المحاكمة العقليـة. والمحاكمة بدورها هي القـدرة على تكوين رأي على أسـاس التفكير الدقيق؛ وأبعد من ذلك، هي القدرة على تبيّن العلاقات التـي تربط الأمـور الخاصة بأكثرالمبـادئ عمومية. ويُعتبر جان جاك روسّـو (Jean - Jacques Rousseau) (1712 - 1778) مصـدرًا بـارزًا مـن مصادرالأنثروبولوجيـا النقدية، إذ جمـع، بطريقته الخاصة، بين نقد الحضارة الفاسدة ورؤية كيفية معالجة التفاوت العالمي. وبيّن أن رفض اعتبار الأشياء كمـا هـي يتطلب منّـا بالتأكيد أن نبتكـر طرائق جديدة للدراسـة والكتابة عن الحاضر العابر. وألهم كتابه **خطاب في أصل التفاوت وفي أسسه بين البشر**[5] الأنثروبولوجيـين من لويس هنري مورغـان (Lewis Henry Morgan) في القرن التاسـع عشـر إلـى كلـود ليفـي شـتراوس (Claude Levi - Strauss) فـي القـرن العشرين. وهو أيضًا عمل تأسيسي للأنثروبولوجيا الاقتصادية.

(4) C.-L. Montesquieu, *The Spirit of the Laws* (Chicago: Encyclopaedia Britannica, 1748).

(5) J.-J. Rousseau, *A Discourse on Inequality* (Harmondsworth: Penguin, 1754).

لـم يهتم روسّـو بالاختلافات الفردية في ما يتعلـق بالملكات الطبيعية، بل بالتفاوتات المصطنعة في الثروة والشرف والقدرة على نيل الطاعة التي تأتي من العرف الاجتماعي. وتخيّل، من أجل بناء أنموذج للمساواة البشرية، حالة طبيعة قبل اجتماعية (Pre-social State of Nature)، وهي مرحلة من التطور البشري كان البشـر فيها منعزليـن، لكنّهم أصحاء وسـعداء، وكانوا، فوق أي شـيء، أحرارًا. كانت حرية «المتوحش النبيل» هذه ميتافيزيقية وفوضوية وشخصية: تمتع البشر الأصليـون بإرادة حـرة، ولم يكونوا يخضعون لأي نوع مـن القواعد، ولم يكن لديهـم أشـخاص أعلى مكانة من غيرهـم. وفي مرحلة معينة، انتقلت الإنسـانية إلى ما يسـميه روسّو «المجتمع الناشـئ» (Nascent Society)، وساد هذا المجتمع فتـرة طويلة، ويمكـن تلخيص قاعدتـه الاقتصادية بالصياد ـ جامـع الثمار الذي يسكن الأكواخ. لماذا تَرْكُ الحالة الطبيعية إذًا؟ خمن روسو أن الكوارث والنقص الاقتصادي يجب أن تكون مسؤولة عن ذلك.

بـدأ التفسـخ مـع اكتشـاف الزراعـة أو «الحنطـة والحديد» بحسـب تعبير روسّـو. إذ قـادت فلاحـة الأرض إلى مؤسسـات المُلْكيـة البدائيـة التي تطلّب الوصول إلى ذروتها تطوير المجتمع السياسـي. وسـبق الشـرطُ الهوبزيّ، وهو حـربُ الجميع ضـد الجميع وغيابُ القانون، تشـكلَ النظـام المدني (الدولة). واعتقد روسّـو أن التوصل إلى هذا العقد الاجتماعي الجديد القائم على التزام القانون ربما كان بالإجماع، لكنه كان عقدًا احتياليًا من حيث إن الأغنياء كسبوا بموجبه إجازة قانونية بنقل حقوق الملكية المتفاوتة إلى الأبد. ومن هذه البداية المشـؤومة، مر المجتمع السياسـي بعد ذلك عمومًا بثلاث مراحل عبر سلسـلة من الثورات:

> إذا تتبعنا تقدم التفاوت في مختلف انقلاباته، وجدنا حده الأول في إقامة القانون وحق الملكية، وحده الثاني في تأسيس الرياسة، وحده الثالث والأخير في تبديل السلطة الشرعية بسلطة اعتباطية حيث إن وضع الغني والفقير جوّزته الحقبة الأولى، ووضع القوي والضعيف جوّزتـه الحقبـة الثانية، ووضع السـيد والعبد جوزتـه الحقبة الثالثة، وهـو آخر درجـة التفـاوت والحد الـذي تنتهي إليه جميـع الحدود

الأخرى، وذلك إلى أن تقوّض انقلابات جديدة الحكومة بالكلية أو تقرّبها من التأسيس الشرعي[6].

يغلـق حكمُ الفـرد الواحـد الدائرةَ، إذ يعـود جميع الأفراد متسـاوين من جديد، لأنهم يغدون معه رعايا بلا أي قانون سوى مشيئة السيد. ويرى روسو أن نشـوء التفاوت ليس إلّا جانبًا من جوانب الاغتراب الإنسـاني في المجتمع المدنـي. ويـرى أننا نحتاج إلى العودة من تقسـيم العمـل والاعتماد على رأي الآخرين، إلى الاكتفاء الذاتي. وينتهي المثال الهدّام الذي يقدمه روسـو باتهام عنيف للتفاوت الاقتصادي لعله يفيد في تحذير عالمنا:

> مـن الجليّ أنه أمر مضاد للناموس الطبيعي، أيًّا كانت طريقتنا في تعريف هـذا النامـوس، أن نـرى... حفنة من النـاس تغص من وفـرة الزوائد في حين تفتقر الحشود الجائعة لما هو ضروري[7].

استخدم ماركس وإنغلز الفقرة السابقة استخدامًا خصبًا في نقدهما الدولة والرأسمالية، في حين استمر ميراث مورغان، بوصفه خليفة روسّو الرئيس في الأنثروبولوجيـا الحديثـة، حتـى القرن العشـرين. لكن تلـك الأنثروبولوجيا ما عادت الأنموذج الأنثروبولوجي القائد، بعد أن حلت محلها إثنوغرافيا نسبوية أكثر اتساقًا مع مجتمع عالمي منقسم إلى دول ـ أمم.

يمكن تتبع هذه النسـبوية أيضًا إلى مصادر في القرن الثامن عشـر. ونحن نديـن بكثيـر مـن مفـردات الأنثروبولوجيـا الاجتماعيـة والثقافيـة، ولا سـيّما مصطلحـي «الإثنوغرافيـا» و«الإثنولوجيـا» إلى العلماء الناطقيـن بالألمانية في ذلك الوقت، والذين استكشفوا «الآخرية» (*otherness*) في الخارج في سيبيريا، كمـا بين الفلاحيـن في الوطن. أسسـت أعمال يوهان غوتفرد هيـردر (Johann Gottfried Herder) (1744 ـ 1803) تيـارًا مضـادًا لنزعة روسّـو وكانط الكونية

---

(6) J.-J. Rousseau, *A Discourse on Inequality* (Harmondsworth: Penguin, 1984), p. 131.
أخذت ترجمة هذا المقطع كما هي من الترجمة العربية التي قام بها بولس غانم عن الفرنسية مباشرة والصادرة عن المنظمة العربية للترجمة (ص 149).

(7) Rousseau, p. 137.
ص 158 من ترجمة بولس غانم ـ [المترجم]

الواثقة. واستمر هذان التياران في توتّر منتج على امتداد الحقبة التي بدأت بتشكّل الأنثروبولوجيا ميدانًا تخصصيًا. وسادت النزعة الكونية (Universalism) في القرن التاسع عشرعلى هيئة فكر تطوري، وذلك مع تشكل الإمبراطوريات الاستعمارية. وصُنّفت معظم شعوب العالم شعوبًا طبيعية (Naturvölker) تمييزًا لها من الشعوب المتحضرة (Kulturvölker) التي دخلت التاريخ مع اكتشاف الحضارة. وتمسّك علماء من مثل مورغان وإنغلز بفكرة المشاعية البدائية التي نظروا إليها إيجابيًا، على عكس المراحل اللاحقة التي اتصفت بالصراع الطبقي أو بالركود الذي يميّز «الاستبداد الشرقي».

تخلى علماء الأنثروبولوجيا في القرن العشرين عن تلك النماذج التطورية الخام. ورفض معظمهم فكرة التطور إجمالًا. وفي الحقيقة كرس برونيسلاف مالينوفسكي (Bronislaw Malinowski) وفرانز بواس (Franz Boas) وتلاميذهما أنفسَهم لدراسات دقيقة عن جماعات معينة، فتتبعوا أثرها في الماضي، لا يقيدهم إلّا المدى الذي كانت تتيحه المصادر التاريخية. فتحَتْ هذه الإثنوغرافيات أرضًا جديدة، لكن شيئًا ما ضاع خلال العملية. وكان مكسب الأنثروبولوجيا الاقتصادية الرئيس هو فهم دوافع السلوك المعقدة في مجالات الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك فهمًا أفضل بكثير، وفهم كيفية اتصال هذا الاقتصاد الإنساني بالسلوك في مجالات أخرى. أمّا مساوئ هذه العملية فهي أن الأنثروبولوجيين فقدوا أي منظور للمشهد الكبير من حيث الزمان والمكان معًا. ونتيجة ذلك غالبًا ما اعتبر علماءُ الاجتماع الآخرون عملهم جزئيًا [ميكرويًا] على نحو مفرط، وأنه يستند إلى دراسات لحالات غير تمثيلية. أما نحن فنفضل بقوة أن نحافظ على المناهج الإثنوغرافية، لكنّنا نرى أنّها يجب أن تُستكمل، لا بالعمل في المواقع متعددة الحقول فحسب، بل وبالتزام أقوى باستخدام التاريخ على المدى المتوسط والمستويات الكلية [الماكروية]. وهذا يعني أخذ تاريخ العالم بجدية مرة أخرى.

التيار السائد في علم الاقتصاد هو جزئي أيضًا، لكن بطريقة مختلفة تمامًا. إذ حتى عندما تحاول نظرياتُ الاقتصاديين أن تحسب السلوك الجمعي وتتنبأ به فإنها تفترض وجود فاعلين أفرادًا. وفي حين تقود الاستقصاءاتُ على

المستوى الكلي الأنثروبولوجيين النقديين إلى حوار مع علماء الآثار والمؤرخين الاجتماعيين والاقتصاديين السياسيين، فمن المرجح أن يقود العملُ على المستوى الجزئي الأنثروبولوجيين والاقتصاديين معًا إلى الانخراط مع علماء النفس وعلماء المعرفة (Cognitivescientists). وبين حين وآخر، تخرج نظريةٌ جزئية ما زاعمةً أنّها مفتاحُ شرحِ التطورات على المستوى الكلي. ونحن شكّاكون تجاه مزاعم من هذا القبيل. صحيح أن علماء الأنثروبولوجيا الاقتصادية وصفوا عملية اتخاذ القرار الفردي وحلّلوها قبل زمن طويل من ظهور نظرية الخيار العقلاني الحديثة، لكنّنا بحاجة إلى تناول هذا العمل مرة أخرى لأنّه ذو تأثير هائل في المسائل المركزية التي تشغلنا، وذو صلة بها أيضًا. هل يتضمن ذلك إسقاط الفردانية المنهجية[8] (Methodological Individualism) الغربية اسقاطًا لا مبرر له على الناس الذين ندرسهم؟ أم إنّ بعض المبادئ السلوكية صحيح في جميع الاقتصادات؟ شكّل هذا التوتر بين العام (الاقتصاديون وعلماء النفس المعرفي) والخاص (الأنثروبولوجيون والمؤرخون) النقاشاتِ في ميداننا منذ البداية. وبدلًا من إتّباع الطرائق المختصرة والمغرية إلى شرح عام تقدمه الميادين الرائجة حاليًا، مثل علم النفس التطوري أو نظرية اللعب[9] (Game Theory)، فإننا نعتقد أن الأنثروبولوجيا الاقتصادية تحتاج إلى الانخراط مرة أخرى في الأطر التاريخية الأوسع.

من بين جميع أولئك الذين ساهموا في صرح الأنثروبولوجيا الاقتصادية النقدية النظري، سنسلط الضوء على مساهمات مارسيل موس[10] (Marcel Mauss) وكارل بولاني[11]. وكلاهما استمد معلوماته من الاقتصاديين في التركيز على آليات التداول (Circulation) (لا التبادل فحسب)، فيما عارضا بقوة

(8) طريقة في تحليل الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، تؤمن بأن الظواهر الاجتماعية يجب أن تفهم على أنها ناتجة من الأفعال الفردية. [المراجع]

(9) نظرية مستوحاة من ألعاب المباراة، مثل الورق والشطرنج والداما... حيث يفكر اللاعب بكيفية الوصول إلى الوضع الأمثل بناء على تحليله للتوقعات المتعلقة بخطوات الخصم، وتستخدم في الاقتصاد والعلوم السياسية...[المراجع]

(10) انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(11) انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب.

فرضياتهم ونتائجهم الرئيسة. وفُسِّرت مقالة موس الشهيرة عن الهبة[12] تفسيرًا ضيقًا جدًا على أنها مساهمة في نظرية التبادل، حيث اعتُبِرت الهبة، تحت ستار تلك النظرية، جانبًا من جوانب التباين بين «الهبات والسلع»، وهو تباين يعتبر غالبًا حالة مثالية من الانقسام بين الغرب وبقية العالم. وفي الحقيقة، كان هدف موس هو حل المعارضة بين الهبات المحض والعقود الأنانية من أجل كشف المبادئ الكونية للالتزام المتبادل والتكامل الاجتماعي. وعلى الجانب الآخر، شدد كارل بولاني على لحظة من الزمن، هي الثورة الصناعية، ليقيم نظرية عن «انقسام كبير» (Great Divide). وقاده ذلك، وقاد أتباعه ـ على نحو خاطئ من وجهة نظرنا ـ إلى التخلي عن دراسة الاقتصادات الحديثة وتركها للاقتصاديين. إذ جددت أزمةُ الرأسمالية الليبرالية الجديدة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أهميةَ التحليل الكلاسيكي لمخاطر المبالغة في توسيع مبدأ السوق الذي قام به بولاني في كتابه **التحول الكبير**[13]. وفي الوقت ذاته، وجد علماء الاجتماع أن مفاهيم بولاني المركزية عن التبادلية (Reciprocity) وإعادة التوزيع بوصفها «أشكالًا من تكامل» الاقتصاد والمجتمع، لا تضعف بالضرورة عندما يصبح مبدأ السوق أقوى.

ما نأخذه من موس وبولاني هو انشغالٌ بكيفية إقامة المجتمع على مزيج من المبادئ الاقتصادية الموزّعة على نطاق واسع في الجغرافيا والتاريخ، والتي يمكن مزجها على نحو متغيّر لتعطي دافعًا واتجاهًا جديدين لشؤوننا المشتركة. واهتم كلاهما عن كثب بالتجارب الاجتماعية المعاصرة التي جرت باسم الماركسية، تلك التجارب التي شعرا أنّها شوّهت وعد ذلك التقليد باقتصاد إنساني متحرر تمامًا. ورفضا، مثل ماركس، المشروع الطوباوي المتمثل باختزال المجتمع إلى الأسواق الرأسمالية. ورأيا أن الاقتصاد يُشَدُّ في اتجاهين في الآن ذاته: نحو الداخل لتأمين الضمانات المحلية لحقوق الجماعة ومصالحها، ونحو الخارج للتعويض عن نواقص

---

(12) M. Mauss, *The Gift: The Form and Reason for Exchange in Archaic Societies* (London: Routledge, 1990 [1925]).

(13) K. Polanyi, *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Times* (Boston, MA: Beacon, 2001 [1944]).

العرض المحلي عبر الاشتراك مع الآخرين على نحو أشمل من خلال وسيط هو المال والأسواق. لقد طوّر كل من موس وبولاني مبادئ العمومية (Generality) الكبيرة التي تلقي المزيد من الضوء على الحياة اليومية، من دون أن يعتبرا الإثنوغرافيا حرفة شخصية؛ وبذلك، أقاما جسورًا فكرية بين التاريخ والإثنوغرافيا والنقد، ووصل كل منهما إلى المسائل السياسية الكبيرة لعصره؛ المسائل التي ما زالت قائمة، وتجب مراجعتها من منظور لحظتنا الراهنة في التاريخ.

ترتيب الكتاب

إننا نهدف إلى وضع فرع الأنثروبولوجيا الاقتصادية الناشئ ضمن إطار تاريخي ونظري أوسع. هكذا، يتتبع الفصل الثاني تاريخ فكرة «الاقتصاد» من جذورها في حوض البحر الأبيض المتوسط القديم إلى العالم المعاصر الذي تجري فيه نسبة كبيرة من المعاملات الاقتصادية عبر الإنترنت. أمّا الفصول التالية فتتناول تاريخ الأنثروبولوجيا الاقتصادية في ثلاث مراحل.

يتناول الفصل الثالث القصة من سبعينيات القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الثانية. ففي السنوات التي ركزت فيها الثورةُ البيروقراطية السلطةَ في أيدي الدول القوية واحتكارات الشركات، أعاد الاقتصاد السياسي بناء نفسه بوصفه دراسة صنع القرار الفردي في أسواق تنافسية إذ يتخذه مخلوق ملقّب بالإنسان الاقتصادي (Homo Economicus) راح يظهر في المراجع منذ وقت قريب من منعطف القرن. وفي حين كان عالم القرن العشرين الذي اتسم بسرعة التمدين، يُستهلك بالحرب والكارثة الاقتصادية، كان أنثروبولوجيون ينشرون بحوثًا إثنوغرافية عن شعوب نائية قُدِّمت على أنها خارج التاريخ الحديث. وفي هذه المرحلة، لم يكن لعلم الاقتصاد ولا للأنثروبولوجيا كثير من التأثير العام. أما الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية فشهدت صعود علم الاقتصاد إلى الموقع المهم الذي يتمتع به اليوم. هكذا، يتفحّص الفصل الرابع كيف حافظ علماء الأنثروبولوجيا الاقتصادية على نقاش حيوي في ما بينهم في الخمسينيات والستينيات من

القرن العشرين، عندما كان الإجماع على دولة الرفاه في ذروته، وكانت الحرب الباردة محتدمة، والإمبراطوريات الأوروبية تتفكك. أما في الفصل الخامس فسنراجع التيارات الرئيسة في العقود التالية، عندما تبارت مقاربات نظرية عدّة على النفوذ في ميدان زاد انقسامُه عن التيار السائد في الأنثروبولوجيا وابتعادُه عنه. ويمكن النظر إلى المقاربات الماركسية الجديدة والنسوية التي ازدهرت في السبعينيات، على أنها سير بعصر الأنثروبولوجيا الاقتصادية الذهبي نحو قمته، أو على أنها دليل على فنائها. ومنذ السبعينيات، استمر الخلاف مخففًا في شأن إن كان يجب إتباع قيادة الاقتصاديين أو رفضها فورًا، لكن التماسك الذي ساد في عقود ما بعد الحرب ضاع. ووضعت حقبةُ الليبرالية الجديدة الأنثروبولوجيا الاقتصاديةَ أمام تحديات وفرص جديدة. وإذا كان عمل العقود الثلاثة الأخيرة متنوعًا نظريًا، فهذا ينطبق أيضًا على الأنثروبولوجيا المعاصرة عمومًا.

في النصف الثاني من الكتاب، نتناول ثلاثة مواضيع تُعتبر مركزية في زعم الأنثروبولوجيا الاقتصادية من أجل الإضاءة على المسائل الاجتماعية الأساسية لحقبتنا. وهذا يتبع بمرونة نظامًا قسَّم البشرية إلى ثلاثة عوالم في المراحل المبكرة من الحرب الباردة: «العالم الأول» هو الولايات المتحدة وحلفاؤها، و«العالم الثاني» هو الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه، أما «العالم الثالث» فكان يضمّ دول عدم الانحياز في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية. لكن خريطة العالم المفهومية تغيّرت منذ ذلك الحين، ولا سيّما منذ نهاية الحرب الباردة. إذ يتحدث المعلقون حاليًا عن «عالم الجنوب» بدلًا من الحديث عن «العالم الثالث»، كما أن قسمًا كبيرًا من آسيا بدأ يتمتع بنمو اقتصادي ثابت إلى حدٍّ تتحول الهيمنة العالمية معه تحولًا ملحوظًا باتجاه الشرق. في أي حال، ما نأخذه من ذلك التقسيم الثلاثي المبكر هو موضوعات الأنثروبولوجيا الاقتصادية الأساسية في نصف القرن الأخير، وهي الرأسمالية والاشتراكية والتنمية.

نبدأ الفصل السادس بدراسة «التطور المتفاوت» في عالم منقسم إلى مناطق غنية ومناطق فقيرة؛ عالم تطلع يومًا إلى العمل معًا لانتشال المناطق

الفقيرة من ربقة الفقر، لكنه ما عاد يفعل ذلك. إن أنثروبولوجيا التنمية اختصاصٌ سريع النمو، يتداخل مع الأنثروبولوجيا الاقتصادية، لكنه لا يقع ضمن نطاقها. ويقدّم الفصل السابع منظورًا أنثروبولوجيًا نقديًا للمجتمعات الاشتراكية، قبل نهاية الحرب الباردة وبعدها، وللصين اليوم. ذلك أنَّ سؤال القرنين الماضيين الكبير عن المزايا النسبية للرأسمالية ومنافسها الاشتراكي لا يزال مطروحًا على الرغم من تقاربهما في جوانب معينة. ويركّز الفصل الثامن على أهم تطور شهدته الأنثروبولوجيا الاقتصادية في العقود الأخيرة، وهو الرغبة في دراسة الرأسمالية في أوطانها الغربية وفي العالم عمومًا. وهذا ما وقع في وقت كان انفتاح العالم على التوحيد على يد الرأسمالية هدفًا واضحًا من أهداف السياسة الليبرالية الجديدة التي عُرفت لفترة من الزمن بوفاق واشنطن (Washington Consensus). ونختم هذا الفصل بإشارة موجزة إلى الظروف التاريخية التي كتبنا فيها هذا الكتاب، ألا وهي الأزمة الاقتصادية التي أحدثها الانهيار المالي في عام 2008. ونلخّص في الفصل التاسع كيف أن مراجعتنا تاريخ الأنثروبولوجيا الاقتصادية قد تضيء مستقبل هذه الأخيرة.

2

الاقتصاد من العالم القديم إلى عصر الإنترنت

تكشف معاجم اللغة الإنكليزية عددًا من المعاني المنفصلة والمتداخلة في آن واحد لكلمة اقتصاد:

1 ـ نظام، إدارة.

2 ـ المحافظة الناجعة على الموارد.

3 ـ الشؤون العملية.

4 ـ المال، الثروة.

5 ـ السوق.

تدل هذه القائمة على أن فكرة الاقتصاد تنطبق على طيف واسع من الوحدات الاجتماعية. ومن الواضح أن آخر معنيين واردين في القائمة يمنحان امتيازًا للسوق وأفرادها منبتّي الجذور المتخصصين بجني المال، وهذا بالتأكيد النقيض المباشر لاقتصاد يهدف إلى المحافظة على موارد كل من المجتمع والطبيعة. وفي هذا الفصل، نستكشف من منظور تاريخي كيف حدث هذا التحول الجذري.

الاقتصاد بوصفه تدبيرًا لشؤون الأسرة

جاءت كلمة «اقتصاد» في اللغة الإنكليزية، كما لاحظنا، من كلمة إغريقية تعني «تدبير شؤون الأسرة». وعادةً ما يُنسب إلى أرسطو (Aristotle)

(383 ـ 322 ق.م) أنـه أعطـى الكلمة تعريفًـا نظريًا[1]. ظهر مفهـوم «oikonomia» للتعبيـر عن مصالح طرف فـي حرب أهلية طويلة الأمد مثّلت الصراعَ الأساسـي بيـن الإمبراطوريـات الزراعية التي ظهرت في أواخر العصر البرونزي. وسـيُعرَف الطرفـان لاحقًا، والإشـارة هنـا إلى أوروبا القروسـطية، بالإقطاعية والرأسـمالية، وهمـا نظامـان للمِلْكيـة والسياسـة يقومـان على التحكـم بـالأرض والنقود على التوالي. فمن جانب، كانت أرستقراطية عسكرية تعيش في قصور ضمن مزارع في الريف تَنتزع الإيجار من قوة العمل الزراعية الرقّية (Servile)؛ ومن الجانب الآخر كانـت المدن المتصلة بواسـطة التجارة المائية تعيل سـكانها عـن طريق التجارة. وكان شـعارا الجانبيـن السياسـيان فـي الحالـة اليونانيـة: «الأرسـتقراطية» و«الديمقراطية»، أي الحكم بواسـطة الأفضل مقابل الحكم بواسـطة الشـعب (لا جميع الشعب، بل جزء مهم من السكان الذكور). تنازعت الأجنحة الأرستقراطية والديمقراطية، في معظم الأماكن، من أجل السلطة، مشكّلةً تحالفات مع الأحزاب التي تشـبهها في العقلية وتتجاوز التقسـيمات الجغرافية. وتوثّق أعمال فوستل دو كولانج[2] الكلاسيكية الأنثروبولوجية المبكرة نتيجةَ تلك العملية: سلسلة لانهائية مـن الحروب والثورات تتراوح بين معارك محلية ونزاعات دولية تمتد عقودًا من الزمن.

انقطعـت السلسـلة موقتًـا عندما انتصـرت روما على قرطاجـة، وألحقت شـرق المتوسـط بإمبراطوريتها.إذ مع بدايـة الألفية التالية انتصـرت الامتلاكية (Landlordism) العسكرية على التجارة المائية، وتوحّد العالـم القديم تحت حكم روما. ثم استغرق الأمر 1500 سنة أخرى حتى استعاد التجارُ السلطةَ المستمدّة مـن الأرض وفـازوا، وكان ذلك هذه المرّة في شمال ـ شـرق أوروبا. وكانت بريطانيـا مسـرح ذلك الانتصـار الرئيس، لكن سـرعان ما تفوقت مسـتعمرات بريطانيا ـ الولايات المتحدة ـ عليها في تشكيل الرأسمالية العالمية التي نعرفها

---

(1) K. Polanyi, «Aristotle Discovers the Economy,» in: K. Polanyi, C. Arensberg and Harry Pearson, eds., *Trade and Market in the Early Empires: Economies in History and Theory* (Glencoe, IL: Free Press, 1957a), pp. 64-94.

(2) N. Fustel de Coulanges, *The Ancient City: A Study on the Religion, Laws, and Institutions of Greece and Rome* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1980 [1864]).

اليوم. وعندما أشـار ماركس وإنغلز في بيان الحزب الشـيوعي[3] إلى أن تاريخ الصراع الطبقي كان بين المدينة والريف، كان في ذهنهما هذا التاريخ الأوروبي.

كان أرسـطو يعتقـد أن الجنس البشـري مقـدّر له أن يعيش فـي مجتمع. وأطلـق علينـا اسـم (Zoon Politikon)، وهو تعبيـر كان أحيانًا يترجـم بـ«حيوان سياسي»، لكنّه كان يعني بذلك أننا بحاجة إلى نظام تعاوني للجماعة، وكانت المدينـة «بوليس» عنده تشـمل المناطـق الريفية المحيطة بهـا. وكان المجتمع تعبيـرًا عـن الطبيعـة البشـرية، وتعبيرًا فـي الواقع عـن المنطق الأوسـع للعالم الطبيعـي. وكان جوهـر ذلك العالم بيت تشـغله عائلـة (Oikos)، لكن ليس أي أسـرة أو عائلة عادية، وإنما كانت في ذهنه البيوت الكبيرة التي تشـبه القلاع، والتـي يشـغلها ملّاكـو الأرض الكبـار مـع عبيدهـم ومسـتخدميهم وحرفييهم وحقولهـم وبسـاتينهم وحيواناتهـم. وكان الهـدف مـن ذلـك البيت، بحسـب أرسطو، هو الاكتفاء الذاتي (Autarkia) الذي كان يتطلب إدارة مقتصدة لموارده، إدارة تطبّق مبدأ تخطيط النفقات والتوفير. وكان هذا هو جوهر الاقتصاد. لكن المـزارع الكبيـرة كانـت تتعـرض لضغـط اقتصـادي وعسـكري مـن التجـارة الحضريـة. وكانـت بحاجـة إلى المـال حتى تدفـع نفقاتهـا المترفـة، ونفقات حروبهـا فـي المقام الأول. هكذا، ندّد أرسـطو بالسـوق، خصوصًـا بالأعمال التجاريـة (Khrematistike) التي صورها على أنها سـعي لا اجتماعي وراء الربح مـن أفـراد يتبعون نمـط الحياة غير الطبيعـي الذي تفرضه التجـارة بلا حدود. وكان، فـي تبنيه هذا الموقف يتابع خطابًـا يمكن اقتفاء أثره رجوعًا حتى ألفي سـنة في وادي الرافدين، حيث كانت الإتاوة والهبات والسـرقة أنماطًا مفضلة لتحويل البضائع من طرف إلى آخر. ويبدو أن تجارة السـوق ظهرت بوصفها نشـاطًا تمارسـه الأسر الغنية والعاملة في الشأن العام فعليًا. أما النخب فكانت دائمًـا تسـتخف بهـا، وتقمعها عندمـا تنهار الكيانات السياسـية. هكـذا، كانت التجـارة تزدهر وتتراجع على امتداد الحقبة الزراعية، إلى أن أصبحت السـوق أخيرًا المبدأ السائد في الرأسمالية الصناعية.

---

(3) K. Marx and F. Engels, *Manifesto of the Communist Party* (New York: Penguin, 1998 [1848]).

جذور النظرية الاقتصادية في القرون الوسطى والحديثة المبكرة

تبنّى أرسطو في كتابه الأخلاق النيقوماخية[4] فكرة أفلاطون (Plato) القائلة إنّ التبادل ينشأ من تقسيم العمل، وأضاف إليها فكرة أنّه يكون «عادلًا» عندما يكون متناسبًا، أي عندما تكون الأرباح والخسائر متساوية على الطرفين. ويمكن قياس هذا التناسب على أساس الحاجة. وأعاد المدرسيون (Scholastics) إحياء هذه الفكرة في أوروبا القروسطية. إذ تبنّى ألبرت الأكبر (Albert the Great) (1206 ـ 1280) فكرة أرسطو عن طريق تحديد التكاليف الداخلة بوصفها «الوقت والعناء» اللّذين يتكبدهما المنتج. وبالمثل، رأى تلميذه توما الأكويني (Thomas Aquinas) (1225 ـ 1274) أنّ من شأن المدينة، من دون تبادل متلائم، أن تنهار، لأنّها كانت تقوم على تقسيم العمل. أما الإنتاج التجاري الصغير فيفترض تبادلًا متكافئًا بين مالكين أحرار، وهذا ما قوضه نظام الأقنان والعبيد الذين يقومون بعمل قسري. لكنّ نظرية الأكويني الاقتصادية لم تميّز بوضوح بين الحاجة بوصفها شرط الـ«قيمة التبادلية» ومقياسها. وكان عليه، بوصفه لاهوتيًا مدرسيًا، أن يوفّق بين الواقع الاقتصادي وتعاليم الكنيسة. وكان ذلك يعني رسم خط فاصل بين ما هو صحيح أخلاقيًا وما هو غير ذلك. هكذا، شجب الربا، لكنّه اضطر إلى تبرير ربح التجار، ودافع عن النظام القائم، لكنه أضفى شيئًا من الشرعية على الرأسمالية التي كانت لا تزال في غمرة نشاطها. وبذلك كان لب المقاربة المدرسية، شأنها في ذلك شأن أرسطو، هو الإصرار على أن هدف الاقتصاد هو المحافظة على المجتمع؛ وأن هذا المجتمع جزء من الطبيعة، وأن الإنتاجَ الطبيعي (الزراعة) قلبُه وروحُه؛ وأن الطبيعة، أخيرًا، خلقُ الله، فجعل بذلك «الاقتصاد» مبدأً لاهوتيًا من مبادئ النظام السماوي.

ليس هذا التاريخ خاصًا بالغرب المسيحي. فقد عرفت الحضارات الزراعية كلها في أوروبا وآسيا توترًا بين التجارة الحضرية والأرض الشغّالة التي كان الحصول عليها والاحتفاظ بها يتمّان غالبًا بوسائل عنيفة. وفي هذا كان نظام الفارنا (Varna) الهندي حالة متطرفة: ففيه كان المجتمع منقسمًا إلى

---

(4) (*Nicomachean Ethics*): جاءت التسمية من أنّ أرسطو كتبها على شكل رسائل موجهة إلى ابنه نيقوماخوس. [المترجم]

طبقات مؤلفة على التوالي من الكهنة والمحاربين والتجار والموظفين الحكوميين، مع موانع مفروضة على استخدام المال وسيلةً للدخول إلى الطبقات النافذة روحيًا. أما في أوروبا القروسطية، فكان اليهود مقتصرين على جني المال، لكنهم مستبعدون من ملكية الأرض أو شغل المناصب السياسية. وكانت الطبقات الحاكمة الكونفوشيوسية في الصين أيضًا مهتمة بتقييد عالم التجارة. فكان الولد البكر عادة يصبح ماندرينًا[5] والثاني جنديًا والثالث تاجرًا؛ وكان الأكبر سنًا يبقون التاجر تحت رقابتهم. ومع ذلك، فقد ضربت الشروط التجارية الناشطة جذورًا عميقة في المدن الصينية، ولا سيّما في المرافئ الرئيسة. وحبّذ آدم سميث[6] (Adam Smith) حجم سوق البلد المحلية التي كانت من وجهة نظره، أفضل بكثير من الأسواق الوطنية المجزأة في أوروبا القرن الثامن عشر. أما مثال أرسطو «الطبيعي» النموذجي عن الزراعة المتحررة من التشابك مع الأسواق فكان يُدحض في كل مكان نتيجة الاعتماد المتبادل القلق بين السلطة المستمدة من الأرض والتجارة الحضرية، مع محافظة الأولى منهما ودأبها على أن تكون لها اليد العليا.

ألهمَ تقليدٌ غني من تقاليد الاقتصاد الإسلامي نهضةَ أوروبا، وما زال يؤدي دورًا فاعلًا في الاقتصاد العالمي اليوم. ففي القرن الحادي عشر كانت القاهرة مركزًا حضاريًا يربط جنوب إسبانيا بالهند. وكان الغزالي (1058 ـ 1111) أحد أبرز مفكريها الاقتصاديين، وهو فارسي درّس في العراق وسورية ومصر. ركز الغزالي على الجوانب الاقتصادية من المصلحة (المنفعة العامة)، مميزًا بين الضروريات ووسائل الراحة والكماليات[7]. ورأى أن العيش على حد الكفاف ليس كافيًا، لكن للثروة أيضًا مخاطرها. لذا كان يوصي بتفادي التبذير والتقتير، واقترح سبيلًا وسطًا بينهما. يقدّم الغزالي أفكارًا عديدة عميقة عن التبادل والإنتاج والمال ودور الدولة والأموال العامة.

---

(5) Mandarin: موظف رفيع المستوى في نظام الحكم القديم في الصين الإمبراطورية. [المترجم]

(6) A. Smith, *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations* (London: Methuen, 1776).

(7) M. Ghazanfar and A. Islahi, *Economic Thought of Al-Ghazali* (Jeddah: King Abdulaziz University, 1997).

وهـو يشـدّد على السـلوك الأخلاقـي في السـوق، ويعـد إنتـاج الضروريات وعرضها واجبًا إلزاميًا. كما يشجب الاكتناز، ويمتدح التعاون. وهكذا، فالربا مرفوض، والعدالة والسلام والاستقرار شروط مسبقة للتقدم الاقتصادي.

أمـا العالِـم العربي الكبيـر ابن خلـدون (1332 ـ 1406) فقـرّب ميراث أرسـطو مـن النظريـة الاقتصاديـة الحديثة أكثـر من تومـا الأكوينـي أو ألبرت الأكبر[8]. إذ أعلن، قبل آدم سـميث بقرون، أنّ ثروة الأمم تكمن في ما تنتجه الصنائع والحِرف من سلع. وهكذا، إذا كان سعر الحنطة في أسبانيا أعلى منه في شمال أفريقيا، فذلك لأن إنتاج الحنطة هناك يحتاج إلى عمل أكثر وتكاليف إنتاج أعلى، وليس لأن المواد الغذائية هناك أندر. ففي حين شُغل المدرسيّون بوضع «سـعر عادل»، أراد ابن خلدون أن يشـرح الأسـعار الجارية. وبدلًا من الاعتمـاد على معايير أخلاقية، رتّـب البيانات التجريبية والتحليل النظري معًا. واسـتنادًا إليه، تنشـأ الثروة كلها من العمل البشـري، فعزا الثروات الكبيرة في أيامه إلى تراكم عمل غير مدفوع الأجر على شكل هبات!

لكن، يبدو أن أهل الصنائع المسلمين لم يكونوا يتاجرون بسلعهم، الأمر الذي سدّ الطريق على التشكيلة الصناعية التي شكلت أساس التطور الرأسمالي فـي أوروبـا الحديثة في مراحله المبكرة. إذ إن الفكـرة الحديثة عن المجتمع، بوصفـه اقتصـادًا مرتبطًا بالسـوق، تضـرب جذورَها بفاعلية فـي العالم الناطق بالإنكليزية. وكانت إنكلترا في القرن السـابع عشـر أتونًا للابتكار شـهد في آن واحد ثورات في السياسـة والعلم والتجارة والمال. هكذا، ولد علم الاقتصاد في شـكل حديث معترف به ضمن إطار نظرية سياسـية جديدة. فإذا ما كانت القرارات العامة في المَلكيات التقليدية تتخذ عن طريق كسب ثقة الملك، فما الذي تفعله عندما تكون قد قتلت الملك؟ بات من الضروري تسويغ السياسة بالحجج الفكرية. وهكذا كانت مزاعم الحقيقة تتخذ شكلين: فكان يمكنك أن تلجـأ إلـى نقاء العقـل المنطقي وهو يتأمل ذاته (كما فـي الرياضيات)، أو إلى حقائـق العالـم الواقعي. كان دادلي نـورث (Dudley North) مثالًا نموذجيًا على

(8) Ibn Khaldun, *The Muqaddimah: An Inquiry into History* (London: Routledge and Kegan Paul, 1987).

الاتجـاه الأول، بينمـا كان وليم بيتـي (William Petty)، مؤلف كتاب **الحسـاب السياسـي**[9]، ينتمـي إلـى المعسـكر الثانـي. وما زالـت طرائـق علـم الاقتصاد الحديث تتمسك بهذين القطبين اللذين يمثلان العقلانية والتجريبية، ويتجليان في نظرية الاقتصاد الجزئي (Microeconomics) والاقتصاد القياسي (Econometrics) على التوالي.

أنتـج جون لوك (John Locke) (1632 ـ 1704) تركيبة فلسـفية سـاهمت في نقل التجارة الحضرية من هوامش مجتمع يسـيطر عليه مالكو الأرض إلى قلـب «المجتمـع المدنـي». وحـدّد في كتابـه **مقالتان فـي الحكومـة**[10]، ثلاث مراحل للتاريخ البشري، قامت كل واحدة منها على نظرية للقيمة على أساس العمـل. كانـت المرحلـةُ الأولـى مرحلـةَ الحالة الطبيعيـة، وفيهـا كان الرجال يعملـون فـي الموارد الناشـئة مـن الأرض والمتوافرة لهم على نحو مشـترك، ويحوّلونها إلى موارد خاصة بهم. هكذا، اعتُبرت الملكية الخاصة نتيجة العمل المُؤدَّى من دون مسـاعدة نظام سياسـي معقد. وكانت النقود وسـيط الانتقال إلـى المرحلـة التالية التي تميّـزت بالتفاوت في ملكيـة الأرض وبتراكم الثروة عن طريق الإكراه. وفي حين لم يكن يوجد في الماضي مبرر لإنتاج أكثر مما تسـتطيع استخدامه بنفسـك (لأن الغذاء يفسـد)، أصبح بالإمكان الآن تخزين الفوائض زمنًا طويلًا على شـكل نقود، وهذا ما قاد في النهاية إلى الاسـتحواذ علـى ملكيـات أكبر من الأرض. وكان ذلـك يعني إمكانيـة أن يتعرض منتجو السـلع للسلب على يد مجرمين مسلحين يحميهم الملك. وتخيّل لوك مرحلة ثالثـة تقـوم على حكومـة مدنية بعـد الإطاحة الثوريـة بالمرحلة الثانيـة، وفيها يتوطّد المبدأ السياسي المتضمن في نظرية القيمة على أساس العمل، ويستطيع البشـر أن يحتفظوا بما صنعوه بأنفسـهم. وتناول لوك بإيجاز الفرق بين مالكي الشركات وعمالها («موظفيها») على أساس أن الجميع ينهضون ليستفيدوا من الخلاص من نهب الأرستقراطية القديمة.

---

(9) W. Petty, *Political Arithmetick, or a Discourse Concerning the Extent and Values of Lands, People, Buildings* (New Delhi: Pranava Books, 1690).

(10) J. Locke, *Two Treatises of Government* (Cambridge: Cambridge University Press, 1690).

في المَلَكيات الكاثوليكية في أوروبا، ولا سيّما في فرنسا وإسبانيا، صدرت أيضًا كتيّبات مهمة في علم الاقتصاد خلال القرن الثامن عشر. إذ اعتقد الفيزيوقراطيون (Physiocrat) الفرنسيون أنّ القيمة تأتي من الأرض. واخترعوا عشية الثورة الصناعية بعض الطرائق المبتكرة لمتابعة تداولها عبر اقتصاد كانوا لا يزالون يتخيلونه في شروط زراعية حصرًا. واستند السير جيمس ستيوارت (Sir James Steuart) (1712 ـ 1780)، وهو مهاجر موالٍ لليعاقبة (Jacobite) المطالبين بعرش إنكلترا، إلى هذا العمل القاريّ [الأوروبي] لتقديم مصطلح «الاقتصاد السياسي» إلى العالم الناطق بالإنكليزية[11]. وكانت فرضيته تقوم على أنّ في العالم كثيرًا من المزارعين، وليس فيه ما يكفي من الناس لشراء ما ينبغي لهم بيعه. هكذا، ولّد المهاجرون إلى المدن الطلبَ على منتوجات الزراعة التجارية، وهذا صحيح حتى لو كانوا يعتبرون مجرد «رعاع»[12]. يستطيع المزارعون إذًا أن ينفقوا المال على منتوجات سكان المدن؛ ومن شأن التبادل أن يتطور على أساس تقسيم العمل بين الريف والمدينة. وكان ستيوارت يرى أن من الواجب مبدئيًا حماية الشركات من رياح السوق العالمية العاتية، مع تقديم المنافسة تدريجًا للسماح للشركات القوية بالتوسع وللضعيفة بالزوال. ونتيجة هذا الفشل في اعتناق التجارة الحرة بصراحة كان أن وُسِمَ بأنه «مركانتيلي» (Mercantilist). وعلى أي حال، سرعان ما طغى عمل آدم سميث على عمله.

صعود الاقتصاد السياسي

ربما يكون الاقتصاد قد تطابق أصلًا مع الزراعة، لكن آليات التبادل شكلت بؤرة الاهتمام النظري حتى عندما حكم ملّاكو الأرض. ومع توحيد الإمبراطوريات الأوروبية لتأسيس أول «نظام عالمي»[13]، أخذ الاقتصاد يتطابق

---

(11) J. Steuart, *Principles of Political Economy*, 2 vols (London: Miller and Cadell, 1767).

(12) نقول حاليًا إنّهم يعيشون في «الاقتصاد غير المنظم [غير الرسمي]»، انظر الفصل السادس من هذا الكتاب.

(13) I. Wallerstein, *The Modern World System: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World Economy in the Sixteenth-Century* (New York: Academic Press, 1974).

على نحو متزايد مع الأسواق. والأسواق شبكات تشكلها أفعال الشراء والبيع باستخدام وسيط هو النقود عادة. ومنذ القرن الثامن عشر، أخذت الأسواق التي بقيت حتى ذلك الحين هامشية بالنسبة إلى المؤسسات السائدة التي بنيت عليها المجتمعات، تحظى بالقبول بوصفها مركزية للمجتمع. واستمر السجال السياسي في شأن العلاقة الملائمة بين الاثنين قويًا منذ ذلك الحين. ويُرى عمومًا أن آدم سميث (1723 ـ 1790) قدم شرعةً تشغل بموجبها السوق (التي غالبًا ما كانت تأخذ صيغة المفرد حينذاك) مكانة المؤسسة المهيمنة في المجتمعات الحديثة. واستند تحليله في كتابه ثروة الأمم[14] إلى المكاسب التي تحققها كفاءة تقسيم العمل تقسيمًا متقدمًا، سواء داخل الوحدات الاقتصادية أو في ما بينها. وركز في تحليله على عمليات التتجير (Commercialization) «الطبيعية». ولم يكن من الممكن حينها تصور تحقيق الإنجاز الكبير باتجاه الرأسمالية الصناعية ولا التعزيز التالي للإمبراطورية البريطانية وراء البحار.

كما سبق أن رأينا، حاولت الحضارات الزراعية كلها أن تبقي المعاملات الاقتصادية مقيدة، لأن السلطة كانت مستمدة من ملكية الأرض بيد طبقة عسكرية أرستقراطية تخشى أن يقوض المالُ والأسواقُ سيطرتَها على المجتمع. وكذلك في المجتمعات التي ليس فيها دولة، عادةً ما كانت الأسواق تبقى هامشية وخاضعة للتنظيم من وكلاء مؤسسات اجتماعية مسيطرة. هكذا يشير المساهمون في كتاب وضعه أتباع كارل بولاني[15] إلى أنَّ الأسواق في أفريقيا كانت محصورة تقليديًا بأوقات وأماكن محددة، تاركة تنظيم معظم الإنتاج والاستهلاك لروابط القرابة[16]. وكان الطلب الاستعماري على المحاصيل التصديرية والعمل المأجور يعني أنّ مبدأ السوق صار أسرع انتشارًا، وأخذ يقوض السلطات القائمة. والسؤال المطروح هو لماذا يفترض أن تدمر الأسواقُ التنظيماتِ

---

(14) Smith, *An Inquiry into the Nature.*

(15) الذي نناقشه في الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(16) P. Bohannan and G. Dalton, eds., *Markets in Africa* (Evanston, IL: Northwestern University Press, 1962).

الاجتماعيـة التقليديـة؟ لأن التجـارة لا تعـرف حدودًا ـ فجميـع الأسـواق هي بمعنـى ما أسـواق عالمية ـ وهـذا يهـدّد أنظمـة السـيطرة المحليـة. وهـي تقدّم للخاضعيـن، أي للأقنان والعبيد والأقليات العرقية والشـباب والنسـاء، وسـائلَ ممكنـة للنجـاة. وغالبًا ما كانت سـلطة التجار الخارجيين تخفف من اسـتقلالية الحكام المحليين.

هكذا، كان آدم سميث يعرف ما الذي يسعى إليه عندما افترض أن ليس لدى المجتمع ما يخشـاه من الأسـواق، وأن لديه في الواقع الكثير ليكسـبه. ومضى أبعد في جداله ليقول إن الدافع الأساس وراء التبادل في السوق دافعٌ أنانـي: «نحن لا ننتظر غداءنا أو عشـاءنا من طيب خاطر القصاب، أو صانع البيرة، أو الخبّاز، بل من اهتمامهم بمصالحهم الخاصة»[17]. لم يكن سميث، بوصفـه فيلسـوفًا أخلاقيًـا، عرضـة للاحتفاء بالسـعي الضيـق وراء المصلحة الذاتيـة في المعاملات المرتبطة بالسـوق؛ بل وجـد أن من الأفضل أن يطلق العنان لهذه الميزة على نطاق واسع بدلًا من تركيز القوة الاقتصادية في أيدي النخبة مهما كانت رفيعة الثقافة. وبذلك، أوقف الحكمة التقليدية على رأسها مؤكـدًا أن «ميـلًا إلى المقايضة والمبادلة» هو جزء من الطبيعة البشـرية، وأن الأسـواق وسـيلة أفضل من أي وسـيلة أخرى لزيادة «ثـروة الأمم». وتوقف فجـأة عـن الزعـم أن مصالح المجتمع عمومًا تسـير على نحـو أفضل إذا ما تركـت الأسـواق لأدواتهـا الخاصة، مـن دون أن يأخذ في الاعتبار ما سـمّاه «التعاطـف» أو «المشـاركة الوجدانيـة»؛ لكـنّ النسـيان طـوى معظـم هـذه التحفظات. إذ يستشهد اقتصاديون حديثون بلا تروٍ بتوسله «اليد الخفية» من دون أن يلاحظوا أن سميث كان يشير إلى تخطيط الطبيعة السارّ، لا إلى آلية السـوق الموضوعيـة. وتنبأ سـميث بعالـم متعدد ربما تتفوق فيـه الصين مرة

(17) A. Smith, *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations* (London: Methuen, 1961).

أخذت هذه الجملة كما هي من الترجمة العربية لكتاب آدم سميث، بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم، ترجمة حسين زينة (بغداد، أربيل، بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007)، ص 25. [المترجم]

أخرى على أسواق أوروبا الوطنية المجزأة، لا باقتصاد عالمي موحّد[18].

استمر الاقتصاد السياسي في التطوّر في أوائل القرن التاسع عشر بوصفه فرعًا يهتم بكيفية توزيع القيمة التي يولدها اقتصاد السوق المتوسع على النحو الأفضل لمصلحة النمو الاقتصادي. وإذا كان البيان الأول لعلم الاقتصاد الليبرالي ينسب إلى آدم سميث، فإن ديفيد ريكاردو[19] (David Ricardo) هو من قدّم عرضًا أكثر منهجية لمبادئ ذلك العلم النظرية. إذ حدد، هو وأتباعه، ثلاثة أنواع من الموارد، معتقدًا أن كل واحد منها يتمتع بـ «القدرة على الزيادة»، وهذه الموارد هي البيئة (الأرض) والنقود (رأس المال) والإبداع البشري (العمل). وهذه بدورها تمثّلت بأصحابها، وهم، على التوالي: ملّاك الأراضي والرأسماليون والعمال. وكان توزيع مصادر معينة من الدخل - الريع والربح والأجور - يتضمن مفتاح قوانين الاقتصاد السياسي. اعتقد ريكاردو أنّ الصراع الرئيس هو بين ملّاكي الأراضي والرأسماليين؛ ورأى أن أفضل سياسة هي ضمان ألا تُحَوَّل قيمة مبيعات السوق من تمويل رأس المال إلى ريوع عالية.

اعتبر الاقتصاد السياسي أن من شأن الأسواق التنافسية أن تخفض هوامش الربح المتاحة للوسطاء التجاريين، وأن تجبر الرأسماليين على خفض نفقاتهم الإنتاجية عن طريق الابتكار الهادف إلى تحسين الكفاءة. وتحقق ذلك عن طريق وفورات الحجم[20] (Economies of scale) وتقسيم العمل، وأخيرًا إدخال الآلات إلى المعامل. ارتفعت إنتاجية العمل ما سمح بإعادة توظيف الأرباح الناتجة في مستوى أعلى من النشاط. هكذا تحرّرت قوة عمل المجتمع للقيام بأشكال أكثر تطورًا من الإنتاج التجاري. وكان التهديد الوحيد لهذه الحركة اللولبية الصاعدة هو أن يرفع ملّاكو الأراضي ريوعهم ليستفيدوا من هذه الصناعات المربحة حديثًا، محوّلين القيمة إلى استهلاك هدري. وأسوأ ما في الأمر أنه في حين رأس المال غير محدود بطبيعته، فإن الأرض بالتأكيد

---

(18) G. Arrighi, *Adam Smith in Beijing: Lineages of the Twenty-first Century* (London: Verso, 2007).

(19) D. Ricardo, *Principles of Political Economy and Taxation* (Harmondsworth: Penguin, 1971 [1817]).

(20) انخفاض كلفة الإنتاج مع زيادة الكمية المنتجة. [المراجع]

محدودة العرض. كان التوسع الاقتصادي يعني نمو السكان، ما قاد إلى زيادة أسعار الغذاء وضغط تمويل رأس المال، على الجانب الآخر، عن طريق الأجور. وكان الحل هو تعريض ملّاكي الأراضي البريطانيين للمنافسة مع المورّدين الخارجيين ذوي الأسعار الرخيصة؛ وهذا جعل التجارة الحرة على أساس مبدأ ريكاردو في شأن «الميزة النسبية» المسألة السياسية الكبيرة في القرن التاسع عشر.

الأنثروبولوجيا الاقتصادية لدى كارل ماركس

اعتبر كارل ماركس (Karl Marx) وفريدريك إنغلز[21] (Friedrich Engels) أن قوة المال الخاص كانت مجزأة إلى درجة لا تستطيع معها أن تنظم المجتمعات الحضرية التي ظهرت إلى الوجود بفضل إنتاج السلع بواسطة الآلة. وهكذا توقعا أن تقدم الإمكانية الاجتماعية المعززة التي أتاحتها ضروب تركّز العمال الكبيرة علاجًا جماعيًا حقًا. ستتناول العمل الماركسي الحديث في مجال الأنثروبولوجيا الاقتصادية في الفصل الخامس، لكنّ كتابات ماركس الأصلية تستحق اهتمامًا عن كثب خاصًا بها. استند ماركس إلى دراسته الفلسفة الألمانية ومعرفته بالفكر الاجتماعي الفرنسي، إضافة إلى استخدامه المقولات الأساسية التي وضعها علماء الاقتصاد السياسي - وهي القيمة والعمل والأرض ورأس المال - ليصوّر النظام الجديد على أنّه منظومة موضوعية من العلاقات الاجتماعية المسلّعة. وهذا الاقتصاد يكتسب أيضًا بُعدًا ذاتيًا عامًا لجميع الكائنات الإنسانية التي يشملها، وهو وعي اقتصر في السابق على حسابات التجار. والاقتصاد عند ماركس هو الإنتاج قبل كل شيء آخر. واحتفت كتاباته المبكرة بمثال طوباوي عن العمل تمثّل باستهجانه حقيقة أن الإنسان في الشروط المعاصرة يزداد اغترابًا عن أدواته وزملائه وعمله وبالتالي عن «جوهر نوعه». وفي الكتابات اللاحقة، رأى ماركس[22] أن العمل المنتِج هو أي شيء

(21) F. Engels, *The Origin of the Family, Private Property, and the State* (New York: Pathfinder Press, 1972 [1884]).

(22) K. Marx: *Grundrisse* (New York: Vintage, 1859), and *Capital* (London: Lawrence and Wishart, 1867), vol. I.

ينتج قيمة لرأس المال. فالسلعة عمل اجتماعي مجرد، وأعلى أشكالها هو رأس المال. وليس هناك سوى سلعة واحدة يمكن أن تنتج قيمة مضافة وتلك السلعة هي العمل، ومن هنا تأتي الأهمية التاريخية لدخول رأس المال في تنظيم الإنتاج. وعندما تصبح السوق وسيلة إعادة الإنتاج الاجتماعي الرئيسة، فإن مزيج رأس المال المالي والعمل المأجور في شروط من الحرية القانونية يثوّر التراكم والإنتاجية.

يقدم ماركس في النص الرائع المعروف بـ«التشكيلات الاقتصادية ما قبل الرأسمالية»[23] رؤية للتاريخ الإنساني تعتبر الرأسمالية فيه الشكل النهائي الذي تذوب فيه تلك الأشكال من المجتمع التي تربطنا بماض تطوري نشترك فيه مع الحيوانات:

> شروطُ الإنتاج الأصلية لا يمكن إنتاجها هي ذاتها. وما يحتاج تفسيرًا ليس وحدة الكائنات الإنسانية الحية والنشيطة مع شروط استقلابها (Metabolism) الطبيعية غير العضوية مع الطبيعة؛ كما أنَّ هذا ليس نتيجة سيرورة تاريخية. ما يجب أن نفسّره هو انفصال شروط الوجود الإنساني غير العضوية عن هذا الوجود النشيط، ذلك الانفصال الذي لا يكتمل تمامًا إلا بالعلاقة بين العمل المأجور ورأس المال[24].

تُمكّن الرأسمالية، في قيامها بذلك القطع، من ظهور مجتمع إنساني متحرر تمامًا من اعتماده البدائي على الطبيعة. وبذلك فالرأسمالية هي مولّدة ذلك المجتمع الجديد. وتميّز التطور البشري قبل الرأسمالية بعمليتين: تفرّد (Individuation) القطيع الحيواني الأصلي، وانفصال الحياة الاجتماعية عن منبتها الأصلي، ألا وهو الأرض بوصفها مختبرًا.

إن أفكار ماركس عن تعاقب أنماط الإنتاج في التاريخ هي، في أحسن حالاتها، أفكار تمهيدية. والتحديد الاقتصادي للأشكال الاجتماعية

---

(23) *Pre - capitalist economic formations.*

(24) K. Marx, *Grundrisse* (New York: Vintage, 1973), p. 489.

قبل الرأسمالية يكون دائمًا غير مباشر. هكذا، كانت طريقة ماركس أقرب إلى تتبع المنطق الذي يقف خلف ميل التاريخ العالمي، وذلك باستخدام نماذج مرفوعة إلى درجة المثال. أما الطبقة فلا تؤدي إلا دورًا صغيرًا في أنثروبولوجيا ماركس الاقتصادية. يشير بيان الحزب الشيوعي[25] صراحةً إلى تعدد الطبقات وضروب المنزلة والأنظمة في المجتمعات قبل الرأسمالية وإلى تَشوشها واختلاطها. ولا يصبح الصراع الطبقي بين البرجوازية والبروليتاريا مهيمنًا إلا عندما يخترق المنطق التجاري معظم الإنتاج. وحتى حينها، يكون هذا أقرب إلى ثنائية ممكنة وإلى نزعة منه إلى حقيقة تاريخية، لأنّ الطبقات المتبقية غالبًا ما تؤدي دورًا مهمًا في حركة المجتمعات الرأسمالية.

تمثّل أنثروبولوجيا ماركس نظرية خاصة عن الرأسمالية الصناعية تنظر إلى العصر الحديث على أنه نقطة تحوّل في التاريخ العالمي. وهو لا ينظر إلى الرأسمالية الصناعية على أنها دراسة حالة من المجتمع الغربي، بل يرى أنّها أطلقت سلسلة من الحوادث التي يجب أن تُخضع بقية العالم لمنطقها التناقضي. ومن هذا المنظور، ليس إنكار التطور المستقل على المجتمعات غير الغربية مركزيةً إثنيةً؛ فالتاريخ فعل ذلك أصلًا. وهكذا، فالأنثروبولوجيا الاقتصادية عند ماركس هي مجموعة من البناءات التحليلية عن نمط الإنتاج الرأسمالي، يعدّلها وعي العالم الذي سبق الرأسمالية ويقع خارج نمطها. ويعتبر بعضهم أن عظمة ماركس تكمن في المعنى التاريخي الدقيق الذي أدخله، مع إنغلز، إلى دراسة رأسمالية الحقبة الفيكتورية؛ ويرى آخرون أن المجلّد الأول من كتابه رأس المال[26] هو نص علمي أفلت من التاريخية الجدلية والذاتية الموجودة في الكتابات الاقتصادية المبكرة. ومهما يكن الأمر، فإن قلة فحسب من الكتاب اللاحقين اقتربوا مجرد اقتراب من مضاهاة رؤية ماركس للتاريخ الإنساني بمجمله.

(25) K. Marx and F. Engels, *Manifesto of the Communist Party* (New York: Penguin, 1848).

(26) Marx, *Capital* (1967).

الرأسمالية الوطنية وما بعدها

إذا كان الرأسماليون قد احتضنوا العمال في صراعهم المبكر لهزيمة الامتلاكية العسكرية، فإن نجاحهم في سحب ملايين الفلاحين من عزلتهم الريفية إلى المدن الصناعية الجديدة ولّد مشكلات جديدة أمام الضبط الاجتماعي، وتَسبب في إعادة تقويم تحالفهم الطبقي الأساس. وكانت النتيجة تركيبة من الدولة ـ الأمة والرأسمالية الصناعية نسميها «الرأسمالية الوطنية»، وهي تمثل المحاولة المؤسسية لإدارة المال والأسواق والتراكم عبر مركزية بيروقراطية ضمن جماعة من المواطنين الوطنيين، يفترض أنها تتقاسم ثقافة مشتركة في ما بينها. وعند ذلك فحسب دخلت كلمة «الاقتصاد» الكلام الدارج بمعناها الذي نعتبره بديهيًا اليوم. ارتبط ذلك مع ظهور الشركات الكبيرة بوصفها الشكل المهيمن من التنظيم الرأسمالي. وكان في جوهره الوصفة التي قدمها الفيلسوف الألماني هيغل (Hegel) في كتابه **فلسفة الحق**[27]، وهو عمل كان له الأثر الكبير في ماركس. دافع هيغل عن أن قوة الدولة هي القوة الوحيدة القادرة على احتواء شطط الرأسمالية، في حين إن الأسواق بدورها تحد من سوء استعمال السلطة السياسية. وخلص إلى أن المجتمع يجب أن تديره نخبة بيروقراطية متعلمة في ضوء المصلحة الوطنية. وبعده بكثير، ميز عالم الاجتماع ماكس فيبر[28] (Max Weber) تركيبة من هذا القبيل في التجربة التاريخية الألمانية، ألا وهي التحالف بين الرأسمالية الراينانية (Rhineland) والبيروقراطية البروسية، وهي شراكة حديثة بين المكونات ذاتها المتمثلة بالتجارة الحضرية المائية والامتلاكية العسكرية التي استقطبت كامل العصر الزراعي. وما زالت الرأسمالية الوطنية هي الشكل الاجتماعي المسيطر في عالمنا، حتى وإن كانت قد تغيرت كثيرًا في العقود الأخيرة نتيجة العولمة الليبرالية الجديدة.

ليست العولمة بذاتها جديدة، إذ شهدت ستينيات القرن التاسع عشر ثورة

---

(27) G. Hegel, *The Philosophy of Right* (London: Oxford University Press, 1821).

(28) M. Weber, *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology*, 2 vols, ed. G. Roth and C. Wittich (Berkeley: University of California Press, 1922).

في النقل والاتصالات (السفن البخارية وسكك الحديد القارية والبرق) فتحت علـى نحـو حاسـم الاقتصـاد العالمي. وفـي الوقت ذاتـه، أمدّت سلسـلةٌ من الثـورات السياسـية القـوى القائـدةَ بالوسـائل المؤسسـية لتنظيـم الرأسـمالية الصناعية. ولطالما قامت الرأسـمالية (دخلت هذه الكلمة الحديث الشعبي في ذلـك الوقـت تمامًا) على عقد غيـر متكافئ بين مالكي مبالـغ كبيرة من المال وهـؤلاء الذيـن يصنعـون منتوجاتهم ويشـترونها. يقوم هذا العقـد على تهديد فاعل بالعقاب إذا امتنع العمال عن تقديم عملهم، أو أخفق الشارون في تسديد كل ما يترتب عليهم. لا يسـتطيع المالكون أن يقوموا بذلك التهديد وحدهم، فهـم يحتاجـون إلى دعـم الحكومـات والقوانين والسـجون والشـرطة وحتى الجيوش. وقامت الثورات السياسـية كلها في ستينيات القرن التاسع عشر، من الحـرب الأهلية الأميركية حتى حركة إصلاحات الميجي[29] (Meiji) في اليابان وتوحيد ألمانيا، على أساس تحالف جديد بين الرأسماليين والنخب البيروقراطية لقيـام دول قـادرة على إدارة قوى العمـل الصناعية وعلـى ترويض العصابات الإجرامية التي استولت على رقع كبيرة من المدن الرئيسة.

لـم يمضِ وقت طويل حتـى وضعت الحكومات شـروطًا قانونية جديدة على أعمال الشـركات الكبيرة، مبشّـرة بالإنتاج الجماهيري والاستهلاك الكبير عبـر ثـورة بيروقراطية. وبعـد الحرب العالميـة الأولى، أصبح النظـام الوطني عامًا، لكنّه سـرعان ما تردى وصولًا إلى الكساد العظيم والحرب العالمية مرة أخـرى. فدعـا الاقتصاديـون الليبراليـون، وأبرزهـم جـون ماينارد كينـز (John Maynard Keynes)، إلـى تدخّـل الحكومـة لتنظيـم دورات الأعمـال الفوضوية. ومضـى التخطيـط المركـزي الاشـتراكي أبعـد من ذلـك بكثير، لكـن الحوافز والمخاطر تغيرت تغيرًا مهمًا في الشرق والغرب معًا. ونحن نقتفي أثر المؤرخ إريـك هوبزبـاوم[30] (Eric Hobsbawm) فـي إرجاع أوج الرأسـمالية الوطنية إلى

(29) ميجي إمبراطور ياباني (1867 ـ 1912)، أجرى اصلاحات ذات شأن جعلت من اليابان إحدى الدول الكبرى في العالم الحديث. يعرف عهده بعصر الحكم المتنوّر. [المترجم]

(30) E. Hobsbawm, *Age of Extremes: The Short Twentieth Century, 1914-1991* (London: Michael Joseph, 1994).

الفترة 1948 ـ 1973. كان هذا زمن الدول القوية والتوسع الاقتصادي، وفيه حلت فكرة «التنمية» (تصبح الدول الفقيرة أغنى بمساعدة الدول التي سبقتها إلى الغنى) محل الإمبراطورية الاستعمارية. وعندما صرح الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون (Richard Nixon) قبل سقوطه بفترة قصيرة قائلًا «نحن جميعًا كينزيون الآن» فقد كان يُعبّر عن الإيمان العام بأن الحكومات تتحمل مسؤولية إدارة الرأسمالية الوطنية لمصلحة جميع المواطنين.

بصرف النظر عن قيام الرأسمالية الوطنية على تحالف طبقي حاكم جديد، فإنها تعهدت بتعبئة المواطنين من جميع الطبقات، ولا سيّما الطبقة العاملة الحضرية الجديدة، في الاندفاع نحو التحديث الاقتصادي. وكان ذلك يعني سلوك طريق الأجر العالي والإنتاجية العالية إلى الرأسمالية الصناعية، مع شيء من الدعم السياسي للنقابات والديمقراطية في مكان العمل. وكان يعني أيضًا تطوير نظام تعليمي وطني قادر على رفع معايير العمل في اقتصاد صناعي يعتمد اعتمادًا متزايدًا على آلات متطورة؛ ودولة رفاه قادرة نوعًا ما على تلبية حاجات المواطنين إلى الأمن الاجتماعي والصحة والسكن والنقل؛ والالتزام باحتواء التفاوت في الثروة الذي تولّده الأسواق عن طريق نظام ضريبي يهدف إلى إعادة توزيع الدخل ومعونات البطالة وتسعير المرافق العامة تسعيرًا متساويًا في المناطق كلها.

في هذا الطور من الرأسمالية العالمية، تقدم شبكةُ الإنترنت وسيلةً للإفلات من نقص الأرض، وفي الحقيقة من أنواع تقييدات الموارد والمكان كلها. لكن الانقسام الأساس بين الطبقات الحائزة على البيئة والمال والإبداع الإنساني يبقى على حاله. أما الضوابط الإقليمية التي مارستها ذات يوم أرستقراطية الأرض فانتقلت الآن، بدرجة كبيرة، إلى الحكومات الوطنية. تسعى الدول إلى انتزاع الضرائب من المعاملات المالية كلها التي تجري داخل نطاق سلطتها أو عبر حدود نطاق سلطتها، كما تنتزع ريوعًا مهمة من الملكية العامة كالثروة المعدنية. وجرى تيسير ذلك، إلى درجة كبيرة، عن طريق ضروب التقدم التي أحرزتها البيروقراطية خلال السنوات الـ150 الماضية؛ لكن الأمر يصبح أصعب عندما ينتقل مصدر القيمة من معامل

السيارات ومراكز التسوق في مراكز المدن إلى التبادل السلعي الذي يتم بسرعة الضوء عبر الحدود. كان من الممكن سابقًا تبرير نظام التحويلات الإجبارية (الضرائب والريوع على الأصول المادية) على أساس الأمن الاقتصادي للجميع. لكن هذا المبدأ ظلّ عرضة للهجوم من الليبراليين المحافظين الجدد طيلة العقود الثلاثة الماضية.

قطع الرأسماليون أيضًا طريقًا طويلة، فاستوعبوا التحدي الذي فرضه العمال، وهزموه في النهاية. وقدم إحياءُ ليبرالية السوق الحرة منذ الثمانينيات دليلًا باهرًا على ذلك النصر. لكن علاقة رأس المال بالدولة هي الآن محل جدال متزايد. إذ كان المال دائمًا ذا بعد عالمي، ويبدو ارتباطُ الشركات التي تهيمن على الرأسمالية العالمية اليوم بدول منشَئِها أقل وضوحًا مما كان عليه من قبل. كان الاقتصاد العالمي، حتى وقت قريب خاضعًا لسيطرة بضع شركات من أصل غربي وولاءات قومية ملتبسة. لكن صعود الرأسمالية الآسيوية غيّر كل هذا بسرعة. فاليوم أربعة من أكبر خمسة مصارف في العالم صينية.

ولّد التحالف الحديث بين رأس المال والدولة ـ الأمة نزاعًا، إضافة إلى التعاون. وهكذا، فإن موجة التشريعات المضادة للاحتكار التي رافقت صعود احتكاريين مثل جون روكفلر (John R. Rockefeller) في مطلع القرن العشرين، تقارَن اليوم بالجهد الواهي من الحكومات لاحتواء القوة الاقتصادية لشركات من مثل مايكروسوفت وغوغل. تعتمد الشركات الآن على الريوع (الدخل من ملكية مضمونة بالقانون)، وذلك على الأقل بالدرجة ذاتها التي تعتمد بها على الأرباح من مبيعات السلع. وهذا يعني أن عبء التراكم الأساس انتقل من العمال إلى المستهلكين، على الأقل في البلدان الأغنى؛ وسنبين في الفصل الثامن كيف انعكس ذلك في الأنثروبولوجيا الاقتصادية. وتتنافس الحكومات من أجل حصة من قيمة السلع على شكل ضرائب. لكن المبيعات والريوع والضرائب تعتمد كلها على النظام القانوني، أي على تهديد واقعي بالعقاب، لجعل الناس يدفعون ما يستحق عليهم. لم تجد الشركات حتى الآن طريقة للاستغناء عن الدولة بوصفها منفذ القوانين، لكن اعتمادها هذا على الدولة يصبح محل تساؤل عندما تصبح الأسواق عالمية النطاق باطراد.

حسنٌ، وماذا عن الباقي منّا؟ إذا كان ماركس وإنغلز قد تمكّنا من مطابقة المصلحة العامة مع مجموعة متنامية من عمال المعامل المرتبطين بآلات يملكها الرأسماليون، فإن معظم الناس في منطقة شمال الأطلسي ينخرطون اليوم في الاقتصاد بوصفهم مستهلكين في المقام الأول. ذلك أن القوة الاقتصادية تعني، أولًا وقبل كل شيء، امتلاك قوة شرائية. وعلى الرغم من انهيار الصناعات التقليدية يدافع بعضهم عن أن النقابات تبقى أفضل أمل لمقاومة الشركات الكبيرة مقاومة منظمة. عززت الرأسمالية الوطنية ذات مرة إيمانًا عامًا بالمجتمع على أنه مكان ذو نقطة واحدة ثابتة. لكنّ الإنترنت تشير الآن إلى نسخة من المجتمع أكثر تعددية مؤلفة من شبكات متحركة. ولدى الكتلة الكبيرة من مستخدميه العاديين، أفرادًا ومجموعات ضغط، مصلحةٌ مشتركة في تجنّب التنظيم غير العقلاني والمحافظة على المنافع الاقتصادية لتبادلاتهم المتساوية. وربما تسهل الشبكات الافتراضية ظهور طبقة شعبية جديدة في معارضة الحكومات والشركات. ومن شأن تلك الطبقة أن تتوقع معاملتها بوصفها أشخاصًا لاكتلة.

إن اللاعبين الرئيسيين في اقتصاد الإنترنت السياسي هم الحكومات والشركات وبقيتنا، الشعب. وتحولت المصلحة المستمدة من الأرض التي تمتعت بها الدولة القديمة إلى قدرة إكراهية بيد الدول الإقليمية تنتزع بموجبها الضرائب والريوع تحت طائلة العقاب، وبموجب الحق الذي يطلق عليه خبراؤها القانونيون: حق الاستيلاء العام. ويتركّز الربح الرأسمالي بين يدي حفنة من الشركات العملاقة العابرة القوميات التي من مصلحتها أن تبقي سعر السلع مرتفعًا، أن تضمن الدخل من الملكية في مواجهة مقاومة الدفع. ويتبادل الناس العاديون الخدمات عن طريق الإنترنت بوصفهم متساوين في قدراتهم من حيث هم أفراد يتمتعون بالشخصية والقدرة. ومن خلال الخفض الحاد في أسعار المعلومات المتعلقة بالصفقات الخارجية، تُمكّن التجارة الرقمية هؤلاء الأفراد من دخول أسواق متعددة، ولا سيّما تلك التي تبيع بالائتمان، بوصفهم أفرادًا ذوي تاريخ معروف. وتحتاج الحكومات والشركات بعضها إلى بعض بالتأكيد، لكن المصالح في ما بينها بعيدة عن التوافق. وربما تكون

المجموعتان عرضة لاستخدام مصادر الإنترنت استخدامًا واعيًا من الحركات الديمقراطية الهادفة إلى تدمير احتكارات كل منهما. وسنعود إلى هذه الإمكانات في الفصل الثامن.

خلاصة

رأينا أن كلمة (Oikonomia) اليونانية تشير إلى فرض النظام على الشؤون العملية للأسرة. وكانت النظرية الاقتصادية حينها تهدف إلى الاكتفاء الذاتي عن طريق تخطيط النفقات بطريقة حريصة ومقتصدة وعن طريق تفادي التجارة، ما أمكن ذلك. واستمر هذا المبدأ في أوروبا حتى فجر العصر الصناعي. لكن الاقتصاد واصل طريقه على مدى بضعة آلاف من السنوات، ولا سيّما في القرنين الأخيرين. ونقلت ثورة آدم سميث الفكرية الانتباه من النظام المنزلي إلى «الاقتصاد السياسي»، ولا سيّما إلى تقسيم العمل والأسواق. وبعد ذلك حدث أمران: الأول، هو أن الأسواق سرعان ما وقعت تحت هيمنة شركات تتحكم بموارد كبيرة، ونظام يجني المال من المال، وهو ما سُمّي في النهاية «الرأسمالية». والثاني، هو أن الدول ادعت لنفسها الحق في إدارة المال والأسواق والتراكم لمصلحة الأمة؛ وهذا هو السبب في أن «الاقتصاد» اليوم له دولة ـ أمة تعتبر مرجعه الرئيس.

لكن الاستخدام يبقى مرنًا. ويمكن القول إن لأي تجمع اقتصادًا، بدءًا بتجمعات الدول، كما هي حال الاتحاد الأوروبي، وحتى التجمعات المحلية والشركات والأسر، وإنَّ مسألة الاقتصاد العالمي بدأت مؤخرًا تلقي بثقلها على الوعي العام. وفي هذه العملية، أخذت كلمة «اقتصاد» تشير بالدرجة الأولى إلى الرابط المالي للتبادل السوقي، على الرغم من أننا لم ننس المعنى القديم المتمثل بجعل الغايات تلتقي وبالمحافظة الكفوءة على الموارد. وهكذا، فالكلمة تحوي في ذاتها هذا التبدّل التاريخي. لكن هذا ليس كل شيء. وليس واضحًا بأي شكل من الأشكال ما إذا كان الاقتصاد في الأساس ذاتيًا أم موضوعيًا. هل يشير إلى موقف من مواقف العقل أم

إلى شيء هناك في الخارج؟ هل هو مثالي أم مادي؟ هل يشير إلى أفراد أم إلى مجاميع؟ ربما هو كل هذه الأشياء؛ وفي هذه الحالة يجب علينا أن نستكشف الصلات بينها. إذا كانت ثورة المعامل قد نقلت ثقل الاقتصاد من الزراعة إلى الصناعة، فإن الاقتصاد يتشكل الآن، إلى حد كبير، بالبتات (Bits) الإلكترونية التي تندفع في الفضاء السيبراني (Cyberspace). صحيح أن ضمان تأمين الضروريات المادية لفقراء العالم ما زال أولوية ملحة، لكن التركيز على البقاء الاقتصادي ما عاد يعني عددًا متزايدًا من الناس، فما بالك بالانسحاب من السوق. لا يعكس التشوش في قلب مفهوم الاقتصاد تاريخًا غير منته بعد وحسب، بل يعكس أيضا اختلافات واسعة في التجربة الاقتصادية المعاصرة.

تتمثّل إحدى طرائق التخلص من هذا التشوش بالمحافظة على التعريف الأصلي للاقتصاد عند تطبيقه على عالم تشكله الأسواق باطراد. حينها، سيعني «الاقتصاد» «ترتيب منزل المرء»، عمليًا ورمزيًا. هل الأسواق متوافقة مع هذه الفكرة؟ يجب أن يذكرنا ذلك بمركزية القرابة في المجتمع. إذا كان التعامل مع العالم بعمومه يتطلب من كل منا أن يعتمد على نفسه إلى درجة كبيرة، فإننا ندخله بوصفنا أعضاء في أسر نبني عليها أعمق استراتيجياتنا وأبعدها مدى. فالفكرة القائلة إن إعادة إنتاج البنى الاجتماعية يأتي عن طريق الثمار الإنسانية العادية المترتبة عن الولادة والجماع والموت، تعزز التركيز على البعد «الأسري» في النظام الاقتصادي. وما أخطأ به أرسطو هو تخيله أن الأسر يمكن أن تتطلع إلى حالة من الاكتفاء الذاتي، منفصلة عن الأسواق التي تشدّها إلى دوائر من الاعتماد المتبادل مع باقي العالم تتسع باطراد. قد يكون الاقتصاد فضيلة مفيدة، لكن الاكتفاء الذاتي استحالة عملية.

هكذا، يكون التاريخ الاقتصادي سيرورة، تقع الأسرة فيها ضمن وحدات اجتماعية أشمل (مملكة ـ مدينة ـ أمة ـ عالم)، حيث تأخذ مبادئها التنظيمية معنى جديدًا في التطبيقاتِ واسعة النطاق. كانت المِلْكيات الإقطاعية والأديرة والمعابد والقصور كلها طرائق لمد مبدأ الأسرة إلى المجتمع الأكبر، وكان كل

منها بوتقة للابتكار في الأفكار والممارسات الاقتصادية التي ما زالت المؤسسات الحديثة تنهل منها. وإذا كان لاهوت المدرسيين الطبيعي قد جعل من «الاقتصاد» مبدأً سماويًا من مبادئ النظام الكوني، فإن المدن التي نمت في فجوات المجتمع الإقطاعي رعت مرحلتها «البرجوازية» من الاقتصاد. وفي ما بعد، أصبحت الدولةُ - الأمةُ الأداة الرئيسة الحاملة للاقتصاد؛ ولم يصبح «الاقتصاد العالمي»، إلا مؤخرًا، شيئًا أكثر من مجرد صورة بلاغية. كانت السوق هي القوة الدينامية التي تدفع حدود المجتمع إلى التوسع (على الرغم من أن الحرب والدين أدّيا دورهما أيضًا). ولا بدّ من أن يكون هناك ما هو أكثر من الخيار المباشر بين ضبط السوق باسم المجتمع والنظر إليها على أنها وسيلة التنمية الوحيدة في المجتمع.

3

صعود علم الاقتصاد الحديث والأنثروبولوجيا

يُعترف بجون ستيوارت ميل (John Stuart Mill)، مع كارل ماركس، على نطاق واسع بأنه آخر الاقتصاديين السياسيين الكلاسيكيين. وفي حين سلكت الماركسية طريقها الخاص منذ ذلك الحين، أعيد صوغ نظرية ميل الليبرالية النفعية[1] ابتداء من سبعينيات القرن التاسع عشر إلى ما بات يعرف بالنموذج الكلاسيكي الجديد الذي ما زال يسود علم الاقتصاد اليوم. كان وليم جيفونز (William Jevons) في مانشستر وكارل مينجر (Carl Menger) في فيينا وليون والراس (Leon Walras) في لوزان، كلّ على حدة، رواد هذا التحول الذي يُعْرَف أحيانًا بـ«الثورة الحدية» (Marginalist Revolution) في الفترة 1871 ـ 1874. وكانت هذه الثورة كلاسيكية جديدة من حيث إنّها واصلت احتفاءها بالسوق بوصفها المصدر الرئيس لزيادة الرفاه الاقتصادي؛ لكنها استبدلت النظرة الكلاسيكية إلى القيمة الاقتصادية بوصفها ملكية موضوعية للسلع المنتَجة، تتصارع عليها الطبقات المختلفة، بتركيز على الحسابات الذاتية لأفراد يسعون إلى تعظيم منفعتهم الخاصة. وباتت هذه الفكرة تعرف بـ«الإنسان الاقتصادي»، مع أن ميل والحديين (Marginalist) الأوائل لم يستخدموا هذا التعبير الذي التقط في صيغته اللاتينية «Homo Economicus» صعود الفردانية المنهجية في العلوم الاجتماعية منذ أوائل القرن العشرين. عندئذ حُجِبَت الأبعاد السياسية

(1) J. S. Mill, *Principles of Political Economy: With Some of Their Applications to Social Philosophy* (Oxford: Oxford University Press, 1848).

والسوسيولوجية[2] للنشاط الاقتصادي. ولم يَعُدْ يُنْظَر إلى القيمة متوسطًا اجتماعيًا، بل زيادة «على الحد» في ضوء الأصول الإجمالية لفاعل من الفاعلين. وهكذا، فدولار واحد يعني لشخص يملك عشرة دولارات أكثر مما يعنيه لمليونير.

ركّب ألفرد مارشال (Alfred Marshall) النموذج الجديد في كتابه **مبادئ علم الاقتصاد**[3] (1890). وأشار هذا التحول الفارق أيضًا إلى نهاية التعارض بين الاقتصاد السياسي ونظيره الأُسري؛ فمنذ ذلك الوقت وصاعدًا صار من المفترض أن تتقاسم الشركات والأسر منطقًا اقتصاديًا مشتركًا. وعلى خُطا فرانسيس إيدجوورث[4] (Francis Edgeworth)، بدأ الاقتصاديون بالاعتماد أكثر على الطرائق الرياضية، مع أن ذلك لم يكن بالدرجة المستخدمة اليوم. وتحدت نسخة نمساوية مطورة من تعاليم مينجر علم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد الذي قدّمه مارشال، ووضعت من خلال لودفيغ فون مايسز (Ludwig von Mises) وفريدريك هايك (Friedrich Hayek) الأسسَ الفكرية للسياسات الليبرالية الجديدة في العقود الأخيرة.

بينما كانت هذه التطورات تجري في علم الاقتصاد، محوّلة إياه إلى علم استنتاجي يقوم افتراضيًا على مبادئ عامة، كان إدوارد تايلور (Edward Tylor) ولويس هنري مورغان وإميل دوركهايم (Emile Durkheim) وكارل بوخر (Karl Bücher) وآخرون يتفحّصون أهمية المعطيات الإثنوغرافية الجديدة بالنسبة إلى أجنداتهم الفكرية المتنوعة. ولم يكن الاقتصاديون الروّاد يبالون كثيرًا بنتائجهم، لكن الاستثناء الأكبر هو ماركس الذي استمدّ في سنواته الأخيرة أفكارًا دقيقة من الأعمال «الإثنولوجية». وكانت النتيجة كتابًا لإنغلز[5]

---

(2) سأترجم مصطلح (Sociological) إلى سوسيولوجي تمييزًا له عن (Social) التي سترجم إلى اجتماعي. [المترجم]

(3) A. Marshall, *Principles of Economics* (London: Macmillan, 1890).

(4) F. Y. Edgeworth, *Mathematical Psychics: An Essay on the Application of Mathematics to the Moral Sciences* (Charleston, NC: Biblio Bazaar, 1881).

(5) F. Engels, *The Origin of the Family, Private Property, and the State* (New York: Pathfinder Press, 1884).

استند كثيرًا إلى مورغان[6]. الذي اهتم اهتمامًا كبيرًا بالملكية، لكنه لم ينشغل انشغالًا ملموسًا بأنظمة الإنتاج والتبادل. وكان، مثل غيره من معاصريه البارزين، تلقى تعليمه في القانون وليس في الاقتصاد. أما تايلور[7] فلم يعط سوى توصيفات سطحية لأنماط العيش الرئيسة ومراحل التقدم التقني؛ ولم يزد الجيل الأخير من أنثروبولوجيي «الكراسي»[8] الفيكتوريين على ذلك إلا قليلًا. وبما أنه لم يكن لدى الأنثروبولوجيين الأوائل تصور واضح عن الاقتصاد، فإنهم لم يكونوا في وضع يؤهلهم للمساهمة بأفكار نظرية جديدة في شأن الموضوع.

مع ذلك، كان حتى أقل أولئك التطوريين (Evolutionist) اهتمامًا بالاقتصاد، يكنّ تقديرًا ضمنيًا للحياة الاقتصادية التي كانوا يشيرون إليها صراحة في بعض الأحيان. هكذا، ألقى جيمس فريزر (James Frazer) الذي كان قد نال شهرته بفضل كتابه **الغصن الذهبي**[9]، محاضرة عن الملكية، عرض فيها وجهة نظر مختلفة جدًا عن تلك التي لمورغان وإنغلز اللذين يريان في قواعد الملكية أساسَ الصراع الطبقي. وعلى العكس منهما، جادل فريزر بأن الطقوس الغريبة في ظاهرها، كتحريم أشياء معينة والخوف من العقوبات فوق الطبيعية، غالبًا ما «قوّت احترام الملكية الخاصة، وساهمت بذلك في أمن الاستمتاع بها»[10]. وحمل الكتاب الذي نشرت فيه هذه المحاضرة عنوانًا فرعيًا: **خطاب عن تأثير الخرافة في نمو المؤسسات**[11].

---

(6) L. H. Morgan, *Ancient Society, or Researches in the Lines of Human Progress from Savagery through Barbarism to Civilisation* (Chicago: C. H. Kerr, 1877).

(7) E. B. Tylor, *Primitive Culture: Researches into the Development of Mythology, Philosophy, Religion, Art and Custom*, 2 vols (London: Murray, 1871).

(8) أنثروبولوجيو «الكراسي»، هم الأنثروبولوجيون الذين يدرسون عن بعد، من دون زيارة الشعوب والجماعات التي يتكلمون عليها والعيش بينها [المراجع].

(9) J. G. Frazer, *The Golden Bough: A Study in Magic and Religion* (Oxford: Oxford University Press, 1890).

(10) J. G. Frazer, *Psyche's Task, a Discourse Concerning the Influence of Superstition on the Growth of Institutions* (London: Macmillan, 1909).

(11) *A Discourse Concerning the Influence of Superstition on the Growthof Institutions.*

وكثيرًا ما يأخذ المنظرون التطوريون الحديثون قواعد الملكية لإثبات فكرتهم عن «المؤسسة»، كما سنبين في الفصل الخامس.

نرسم، في ما يأتي، الخطوط العامة لبعض المساهمات الريادية في ما بات يعرف لاحقًا بالأنثروبولوجيا الاقتصادية في التقاليد الوطنية البارزة لبعض الدول في ذلك الوقت: ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا.

التقليد الألماني

في ألمانيا، تناول علماء من خلفيات تخصصية متنوعة وبصرامة شديدة المسائلَ النظرية المتعلقة بالأصول الاقتصادية والحتميّة التكنولوجية، غير مكتفين بمجرد توصيفات الثقافة المادية. وأعطى عدد من هؤلاء العلماء الأولوية للعمل متسائلين: هل كان العمل جوهريًا لتحقيق الإنسان ذاته أم إن الإنسانية تنفر نفورًا طبيعيًا من العمل الشاق؟ لم تكن كتابات ماركس الفلسفية المبكرة عن الموضوع قد نشرت بعد، لكن كانت قوة الحركة الاشتراكية في ألمانيا عاملًا دفع حتى خصوم مادية ماركس وإنغلز التاريخية إلى تقدير دراسات أنماط الإنتاج. ومال العلماء الألمان إلى تأكيد المسارات التاريخية الخاصة التي اتبعتها البلدان المختلفة. وكان أول منصب أكاديمي شغله ماكس فيبر هو كرسي الاقتصاد الوطني (Nationalökonomie)، وهو فرع اقتصادي رفض النزعة الكونية لعلماء الاقتصاد السياسي البريطانيين، وابتكر، عوضًا عن ذلك، تصنيفات نوعية جديدة لشرح التطور الاقتصادي.

تَمثّل أحد التصنيفات المؤثرة بنظرية المراحل الثلاث التي قدمها كارل بوخر، وهو مؤرخ اقتصادي متعدد المهارات أدمج البيانات الإثنوغرافية الجديدة في معارفه الموسوعية عن التاريخ الألماني والأوروبي[12]. تخيل بوخر أن الإنسان البدائي كان يبحث عن الغذاء على أساس فردي عشوائي. وأنجزت المرحلة الأولى من التاريخ الاقتصادي الحقيقي مع ظهور الأسرة بوصفها الوحدة الرئيسة التي تنسق الإنتاج والاستهلاك في المجتمعات قبل

(12) K. Bucher, *Industrial Evolution* (New York: Holt and Company, 1901).

الصناعية. وتبنّى هذه الفكرة عالم الاقتصاد الزراعي الروسي ألكساندر كايانوف[13] (Alexander Chayanov) في دراساته عن طبقة الفلاحين الروس المعاصرة، وفي ما بعد، كارل بولاني[14] في مناقشته «تدبير شؤون الأسرة»، ثم مارشال ساهلينز[15] (Marshal Sahlins)، في نموذجه عن «نمط الإنتاج المنزلي»[16]. وعلى غرار أرسطو، شدد بوخر على الطبيعة الاكتفائية و«المغلقة» التي يتميز بها نظام الإنتاج الاكتفائي [الكفافي] (Subsistence - oriented)، وانتُقد كثيرًا لهذا السبب.

مع ذلك، أدرك بوخر أيضًا أهمية التبادل الأساسية، وتحديدًا أهمية الهبة، في قيام الاقتصاد الإنساني. ورأى أن أصول التجارة تكمن في الأعراف المنظمة اجتماعيًا، لا في الميل الطبيعي إلى المقايضة والمبادلة (كما افترض سميث). ولم تكتسب الأسواق أهمية أكبر إلا في مراحل لاحقة من التطور الاقتصادي، أي مرحلة المدينة ـ الدولة (التي أوضحها بوخر في دراسة عن فرانكفورت في القرون الوسطى) والاقتصاد الوطني المعاصر (Volkswirtschaft). وحتى في ذلك الحين، كان من المهم أن نرى كيف تشكّل اقتصاد السوق بفعل سياقه الاجتماعي. وعلى سبيل المثال، بيّن بوخر في دراسة مبكرة كيف كانت أفكارٌ ثقافية عن حسن الضيافة والمودة تحفّز الاستهلاك في فترة عيد الميلاد في بلده ألمانيا. وكتب أيضًا بكثافة عن العمل مستندًا إلى مواد من المراحل التاريخية الثلاث كلها ومن حالة الطبيعة الأصلية التي سبقت تلك المراحل، مميزًا بعناية بين الطرائق المختلفة للعمل معًا، ومُظهرًا كيف أثّرت في الكفاءة الاقتصادية. ورأى في دراسة معروفة أن مشقة العمل كانت تُخَفَّف بواسطة إيقاع عملية العمل نفسها، ولا سيّما الغناء[17]. وإذ جعلت مرافقة الموسيقى من العمل أمرًا ممتعًا، أدت إلى مستويات أعلى من التعاون وإلى

(13) A. Chayanov, *The Theory of Peasant Economy* (Homewood, Ill: Irwin, 1925).

(14) K. Polanyi, *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Times* (Boston, MA: Beacon, 1944).

(15) M. Sahlins, *Stone Age Economics* (Chicago: Aldine, 1974 [1972]).

(16) انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(17) K. Bucher, *Arbeit und Rhythmus* (Leipzig: Reinicke, 1896).

كفـاءة أعلـى في الاقتصاد؛ لكن بوخر لم يزعم أن الكفاءة النفعية هي السـبب المنطقي النهائي الكامن وراء ذلك السلوك.

نشــب في العقد الأخير من القرن التاســع عشر سجال بين بوخر ومؤرّخ العالم القديم إدوارد ميّير (Eduard Meyer) في شـأن فرضية العائلة (Oikos) التي قدّمها كارل رودبيرتوس (Karl Rodbertus)، ونشـرت قبل ذلك بثلاثين سـنة[18]. وتبنّى بوخر فكرة رودبيرتوس القائلة إن الاقتصاد الإغريقي القديم كان منظمًا وفـق مبادئ مختلفة جوهريًا عن تلك التي للرأســمالية الألمانية المعاصرة. إذ كانت تلك المبادئ تقوم، إذا اسـتندنا إلى زينوفون (Xenophon) وأرسطو، على إدارة شـؤون الأسـرة[19]. أما ميّير فأشـار إلى وجود شركات رأسـمالية حديثة بكل معنى الكلمة، في أثينا وفي أماكن أخرى، تنتج للأسواق العالمية. وكانت النقطـة المطروحـة للنقـاش في «معركـة المناهـج» (Methodenstreit) الأعم بين اقتصاديي برلين التاريخيين وأتباع نظرية مينجر الحدية في فيينا هي ادعاء علم الاقتصـاد الجديد أنّه يقدم أساسًـا عالميًا للسـعي وراء الرفاه الإنسـاني. اتخذ بوخر موقفًا وسطًا، إذ تعاطف مع تطلّع مينجر إلى الصرامة العلمية، لكنه رأى أنـه لـم يكن من الممكن تطبيـق النظرية ذاتها على كل مرحلة مسـتقلة. ومثل معظـم المؤرخيـن الآخرين، أصـر على وضع الحيـاة الاقتصادية في سـياقها: ذلك أن مبادئ السـوق والفردانية المنهجية الجديدة لم تسـتطع أن تشـرح كل السلوك الاقتصادي، ولا حتى في ألمانيا الموحدة حديثًا.

وضـع ماكـس فيبـر حدًّا لهـذا النقاش فـي رسـالته لنيل درجة الماجسـتير الاقتصاد والمجتمع[20]، بأن افترض أننا ما كنا لنهتم بـاليونان القديمة لو لم تكن مختلفة، وأننا ما كنا لنسـتطيع فهمها لو لم تتمكن معرفتنا من فهم الإغريق كما نفهم أنفسنا إلى حد ما. كانت هذه فرضية هيغل الجدلية وفرضية كانط من قبله: التشابه في الاختلاف، وليس المشابه مقابل المختلف. أخذ فيبر كثيرًا من تصور

---

(18) K. Polanyi, C. Arensberg and Harry Pearson, eds., *Trade and Market in the Early Empires: Economies in History and Theory* (Glencoe, IL: Free Press, 1957).

(19) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(20) M. Weber, *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology*, ed. G. Roth and C. Wittich, 2 vols (Berkeley: University of California Press, 1922).

كانط الثنائي عن الملكات الإنسانية، الانقسام بين الشكل (Form) الذي ينشأ من عمليات العقل، والجوهر (Substance) أو إدراك العالم المادي عن طريق الحواس. ودافع عن أن المواقف العقلانية (Rationalities) الشكلانية والجوهرانية من الرأسمالية لم تكن مختلفة فحسب، بل على خلاف في الأغلب. ويمكن لـ «الدّخل الصافي» الرابح لدى المحاسبة أن يؤدّي، وأدّى بالفعل، إلى فشل اقتصادي (بطالة وما شابه) تكون تكلفته إقلاق مصادر معيشة الناس. كان فيبر، بوصفه ليبراليًا، متعاطفًا مع الفردانية الذاتية لعلم الاقتصاد الحديث، لكنه كعالم اجتماع، لم يتمكن، إلا بصعوبة، من التغاضي عن الكوارث الإنسانية التي ارتكبت باسمها. كانت شدة هذه المناظرات الألمانية تدين بشيء ما للمنافسة بين الإمبراطوريتين الألمانية والنمساوية ـ الهنغارية على قيادة العالم الناطق بالألمانية. وعاودت معركة المناهج الصعود إلى السطح في الأنثروبولوجيا الاقتصادية الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية على هيئة «السجال الشكلاني ـ الجوهراني» الذي سنتناوله في الفصل الرابع.

يمثل النمساوي ريتشارد ثورنفالد (Richard Thurnwald) الشخصية البارزة الأخرى في هذا الفرع الدراسي الجنيني المتمثل بالأنثروبولوجيا الاقتصادية في البلدان الناطقة بالألمانية. وأُغفلت مساهماته المؤثرة القائمة على عمل ميداني إثنوغرافي كثيرًا في العالم الناطق بالإنكليزية نتيجة تهميش الأعمال الأكاديمية الألمانية بعد عام 1945. كان علم الاقتصاد البدائي عنده، كما عند بوخر «شأنًا اجتماعيًا»، إذ يمكن قطّ اختزال السلوك الاقتصادي إلى القاسم المشترك الأدنى للكفاءة[21]. كان ثورنفالد أيضًا حذرًا في التشديد على الفرق بين الاقتصادات التي ينقصها المال والآلات وتلك التي يهيمن عليها المال والآلات. وبعد بعثات في غينيا الجديدة في أثناء الحرب العالمية الأولى، كان ثورنفالد أول من أظهر أهمية التبادلية (Reciprocity)، بمعنى «خذ وأعط»، بوصفها مبدأ أساسيًا من مبادئ التنظيم الاجتماعي. وفي ما بعد جعل كارل بولاني من التبادلية «شكلًا من التكامل» في مقاربته الجوهرانية للاقتصاد.

---

(21) R. Thurnwald, *Economics in Primitive Communities* (London: Oxford University Press, 1932).

واستعار أيضًا مفهوم «التضمين» (Embeddedness) من ثورنفالد الذي كان ربما أول من استخدمه، مع أن الفكرة كانت موجودة بقوة في عمل كثير من أسلافه في المدرسة التاريخية. لكن سمعة ثورنفالد تلطخت في ما بعد نتيجة مشاركته في تخطيط المدن الفاضلة [اليوتوبيات] الاستعمارية الأفريقية لمصلحة الاشتراكيين القوميين [النازيين]. وفي الحقيقة كانت مشاركته محدودة جدًا، وكانت إلى حد بعيد مفروضة عليه لأنه لم يتمكن من الحصول على وظيفة أكاديمية خارج ألمانيا في ثلاثينيات القرن العشرين.

التقليد البريطاني

كان برونيسلاف مالينوفسكي معاصرًا لثورنفالد، ومثله نشأ مواطنًا نمساويًا. كما تستند مكانة مالينوفسكي، بصفته أحد مؤسسي الأنثروبولوجيا الاقتصادية، إلى عملٍ جرى في غينيا الجديدة أيضًا في أثناء الحرب العالمية الأولى؛ وتحديدًا في جزر تروبرياند (Trobriand Islands). لكنه، على عكس ثورنفالد، شدّد منهجيًا على العمل الميداني الكثيف في موضع واحد وعلى تصوير الفاعلين الإنسانيين الأفراد الذين من «لحم ودم» تصويرًا تفصيليًا. وتكمن جذور نهجه الفكرية والسياسية في أوروبا الوسطى، لا في بريطانيا. إذ نال شهادة دكتوراه في بلدته الأصلية كراكاو (Cracow) التي كانت حينها جزءًا من الإمبراطورية النمساوية ـ الهنغارية، بعد أن قدّم أطروحة تناولت أعمال الفيلسوف الفييني إرنست ماخ (Ernst Mach). وتأثر مالينوفسكي أيضًا بكارل بوخر الذي درس معه في لايبزغ. وتعتبر مساهماته الرئيسة في الأنثروبولوجيا الاقتصادية أول الرسائل العلمية عن تروبرياند وآخرها. فدراسته التي تحمل عنوان مستكشفو غربي الأطلسي[22] (1922) مكرسة للتبادل، وتفتتح، مع بيانه، الباب أمام منهج العمل الميداني. أمّا دراسته الحدائق المرجانية وسحرها[23] فتتحدث عن العمل والتقانة وترتيبات الملكية. ولم تحتو دراسته الجريمة

(22) B. Malinowski, *Argonauts of the Western Pacific: An Account of Native Enterprise and Adventure in the Archipelagos of Melanesian New Guinea* (London: Routledge and Kegan Paul, 1922).

(23) B. Malinowski, *Coral Gardens and Their Magic: A Study of the Methods of Tilling the Soil and of Agricultural Rites in the Trobriand Islands*, 2 vols (London: Allen and Unwin, 1935).

والعـرف في المجتمع الهمجـي[24] إلّا القليل في مجال الاقتصاد، لكنها قدمت الكثير لنشر مفهوم ثورنفالد الجديد عن التبادلية.

مثّل مالينوفسـكي تحديًا للاقتصاديـين وذلك بإصراره، في مقالة نشـرها كينز في المجلة الاقتصادية (Economic Journal)، على أن ميل سـكان تروبرياند إلـى تحويل البضائـع إلى هِبات يدحض فكرة «الإنسـان الاقتصـادي» بوصفه نموذجًـا إنسـانيًا عالميًـا[25]. كان الهدف من عمله مستكشـفو غرب الأطلسـي تبيـان أن الجـزر تمكنـت من إقامة نظام متطـور للتجارة في مـا بينها من دون أسـواق أو نقود أو دول، وعلى أسـاس الكرم، لا على أسـاس الجشـع. وكان تداول أشـياء الكولا (Kula)[26] الطقسـية بين شركاء التبادل الذين يعيشون على جـزر مختلفـة أيضًا ملائمـة ليقوم أتباعهم بمقايضة أشـياء مفيـدة مع كثير من «المسـاومة». وتمكـن رؤية هذه التبادلات على شـكل أفـراد يختارون لتعظيم المنفعـة ضمن قيـود اجتماعية وثقافية معينة؛ لكن مالينوفسـكي فضّل أن يقيم نظريتـه «الوظيفيـة» (Functionalist) علـى «الحاجات البيولوجيـة» للأفراد. وإنه لممـا يثيـر الفضـول أن يخفـق شـخص بـدأ طالبًـا يـدرس الفلسـفة الوضعية (Positivist Philosophy) في رؤية القرابة بين هذه الوظيفية ومقدمات الاقتصاديين الإبيسـتمولوجية، وأن يفضـل بـدلًا مـن ذلك توجيـه نقده إلى خيـال مآتة هو الإنسان الاقتصادي.

يعتبر قسم كبير من المجلد الأول من كتاب الحدائق المرجانية وسحرها وصفًا تفصيليًا لحدائق السكان المحليين المزروعة بنبات اليام[27] (Yam)، وهو وصـفٌ لافـت إلى دور التعاويذ السـحرية فـي الإنتاج. كان سـكان تروبرياند ينتجـون من اليام أكثر بكثير مما يسـتطيعون اسـتهلاكه، وكانـت كميات كبيرة

(24) B. Malinowski, *Crime and Custom in Savage Society* (London: Routledge & Kegan Paul, 1926).

(25) B. Malinowski, «The Primitive Economics of the Trobriand Islanders,» *Economic journal*, vol. 31 (1921), pp. 1-16.

(26) الكولا تبادل مواد ثمينة، حيث لا يوجد هدف من وراء الاحتفاظ بهذه الأشياء إلّا القيمة المعنوية الكامنة في إعادة منحها من جديد. [المترجم]

(27) نبات صالح للأكل يشبه البطاطا الحلوة. [المترجم]

تُعطى شعائريًا على شكل يوريغوبو[28] (Urigubu) إلى أقربائهم من جانب الأم، وتُراكم بقصد التباهي. كانوا يتباهون كثيرًا بمظهر حدائقهم، فكانوا بذلك يدحضون أي فكرة عن أن «المتوحشين» قصروا جهدهم على الحد الأدنى اللازم للبقاء. ولاحظ مالينوفسكي أيضًا أهمية التعاون الذي يتجاوز الحد الوظيفي، بالمعنى الضيق للكلمة، من عملية العمل، ليخدم بالتأكيد غايات اجتماعية أخرى أعم. وفي الوقت ذاته، كان الكثير من العمل، كما أظهرت دراسة الكولا، يجري فرديًا، تاركًا في العادة حيزًا ما للخيار الفردي. وفي النهاية، يقدم مالينوفسكي وصفًا تفصيليًا لنظام تملك الأرض، مجادلًا بأن الطرائق التي حاز بها سكان تروبرياند أراضيهم واستعملوها ليست فردية ولا جماعية، بل الاثنان معًا. وفي الواقع، كانت علاقات الملكية هذه مفتاح تنظيمهم الاجتماعي برمته. ومثلت هذه الخلاصة قطعًا مع النظريات التطورية التي افترضت صعودًا راسخًا في الملكية الخاصة. كما أنها عدلت ونقحت في الكتابات البريطانية اللاحقة عن تملك الأرض في أماكن أخرى، ولا سيّما كتابات ماكس غلوكمان[29] في أفريقيا.

اعترف مالينوفسكي في ملحقٍ لـ**الحدائق المرجانية** أنه خان مبادئه الإثنوغرافية عندما اكتفى بتصوير أعمال السكان المحليين التقليدية، وتجاهل إلى أيّ مدى كان الموظفون الحكوميون والمبشرون والتجار قد أدخلوهم في الأنظمة الاستعمارية الجديدة. وابتعد في ما بعد عن «الاقتصاديات القَبَلية» ليدعم صعود الأنثروبولوجيا التطبيقية (Applied) في المستعمرات. ويبدو أنه رفع مبدأ «الحكم غير المباشر» في الإمبراطورية البريطانية إلى درجة المثال، تمامًا مثلما فعل مع الإمبراطورية النمساوية ـ الهنغارية حيث نشأ. وكان كثير من الأنثروبولوجيا التطبيقية الجديدة يجري في أفريقيا، حيث كان إسحق شابيرا (Isaac Schapera) أحد أوائل الذين استكشفوا ما تتركه هجرة العمل من أثر في

(28) حصة غذائية سنوية يقدمها الرجل لزوج أخته، لأن الرجل في عادات تلك الشعوب يعتمد في طعامه الذي يمنحه المكانة على شقيق زوجته. [المترجم]

(29) M. Gluckman, *The Ideas in Barotse Jurisprudence* (New Haven, CT: Yale University Press, 1965).

مجتمعات البانتو[30]. كما كتبت أودري ريتشاردز[31] دراسة لافتة عن الكيفية التي وصلت بها المناطق الريفية من روديسيا الشمالية (زامبيا حاليًا) إلى حالة من التوتر نتيجة تغيّب الذكور عن العمل الناجم بدوره عن الطلب على العمل المأجور في مناجم النحاس. وأظهرت أعمال كثيرة عن منطقة الحزام النحاسي (Copper Belt)، كتبها أعضاء معهد رودس ـ ليفينغستون (Rhodes - Livingstone Ins.)، أن الأنثروبولوجيين لم يتمكنوا من تكييف ميدانهم في أواخر الحقبة الاستعمارية مع دراسة التحولات الناتجة من الصدامات الاستعمارية (التي كان مالينوفسكي يشير إليها عادة بـ«الاحتكاك الثقافي» (Cultural Contact)). ومهّد هذا الطريق أمام الأنثروبولوجيين لينخرطوا في ما بعد في دراسة ما سمّي لاحقًا بـ«التنمية». وسنتابع هذه القصة في الفصل السادس.

لم تحصر رؤية مالينوفسكي الناضجة للأنثروبولوجيا هذا الميدان الدراسي بدراسة الهمج في الظروف الاستعمارية، بل شملت أيضًا الجماعات الريفية في «الحضارات القديمة». وحين وصل مشارف نهاية حياته المهنية، أشرف في لندن على دراسة عن «حياة الفلاحين في الصين» كتبها فاي زياوتونغ (Fei Xiaotong)، وفيها توصل الكاتب إلى نتائج بعيدة الأمد في شأن الفقر والتفاوت عن طريق تحليل قرية واحدة في دلتا يانغتسي[32] (Yangtse). كما أجرى مالينوفسكي قبل وفاته بفترة قصيرة بحثًا مشتركًا عن الأسواق الريفية في المكسيك، وصف فيه الطاقة الموظفة في المفاوضات في شأن السعر بتعابير تذكّر بـ«المقايضة الطقسية» (Ceremonial Barter) التي كان قد حللها قبل عقود من ذلك في جزر تروبرياند[33].

نجح مالينوفسكي، على عكس ثورنفالد، في تأسيس مدرسة جديدة

(30) I. Schapera, *Migration and Tribal Life* (London: Oxford University Press, 1947).

(31) A. Richards, *Land, Labour and Diet in Northern Rhodesia: An Economic Study of the Bemba Tribe* (London: Oxford University Press, 1939).

(32) H.- T. Fei, *Peasant Life in China: A Field Study of Country Life in the Yangtze Valley* (London: Routledge & Kegan Paul, 1939).

(33) B. Malinowski and J. de la Fuente, *Malinowski in Mexico: Economics of a Mexican Market System*, Edited by S. Drucker-Brown (London: Routledge, 1982).

هيمنت على الأنثروبولوجيا في بريطانيا في العقود الوسطى من القرن العشرين. وحينها حلت «الأنثروبولوجيا الاجتماعية» أخيرًا محل «الإثنولوجيا» بوصفها الاسم الذي أصبح يعرف به هذا الفرع الدراسي الجديد. وفي النهاية، تعرضت النزعة الوظيفية لدى مالينوفسكي للتعديل على يد رادكليف - براون[34] الذي لم يكن لديه إلّا قليل من الاهتمام بعلم الاقتصاد، وعوّض عن إنجازاته المتواضعة في العمل الميداني بإصدار بيانات برنامجية عن رسالة هذا الميدان الدراسي بوصفه علمًا مقارنًا عن المجتمع، وهذا ما سيعرف بالوظيفية البنيوية (Structural - functionalism). وفي تلك الأثناء، كان أقرب زملاء مالينوفسكي إليه في مدرسة لندن للاقتصاد هو رايموند فيرث (Raymond Firth) الذي درس الاقتصاد في بلده الأصلي نيوزيلندا. واستفادت دراسة فيرث الأولى عن الماوري (Maori) بكثافة من الأدبيات الألمانية. لكن كان النموذج الفكري المسيطر في مدرسة لندن للاقتصاد في ثلاثينيات القرن العشرين هو نموذج الاقتصادي ليونيل روبنس[35] المتمثل بإعادة صوغ علم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد على شكل دراسة للخيارات التي تُتخذ في ظروف الندرة. تأثر فيرث أكثر من ثورنفالد بهذه الأصولية الجديدة، وكرس عمله اللاحق لإظهار أن مفاهيم علم الاقتصاد الحديث وأدواته هي في العموم صحيحة. واعتقد فيرث في دراسته عن الاقتصاد البولينيزي البدائي[36] أنه قد حل «المسألة الزائفة» (Pseudo - problem) التي طرحها مالينوفسكي، مصرًّا على أن «الالتزامات الاجتماعية المعقدة» بين سكان تيكوبيا (Tikopia) لا تنتقص من القوة التفسيرية الأساسية التي يتمتع بها «الخيار الاقتصادي العقلاني». ونتيجة ذلك، يستحق أن ينظر إليه على أنه أول «شكلاني»، وهو مصطلح سنشرحه على نحو أكمل في الفصل التالي. واستخدم فيرث تصنيفات علم الاقتصاد الأساسية لينظم فصوله، لكن كان عليه، لفهم مبررات أي نموذج معين من السلوك، أن يصف

---

(34) A. Radcliffe-Brown, *Structure and Function in Primitive Society* (London: Cohen and West, 1952).

(35) L. Robbins, *An Essay on the Nature and Significance of Economic Science* (London: Macmillan, 1932).

(36) R. Firth, *Primitive Polynesian Economy* (London: Routledge, 1939).

السياق الاجتماعي بكثير من التفصيل. وهكذا، قدم في النتيجة وصفًا إثنوغرافيًا غنيًا للمؤسسات الاقتصادية، وهو وصف قليل المعلومات لكنه بليغ الكلام عن الخيار العقلاني.

التقليد الأميركي

كانت فكرة «المؤسسة» التي استخدمها كل من فريزر ومالينوفسكي بكثافة، من دون الاقتصاديين الأوروبيين، مركزية في علم الاقتصاد الأميركي الشمالي في ذلك الوقت. وروّج الاقتصاديون المؤسسيون (Institutional Economists) بقيادة ثورشتاين فيبلين (Thorstein Veblen) وجون ر. كومونز (John R. Commons) لنسخةٍ من علم الاقتصاد ذات توجه سياسي واضح. إذ جادل فيبلن، في سلسلة من الكتب الشهيرة[37]، بأن علم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد يُعد أيديولوجيا، لا «علمًا تطوريًا»؛ في حين قام كومونز[38] بما لم يَقُم به أي شخص آخر لإزاحة المحاولة الكلاسيكية الجديدة الساعية إلى إظهار كيف يجب على الأسواق أن تعمل وإحلال نهج تجريبي أساسي يهدف إلى جعلها تعمل مهما كانت الظروف. وفي ذلك الوقت، كان الكساد العظيم قد دمر مصداقية الأسواق الحرة، وكان إيجاد طرائق لاستعادة الثقة العامة بالنظام المصرفي يحظى بالأولوية على تشذيب نظرية اقتصادية جزئية كانت قد أبعدت عن الحقائق الاقتصادية. أما المسائل التي تتطلب أجوبة ملحة فكانت ذات طبيعة خاصة، لا عامة. فما هي القوانين التي يمكن لولاية ميتشيغان أن تسنها لجعل السيارات تتدحرج أسرع على خطوط التجميع؟ كان عدد الاقتصاديين المؤسسيين في الولايات المتحدة في هذا الوقت يفوق عدد نظرائهم الكلاسيكيين الجدد بمعدل ثلاثة إلى واحد[39].

---

(37) T. Veblen: *The Theory of the Leisure Class* (New York: A. M. Kelley, 1899), and *The Theory of Business Enterprise* (New York: Charles Scribner's Sons, 1904).

(38) J. Commons, *Institutional Economics: its Place in Political Economy* (New York: Macmillan, 1934).

(39) Y. Yonay, *The Struggle over the Soul of Economics: Institutionalist and Neoclassical Economists in America between the Wars* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998).

كانت المدرسة السائدة في الأنثروبولوجيا هي مدرسة فرانز بواس التي مقرها في جامعة كولومبيا في نيويورك. وكان أعضاؤها جيدين جدًا في جمع المعطيات عن الاقتصاد، وكذلك في توثيق جوانب الثقافة الأخرى كلها. وساهم بواس نفسه مساهمة مهمًا في معرفتنا عن تدمير الملْكية التي تميزت بها ممارسات البوتلاتش[40] بين هنود كواكيوتل (Kwakiutl) في منطقة الساحل الأميركي الشمالي الغربي (مع أنه تبين لاحقًا أن هذا التدمير اشتد كثيرًا في أعقاب الاستعمار). وعلى أي حال، فإن كره أنصار بواس للنموذج التطوري الذي ساد في القرن التاسع عشر جعلهم عاجزين عن صوغ نظرية للعلاقة بين الاقتصاد والمجتمع. كان كتاب ملفيل هيرسكوفيتس (Melville Herskovits) **الحياة الاقتصادية للشعوب البدائية**[41] تجميعًا للمصادر المنشورة بهدف لفت الاقتصاديين إلى إنجازات الإثنوغرافيا العلمية المتراكمة. كان الأنثروبولوجيون الأميركيون أقل مراعاة للاقتصاد الليبرالي من زملائهم الأوروبيين، وهذا أمر يمكن فهمه، مع أن هيرسكوفيتس أيضًا كان قد نظم مادته تحت عناوين مألوفة للاقتصاديين، حتى إنه جادل قائلًا: «بما أن الأرض والعمل ورأس المال هي قوى حاضرة دائمًا في الاقتصادات غير الصناعية، فمن الواضح أنها يجب أن تنتج بعض العائدات»[42]. لكنه شعر أيضًا بالحرية في أن ينتقد الأرثوذكسية الاقتصادية، مستندًا إلى كينز وفيبلين وحتى ماركس، وكذلك إلى دليل إثنوغرافي منتقى من «شعوب غير متعلمة».

أمّن ريف المكسيك حقلًا ملائمًا ومحفزًا للأنثروبولوجيين الأميركيين الذين كانت تنقصهم إمبراطورية خارجية كبيرة ممتلئة بالقبائل، فبذلوا اهتمامًا خاصًا بالجماعات الهندية الأصلية، ومالوا إلى التشديد على نزعتهم المحافظة

(40) (Potlatch): طقس احتفالي لدى بعض الشعوب الأصلية على الشاطئ الشمالي الغربي لشمال أميركا، وفيه ينال الضيف مكانة عن طريق توزيع الهدايا وأحيانًا عبر تدمير الثروة. [المترجم]

(41) M. Herskovits, *Economic Anthropology: The Economic Life of Primitive Peoples* (New York: Norton, 1940).

(42) M. Herskovits, *Economic Anthropology: The Economic Life of Primitive Peoples* (New York: Norton, 1952), p. 303.

(Conservatism). وكان جورج فوستر[43]، الذي درّس مع كل من هيرسكوفيتس وفيرث الأنثروبولوجيا الاقتصادية في المكسيك، رائدًا في تناول التقاليد «البدائية» و«الشعبية» في اثنين من كتبه. قدم كتابُه الأول معالجةً متطورة للسياق الاجتماعي والثقافي الذي تتخذ فيه القرارات الاقتصادية التي تَصورها عقلانية بالمعنى الذي دافع عنه معلموه. وفي ما بعد أصبح فوستر معروفًا بفضل أطروحته عن «صورة الخير المحدود» لدى الفلاح؛ وهي أطروحة تدور فكرتها حول أن الأشياء الخيّرة في الحياة نادرة، حيث يرجح أن يكون ما يكسبه شخص خسارة لآخر. وبدا أن هذا يقدم شرحًا ثقافيًا معقولًا لرفض الفلاحين في المكسيك، وفي أماكن أخرى، أن يتبنوا الفرص الاقتصادية الجديدة[44]. كان مفهومًا من البداية أن هذه الجماعات منشبكة في أنظمة أوسع من القوة تعود إلى الفتح الأسباني. وكما هي الحال مع الفلاحين الصينيين الذين درسهم فاي، أقامت القرى في المكسيك صلات سياسية واقتصادية مركبة مع المدن، وفي النهاية مع حضارة برمتها. حل ألفرد كروبير (Alfred Kroeber)، وهو أحد طلاب بواس، اللغز بإعلانه أنها كانت «مجتمعات جزئية ذات ثقافات جزئية»، وفي ما بعد، تبنى روبرت ريدفيلد (Robert Redfield) في شيكاغو هذه الفكرة، وأعطى زخمًا للأجيال التالية من «دراسات الفلاحين». ظهرت دراسة ريدفيلد عن قرية تيبوزتلان (Tepoztlan) في وقت يعود إلى عام 1930 [45]؛ وتبعتها دراسة عن يوكاتان (Yucatan) في عام 1948 [46]؛ لكن أثره الكبير في هذا الميدان كان في خمسينيات القرن العشرين، عندما صاغ «المُتَّصِل الشعبي - الحضري»، رابطًا قرى الفلاحين بـ«التقليد العظيم» وبالمدن التي كانت مجتمعاتهم جزءًا منها[47].

(43) G. Foster: *A Primitive Mexican Economy* (New York: J. J. Agustin, 1942), and *Empire's Children: The People of Tzintzuntzan* (Washington, DC: Smithsonian Institution, 1948).

(44) G. Foster, «Peasant Society and the Image of Limited Good,» *American Anthropologist*, vol. 67 (1965), pp. 293-315.

(45) R. Redfield, *Tepoztlan, A Mexican Village: A Study in Folk Life* (Chicago: University of Chicago Press, 1930).

(46) R. Redfield, *Folk Cultures of the Yucatan* (Chicago: University of Chicago Press, 1948).

(47) R. Redfield, *Peasant Society and Culture* (Chicago: University of Chicago Press, 1956).

التقليد الفرنسي

جاء الاعتراف تدريجًا بعمل مارسيل موس عن الهبة[48] أنّه نقد أساسي لما قام به مالينوفسكي من صهر لتقاليد فردانية من بريطانيا وأوروبا الوسطى. تحمس موس (1872 ـ 1950) كثيرًا لتأكيد مالينوفسكي أن طقس البوتلاتش في الساحل الأميركي الشمالي الغربي كان مزدهرًا أيضًا في مالينيزيا، لكنه رأى أن النقود والأسواق قضايا إنسانية كونية، في حين مضى مالينوفسكي في طريقه ليضع حلقة الكولا مقابل الاثنين. وتبعًا لموس، فإنّ الأشكال الاقتصادية غير الشخصية الموجودة في المجتمعات الرأسمالية اختراعات حديثة. وأدّى هجومه على الفردانية الاقتصادية إلى تضخيم أبعاد التبادل الشخصية والاجتماعية والروحية في المجتمعات كلها، بما في ذلك مجتمعنا. واقترنت أنثروبولوجيا موس ببرنامج سياسي واضح تمامًا (كما كانت الحال مع زميله العالم «ذي الكرسي [أي المفتقر إلى الخبرة الميدانية]» كارل بوخر، على عكس ثورنفالد ومالينوفسكي)؛ لكن المقالة أفسحت، منذ ذلك الوقت، المجال لظهور تفسيرات متباينة. ولم تحصل على اعتراف واسع بأنها إنجاز موس الرئيس إلا لاحقًا؛ وتطلب استيعابها في الأنثروبولوجيا الاقتصادية للناطقين بالإنكليزية ترجمتين وشروحًا جديدة، أوحى بها أكثر من الجميع كلود ليفي ـ شتراوس ومارشال ساهلينز، لكن حتى حينها، غالبًا ما تعرّضت رسالتها الراديكالية للضياع.

إذا ما كانت فكرة الاقتصاد في المقام الأول مساهمة من الناطقين بالإنكليزية في فهم العالم المعاصر، فإن «المجتمع» والمصطلحات المشتقة منه، مثل «علم الاجتماع» و«التضامن الاجتماعي»، هي في الأساس فرنسية قامت على تقليد تعود جذوره إلى روسو. وفي النتيجة، لا تتمايز الأنثروبولوجيا ولا علم الاقتصاد في فرنسا بوضوح عن علم الاجتماع. وجمع إميل دوركهايم حوله فريقًا لإصدار مجلة **الحولية الاجتماعية** (*Annee Sociologique*) التي ساهم فيها فرانسوا سيميان (Francois Simiand) وموريس هالبواكس (Maurice

(48) M. Mauss, *The Gift: The Form and Reason for Exchange in Archaic Societies* (London: Routledge, 1925).

(Halbwachs بالتحليـل الاقتصادي. سـعى دوركهايم، في كتابـه الأول والأكثر تأثيرًا تقسيم العمل في المجتمع[49]، إلى وضع الأسس الاجتماعية للاقتصادات الحديثـة. كانت فكرة التقدم الاقتصـادي عن طريق التخصص تقع في صميم علم الاقتصاد الإنكليزي الذي أسسـه آدم سميث. وبعد قرن من ذلك، كانت الفردانيـة الاقتصاديـة حجرَ الزاويـة في النظريـة التطورية، وكانـت الداروينية الاجتماعيـة التي جاء بها هربرت سبنسـر (Herbert Spencer)، لفترة من الزمن، الأيديولوجيـا المؤثـرة لبرجوازيـة غربية منتصرة. عدّل دوركهايـم هذه الغائية (Teleology) التفاؤلية، مُظهِرًا أن تقسيم العمل هو عملية ديالكتيكية من الفصل والدمـج، يصبح المجتمـع بها أقوى، ويتعزز بها نطـاق العمل الفردي. وكان مـن أثـر التشـديد البريطاني في إبرام العقـود الفردية في الأسـواق أنه حجب الملاط الاجتماعي الذي مثله «العنصر غير التعاقدي في العقد»، ذلك العنصر الذي جعل الاقتصاد ممكنًا؛ وهو مزيج من القانون والدولة والعرف والأخلاق والتاريـخ المشـترك تتمثّـل مهمـة عالـم الاجتمـاع فـي أن يجعله مرئيًـا أكثر. وبذلـك، يكون الفـردُ نتيجةَ التطـور الاجتماعي، لا مصدره كمـا في الخرافة البريطانية عن الأصل.

تنحـدر مقالـة «الهبة» مباشـرة من كتـاب دوركهايم، من حيـث إنها تركز بوضوح على العنصر غير التعاقدي من العقد. لكن موس لا يعترف بأي فضل لـكارل بوخر، ولا يشـير إليـه إلا بطريقة رافضـة له في حاشـيتين (مخطئًا في تهجئة اسمه في السياق). وهو يتجاهل الأيديولوجيتين النفعيتين اللتين توهمان بأنهما تفسران تطور العقود: «الاقتصاد الطبيعي»، أي فكرة آدم سميث عن أن المقايضـة الفردية كانت أصلية (بدائية)؛ والفكرة القائلة إن الجماعات البدائية كانـت إيثاريـة، مخليـة الطريق فـي النهايـة لفردانيتنـا الأنانية علـى نحو يدعو للأسـف، وإن كانـت أكثـر كفاءة. وهـو يلح، علـى عكس الحركـة المعاصرة الرامية إلى إحلال الأسواق محلّ الدول الشيوعية، على أن التفاعل المعقد بين الحرية الفردية والالتزام الاجتماعي مرادف للشـرط الإنسـاني، وأن الأسـواق والنقود عالميان، لكن لا في شكلهما المجرد الحالي.

---

(49) E. Durkheim, *The Division of Labour in Society* (Glencoe, IL: Free Press, 1893).

لا تمكن ترجمة المصطلح الأساس الذي يستخدمه موس على طيف من العقود القديمة المستقصاة، بين الهندو - أوروبيين القدامى في المقام الأول، إلى الإنكليزية، لأنه يحتفظ في الفرنسية ببقية إقطاعية. ذلك أن مصطلح البدل [التهادي][50] (Prestation) يعني خدمةً تؤدَّى نتيجة إلزام، فهي شيء قريب من «الخدمة المجتمعية» التي يؤديها شخص بدلًا من السجن. واستنادًا إلى موس، جرت الأشكال الأولى من التبادل بين زُمر اجتماعية كاملة، وشملت طيفًا كاملًا من الأشياء التي يستطيع أن يؤديها البشر بعضهم لبعض، وهي مرحلة أطلق عليها اسم أنظمة البدائل [التهادي] الكلية (Systems de prestation totales). لكن اهتمامه الأساس كان منصبًا على شكل قد يكون تطور من الشكل المسمّى بوتلاتش على اسم المثال الوارد عن الساحل الشمالي الغربي. تضمنت هذه الأشكال من الهبة - التبادل منافسة عدوانية بين قادة الجماعات كأفراد. وكان سؤال موس الرئيس: «ما هي القاعدة القانونية والمنفعية في المجتمعات ذات النمط المتخلف أو القديم التي توجب على من يتلقى الهبة الرد عليها بمثلها؟ ما هي القوة التي يتضمنها الشيء الموهوب، والتي توجب على المتلقي الرد بالمثل؟»[51] ونادرًا ما أشار موس إلى هذه العملية من العطاء ومن تحقيق العائد على أنها «تبادلية». وكان جوابه، بالمعنى الواسع للكلمة، أن الكائنات الإنسانية في كل مكان تجد ماهية الهبة الذاتية ملزِمة، وأن تلك الكائنات عرضة، على نحو خاص، لإثارة أكثر الروابط الاجتماعية والروحية انتشارًا.

خلاصة موس الرئيسة هي أن محاولة إيجاد سوق حرة للعقود الخاصة هي محاولة طوباوية، وأنها غير قابلة للتحقيق مثلها مثل نقيضها تمامًا، السوق

(50) ترجمتْها موسوعة علم الإنسان، بـ «موقف التهادي». انظر: شارلوت سيمور - سميث، موسوعة علم الإنسان: المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية، الترجمة بإشراف محمد الجوهري، المشروع القومي للترجمة؛ 61 (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1998). [المراجع]

(51) ترجمة جميع الاقتباسات من كتاب موس مأخوذة من الترجمة العربية التي قام بها د. محمد الحاج سالم، انظر: مارسيل موس، مقالة في الهبة: أشكال التبادل في المجتمعات الأرخية وأسبابه، ترجمة وتحقيق محمد الحاج سالم (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2013).

M. Mauss, *The Gift: The Form and Reason for Exchange in Archaic Societies* (London: Routledge, 1990), p. 4.

الجماعيـة القائمـة على الغيريـة وحدها. تقوم المؤسسـات الإنسـانية في كل مـكان علـى وحدة الفـرد والمجتمـع، الحريـة والواجـب، المصلحـة الذاتية والاهتمـام بالآخرين. وتقوم الرأسـمالية الحديثة وعلـم الاقتصاد على ارتباط غيـر مسـتدام بواحد من هـذه الأقطاب، وسـتحتاج إلى ثـورة اجتماعية حتى تستعيد التوازن الإنساني. ولو لم تصبنا الأيديولوجيا بالعمى لأدركنا أن نظام البدائل [التهادي] ما زال باقيًا في مجتمعاتنا؛ في الأعراس وعيد الميلاد، وفي الجمعيـات الأهليـة الخيريـة (Friendly Societies)، وكذلك في أشـكال التأمين الأكثـر بيروقراطية، وحتى في عقـود العمل المأجور ودولة الرفاه. إن الحركة الاقتصاديـة الصاعـدة مـن الأسـفل، التـي يدافـع عنهـا مـوس فـي صحافتـه السياسـية ـ أي الجمعيات المهنية والتعاونيات والتأمين المشترك ـ هي نسخة علمانيـة ممـا يمكـن أن يوجـد في أديـان المجتمعـات القديمـة، وكذلك في الظواهـر المركزية الموصوفة في مقالـة «الهبة». وهذه كلها «حقائق اجتماعية كليـة»، بمعنـى أنها تشـرك المجتمـع كلـه ومؤسسـاته القانونيـة والاقتصادية والدينية والجمالية كلها.

> مكّنت نظرتنا إلى الكلّ في مجموعه من استخلاص ما هو جوهري، أي حركـة الـكلّ والمظهر الحيّ واللحظة العابرة التي يكتسـب فيها المجتمع، ويكتسـب فيهـا الناس وعيًا عاطفيًـا بذواتهم وبوضعيتهم تجـاه الآخرين. ففي هذه الملاحظة الملموسـة للحيـاة الاجتماعية، تكمن الوسـيلة الكفيلة بإيجاد وقائع جديدة بدأنا فحسـب بتلمسها، ولا يوجـد فـي رأينـا مـا هو أكثـر إلحاحًـا وأهمية من دراسـة تلك الوقائع الاجتماعية[52].

عندمـا قدّم مالينوفسـكي وصْفَـه للمغامرين المحليين فـي غرب المحيط الهـادئ، وهـم الورثـة العصريون للتقليـد القديم من الأبطال النبـلاء، وجدَتْ قصتُـه آذانًـا صاغيـة. إذ قدمت حلقـة الكولا الخاصة بسـكان جـزر تروبرياند وجيرانهـم الميلانيزيين قصةً رمزية عن الاقتصـاد العالمي. فهنا كانت حضارة

(52) Mauss, *The Gift* (1990), p. 102.

منتشـرة على امتداد مجموعة من الجزر الصغيرة، وكل واحدة منها غير قادرة على تأمين معيشـة لائقة بذاتها، فاستندت إلى تجارة دولية يكون تبادل الحُلي الثمينـة فيهـا هو الوسـيط. لـم يكن «الرجـل الاقتصـادي» غائبًا وحسـب، بل وانكشـف بوصفه وريثًا رديئًا ضيق الأفـق لعالـم كان الغرب قد فقده. أثار كل ذلك حماسـة مارسـيل موس، لكنه شعر أن مالينوفسكي بالغ كثيرًا، حيث كان مصرًا على أن أشياء الكولا الثمينة في تروبرياند لم تكن نقودًا، بمعنى أنها لم تسـتخدم وسيطًا للتبادل ومقياسًـا للقيمة[53]. لكن موس عبّر في حاشية طويلة عن تصور أوسع:

على هذا الأساس .... فإنه لم يكن ثمّة وجود للعملة إلا بعد أن اكتسبت الأشياء الثمينة .... قيمة نقدية بالفعل، أي بعد أن أضحت الأشياء الثمينة معيّرة وغير شـخصية ومنفصلة عن كلّ علاقة مع أي شخص معنوي، جماعة كان أو فردًا، إلا سـلطة الدولة التي تسـكّها .... وفي رأيي، فإننا بهذه الطريقة لا نقوم سوى بالتعريف بنمط آخر من العملة: عملتنا نحن[54].

افتـرض مـوس أن الأشـياء الثمينة البدائية هي كالنقـود من حيث إن «لها قيمـة شـرائية ولهـذه القيمة رقم موضوع عليها»[55]. ونسـب إلى مالينوفسـكي أيضًـا أنه أعاد إنتاج التعارض البرجوازي بين المصلحة الذاتية التجارية والهبة المجانية، وهو تفريق عزاه عدد من الأنثروبولوجيين لاحقًا إلى موس نفسه.

يجب أن توضع مقالة موس المعروفة إلى جانب مجموعة من المقالات التـي كتبهـا لجريـدة حزبـه، بوبيوليـر (*Populaire*)، عن أزمة سـعر الصرف بين عامي[56] 1922 ـ 1924. كان اسـتقرار الفرنك شاغلًا عامًا محتدمًا، لأنه كان يعتبـر مقياسًـا لمكانـة فرنسـا الدولية؛ وعندما هبط سـعر الفرنـك، كان الذعر السياسـي عامًا. وعند مناقشـة ما سنسـميه «الأسـواق»، كان مـوس يتخذ نبرة الطرف الخبير. وخلص إلى أن الذعر في الأسواق، وليس التضخم الائتماني،

---

(53) Malinowski, «The Primitive Economics».

(54) Mauss, *The Gift* (1990), p. 127.

(55) Ibid.

(56) M. Mauss, *Ecrits politiques*, Edited by M. Fournier (Paris: Fayard, 1997).

هـو سـبب تردي سـعر الصـرف. إذ كانـت العواصـف تتجمع مـن كل حدب وصوب: «هذه ظواهر إنسـانية تفعل فعلهـا: علم النفس الجماعي، والقناعات التـي لا يمكن قياسـها بدقة، والسـذاجة والثقة، كلّها تدوّم معًا» (29 شـباط/ فبراير 1924). تبين الورقة غير المنشورة، «وسيلة للتمعن بالمجتمع: التلاعب بالعمـلات»، صلـةً بين هـذه التأملات في الاقتصـاد السياسـي الوطني ومقالة «الهبـة»[57]. وفيهـا يزعـم مـوس أن الثـورات الاقتصادية العظيمـة هي ثورات «مرتبطـة بالعملة فـي طبيعتهـا»، وأن التلاعب بالعملات والائتمـان يمكن أن يكـون «طريقـة للثورة الاجتماعية... مـن دون ألم أو معانـاة». وكان هدفه أن يعطي محتوى اقتصاديًا للاشتراكية القانونية (Juridical Socialism).

> يكفـي أن نوجـد طرائـق نقديـة جديـدة ضمن أشـد حـدود التعقل وأضيقها. وسـيكفي بعد ذلـك أن نديرها بأكثـر القواعد الاقتصادية حذرًا حتى نجعلها تثمر بين المسـتفيدين الجدد الذين يسـتحقّونها. ذلك هو التطور. وبهذه الطريقة، سيسمح للناس العاديين من الأمم المختلفة أن يعرفوا كيف يستطيعون أن يتحكموا بأنفسهم، من دون استخدام الكلمات أو الصيغ أو الخرافات[58].

دافع موس عن فهم براغماتي للاقتصاد الإنساني من شأنه أن يكون مفيدًا للناس في حياتهم اليومية. وهذا هو نقاشنا أيضًا بعد قرن تقريبًا وبعد عدد من الأزمات المالية التي جاءت لاحقًا.

خلاصة

نمـت الأنثروبولوجيـا الاقتصاديـة من التقـارب بين البحـث الإثنوغرافي والبحث التاريخي. وتشرّبت بتيارات مختلفة من الفكر الاجتماعي الأوروبي، ولا سـيّما الاشـتراكية الألمانية والفرنسـية والنفعية البريطانيـة وتقليد العقلانية النقدية الفرنسـي بدءًا من روسّو فصاعدًا. كان مالينوفسكي وثورنفالد مقتنعين

(57) M. Fournier, *Marcel Mauss: A Biography* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2006), pp. 212 and 390 n. 105.

(58) انظر: موس، في: Fournier, p. 390 n. 105.

أن «الإنسان الاقتصادي» ليس له مكان في منطقة المحيط الهادئ، مع أن كتابات مالينوفسكي أقرت بالفكرة من غير قصد، وتوصل رايموند فيرث إلى وجهة نظر مفادها أن زملاءه الاقتصاديين في مدرسة لندن للاقتصاد (LSE) امتلكوا مفتاح فهم «الاقتصادات البدائية». أما الأنثروبولوجيون الأميركيون الذين فكروا في السجال بين علم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد وعلم الاقتصاد المؤسسي في تقليدهم الوطني، فكانوا أكثر تضاربًا؛ وأكبّ دوركهايم وموس على دحض النفعية بأشمل طريقة ممكنة.

بدا السكان المحليون لمعظم الرحّالة الأوائل وكأنهم يناقضون معايير العقلانية الأوروبية، من خلال اختلافهم الطفولي في التبادل أو تدمير الممتلكات الثمينة أو عادات العمل غير المنتظمة أو الجهد المضني من دون منفعة ملموسة. وصف هيث بيرسون[59]، في مراجعة شاملة للإثنولوجيا الألمانية من أواخر القرن التاسع عشر فصاعدًا، هذه النظرة وصفًا طريفًا ناعتًا إياها بـ«الإنسان الخاطئ» (Homo Erroneous) وهو ابن عم «الإنسان المتذوّق» (Homo Gustibus)، وهو ذاتٌ إنسانية محبوّة بتركيب نفسي معاكس لما نجده لدى مذهب المتعة الفرداني الخاص بالنظرية الكلاسيكية الجديدة. وفي النهاية، أفسح هذان التصنيفان المقولبان الطريقَ أمام «الإنسان الاقتصادي القديم» (Homopaleoeconomicus). واستنادًا إلى هذه الفرضية النظرية، فإن سلوك «البدائيين» الاقتصادي الذي يسمح باختلافات في البيئة والتقانة كان شبيهًا بسلوك الأفراد الغربيين المعاصرين. وهكذا، يمكن توفيق أنماط الفعل الاقتصادي المتناقض ظاهريًا مع مقدمات «الإنسان الاقتصادي» المنطقية. ينبغي للمرء أن يتخلى عن أفكار الحسم الزمني عندما لا يكون هناك إلّا القليل من مرافق التخزين، وأن يعترف بالقيود التي يفرضها العرف في مجتمعات تفتقر إلى الأسواق المتطورة والنقود. لم يكن الأنثروبولوجيون غالبًا أكثر اتساقًا من السكان المحليين، إذ اعتقد رايموند فيرث بكل من هاتين الفرضيتين النظريتين في أوقات مختلفة.

---

(59) Heath Pearson, «Homo Economicus Goes Native, 1859-1945: The Rise and Fall of Primitive Economics,» *History of Political Economy*, vol. 32, no. 4 (2000), pp. 932-989.

مـر علم الاقتصـاد والأنثروبولوجيا بتغيرات كبيرة بين سـبعينيات القرن التاسع عشر وأربعينيات القرن العشرين. إذ عمل التخصّص (Professionalization) الـذي أخذ شـكل تعلـم المهـارات الرياضية أو اللغـات العاميـة، على عزل جماعـات لـم تكن قط مغلقة على نحو خاص. وأخطـأ الاقتصاديون الحكم على التحدي الذي وضعه مالينوفسكي أمامهم، وتجاهلوه. ولـم تكد تأملات موس الأستاذية [غير الميدانية] على مدى سنوات تلحظ خارج بلده. وزعـم فيرث وهيرسكوفيتس أن الأدبيات المزدهرة في شأن الاقتصاد البدائي بررت إطلاق تحليل مقارن استنادًا إلى تصنيفات علـم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد. لكـن ذلك لم يحـدث قط. وبدلًا من ذلك، عانى الاقتصـاد والأنثروبولوجيا بعد الحرب العالمية الثانية طلاقًا بشـعًا طويلًا، بحسـب تعبير هيث بيرسون. لكـن هل سـبق لهما أصلًا أن كانا متزوجيـن؟ وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا بقي هذا الزواج بعيدًا عن الاكتمال؟

4

عصر الأنثروبولوجيا الاقتصادية الذهبي

تتمتع العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، من منظور استعادي، بوحدة لم تكن واضحة في ذلك الوقت. وفيها التزمت القوى الصناعية القائدة للعالم، بزعامة الولايات المتحدة، بالإنفاق العام والتعاون الدولي، وهندست معًا أطول فترة من الازدهار الاقتصادي في تاريخ العالم. كان ذلك زمن الذروة للجامعات وللعلوم الاجتماعية على وجه الخصوص. وهكذا، ربما لم يكن مفاجئًا أن تزدهر الأنثروبولوجيا الاقتصادية في ذلك الوقت. وكانت النقطة الأساس في هذه الفورة هي «السجال الشكلاني ـ الجوهراني».

إنّ مؤسس المدرسة الجوهرانية بلا منازع، الذي عمل أكثر من أي شخص آخر على إقامة الأنثروبولوجيا الاقتصادية كفرع معرفيّ قائم بذاته، لم يكن متخصصًا بالاقتصاد ولا بالأنثروبولوجيا من حيث الدراسة، كما لا يمكن أن ننسبه بشكل واضح إلى أي من التقاليد الوطنية التي عرضناها في الفصل السابق. المقصود هو كارل بولاني (1886 ـ 1964) الذي يتحدى التصنيفات الأكاديمية. نشأ وطنيًا هنغاريًا، ودرس في الأصل القانون في بودابست، وحارب في صفّ النمسا ـ هنغاريا في الحرب العالمية الأولى، وعمل صحافيًا اقتصاديًا في فيينا بعد فشل الثورة الهنغارية في عام 1919. ثم نشر كتابه الرائع **التحول الكبير** أول مرة في عام 1944. وهو أساسًا عرض تاريخي لتطور «السوق الحرة» في بريطانيا القرن التاسع عشر ولردة فعل المجتمع على هيمنة السوق غير المسبوقة على الحياة الاقتصادية. وفيه نجد بصمة تجربة بولاني في العيش في انكلترا في ثلاثينيات القرن العشرين، حيث لم يشغل قط منصبًا

جامعيًا، بـل ألقـى محاضـرات لمصلحة جمعيـة العمـال التعليميـة (Workers Educational Association). وفـي مـا بعد، عقبَ انتقاله من بريطانيا إلى الولايات المتحـدة، أجـرى بحثًا تاريخيًا آخر عن اقتصاد المجتمعـات «القديمة». وقاده هذا العمل المشترك متعدد الاختصاصات في جامعة كولومبيا إلى صوغ مقاربة راقت كثيرًا للأنثروبولوجيين.

نشرح في ما يلي مقاربة بولاني الجوهرانية، ونلحظ المساهمات الأخرى التـي قدمها أتباعه. كان الجوهرانيون قـد فتحوا آفاقًا جديدة، لكنهم حدّوا في الوقـت ذاتـه من مـدى الأنثروبولوجيـا الاقتصادية بأن اسـتبعدوا معظم العالم المعاصر من نطاقها. ومثلما فعلنا مع موس، سنركز اهتمامنا على ما كان لدى بولانـي وأتباعـه ليقولـوه عـن أنثروبولوجيـا النقـود. ثـم نتحـول إلـى الردود «الشـكلانية» علـى بولانـي ومدرسـته، التـي وصلـت إلـى حـد إعـادة صـوغ الفرضيات السـائدة في علم الاقتصاد الكلاسـيكي الجديد. وأخيرًا، نجرد هذا السجال الذي وصل ذروته في ستينيات القرن العشرين. هكذا، تبدو التفريعات والتصنيفات التي قدّمها بولاني، بعد نصف قرن، شديدة الإحكام، في حين لا يمكن الدفاع عن بعض اقتراحاته في ضوء الدراسـة الأكاديمية الأحدث. ومع ذلـك، وبعد أن تمددت السـوق الحـرة مرة أخرى زيادة عـن اللزوم، مدعومة بأيديولوجيات تختزل المجتمعات البشرية إلى أفراد يعظّمون المنفعة، وأدخلت معظم العالم في أزمة، ما عاد من المفاجئ أن يحظى النقد الذي وجّهه بولاني بموجة جديدة من الشعبية.

كارل بولاني والمدرسة الجوهرانية

يجـادل بولاني في مقالته الأسـاس التي تحمل عنـوان «الاقتصاد بوصفه عملية مؤسسـة»[1] بأن المعنَيَين الشـكلي والجوهري لكلمة «اقتصادي» دُمجا. فـالأول يشـير إلى علاقة بين الغاية والوسـيلة، أي العمليـة العقلية الهادفة إلى

(1) K. Polanyi, "The Economy as Instituted Process," in: K. Polanyi, C. Arensberg and Harry Pearson, eds., *Trade and Market in the Early Empires: Economies in History and Theory* (Glencoe, IL: Free Press, 1957), pp. 243-269.

الاقتصاد (التوفير)، في حين يهتم المعنى الثاني بتأمين الحاجات المادية في المجتمع عمومًا. يمكن تتبع المصطلحات الخاصة بهذا السجال حتى أفلاطون (يعترف بولاني في الكتاب ذاته[2] بأهمية أرسطو في مقاربته). إن ما يجعل شيئًا ما «شكليًا» هو توافقه مع فكرة أو قاعدة ما. وكانت المعارضة المفهومية بين «الشكل» و«الجوهر» شائعة في القرن التاسع عشر، ولا سيّما في ألمانيا. ودخلت الخطاب الاقتصادي عن طريق علماء مثل كارل مينجر (Karl Menger) وماكس فيبر. وتشدد المقاربة «الشكلانية» على التشغيل المنتظم للأفكار، وهي، في هذه الحالة، مزاعم علم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد العالمية؛ في حين تعطي المقاربة «الجوهرانية» الأولوية للمحتوى التجريبي في الظروف المادية والنقاشات، حتى إنّ هذا التنوع يمكن فهمه فهمًا كافيًا من خلال مجموعة واحدة من المفاهيم.

أدرك الشكلانيون والجوهرانيون أهمية الأسواق بالنسبة إلى التنسيق الاقتصادي، أما عند بولاني فلم يستطع مبدأ السوق أن يكون «شكل الاندماج» الرئيس في التاريخ الاقتصادي العالمي. وكان قد جادل في كتابه **التحول الكبير** بأن مبادئ التبادلية وإعادة التوزيع وتدبير شؤون الأسرة أكثر أهمية من السوق في المجتمعات قبل ـ الصناعية؛ لكن تدبير شؤون الأسرة اختفى من المجموعة في كتاباته اللاحقة[3]. كانت التبادلية شكلاً متناظرًا من التبادل بين أشخاص أو جماعات تتمتع بمكانة متساوية، كما في حلقة الكولا في جزر تروبرياند. وعكست إعادةُ التوزيع مبدءًا من مبادئ المركزية (Centricity)، تتجمع بموجبه الموارد ويعاد توزيعها عبر نظام تراتبي، كما في شعائر بوتلاتش الاحتفالية على الساحل الأميركي الشمالي الغربي. واستطاعت هذه الأشكال من الاندماج أن تتعايش، لكن كان هناك تسلسل تطوري ضمني. إذ كانت التبادلية مسيطرة في المجتمعات المساواتية (Egalitarian) «البدائية» التي تتمتع

---

(2) K. Polanyi, «Aristotle Discovers the Economy,» in: Polanyi, Arensberg and Pearson, eds., *Trade and Market*, pp. 64-94.

(3) C. Gregory, «Whatever Happened to Householding?» in: C. Hann and K. Hart, eds., *Market and Society: The Great Transformation Today* (Cambridge: Cambridge University Press, 2009), pp. 133-159.

بتقانـات بسـيطة، فـي حين كان من المألـوف أن إعادة التوزيع تفترض مسبقًا إمكانيـة تخزيـن فائـض ودرجـة معينة مـن التراتـب الطبقـي الاجتماعي. وقد تمثلت هذه الحالة في المجتمعات المتوسطية القديمة، مع أنه كان من الممكن أن تصـف مبدئيًا توزيع صياد ناجح لفريسـته. أمّا في ما يخص السـوق، فقلّل بولانـي من أهميتها باتسـاق قبـل التغيـرات الدرامية التي حصلـت في أوروبا القرن التاسـع عشـر. وفضّل، مثل كارل بوخر، توكيد أرسطو على السعي إلى الرفاه عبر عائلة مكتفية ذاتيًا على فكرة آدم سـميث التي تفترض ميل الإنسـان الطبيعـي إلـى «المقايضة والمبادلة)» واختـزال القيمة تاليًا إلى مجرد حسـاب نفعـي. كانت الأسـواق موجودة في المجتمعـات البدائية والقديمـة، لكنها لم تشـكل تهديدًا لاندماج الاقتصاد في النظام الاجتماعي الأوسع («التضمين»). إذ كانـت أسـعارها المقررة إداريًا مسـتقرة على نحو مثالـي على امتداد فترات زمنية طويلة، وكذلك الأمر مع أسـعار الفائدة. وكان النشـاط التجاري متركزًا فـي «منافـذ تجاريـة» معينـة، حيث كان أثـره المباشـر في الكتلـة العظمى من السكان قليلًا، إن وجد.

في فلسفة التاريخ عند بولاني، قادت القطيعة التي أوجدها التصنيع ـ وفوق كل شـيء إيجاد سـوق للعمل المأجور الحر في إنكلترا الفيكتورية ـ إلى «عدم تضميـن» (Disembedding) الاقتصـاد. كان محكومًـا بالفشـل علـى هـذا الرفـع «الطوباوي» لمبدأ السـوق ليكون الشـكلَ المسيطر من الاندماج الاقتصادي. لم يستطع المجتمع أن يحتمل شراء الطبيعة والإنسانية والمجتمع نفسه وبيعها على شكل «سلع زائفة» (Fictitious Commodities) هي الأرض والعمل والنقود؛ وهكذا، سعى إلى الدفاع عن نفسه. حدد بولاني «حركة مزدوجة»: فمن جهة، اقتصادات حريـة الصناعة والسـوق (Laissez - faire)، ومن جهة أخرى، المقاومة الاجتماعية لهـا، مقاومـة تراوحـت فـي بريطانيا القرن التاسـع عشـر مـن الحركـة الميثاقية (Chartist Movement) ونقابـات العمـال وحتـى الحمائيـة (Protectionism) الوطنية. وقـادت الدينامية الناجمة عن ذلك، علـى نحو لا مناص منه، إلى أزمات القرن العشـرين وحروبـه العالميـة. زعم بولاني أن عقلية السـوق المسـؤولة عن هذا

الرعـب قد «هُجرت»؛ وفي الواقع، إن سياسـات البرنامج الجديد[4] (New Deal) وتعزيز دول الرفاه في أوروبا ساعدت في التبشير بمرحلة جديدة من الديمقراطية الاجتماعية، كان يفترض أن تضع نهاية لوهم السوق إلى الأبد.

لم يكن بولاني باحثًا ميدانيًا. واكتسب معرفته العملية بالاقتصاد، إلى حد بعيـد، في عشـرينيات القرن العشـرين فـي فيينا الحمـراء. وكان قبـل الحرب العالمية الأولى قد درس الأعمال الفلسـفية لإرنسـت مـاخ مثله في ذلك مثل مالينوفسـكي. وكان طوال حياته قارئًا نهمًا؛ واسـتندت نظرياته الأنثروبولوجية كثيـرًا إلى ملاحظـات أخذها من بوخر ومالينوفسـكي وثورنفالـد وموس. أما مغامرتـه الرئيسـة فـي ميـدان الأنثروبولوجيين فكانت دراسـة تاريخيـة بعنوان **داهومـي وتجارة العبيد**[5]، وكانت أفريقيا الموقع الميداني الرئيس لعمل أتباعه الرئيسـيين. كان بـول بوهنّـان (Paul Bohannan) قـد درس الأنثروبولوجيـا مـع هيرسـكوفيتس. في حين كانت دراسة جورج دالتون (George Dalton) الأساس فـي الاقتصاد. وحرّرا معًا المجموعة المتميزة التي تحمل عنوان **الأسـواق في أفريقيا**[6]، وفيها أظهرا أنه في حين عرفت المجتمعات في أفريقيا غير الصناعية أنواعًا عدة من الأسواق التي غالبًا ما اتسمت بمغزى رئيس اجتماعي وسياسي وحتـى دينـي، بقيـت هـذه الأسـواق «طرفيـة» مقارنـة بالأشـكال الأخرى من الاندماج. وكان مقيضًا لصعود مبدأ السوق الحديثة، نتيجة زراعة أنماط جديدة مـن المحاصيـل بقصـد البيع نقدًا عـن طريق التصديـر مثـلًا، أن يقوّض تلك الأسواق التقليدية والمجتمعات التي خدمتها.

---

(4) البرنامج الجديد: برنامج تشريعي وإداري وضعه الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت ابتغاء الإنعاش الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي في الفترة الممتدة بين عامي 1933 و1939، وذلك في محاولة للقضاء على آثار الأزمة المالية الكبرى في الولايات المتحدة في عام 1929. [المترجم عن المورد الأكبر]

(5) K. Polanyi, *Dahomey and the Slave Trade: An Analysis of an Archaic Economy* (Seattle: University of Washington Press, 1966).

(6) P. Bohannan and G. Dalton, eds., *Markets in Africa* (Evanston, IL: Northwestern University Press, 1962), pp. 211-233.

كان بوهنّان (مع لورا بوهنّان)[7] مسؤولاً عن معظم الإثنوغرافيا الجوهرانية البارزة عن شعب التيف (Tiv) في نيجيريا. واستفادا في هذا العمل من التصنيفات الثقافية الأصلية لفهم اقتصاد شعب التيف، مع تقديمهما التصنيف الثلاثي الذي جاء به بولاني الناضج (التبادلية وإعادة التوزيع والسوق) بغية القيام بمقارنة متعددة الثقافات. أصر بولاني، في دراسته عن داهومي، على الفرق بين «النقود ذات الغرض العام» (General - purpose Money) (نقودنا) و«النقود ذات الغرض الخاص» (Special - purpose Money) التي زعم أنها كانت متداولة على نطاق واسع في العالم غير الصناعي. طور بوهنّان[8] هذه الفكرة ليدافع عن وجود «مجالات تبادل» مستقلة لدى شعب التيف. كانت مواد عيش الكفاف والكماليات والسلع التي تُعبِّر عن أعلى القيم الاجتماعية تخضع للتداول في أجزاء منفصلة، لأنها غير متكافئة. وكان إدخال الاستعمار للنقود الغربية كارثة، لأنه حطم عوائق التبادل بين المجالات المختلفة. ودخلت هذه القصة في الفولكلور الأنثروبولوجي بوصفها قوام ما يتعلمه كل طالب، على الرغم من الهجوم الذي شنه المؤرخون عليها على أساس أنها خاطئة على مستوى الحقائق، كما اعتبرتها مجموعة واسعة من الأنثروبولوجيين ساذجة ومضللة نظريًا.

على الرغم من ذلك، يستحق الموقف الجوهراني من النقود اهتمامنا بوصفه التطور الأكثر منهجية منذ أن ساجل موس مقاربةَ مالينوفسكي للموضوع (الفصل الثالث). وكما لاحظنا آنفًا، صنّف بولاني النقود على أنها واحدة من السلع الزائفة الثلاث: «النقود الفعلية مجرد رمز للقوة الشرائية وهي عمومًا لا تنتَج على الإطلاق، بل تأتي إلى الوجود عن طريق الآلية المصرفية أو مالية

(7) L. Bohannan and P. Bohannan, *Tiv Economy* (Evanston, IL: Northwestern University Press, 1968).

(8) P. Bohannan: «Some Principles of Exchange and Investment among the Tiv of Central Nigeria,» *American Anthropologist*, vol. 57 (1955), pp. 60-70, and «The Impact of Money on an African Subsistence Economy,» *Journal of Economic History*, vol. 19 (1959), pp. 491-503.

الدولة»[9] وهو هنا يوشك أن يقترح أن السوق الحرة في النقود تستتبع شراء المجتمع ذاته وبيعه أيضًا. يعكس بولاني، منسجمًا بذلك مع نفسه، الخرافةَ الليبرالية عن أن أصل النقود في المقايضة:

> منطق الحالة، في الواقع، معاكس تقريبًا لذاك الذي يشكّل أساس المذهب الكلاسيكي. بدأ التعليم الأصولي من ميل الفرد للمقايضة؛ ومنها اشتقت ضرورة الأسواق المحلية وتقسيم العمل؛ وأخيرًا استنتجت منها ضرورة التجارة ومن ثم التجارة الخارجية، بما في ذلك التجارة بين مناطق متباعدة. يجب علينا، في ضوء معارفنا الحالية، أن نعكس تقريبًا هذا التسلسل: فنقطة الانطلاق الحقيقية هي التجارة بين مناطق متباعدة، وهي إحدى نتائج موقع السلع الجغرافي و«تقسيم العمل» الذي يفترضه ذلك الموقع. غالبًا ما تنتج التجارة بين المناطق المتباعدة الأسواق، وهي مؤسسة تتضمن أعمال المقايضة، وأعمال البيع والشراء في حال استخدام النقود، وهكذا، فهي تمثل في النهاية، ولكن ليس بالضرورة، لبعض الأفراد مناسبة للدخول في ميلهم المزعوم للمساومة والتفاوض على السعر[10].

هكذا، يكون للنقود والأسواق أصلهما في محاولة مد المجتمع إلى أبعد من مركزه المحلي. واعتقد بولاني أن النقود، مثلها مثل الدول السيادية التي ترتبط بها عن كثب، غالبًا ما تأتي من الخارج؛ وهذا ما جعل المحاولة المؤسسية لفصل الاقتصاد عن السياسة وتحييد السوق بوصفها شيئًا داخليًا بالنسبة إلى المجتمع تلك المحاولة الهدّامة.

ميّز بولاني بين الأشكال «الرمزية» و«السلعية» من النقود. صُمِّمَت النقود الرمزية لتيسير التجارة المحلية، أمّا النقود السلعية فللتجارة الخارجية؛ لكن غالبًا ما كان النظامان يتنازعان. إذ غالبًا ما كان التوتر بين بعدي الاقتصاد

---

(9) K. Polanyi, *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Times* (Boston, MA: Beacon, 2001), p. 72.

(10) Polanyi, *The Great Transformation*, p. 58.

الداخلي والخارجي يقود إلى فوضى جدية في تنظيم العمل. وهكذا، فالنقود:

> لم تكن سلعة، بل قوة شرائية؛ ليس لها منفعة بذاتها، بل مجرد عملة تجسد حقًا قانونيًا محددًا بأشياء يمكن شراؤها. ومن الواضح أن مجتمعًا اعتمد التوزيع فيه على حيازة رموز القوة الشرائية تلك، كان تركيبة مختلفة تمامًا عن اقتصاد السوق[11].

كان انهيار قاعدة الذهب العالمية النهائي في عام 1931 نتيجة من نتائج المحاولة الهدامة لفك الارتباط بين الشكل السلعي والشكل الرمزي من النقود. وقد دعم هذا التحليلُ تفسيرَ بولاني لانهيار التجارة الدولية في الكساد العظيم ونهايته المدمرة التي تمثّلت في حرب عالمية.

عندما عاد بولاني إلى الموضوع بعد الحرب كان قد استبدل بحدّة هجومه إطلاق دراسة مقارنة للاقتصادات ما قبل الصناعية على يد أنثروبولوجيين ومؤرخين. وكانت فكرته الرئيسة في «أشياء النقود واستخدامات النقود»[12] أن العملات الوطنية حصرًا هي التي جمعت وظائف الدفع ومقياس القيمة والتخزين والتبادل، وهذا ما أعطاها القدرة على إدامة العملية من خلال عدد محدود من الرموز المستخدمة «لجميع الأغراض». ذلك أنَّ الأشكال البدائية والقديمة تربط الوظائف المنفصلة بأشياء رمزية مختلفة، وهذا ما يوجب اعتبارها نقودًا «ذات غرض خاص».

طبّق أتباع بولاني هذه الأفكار على المناطق غير الغربية. فكانت «مجالات التبادل» التي حددها بوهنان لدى شعب التيف مرتبة هرميًا؛ حيث لا يمكن تبادل الشيء عادة إلا مع مثيل له ضمن المجال نفسه. وتضمّن المجال الأدنى موادَ عيش الكفاف من مثل المواد الغذائية والسلع المنزلية التي يتجر بها بكميات صغيرة في الأسواق المحلية. وبعد ذلك يأتي طيف محدود من السلع الاستعراضية المتصلة بالتجارة بين أماكن متباعدة، والتي يسيطر عليها المسنون إلى درجة كبيرة، مثل الملابس والماشية والعبيد

(11) Polanyi, *The Great Transformation*, p. 196.

(12) K. Polanyi, *The Livelihood of Man* (New York: Academic Press, 1977), pp. 97-121.

وقضبان النحاس، حيث كانت هذه الأخيرة تُستخدم مقياسًا للقيمة ووسيلة للتبادل ضمن هذا المجال. أما الفئة الأعلى من مجالات التبادل فكانت الحقوق في الأشخاص، ولا سيّما النساء، وتحديدًا الأخوات اللواتي يتم تبادلهن في الزواج بين جماعات القرابة التي يهيمن عليها الذكور. لكن نموذج التبادل المحصور ضمن كل مجال كان يخرق أحيانًا. إذ كان التبديل نحو الأعلى مرغوبًا بقوة، في حين كان العكس معيبًا. وجعل غياب النقود ذات الغرض العام الأمرين صعبين. فسلع العيش كثيرة في كميتها منخفضة في قيمتها؛ وهي صعبة النقل وصعبة التخزين. أما السلع الاستعراضية فعلى العكس تمامًا. إذ كم يلزم من البازلاء لشراء عبد؟ أما بعد وصول النقود أصبح بمقدور أي شخص أن يبيع أي شيء بمقادير صغيرة، وأن يراكم النقود، وأن يشتري سلعًا استعراضية ويدخل دارة الزواج وفق شروطه، بغض النظر عن الأكبر سنًا. بدا الأمر كما لو أن خصائص النقود الحديثة الفنية وحدها كافية لتقويض طريقة في الحياة.

ماذا لو طبقنا مفهوم مجالات التبادل على المجتمعات الغربية؟ ليس من النادر، كما كتب ألفرد مارشال[13] في الكتاب الذي أطلق علم الاقتصاد الحديث، أن يصنِّف المستهلكون المعاصرون السلعَ استنادًا إلى مقياس للقيم الثقافية. فنحن نفضل، إذا افترضنا تساوي الأمور الأخرى، ألا نضطر إلى بيع السلع الاستهلاكية المعمرة غالية الثمن كي ندفع ثمن البقالة. ونرغب أيضًا في أن نحصل على الرموز التي تميز النخبة، من مثل تعليم من الدرجة الأولى. ولو سألت شخصًا بريطانيًا: كم لفافة من محارم التواليت تساوي سيارة (BMW)، أو كم برتقالة تحتاج للحصول على تعليم في جامعة أيتون، لظنك مجنونًا. ومع ذلك، هذه الأشياء كلها تُشترى بالنقود منذ زمن أبعد مما نستطيع تذكره. وهكذا، فالقابلية العامة للتبادل التي جاءت مع النقود الحديثة تتوافق مع قيم ثقافية تنكر أن السلع كلها تقبل المقايسة. ويصر حراس البوابات في الجامعات البريطانية القديمة على أن الولوج إلى ما يمثلونه من أرستقراطية الفكر لا يمكن شراؤه.

---

(13) A. Marshall, *Principles of Economics* (London: Macmillan, 1890).

يعطينـا هـذا فكرة عن منطق مجالات التبادل. إذ تدّعي النخب الحاكمة في كل مكان أنك لا تسـتطيع أن تشتري الطبقة. ويفترض بالنقود والسلطة العلمانية أن تكونـا خاضعتيـن للمكانة الموروثـة والقيادة الروحية. وفي الممارسـة، نحن نعلم أن النقود والسلطة طالما كانتا تضمنان الدخول إلى النخب. لكن، ما زالت طبقـة فـوق كل الطبقـات الأخـرى ترفـض هـذه المعرفـة، ألا وهـي المثقفـون الأكاديميون. وهكذا، فنحن ننحاز إلى معمري شعب التيف في شجب قوة النقود الحديثة الهدامة، ونصر بلا جدوى على أن الثقافة التقليدية يجب أن تسود.

كان آخر من أعلن أنه من الجوهرانيين (على الرغم من صعوبة تصنيفه في أي مدرسة) هو مارشال ساهلينز الذي كان كتابه **اقتصاديات العصر الحجري**[14] تجميعًا لمقالات جديدة وأخرى كان قد كتبها في الستينيات. وقد كرس ساهلينز شهرته بدراسات عن أوقيانيا (Oceania) مؤطرة بمنظور تطوري عن ظهور الرجال الأقويـاء (Big Men) والزعمـاء[15]. لكنـه تخلـى عـن ذلـك لينضـم إلى معسـكر الجوهرانييـن برهة من الزمن، فقدّم إلى قـراء كتابه **اقتصاديات العصر الحجري** انقسامًا لافتًا منذ ملاحظاته الافتتاحية:

> ترقى «الشكلانية مقابل الجوهرانية» إلى مستوى الاختيار النظري بين نماذج علـم الاقتصـاد الأصولـي الجاهزة، ولا سـيّما «الاقتصاد الجزئـي» مأخوذًا بمجملـه على أنه نمط عام صحيـح عالميًا وقابل للتطبيق على المجتمعات البدائيـة، وبيـن ضـرورة تطويـر تحليـل جديـد أكثـر ملاءمـةً للمجتمعـات التاريخية المعنية ولتاريخ الأنثروبولوجيا الفكري، مفترضين أن هذا الموقف الشكلاني غير مؤيد بالدليل. وبالمعنى الواسع للكلمة، يتعلق الأمر باختيار بيـن منظـور الأعمـال التجاريـة، لأن الطريقـة الشـكلانية يجـب أن تدرس الاقتصـادات البدائيـة على أنها نسـخ أقل تطورًا من اقتصادنا، وبين دراسـة ثقافوية تحترم من حيث المبدأ المجتمعات المختلفة على هي عليه[16].

(14) M. Sahlins, *Stone Age Economics* (Chicago: Aldine, 1972).

(15) M. Sahlins, *Social Stratification in Polynesia* (Seattle: University of Washington Press, 1958).

(16) M. Sahlins, *Stone Age Economics* (Chicago: Aldine, 1974), pp. xi-xii.

تتّخذ المقالة الافتتاحية في هذه المجموعة عنوانًا معروفًا لآخر اقتصادي مؤسسي أميركي كبير، هو غالبريث (J. K. Galbraith)، لتجادل بأن جامعي الغذاء هم «مجتمع الوفرة الأصلي»، لأنّهم، بعيدًا عن العيش في فقر مدقع وعن الصراع من أجل البقاء، يعملون بشكل أقل ويتمتعون بأمن أعلى من معظم جماعات المزارعين. وتعالج فصول عدة الهبة والتجارة البدائية والتبادل بشكل عام. ويقدم ساهلينز تصنيفًا للتبادلية يتراوح من التبادلية «المعممة» على طرف (ومثال عليها العلاقة المتبادلة المفتوحة على المدى الطويل كما في العائلات) إلى التبادلية «السلبية» على الطرف الآخر (ومثال عليها السرقة). وفي الوسط تقع التبادلية «المتوازنة»، وهي النوع الأقرب إلى العلاقات التماثلية التي يؤكدها كارل بولاني في تعريفه التبادلية. وكان هذا التحليل قد أحدث بعض التشوش، في جزء منه، لأن التبادل السوقي المعياري يُصنف أيضًا على أنه شكل من التبادلية السلبية. أما أطول مقالة، وهي مقسومة إلى جزأين، فتتناول «نمط الإنتاج المنزلي». وهذا تنويع ماركسيّ الميل على نظرية الـ Oikos، ومأخوذ من أعمال ألكساندر كايانوف أكثر مما هو مأخوذ من أعمال أي من الثلاثة الذين يحملون اسم كارل (ماركس وبوخر وبولاني). ويمثل كتاب **اقتصادات العصر الحجري** ذروة عصر الأنثروبولوجيا الاقتصادية الذهبي المبهرة؛ وآذنت رسالته المشوّشة بالعقود المقفرة التي ستأتي. وعلى أي حال، سرعان ما فقد ساهلينز اهتمامه في ميدان من هذا القبيل. وقد وُضعت مقالاته اللاحقة عن ثقافة الاستهلاك الغربية[17] والجذور الكونية للأفكار الاقتصادية الغربية[18] ضمن إطار بنيوية كلود ليفي ـ شتراوس أكثر مما وُضعت ضمن إطار السجال الشكلاني ـ الجوهراني.

---

(17) M. Sahlins: «La pensée bourgeoise,» in: *Culture and Practical Reason* (Chicago: University of Chicago Press, 1976), pp. 166-199.

(18) M. Sahlins, «The Sadness of Sweetness: The Native Anthropology of Western Cosmology,» *Current Anthropology*, vol. 37 (1996), pp. 395-415.

الشكلانيون

إذا كان ميلفيل هيرسكوفيتس يأمل في عام 1940 بحوار بين الأنثروبولوجيين والاقتصاديين، فإن فرانك نايت (Frank Knight)، وهو مؤلف كتاب ريادي عن اقتصادات المخاطرة[19]، سرعان ما حرره من هذا الوهم في إحدى مراجعاته. كان نايت واثقًا من أن الغرباء عن هذا الميدان لم يفهموا مبادئ الاقتصاد، أو على الأقل فرعه من الاقتصاد. وقد بدأ بمهاجمة تهليل رالف لينتون (Ralph Linton) للكتاب:

[عندما] يقول البروفسور لينتون: «...مشكلات الإنسان «البدائي» الاقتصادية هي جوهريًا ذات مشكلاتنا، ويمكن دراسة عديد منها على نحو أفضل حتى في المجتمعات «البدائية»، لأنها تتجلى في شكل أبسط»... فإنه ببساطة لا يعرف عما يتكلم[20].

فرّق هيرسكوفيتس بين «المجتمعات التي تستخدم الآلة، والمجتمعات التي لا تستخدم الآلة»، لكنه حاول أيضًا أن يبين أنه يجب مدّ مقولات علم الاقتصاد الكلاسيكية إلى النوع الثاني من المجتمعات، وانتقد الاقتصاديين على فشلهم في إدراك حدودهم الثقافية. أما نايت فزعم أن عملية «البيع والشراء من أجل الربح» لا تشكل السمة الأساسية لـ«الشركات التجارية الأميركية»، كما بدا أن هيرسكوفيتس يظن، بل «الموقف الموضوعي (الذي يستبعد المساومة!) وسوق العمل هما ما يسمانها بالفعل»[21]. وعلى أي حال، كان نقده الرئيس مهتمًا بالمعرفة. أما العلوم الاجتماعية الأخرى، بما في ذلك علم الاقتصاد المؤسسي، فكانت تجريبية، وكان علم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد وحده...

يستخدم بفاعلية الاستنتاج من مبادئ واضحة ومجردة، ولا سيّما المعرفة الحدسية، ويتّخذ ذلك منهجًا له.... يفترض بالمثال

(19) F. Knight, *Risk, Uncertainty and Profit* (New York: Dover, 1921).

(20) F. Knight, «Anthropology and Economics,» in: *Selected Essays by Frank Knight* (Chicago: University of Chicago Press, 1999), p. 108.

(21) Knight, «Anthropology and Economics,» p. 109.

التصوري عن السلوك الاقتصادي أن يكون أيضًا، ولو ضمن حدود على الأقل، مثالًا معياريًا، حيث إن البشر عمومًا... يتمنون أن يجعلوا نشاطهم وتنظيمهم أكثر «كفاءة» وأقل هدرًا... إنَّ الأنثروبولوجي أو عالم الاجتماع أو المؤرخ الساعي إلى اكتشاف القوانين الاقتصادية، أو التحقّق من صحتها، عن طريق الاستقصاء الاستقرائي إنّما «يطارد إوزّة برية» [جهد ميئوس منه]. ذلك أنّه لا يمكن التحقق، ولو تقريبيًا، من صحة المبادئ الاقتصادية بالعدّ والقياس، كما هي الحال مع الرياضيات مثلًا»[22].

تبقى مبادئ علم الاقتصاد هي ذاتها في أي مكان تطبق فيه، لكن يجب أن يحذر الاقتصاديون الادعاء أنهم أنثروبولوجيون، ويُفَضَّل أن يعلم هؤلاء ما الذي يعرفه الاقتصاديون قبل أن يوبخوهم على جهلهم الثقافي.

وضع هيرسكوفيتس مراجعة نايت وردّه عليها في الإصدار الثاني من كتابه. وكان لا يزال يرى أن «علم الاقتصاد المقارن» هو مشروع يجب أن يساهم فيه الفرعان. ورفض الفكرة القائلة إن أي علم يمكن أن يعتمد حصرًا على الاستنتاج والحدس، أو يمكن أن يكون لامباليًا تجاه الحقائق؛ ومن الواضح أنه لم يشعر بأنّه خسر النقاش. كذلك لم يتوقف الأنثروبولوجيون عن الدخول في ممارسات كان نايت يشتكي منها. لكن علم الاقتصاد كان في غضون ذلك يعيد صوغ نفسه علمًا وضعيًا. وقادت مطالب الحرب التنظيمية إلى ثورة رياضية في هذا الفرع الدراسي في الأربعينيات بقيادة شخصين هولنديين، هما جان تينبرغن (Jan Tinbergen) وتجالينغ كوبمانز (Tjalling Koopmans). وتأجج صعود الاقتصاديين بعد الحرب إلى مرتبة من الهيمنة الفكرية غير المسبوقة بفعل طرائق الاقتصاد القياسي وبفعل معالجي معلومات متزايدي الحذاقة. وبدت مقاربة نايت الحدسية والمعيارية للتفكير الاقتصادي غريبة جدًّا. وحل محلها تطلع إلى نمذجة العالم الحقيقي؛ وأكد الاقتصاديون سيادتهم الجديدة على المجال

(22) Knight, «Anthropology and Economics,» pp. 111-113.

العـام بمجموعة مبهرة مـن القضايا المنطقيـة [المبرهنـات] (Repertoire of Theorems) والرسـوم البيانيـة والأرقـام. وعملـت الحـرب العالميـة الثانيـة حاضنة للأيديولوجيا التي هيمنت في فترة بعد الحرب. ففي الأيام الأولى من الحرب الباردة تطورت بحوث العمليات التي ظهرت في أثناء الحرب للقتـال على جبهات عدة في الوقت ذاته، إلى مزيج من الأنظمة ونظريات اللعـب، مع منطق علم الاقتصاد الكلاسـيكي الجديـد وبلاغته[23]. وأمنت هذه التركيبة مسيرة علـم الاقتصاد التي لا عودة عنهـا إلى مركز الخطاب العام الغربي، ولا سيّما الأميركي.

علـى عكـس الجوهرانيين الذين اسـتمدّوا مكانتهم مـن بولاني، فإن الأنثروبولوجييـن الاقتصادييـن المعروفين بالشـكلانيين لـم يكونوا بقيادة شخصية رئيسة واحدة. وبدلًا من رسم نموذج جديد، رأوا أنفسهم عمومًا يطبقـون أدوات علم الاقتصاد السـائد المشـذبة على أوضـاع غير مألوفة. كانت المفاهيم الأساسية، بالنسبة إليهم، قابلة للتطبيق من حيث المبدأ في كل مـكان، لأنّهـم عرّفـوا الاقتصاد على أسـاس الخيارات التـي يقوم بها اللاعبون الأفراد في ظروف الندرة. فوسعوا بذلك منطق الأناويّة (Egoism) العقلانيـة إلـى أماكن اعتقـد الجوهرانيون أنهـا غير ملائمـة، لأن التبادلية وإعادة التوزيع كانتا شـكلي الاندماج المسـيطرين هناك، وليس الأسـواق الموضوعية. فعلى سبيل المثال، استفاد بولاني كثيرًا من المواد التي كتبها مالينوفسكي عن جزر تروبرياند ليبين كيف كان الاقتصاد متضمنًا جوهريًا فـي الشـبكات الاجتماعيـة المحلية. لكن تمكّن الشـكلانيون بسـرعة من إعادة تفسير هذه المواد ليؤكدوا الفرضيات الكلاسيكية الجديدة المعيارية. ففـي غيـاب التقانات المتقدمة ومرافق التخزين لم يكن تراكم رأس المال الإنتاجي خيارًا. وأظهر مالينوفسكي أنَّ سكّان جزر تروبرياند ينتجون من اليـام أكثـر ممـا يسـتطيعون اسـتهلاكه حتى يتمكنـوا من عرضـه للجيران والوفـاء بالالتزامـات نحـو الأقرباء مـن جهـة الأم، وبدا ذلك متّسـقًا مع

---

(23) P. Mirowski, *Machine Dreams: Economics Becomes a Cyborg Science* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002).

افتراضات تعظيم المنفعة التي وضعها الاقتصاديون المعاصرون. أمّا روبنز برلينغ[24] (Robbins Burling) الذي يتّبع تقليد علم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد[25]، فأصرّ على أن الأنثروبولوجيين بحاجة إلى الاعتراف بعالمية اتخاذ القرار والتعظيم.

كانت الأسرة غير الصناعية ملائمة، كأي موقع آخر، لاستكشاف المقاربات المختلفة. ورأينا كيف حوّر مارشال ساهلينز عمل الاقتصادي الزراعي الروسي ألكساندر كايانوف[26] ليدعم فكرته عن نمط الإنتاج المنزلي. إذ إن الأسر الفلاحية الروسية التي تنتج معظم الغذاء الذي تحتاجه من أجل عيشها، والتي كانت حاجتها إلى الحصول على سلع أخرى من السوق قليلة، لم تكن تتصرف مثل الشركات الرأسمالية التي تسعى إلى تعظيم أرباحها. فعندما كانت الأسعار ترتفع، كان لدى الشركات الرأسمالية حافزًا لزيادة الإنتاج، أما الأسرة الفلاحية فكان مرجحًا أن تخفض إنتاجها لأنها تستطيع أن تحصل على المال الذي تحتاج إليه بجهد أقل. لكن عندما كانت الأسعار تُخفّض، ربما كان على الفلاحين أن يعملوا بكد أكبر من قبل كي يحققوا الإيراد الذي يهدفون إلى تحقيقه. ومع ذلك، كانت ردّات الفعل المتعاكسة هذه تجاه إشارات السوق تقوم على قرارات عقلانية تتعلق بمساحة الأرض التي ستزرع وبدرجة الكد في العمل. ظنّ كايانوف أن من الممكن شرح هذا عمومًا بالتوازن بين العمال والمستهلكين ضمن الأسرة، فكلما زاد عدد الصغار والمسنين المُعالين، كان على باقي أفراد الأسرة أن يعملوا بكد أكثر. ناقضت هذه المقاربة بكاملها تحليل لينين[27]، عندما أصر على أن التمايز في الريف الروسي جاء أساسًا نتيجة تغلغل

(24) R. Burling, «Maximization Theories and the Study of Economic Anthropology,» *American Anthropologist*, vol. 64 (1962), pp. 802-821.

(25) L. Robbins, *An Essay on the Nature and Significance of Economic Science* (London: Macmillan, 1932).

(26) A. Chayanov, *The Theory of Peasant Economy* (Homewood, Ill: Irwin, 1925).

(27) V. I. Lenin, *The Development of Capitalism in Russia* (Honolulu: University Press of the Pacific, 1899).

الرأسمالية. في حين قامت مقاربة كايانوف على فرضيات النظرية الحدية النمساوية وتقنياتها.

بالطبع، كان الشكلانيون على ضلال، من وجهة نظر الجوهرانيين الذين شددوا على المعنى الآخر للاقتصاد كما حدده بولاني. إذ كيف أمكن تعميم فرضية الندرة على السلوك الإنساني كله مع أنه تبيّن أن الصيادين ـ جامعي الثمار وغيرهم ممن يستخدمون تقانات بسيطة جدًا يميلون إلى عدم بذل كثير من الجهد، بينما لم يعرف كثير من الفلاحين إلّا الكدح من شروق الشمس حتى غروبها؟ تمكن الشكلانيون من الرد بأن أعضاء مجتمعات الوفرة الأصلية كانوا يعظّمون خيارات راحتهم، إذا ما أتيحت لهم الفرص. وسمحت لهم الفرضية الكلاسيكية الجديدة عن «التفضيلات المكشوفة» بالإدعاء أنه مهما تكن الخيارات الاستهلاكية التي يقوم بها الناس، فإنهم بالتأكيد يعظمون منفعتهم الفردية. وأصبحت الطرائق الشكلانية، على نحو ما، أكثر إثارة للاهتمام عندما أدت إلى بناء نماذج على مستوى أعلى. وهنا، كانت المسألة هي كيف يمكن لمجتمع أن يطور قواعد كانت خيارات الأفراد العقلانية بموجبها تفضّل إعادة إنتاج المجتمع. ومع ذلك، فتح هذا التحول صندوق باندورا[28] الذي أربك حتى أكثر الشكلانيين إبداعًا. وعندما تفحص ألن جونسون[29] (Allen Johnson) عملية اتخاذ القرار الزراعي من منظور شكلاني وجد أنّه حتى أكثر النماذج الرياضية تطورًا ليست قادرة على التنبؤ بما الذي كان المزارعون يعظمونه بالضبط؛ وهكذا كان لا بدّ من المزيد من المعرفة الإثنوغرافية.

لم يعدم الشكلانيون بينهم من كان مولعًا بالسجال العنيف، وأبرز هؤلاء سكوت كوك (Scott Cook) الذي حاكى ساخرًا أتباع بولاني بوصفهم

---

(28) باندورا، في الأساطير اليونانية، هي المرأة الأولى التي أرسلها الآلهة إلى الأرض محملة بجرة مليئة بأصناف الشرور انتقامًا لسرقة بروميثيوس النار مع أوامر بعدم فتحها، لكن المرأة فتحتها من باب الفضول، وأفلتت الشرور في الأرض. [المترجم]

(29) A. Johnson, «The Limits of Formalism in Agricultural Decision Research,» in: P. Barlett, ed., *Agricultural Decision Making* (New York: Academic Press, 1980), pp. 19-43.

ضحايا «عقلية بائدة معادية للسوق»[30]. وأنتج هارولد شنايدر (Harold Schneider) مؤلفه الخاص عن الموقف الشكلاني في كتابه **الإنسان الاقتصادي**[31]. وقام تحليله الاقتصادي في النهاية على نفعية معممة انحدرت أحيانًا إلى مستوى تقديم أمثلة افتراضية عن فتيات مراهقات يحسبن إن كن سيقبلن قبلة أم يرفضنها. وازدهر في هذه الفترة عنصرٌ جديد من «التعاملية» (Transactionalism)، مستمدًا إلهامه من فريدريك بارث[32] (Fredrik Barth)، ومظهرًا (مثلما فعل فيرث قبله بزمن طويل) أنه حتى السياقات المؤسسية المعقدة يمكن تحليلها باستخدام إطار نفعي؛ لكن كان لهذا أثره في دراسات الفعل السياسي أكثر مما في الأنثروبولوجيا الاقتصادية. وأظهر كتاب ريتشارد سالزبيري (Richard Salisbury) من **الحجر إلى الفولاذ**[33]، وهو وصف للتحول الاقتصادي في غينيا الجديدة بعد إدخال التكنولوجيا الحديثة، أن فرضية شكلانية لم تكن متضاربة مع النقاشات الإثنوغرافية الغنية والدقيقة.

في الواقع، على الرغم من أن بعض الشكلانيين ضحوا بالحساسية تجاه السياق المؤسسي من أجل ترويج بلاغة تعميمية عن «الأفراد التعظيميين»، فإن الحالة لم تكن على هذا النحو دائمًا بأي شكل من الأشكال. وفي حين رسم بعض الأنثروبولوجيين الأميركيين العاملين في وسط أميركا وجنوبها صورة عن نزعة الفلاح المحافظة الشاملة، كما في فكرة جورج فوستر[34] عن «الخير المحدود»، فإن الشكلانيين هم من لفتوا

---

(30) S. Cook, «The Obsolete 'anti-market' Mentality: A Critique of the Substantive Approach to Economic Anthropology,» *American Anthropologist*, vol. 68 (1968), pp. 323-345.

(31) H. Schneider, *Economic Man: The Anthropology of Economics* (New York: Free Press, 1974).

(32) F. Barth, «Models of Social Organization,» Royal Anthropological Institute Occasional Papers, no. 23, London, 1966.

(33) R. Salisbury, *From Stone to Steel: Economic Consequences of a Technological Change in New Guinea* (Melbourne: Melbourne University Press, 1962).

(34) G. Foster, «Peasant Society and the Image of Limited Good,» *American Anthropologist*, vol. 67 (1965), pp. 293-315.

الانتباه إلى أهمية العلاقات الاجتماعية المحلية لفهم النتائج الاقتصادية، بما في ذلك إعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي. إذ عمل كل من ماننغ ناش (Manning Nash) وفرانك كانشيان (Frank Cancian) بين الجماعات الهندية في مرتفعات المكسيك (تشيّاباس (Chiapas)، حيث وثّقا الجوانب الاقتصادية لنظام شعائري معروف باسم كارغو (Cargo). كانت المشاركة في هذا النظام مهمة للوصول إلى وظيفة رفيعة ولتحقيق مكانة اجتماعية، لكن كان ذلك يتطلب إنفاقًا ماديًا كبيرًا. وهكذا، أدّت الشعائر وظيفة تحقيق التساوي في الجماعة وعرقلت التراكم الفردي لرأس المال الإنتاجي؛ لكن نمذجة الكيفية التي يقوم المنتجون الأفراد بخياراتهم في سياقات اجتماعية معينة كانت لا تزال ممكنة، وكذلك الكيفية التي تم بها تنميط ذلك بين الجماعات المختلفة. وجد ناش[35] أنّ عائلات أماتينانغو (Amatenango) التي تملك مساحات قليلة من الأرض كانت تميل إلى بذل مزيد من الجهد في صناعة الخزف، وهو جهدٌ كان يزداد كثافة، على نحو خاص، مع ازدياد الحاجة إلى النقود تحضيرًا لمهرجان أو احتفال. ووجد أن الفلاحين المكسيكيين لم يكونوا أقل عقلانية (ولا أكثر) من الناس في كل مكان. وكانوا، إضافة إلى ذلك، مهتمين جدًا بأسعار السوق، كما سبق لمالينوفسكي ودو لا فونتي[36] أن اكتشفا. فإذا كان اقتصاد السوق المكسيكي مختلفًا عن الأسواق الرأسمالية، فذلك نتيجة من نتائج الاختلافات الثانوية في التنظيم الاقتصادي، من مثل هيمنة الأسر على الشركات بوصفها الأطراف الاقتصادية الرئيسة.

وجد كانشيان[37] أن الشريحتين الأغنى والأفقر في مجتمع زيناكانتان

(35) M. Nash, «The Social Context of Economic Choice in a Small Society,» *Man*: vol. 61 (1961), pp. 186-191.

(36) B. Malinowski and J. de la Fuente, *Malinowski in Mexico: Economics of a Mexican Market System*, Edited by S. Drucker-Brown (London: Routledge, 1982).

(37) F. Cancian, *Economics and Prestige in a Maya Community: The Religious Cargo System in Zinacantan* (Stanford: Stanford University Press, 1965), and F. Cancian, *Change and Uncertainty in a Peasant Economy* (Stanford: Stanford University Press, 1972).

(Zinacantan) تؤكّـدان الصورة النمطية عن النزعة المحافظة للفلاحين، أما أبناء الطبقـات الواقعة بينهما فكانوا أكثر اسـتعدادًا للمخاطرة بتبنّي تقنيات ابتكارية لتحسـين مكانة عائلتهم. وبيّن في ما بعد، عقب انتقاد الماركسـيين الجدد له، كيف عكسـت تغيرات في الزراعة في هذه الجماعة من المايا (Maya) تغيرات فـي الأنظمـة الاجتماعية والسياسـية الأوسـع، وكيف أمكن لهـذه أن تحرض انهيارًا في نظام الكارغو القديم. لكن توسـيع الإطار هذا لم يقدْه إلى التراجع عن مقاربته الشـكلانية، لأن القرارات كلها، من وجهة نظره، كانت في النهاية لا تزال تُتخذ من أفراد تعظيميين.

انسـجم عمـل من هذا النـوع تمامًا مع نموذج نظريـة التحديث في حقل دراسـات التنمية الذي سنستكشـفه أكثر في الفصل السادس. لم يقلل هارولد شـنايدر[38] من شـأن صعوبات تحديث الاقتصاد التنزانـي، لكنه كان مقتنعًا أن تعزيز السوق والملكية الخاصة كان أمرًا مرغوبًا فيه لأن أبناء شعب مثل شعب التورو (Turu) كانوا مثالًا على «الإنسـان الاقتصادي»، ومن شأنهم أن يسيطروا سيطرة أفضل على حيواتهم إذا ما أزيلت القيود الثقافية المفروضة على الفرد والفعـل الموجـه بالهـدف. وسـرعان مـا ابتعـد عن نمـوذج التحديـث بعض المتمسكين الأوائل، وأبرزهـم كليفورد غيرتز (Clifford Geertz). ووجد آخرون، ممـن اسـتمروا بالعمـل كأنثروبولوجيـن اقتصاديـن، أن تعرضًـا جديًـا لعلـم الاقتصـاد منـح جهدهـم وزنًـا إضافيًـا. وانقسـمت الشـكلانية إلـى عـدد من المقاربات المتخصصة مسـتفيدة من نظرية المعلومات ونظرية اللعب وتحليل التكلفة ـ المنفعـة والخيـار العقلانـي والتنميـة الزراعيـة ومجموعـة كبيرة من مشـتقات علم الاقتصاد السائد الأخرى. ومع ثمانينيات القرن العشرين، كانت جامعـات أميركية كثيـرة تصر على أن الأنثروبولوجيـن الاقتصاديين يجب أن يحصلـوا علـى درجة أعلى فـي علم الاقتصاد بدلًا مـن المحافظة على حماقة الماضي القريب.

(38) H. Schneider, *The Wahi Wanyaturu: Economics in an African Society* (Chicago: Aldine Atherton, 1970), and *Economic Man*.

خلاصة

شحذت مقالات كارل بولاني الإبداعية، في المجلد الذي نشره في عام 1957، الانقسام الفكري الذي كان قد عبّر عنه أول مرة في كتاب **التحول الكبير**. وفي حين كانت المجتمعات ما قبل الصناعية مبنية على أساس مؤسسات التبادلية وإعادة التوزيع بما يضمن بقاء النظام الاجتماعي، كان لدى المجتمعات الصناعية اقتصاد منزوع من محليته («غير متضمن») تهيمن عليه «السوق» هيمنة مطلقة، ويحكمه صنع القرار الفردي. استطاع الأنثروبولوجيون والمؤرخون أن يدرسوا الأولى [السوق] على أسس تجريبية صلبة، في حين كانت طرائق الاقتصاديين أنسب للثاني [صنع القرار الفردي]. بعبارة أخرى، تمكن الاقتصاديون من المحافظة على مكانتهم الفكرية المسيطرة في المجتمع الحديث، وحارب الجوهرانيون لإثبات أهمية مقاربتهم لمجتمعات قصيّة أو ميتة. أما الشكلانيون ففضلوا أن يروا فردانية مطلقة في كل مكان.

بالطبع كان صراع المناهج في كل مكان مرة أخرى[39]، حيث يزعم أحد الجانبين أن الاقتصاد هو ذاته دائمًا، في حين يزعم الجانب الآخر أنه مختلف. ولم تكن الهدنة التي ظهرت في السبعينيات، والتي بنيت على اتفاق عام بأن ولادة المجتمع الصناعي قادت، في الواقع، إلى **تحول كبير**، أكثر من تسوية موقتة. واعترف جورج دالتون فعليًا، من خلال التواطؤ مع تقسيم العمل هذا، أنه لم يكن من شأن الأنثروبولوجيين أن يدرسوا المجتمعات التي تقود العالم الحديث، دافعًا بذلك حجج بولاني إلى نتيجتها المنطقية. ومع ذلك، كان لدى الأنثروبولوجيين منذ ذلك الوقت الكثير ليقولوه في شأن كيفية عمل حتى أكثر الأسواق الحديثة تطورًا، في حين ما زالت النماذج الشكلانية في صنع القرار ونظرية الخيار العقلاني مطبقةً على مجتمعات كانت تعرّف ذات يوم بأنها «بدائية» أو «قديمة». باختصار، لم تستمر التسوية التي أنهت السجال الشكلاني ـ الجوهراني.

ما هو، إذًا، الموقف الحالي من أعمال بولاني العلمية؟ كانت قراءته

(39) انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

للأدبيات المتعلقة بـ«الاقتصاد البدائي» المتوافرة حينها انتقائية. وشدد على الفقرات التي لفت فيها إثنوغرافيون من مثل مالينوفسكي وثورنفالد الانتباهَ إلى الدوافع غير النفعية والتنظيم المجتمعي، لكنه تجاهل الأدلّة بالحساب واقتصاد الجهد التي كان يمكن لها أن تدعم الموقف الشكلاني. بالغ بولاني في تأكيده غياب الأسواق في المجتمعات القديمة. وكان لـ«السلع الزائفة» المتمثلة بالأرض والعمل الكثير من سابقاتها في الاقتصادات ما قبل الصناعية. وقد يعزو الاقتصاديون والأنثروبولوجيون الشكلانيون تلك التشوهات كلها إلى نظرة رومانسية أو جماعتية (Communitarian) أو حتى مانوية[40] (Manichean) وضعت ببساطة «المجتمع» مقابل «السوق». ومن منظور آخر، استطاع النسبويون الثقافيون أن ينتقدوا بولاني لأنه قدم تصنيفات شاملة فحسب، وأخفق في الانشغال على مستوى الخصوصيات المحلية (على الرغم من أن هذا لم يكن ينطبق على تابعين له مثل آل بوهنّان). وشهّر الماركسيون الجدد به لأنه أعطى امتيازًا للتبادل وأخفق في فهم أنماط الإنتاج. ولا يمكن إنكار أن بولاني لم يول العمل والصراع الطبقي سوى القليل من الاهتمام. ولا تلائم فكرتُه عن التبادلية مجتمعاتِ الصيادين ـ جامعي الثمار كثيرًا، إذ يبدو أن المجتمعات المساواتية التي تنقصها مرافق التخزين تعتمد على إعادة التوزيع والتشارك أكثر من اعتمادها على التبادل القائم على المعاملة بالمثل، مع أن ذلك لا يتسق مع تطورية تنميط بولاني الصريحة.

على الرغم من نقاط الضعف هذه كلها، أثبتت تعددية مقاربة كارل بولاني المؤسسية للاقتصاد أنها جذابة لفترة زمنية طويلة. وهو يبقى شخصية مؤثرة وحتى ملهمة، وأمنت الأزمة الاقتصادية التي بدأت في عام 2008 لعمله الموضوع الذي كان يفتقد إليه منذ نصف قرن. ولا شكّ في أنّ من شأن هذا التقدير المتجدد الذي يبديه حياله جمهور واسع أن يرضي شخصًا قضى معظم حياته المهنية صحافيًا اقتصاديًا. ويستمر عمله في التأثير في مجموعات كبيرة من الأعمال الأكاديمية، من علم الآثار إلى علم الاجتماع والفلسفة الاجتماعية،

(40) نسبة إلى ماني الذي دعا إلى الإيمان بعقيدة ثنوية قوامها الصراع بين النور والظلام. [المترجم عن المورد الأكبر]

ومـن الدراسـات الكلاسيكية إلـى الاقتصـاد السياسـي العالمـي. أمـا فـي الأنثروبولوجيا الاقتصادية، وهو الحقل الذي ارتبط به عن كثب في الستينيات، فأصبح اسمه أقل بروزًا. وعلى أي حال، سنبين في الفصل الآتي أن المواقف الأساسـية التي اتخذها الجوهرانيون والشكلانيون ما زالت مستمرة حتى يومنا هـذا، وإن تغيـرت العناوين. فـالآن، كما في ذلك الوقت، يـرى بعض العلماء إمكانـات لتحقيق تسـوية عملية بيـن المواقف القطبية، في حيـن يصر آخرون على أن الاختلافات تتعلق بالنموذج الفكري [البارادايم]، ولا تقبل المقايسـة مثلمـا كان الزعـم المتعلق بمجالات التبادل ما قبل الاسـتعمارية لدى شـعب التيف.

5

ما بعد السجال الشكلاني ـ الجوهراني

لم يستغرق السجالُ بين الشكلانيين والجوهرانيين كامل ميدانَ الأنثروبولوجيا الاقتصادية في العقود التي أعقبت الحرب. إذ قرر عدد قليل من الأشخاص البارزين ألا ينخرطوا في تلك النقاشات العنيفة. وجاء تحليل ماري دوغلاس[1] (Mary Douglas) المقارن للعمل بين شعبي الليلي (Lele) والبشونغ (Bushong) في أفريقيا الوسطى بدفع من ساهلينز[2] دعمًا لمزاعمه الجوهرانية في شأن ضعف الإنتاج في المجتمعات القبلية؛ لكن توجهها الأصلي كان نحو المشاركة النقدية في علم الاقتصاد وفق طريقتها الخاصة (انظر الفصل الثامن). ونشر إدموند ليتش[3] (Edmund Leach) دراسة تخصصية عن ترتيبات الملكية الريفية في سريلانكا، تضمنت سجالًا نفعيًا بامتياز، لكنه فضل أن يوجه كتاباته نحو النقاشات الدائرة في شأن القرابة بدلًا من الأفكار الخلافية في الأنثروبولوجيا الاقتصادية. ومثل كثيرين، تخلى دوغلاس وليتش عن عملهما في التاريخ ليركزا على نظريات ليفي ـ شتراوس البنيوية.

عندما يلتفت الأنثروبولوجيون نحو دراسة الرأسمالية العالمية دراسة منهجية على المدى الطويل (Long durée)، فإن النموذج الذي مثلته قلة من

---

(1) M. Douglas, «Lele Economy as Compared with the Bushong,» in: P. Bohannan and G. Dalton, eds., *Markets in Africa* (Evanston, IL: Northwestern University Press, 1962), pp. 211-23.

(2) M. Sahlins, *Stone Age Economics* (Chicago: Aldine, 1974 [1972]).

(3) E. R. Leach, *Pul Eliya, a Village in Ceylon: A Study of Land Tenure and Kinship* (Cambridge: Cambridge University Press, 1961).

الـرواد يرجـح بقوة. وكان ميراث القرن التاسـع عشـر التطوري قـد انتقل إلى الولايـات المتحـدة علـى يد فرق في ميتشـيغان وكولومبيا بقيـادة ليزلي وايت (Leslie White) وجوليـان سـتيوارد (Julian Steward)، ومارفـن هاريـس (Marvin Harris) وإريك وولف (Eric Wolf) ومارشـال سـاهلينز. وكانت طرائق سـيدني مينتـز (Sidney Mintz) ابتكاريـة على نحو خاص، وتراوحت من السـيرة الذاتية التـي وضعهـا لعامـل مزرعة بورتوريكـي[4] إلى تاريـخ إنتاج السـكر والتجارة والاستهلاك في إنكلترا، مهد الرأسمالية الحديثة[5].

في فرنسا مزج لوي دومون (Louis Dumont) عمله عن الهند بالأبحاث التاريخيـة المبكـرة عن ظهـور الاقتصاد السياسـي في أوروبـا، التي تأثرت بقراءاتـه لكارل بولاني[6]. وفي بريطانيا، كان جاك غودي (Jack Goody) أقل تأثـرًا، لأنـه شـعر أن بولاني قلل مـن أهمية التبادلات السـوقية فـي العالم القديـم. وفـي حين عـاد المعاصـرون الآخـرون ذوو الميـل التاريخي إلى التوسـع الأوروبي الخارجي في القرن السـادس عشـر في أحسن الأحوال، اسـتفاد غـودي من مؤلف المؤرخ الماركسـي غـوردون تشـايلد[7] (Gordon Childe) عـن التحولين الكبيرين: «ثورة العصر الحجري الحديث (Neolithic) (أو الثورة الزراعية)» التي بدأت منذ نحو عشرة آلاف سنة (والتي شاركت أفريقيا فيها)، و«الثورة الحضرية» التي حدثت في الألفية الرابعة قبل الميلاد (والتي لم تشارك أفريقيا فيها). استمد تشايلد إطاره الأساس من مورغان[8] وإنغلـز[9] الـذي اسـتفاد بدوره من روسّـو (1754)، كما أشـرنا في الفصل

(4) S. Mintz, *Worker in the Cane: A Puerto Rican Life History* (New Haven, cf: Yale University Press, 1961).

(5) S. Mintz, *Sweetness and Power: The Place of Sugar in Modern History* (New York: Viking, 1986).

(6) L. Dumont, *From Mandeville to Marx: The Genesis and Triumph of Economic Ideology* (Chicago: University of Chicago Press, 1977).

(7) G. Childe, *Man Makes Himself* (London: Moonraker, 1936).

(8) L. H. Morgan, *Ancient Society, or Researches in the Lines of Human Progress from Savagery through Barbarism to Civilisation* (Chicago: C. H. Kerr, 1877).

(9) F. Engels, *The Origin of the Family, Private Property, and the State* (New York: Pathfinder Press, 1884).

الأول. وتكمن أصالة غودي في تركيزه على نقل الملكية الذي ربطه بالقرابة وتنظيم الأسرة. وبيّن كيف أن «الزراعة المتقدمة» في أوراسيا اقترنت بالتوريث «العمودي» إلى الأبناء الذكور والإناث، في حين تميزت أفريقيا جنوب الصحراء بأشكال أكثر جماعية من تملّك الأرض والدفعات «الأفقية» لمهر العروس[10].

على الرغم من تأثير المادية التاريخية الأكيد في أنثروبولوجيين مثل غودي وميتنز وولف، بقيت «الماركسية» عنوانًا إشكاليًا لمعظم الأنثروبولوجيين الناطقين بالإنكليزية. لكن الدور الحاسم في إعادة اكتشاف الماركسية الأنثروبولوجيا الاقتصادية كان على يد كتاب فرنسيين، وهذا ما سنتناوله في ما يأتي.

الماركسية

تمتّعت الأنثروبولوجيا الماركسية الفرنسية بمكانة رفيعة في العالم الناطق بالإنكليزية خلال سبعينيات القرن العشرين. وكان أبطالها على معرفة بالسجال الشكلاني ـ الجوهراني، لكنهم اعتبروا أن كلا المعسكرين يحارب طواحين الهواء في البنية الفوقية بدلًا من تحليل القاعدة الاقتصادية. وكان النص الأساس هو كتاب ألتوسير (Althusser) وباليبار (Balibar) قراءة رأس المال[11] الذي وفّق الاقتصاد السياسي الماركسي مع منهجية ليفي ـ شتراوس البنيوية ونظرية النظم الأميركية. وأسقطا من مخططهما، في الواقع، الذات الإنسانية والسبب الديالكتيكي والتاريخ الفعلي. ورسما الخطوط العامة لبنية عميقة لنمط الإنتاج المثالي المؤلف من ثلاثة عناصر: المنتجون وغير المنتجين ووسائل الإنتاج، حيث التراكيب المختلفة لهذه العناصر هي ما يعطي أنماط الإنتاج الملموسة. وانصب كثير من اهتمامهما على العلاقة بين المستويات الاقتصادية والسياسية

---

(10) J. Goody, *Production and Reproduction: A Comparative Study of the Domestic Domain* (Cambridge: Cambridge University Press, 1976), and J. Goody and S. Tambiah, *Bridewealth and Dowry* (Cambridge: Cambridge University Press, 1973).

(11) L. Althusser and E. Balibar, *Reading Capital* (London: New Left Books, 1965).

والأيديولوجية في نمط الإنتاج، وعلى مسألة أيّ منها هو المسيطر/ المحدّد في أي حالة معطاة. وتخلّى ألتوسير عن فكرة «المجتمع» الأيديولوجية لمصلحة «التشكيلات الاجتماعية»، حيث من شأن أي تشكيلة اجتماعية أن تضم (أو «توحّد»)، بشكل طبيعي، أنماط إنتاج عدة.

كان كتاب موريس غودلييه (Maurice Godelier) **العقلانية واللاعقلانية في علم الاقتصاد**[12] أول كتاب من بين المساهمات الأنثروبولوجية في هذه الماركسية الجديدة يعبر القناة الإنكليزية. وقدّم معالجة تقليدية للسجال الشكلاني ـ الجوهراني الذي أطلقه بولاني، في ما زعم أنه يجمع بين ماركس وليفي ـ شتراوس. ولم يطبق غودلييه فكرة العقلانية على الأشخاص فحسب، بل وعلى الأنظمة أيضًا، واضعًا بذلك تناقضًا، لم يستطع حله، بين البنية والفاعلية. استطاعت الماركسية، كما قال غودلييه، أن تضيف وظيفة من نوع معين إلى بُنى ليفي ـ شتراوس، وهكذا سمحت بالقيام بتحليل أنثروبولوجي كامل للأنظمة الاجتماعية. لكن النتيجة كانت أقرب إلى نسخة بيئية من الوظيفية البنيوية منها إلى الماركسية. وفي حين ركزت وظيفية مالينوفسكي على كيفية عمل المؤسسات بالنسبة إلى الأفراد، فإن الوظيفية البنيوية (مصطلح اقترن براد كليف ـ براون وعالم الاجتماع الأميركي تالكوت بارسونز (Talcott Parsons) شرحت السلوك من خلال مساهمته في المحافظة على النظام الاجتماعي. وكان هذا مختلفًا جدًا عن الفهم السيروري (Processual) الذي اقترحه ماركس وموس.

اعترف كلود ميّاسو (Claude Meillassoux) وإيمانويل تيرّي (Emmanuel Terray) وبيير ـ فيليب ري (Pierre - Philippe Rey) جميعًا بفضل ألتوسير، فيما تجادلوا حول التفسيرات الإثنوغرافية لمنطقتهم المشتركة، وهي غرب أفريقيا ووسطها. أصبح كتاب ميّاسو **الأنثروبولوجيا الاقتصادية لشعب الغورو في**

---

(12) M. Godelier, *Rationality and Irrationality in Economics* (London: New Left Books, 1972 [1966]).

ساحل العاج[13] مرجعًا مشتركًا رئيسًا. وشكلت دراسةٌ تركيبية جرت لاحقًا[14] محاولةً طموحة لمقارنة وسائل التراكم الرئيسة (النساء والغذاء ورأس المال) في المجتمعات القَبَلية والفلاحية والرأسمالية. ورأى تيرّي[15]، في مقالة تعيد تفسير إثنوغرافيا الغورو أنّ التحليل الماركسي غالبًا ما يكون بالغ الفجاجة، فيصنّف جميع المجتمعات البدائية بالطريقة ذاتها، ويترك للإثنوغرافيين غير الماركسيين الحرية في أن يشرحوا خصوصيتهم عن طريق الإحالة إلى بنى القرابة وما شابه. ووضع بدلًا من ذلك طريقة لتصنيف قاعدة المجتمع المادية بتفصيل شديد، محاكيًا بذلك مقاربة الوظيفيين البنيويين البريطانيين، وفيها يمكن استنتاج أنماط الإنتاج في المجتمع تجريبيًا، كما يمكن دمج خصوصياته الملموسة في تحليل مادي. ليس هناك إلّا القليل من التاريخ في هذه النسخة من المادية التاريخية، على الرغم من أن تيرّي واصل عمله ليقدّم تواريخ تفصيلية لإحدى ممالك غرب أفريقيا.

قدّم بيير - فيليب ري[16] مساهمةً أصيلةً في الأدبيات عن القرابة الأمومية والعبودية والتغلغل الأوروبي في الكونغو، معاكسًا النموذج الماركسي السائد الذي يكتفي بإعادة التعبير عما هو معروف أصلًا برطانة جديدة. وهنا وضع فيليب ري الخطوط العامة لفكرته الشهيرة عن «نمط الإنتاج القرابي» (Lineage Mode of Production). وأوضح، علاوةً على ذلك، «تمفصل أنماط الإنتاج في بنية للسيطرة (Structure of Dominance)»، مظهرًا بالملموس كيف أعادت الرأسمالية الاستعمارية بناء أنماط الإنتاج القائمة على القرابة والسلع الثانوية لمصلحة التراكم.

نحن هنا أمام لغز: كيف نفسر التأثير الكبير الذي تركته هذه المجموعة الصغيرة من الماركسيين الفرنسيين في الأنثروبولوجيا الناطقة بالإنكليزية في

(13) C. Meillassoux, *L'anthropologie économique des Gouro de Cote d'Ivoire* (Paris: Mouton, 1964).

(14) C. Meillassoux, *Maidens, Meal and Money: Capitalism and the Domestic Community* (Cambridge: Cambridge University Press, 1981).

(15) E. Terray, *Marxism and 'Primitive' Societies* (New York: Monthly Review Press, 1972).

(16) P.-P. Rey, *Colonialisme, neo-colonialisme et transition au capitalisme* (Paris: Maspero, 1971).

سبعينيات القرن العشرين؟ لا يمكن أن يكون الأمر ناجمًا عن أنهم أوضحوا عددًا من المفاهيم وكتبوا مجموعة صغيرة من الدراسات التخصصية التي لم تُترجَم. قد يكون لنجاحهم صلة ما بالموقع التوليفي الواضح الذي شغلته البنيوية الفرنسية بين الفلسفة الألمانية، بما في ذلك الماركسية، وأمبيريقية الناطقين بالإنكليزية العلمية. لقد أنتج تحديث ماركس، من خلال دمج نظرية النُّظم والتخلص من الديالكتيك، نسخة من الوظيفية البنيوية هي في آن واحد مختلفة بما يكفي عن النسخة الأصلية حيث أقنعت الناطقين بالإنكليزية أنهم يتعلمون الماركسية، وأليفة بما يكفي للسماح لهم بالمحافظة على طريقتهم التقليدية في التفكير التي كانت موضع شك موقتًا نتيجة دورها في إدارة الإمبراطورية.

صار كتاب الغورو لميّاسو منجمًا للحكايات الرمزية، يسمح بالتعبير عن المواقف السياسية المنافسة في فرنسا حوالى عام 1968 بوصفها تأويلات لأنثروبولوجيا غرب أفريقيا. وهكذا كانت إحدى المسائل: هل يجب أن نعزو إدارة الكهول عملَ الشباب إلى تحكّم أولئك الكهول بالتوزيع عبر تبادل الزواج، كما أكد ري، أم إلى تنظيم الإنتاج، كما رأى تيري؟ كان هذا في الواقع تكرارًا للجدل بين الأجنحة الشيوعية واليسارية المتطرفة في باريس. وكان السؤال هناك: هل كان الاتحاد السوفياتي، في تأكيده ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، مثالًا حقيقيًا على الاشتراكية أم مجتمعًا يقوم على رأسمالية الدولة؟ وفيما كان الستالينيون يعتقدون أنه اشتراكي فعلًا، كان خصومهم، مثل شارل بيتلهايم[17] (Charles Bettelheim)، يرون أن علاقات الملكية كانت تعمل على مستوى التوزيع فحسب، وأن تحليلًا ماركسيًا أدق يفترض به أن يستند إلى تنظيم الإنتاج. لم تكن المعامل الروسية، من منظور السيطرة الإدارية على عملية العمل، مختلفة عن الشركات الرأسمالية[18]. وليس مفاجئًا أن يكون مقلدو الماركسية الفرنسية قد أضاعوا هذه الجوانب من السجال التي دارت داخل تلك الماركسية.

(17) C. Bettelheim, *Economic Calculation and the Forms of Property* (New York: Monthly Review Press, 1963).

(18) انظر الفصل السابع من هذا الكتاب.

بدا لوهلة في سبعينيات القرن العشرين أن من شأن هذه الأفكار أن تبدل الأنثروبولوجيا الاقتصادية. فعرض جوناثان فريدمان[19] (Jonathan Friedman) تفسيرًا جديدًا لدراسة ليتش المعروفة عن مرتفعات بورما، التي قامت على تحليل مادي للدوائر السياسية في المنطقة، متأثرًا في عمله بغودلييه، وكذلك بتحليل «النظام ـ العالم» الذي قدمه إيمانويل فالرشتاين[20] (Immanuel Wallerstein). وبيّن موريس بلوخ[21] (Maurice Bloch) كيف كانت لدى الجماعات المتجاورة في مدغشقر، التي تتمتع بقواعد اقتصادية مختلفة أيضًا، أفكار مختلفة عن الملكية، وتاليًا أنماط متعاكسة من القرابة والزواج. بقي بلوخ ملتزمًا بنهج ماركسي لبعض الوقت، لكن اهتمامه بالاقتصاد لم يكن قويًا قط. وتابع ليقدّم عملًا مؤثرًا في شأن الكيفية التي عملت بها الأيديولوجيا والشعائر على تعزيز السيطرة السياسية. وتحرك آخرون من المسحورين بالماركسية الفرنسية في اتجاه مشابه. وانتهى بهم الأمر، في جفلتهم من «المادية المبتذلة» (Vulgar Materialism)، وهي الصفة التي غالبًا ما ألصقت بـ«المادية الثقافية» التي جاء بها مارفن هاريس، إلى تفادي موضوع الإنتاج برمته. ومع نهاية سبعينيات القرن العشرين، عندما نشر جون كلامر[22] (John Clammer) مجموعة من الدراسات في «الأنثروبولوجيا الاقتصادية الجديدة»، كان الوعد بقيام توليف ماركسي قد ولى.

هكذا، انفجرت فقاعة الماركسية الفرنسية فجأة بالطريقة ذاتها التي دخلت فيها المشهد الناطق بالإنكليزية. فهي لم تصمد أمام الانعطافة الكبيرة التي اعترت تاريخ ما بعد الحرب، عندما أفسحت ديمقراطية دولة الرفاه الطريق أمام الليبرالية الجديدة. وفي العقود الأخيرة، استلم المشعل أفراد متفرقون في

---

(19) J. Friedman, «Tribes, States and Transformations,» in: M. Bloch, ed., *Marxist Analyses and Social Anthropology* (London: Malaby Press, 1975), pp. 161-202.

(20) I. Wallerstein, *The Modern World System: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World Economy in the Sixteenth-Century* (New York: Academic Press, 1974).

(21) M. Bloch, «Property and the End of Affinity,» in: M. Bloch, ed., *Marxist Analyses and Social Anthropology* (London: Malaby Press, 1975), pp. 203-228.

(22) J. Clammer, ed., *The New Economic Anthropology* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 1979).

البلدان الناطقة بالإنكليزية، لكن أصواتهم لا ترقى إلى حركة فكرية. كان أكثر الإنجازات تأثيرًا هو كتاب إريك وولف أوروبا والشعوب التي لا تاريخ لها[23]. إذ في مقابل النموذج السائد المتمثل بإنتاج إثنوغرافيات محددة تحديدًا ضيقًا، بوصفها نماذج قائمة بذاتها، وضع وولف طيفًا واسعًا من المعارف الأنثروبولوجية ضمن تاريخ شامل للتوسع الرأسمالي الغربي، وردة الفعل المحلية عليه منذ القرن السادس عشر. وبدلًا من المحافظة على مفردة المادية التاريخية المفهومية مع تحيزها القوي إلى المركزية الأوروبية، نحت المصطلح الجديد «نمط الإنتاج التابع» (Tributary Mode of Production)، واضعًا بذلك نهاية للمناظرات العقيمة على نحو متزايد عما إذا كان مفهوم الإقطاعية قابلًا للتطبيق على مناطق مثل شرق آسيا أو أفريقيا.

تركت الماركسية أثرها في كثير من الكتابات الجديدة عن الفلاحين التي بلغت ذروتها في السبعينيات أيضًا. وبقيت أميركا اللاتينية بؤرة للبحث الذي لفت مزيدًا من الانتباه إلى الجوانب السياسية من التمايز بين الجماعات الفلاحية. وفي حين أظهر الشكلاني فرانك كانشيان[24] احتمال أن تكون الجماعاتُ الوسيطةُ (تلك التي لم تكن مسيطرة، لكنها أيضًا لا تصارع من أجل البقاء) مبتكرة اقتصاديًا، أضاف وولف[25] أن تلك الجماعات ذاتها رفدت عددًا كبيرًا من الحركات الثورية بطلائعها. لم يُظهر علماء هذا الجيل كيف أن الفلاحين علقوا في شبكة أنظمة أوسع نطاقًا وحسب، بل حللوا بالتفصيل أيضًا كيف استَغلت أنظمةُ الإنتاج الريفية عمل الضحايا، سواء كانوا يعملون في مزارع كبيرة أو حيازات صغيرة أو في مزيج ما بين الاثنين[26]. لم يكن من الممكن تطبيق تحليل طبقي ملائم للمجتمع الرأسمالي في الأمكنة التي كان الفلاحون فيها ما زالوا يملكون وسائل الإنتاج الخاصة بهم، أو كانت ترتيبات

(23) E. Wolf, *Europe and the People without History* (Berkeley: University of California Press, 1982).

(24) F. Cancian, *Economics and Prestige in a Maya Community: The Religious Cargo System in Zinacantan* (Stanford: Stanford University Press, 1965).

(25) E. Wolf, *Peasant Wars of the Twentieth Century* (New York: Harper and Row, 1969).

(26) E. Wolf, *Peasants* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1966).

مرنة لإنتاج المحاصيل على نحو مشترك لا تزال سائدة فيها. وحين كان الاهتمام ينتقل إلى مدى إدراك المزارعين لاستلابهم (Alienation) واستغلالهم، كان التحليل يغدو أعقد. وركز بعض الأنثروبولوجيين الماركسيين على قدرة مجموعات النخبة على فرض الأسعار في الأسواق المحلية، وقدرة بعضها على فرض شروط التجارة الوطنية والدولية. ودرس بعضهم مجال الإنتاج، وبرز منهم الشكلاني السابق سكوت كوك في دراسته عن أماكن صنع الآجر الزابوتية (Zapotec) في وادي أوكساكا[27] (Oaxaca). كان كوك في ذلك الوقت قد غدا غير راضٍ عن المقاربات الكلاسيكية الجديدة، ووجد أن المفهوم الماركسي عن «إنتاج السلع الثانوية» سمح له بتطوير نماذج تتّصف بالدرجة ذاتها من القوة، ولكن بمحتوى سياسي مختلف جدًا. كانت التحليلات الماركسية للجماعات الريفية مرموقة أيضًا في أوروبا، ولا سيّما منطقة المتوسط. ولوهلة، شاع تناول «الفلاحين الأفارقة». هكذا، كانت دراسات دونالد دونهام[28] (Donald Donham) للمعال (Maale) في جنوب شرق أثيوبيا إثباتًا متأخرًا أن الأنثروبولوجيين الناطقين بالإنكليزية يمكن أن يكونوا دقيقين ومبدعين مثل سابقيهم الفرنسيين في تنقية المفاهيم الماركسية وتوظيفها لأغراض الإثنوغرافيا الدقيقة.

كانت أوائل الثمانينيات، كما سنبين في الفصل الثامن، أول مرة يتحول فيها علماء الأنثروبولوجيا الاقتصادية إلى دراسة الرأسمالية الغربية دراسة إثنوغرافية نقدية يتوقع المرء أن تكون المقاربة الماركسية قوية الصلة بها. لكن حتى عندما اعترف هؤلاء الأنثروبولوجيين بالتأثيرات الماركسية، مثل سابقيهم في الإحياء الذي شهده عقد السبعينيات، فإنهم لم يتبنوا إلا نادرًا منظور ماركس النقدي للتاريخ العالمي. وإذا كانت آخر أزمة من أزمات الرأسمالية تحيي الأنثروبولوجيا الاقتصادية الماركسية مرة أخرى، فلا يمكننا سوى الأمل بأن تصبح رؤية ماركس للتاريخ الإنساني أكثر تأثيرًا مما كانت عليه في نصف القرن الأخير.

---

(27) S. Cook, *Zapotec Stoneworkers: The Dynamics of Rural Simple Commodity Production in Modern Mexican Capitalism* (Lanham, MD: University Press of America, 1982).

(28) D. Donham: *History, Power, Ideology: Central Issues in Marxism and Anthropology* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990), and *Marxist Modern: An Ethnographic History of the Ethiopian Revolution* (Berkeley: University of California Press, 1999).

النسوية

كانت النسوية، في العقود الأخيرة من القرن العشرين، في طليعة النقد الثقافي. ذلك أن حركة النساء، في نهاية المطاف، هي التي أعلنت في الستينيات أن «الشخصيّ سياسيٌّ»، وأطلقت النقد الكاسح ضد المؤسسات الغربية استنادًا إلى تغييب النساء وإقصائهن واستغلالهن. ووقعت هذه الانتقادات الواسعة على أرض خصبة في الأنثروبولوجيا. ففي البداية، أعادت الباحثات النسويات الأوائل اكتشاف إنغلز[29] والجدل المادي التاريخي بأن النساء لسن خاضعات «بالفطرة». فالهيمنة الأبوية لم تدخل إلا مع انحلال الشيوعية البدائية وصعود الملكية الخاصة والصراع الطبقي. وأظهر الاختصاصيون في ميدان الصيادين ـ جامعي الثمار أن جامعات الثمار غالبًا ما كن يسهمن في تأمين الغذاء أكثر من الصيادين الذكور. وكانت استقلاليتهن في الإنتاج تنعكس تكافؤًا أعلى في المكانة[30]. وثانيًا، أثبتت عالمات من مثل إليانور ليكوك (Eleanor Leacock) ومارغريت ميد (Margaret Mead) وروث بنيديكت (Ruth Benedict) أن النساء حققن التكافؤ داخل اختصاص الأنثروبولوجيا منذ زمن بعيد. لكن التضارب صارخ مع معظم العلوم الاجتماعية الأخرى. اهتمت جميع الأنثروبولوجيات البريطانيات، مثل أودري ريتشاردز ولوسي ماير (Lucy Mair) وروزماري فيرث (Rosemary Firth) عن كثب بالأعمال الاقتصادية، بما في ذلك عمل النساء، سواء داخل الأسرة أو خارجها. وكانت النساء، في بعض أنحاء العالم مثل غرب أفريقيا، بارزات في عملهن كتاجرات في السوق. وحتى في الأمكنة التي لم يكنّ فيها مرئيات جدًا، كما في شمال نيجيريا الإسلامي على سبيل المثال، كنّ قادرات على القيام بدور مهم في تداول السلع من دون أن يغادرن منازلهن[31].

---

(29) F. Engels, *The Origin of the Family, Private Property, and the State* (New York: Pathfinder Press, 1884).

(30) E. Leacock, «Women's Status in Egalitarian Society: Implications for Evolution,» *Current Anthropology*, vol. 19, no. 2 (1978), pp. 247-275.

(31) P. Hill, *Rural Hausa: A Village and a Setting* (Cambridge: Cambridge University Press, 1972).

كان عقد الثمانينيات من القرن العشرين عقد التفكيك الذي اختلطت فيه مقولات الحداثة التقليدية وفقدت صدقيتها. وقامت عالمات، داخل المجال الأكاديمي وخارجه، بهذا الدور إلى حدٍّ بعيد. في البداية كشفت النسويات عواقب تغييب النساء عن توصيفات المجتمع التقليدية، وكيف عومل عملهن في البيت على أنه غير مهم مقارنة مع العمل المأجور. وقاد هذا إلى نقد تثمين الإنتاج من أجل السوق أعلى من إعادة الإنتاج المنزلي. وهكذا، شددت المرحلة الابتدائية من الحركة على الحاجة إلى أخذ النساء في الحسبان عند مناقشة الاقتصاد لمنحهن مساواة صريحة مع الرجال.

أصرّت مارلين ستراثرن[32] (Marilyn Strathern) على عدم قابلية القوالب الجنوسية (Gender Stereotype) الغربية للتطبيق على الثقافات الميلانيزية، وطورت، انطلاقًا من هذه النقطة نقدًا مركبًا لتلك الثنائيات المفهومية الأساسية مثل الفرد/ المجتمع والطبيعة/ الثقافة. ومضت بعض النسويات إلى ما هو أبعد من المطالبة بعدم إقصائهن وبمساواتهن بالرجال، ليطالبن بالحق في التطور المستقل ووفق شروطهن. ذلك أنَّ أفضل طريقة لمقاومة استغلال الرجال للنساء هي أن يتولين أمورهن بأنفسهن. وتحدت ليزيت جوزفايدز[33] (Lisette Josephides) وصف ستراثرن المبكر لمجتمع مرتفعات غينيا الجديدة ذاته على أسس عكست التحول العام في التفكير النسوي بدءًا من السبعينيات. وفي الثمانينيات، انهارت الفرضية القائلة بوحدة النساء بوصفهن طبقة نتيجة ظهور اختلافات داخلية قوية؛ كما بين السوداوات والبيضاوات وبين المثليات والسويات، وهكذا دواليك. وتسلط دراسة سارة غرين[34] (Sarah Green) عن جماعات السحاقيات في لندن الضوء بقوة على هذا التطور. وفي النهاية،

(32) M. Strathern, *Women in Between: Female Roles in a Male World, Mount Hagen, New Guinea* (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 1972).

(33) L. Josephides, *The Production of Inequality: Gender and Exchange among the Kewa* (London: Tavistock, 1985).

(34) S. Green, *Urban Amazons: Lesbian Feminism and Beyond in the Gender, Sexuality and Identity Battles of London* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 1997).

أخضعت مارلين ستراثرن[35] ارتباطها هي نفسها بالنسوية للتساؤل، فاتحة بذلك انقسامًا بين الحركة والأنثروبولوجيا. وبقيت النسويات، في كل ذلك، في موقع متقدّم من الأنثروبولوجيا الاقتصادية النقدية. وفوق ذلك كله، كن رائدات في النقد الانعكاسي (Reflexive Critique) للاقتصاد الرأسمالي من خلال إثنوغرافيا مستنيرة نظريًا ومن أرفع مستوى.

هكذا، جددت الحركة النسوية التقاليد الأقدم، ومضت بها في اتجاهات جديدة. وهكذا وجب أخذ عمل النساء في الأسرة وإعادة الإنتاج المنزلي بجدية مثله مثل عمل الرجال المأجور خارج المنزل، حتى عندما تواطأت النساء أنفسهن على حصر مصطلح العمل بما كان الرجال يفعلونه. وكان علماء الاجتماع قد استكشفوا هذه الديناميات في المجتمعات الصناعية، لكن الأنثروبولوجيات استلمن زمام القيادة في كل مكان آخر، ولا سيّما في دراسة الفلاحين. كان كايانوف[36] قد ترك الأسرة مثل صندوق أسود، موحيًا بأن القرارات المتعلقة بتحصيص العمل («الكدح») كانت تتخذ بالإجماع. لم تجد النسويات صعوبة في كشف هذه الأسرة على أنها مؤسسة بطريركية. أخذ الإثنوغرافيون من المذاهب النظرية كلها هذه المسائل بحماسة متجدد، ووجدوا فروقًا جعلت النموذج العام أكثر تعقيدًا. فعلى سبيل المثال، يمكن تأخير جني المحصول في مناطق إيجة التركية، حيث يعمل ملّاكون صغار في زراعة القطن؛ الأمر الذي يخفض العائدات التي يحصل عليها الفلاحون فيما يحاولون أن يزيدوا دخولهم؛ وقرار إرسال نساء العائلة إلى الأرض مرة تلو المرة للقيام بعمل شاق يكسر الظهر لا يتخذ جماعيًا؛ بل يتخذه رأس الأسرة الذكر[37]. وعندما أدخلت الدولة التركية سياسات لزيادة الدخول الريفية، مثل أصناف جديدة من البذار أو تقنيات الإنتاج، كان عبء العمل الإضافي يقع عادة، وعلى نحو غير متناسب، على عاتق النساء. وربطت بعض الباحثات

---

(35) M. Strathern, *The Gender of the Gift: Problems with Women and Problems with Society in Melanesia* (Berkeley: University of California Press, 1988).

(36) A. Chayanov, *The Theory of Peasant Economy* (Homewood, Ill: Irwin, 1925).

(37) N. Sirman, «State, Village and Gender in Western Turkey,» in: A. Finkel and N. Sirman, eds., *Turkish State, Turkish Society* (London: Routledge, 1990), pp. 21-52.

النسـويات هـذا بالقناعـات الكونيـة الموجودة علـى امتداد منطقـة الأناضول وربما في العالـم الإسـلامي برمته. لكن تحقيقًا أقرب أظهر أن هناك ما يتعلق بعدم المساواة الريفية أكثر من مجرد البطريركية.

يُعتقـد علـى نطـاق واسـع أن النسـاء اللازيـات (Lazi) في شـمال شـرق الأناضول يعامَلن بقسـوة من أزواجهـن. إذ إن معدلاتِ هجرةِ الذكور العالية، التي تعود إلى أيام الإمبراطورية العثمانية، تركت النساءَ مسؤولات عن المزارع الصغيرة التي هجرها الرجال. وهكذا، جعل بروزُ نساء هذه المنطقة في الإنتاج خـارج البيـت أتـراكَ الأناضول ينظرون إليهن على أنهن مسـتغلات اسـتغلالًا اسـتثنائيًا؛ لكـن يمكن النظر إلى هـذا العمل على أنه علامة علـى التوازن بين الجنسين، لا العكس. فعندما أُدْخِلَ الشاي بوصفه محصولًا نقديًا (Cash Crop) فـي النصف الثاني من القرن العشـرين، كان قطـف الأوراق بمعظمه من عمل النسـاء، وهـو عمـل يحتاج إلى عمالـة يدوية كثيفـة. لكن النظـام الأبوي كان أوضـح لا بيـن اللازيين، بـل بيـن المزارعيـن الشـركاء المحلييـن والعمـال المأجوريـن الذين جـاءوا من أماكن أخرى في الأناضـول. وكان ضبط العمل وميزانيـة الأسـرة، بين هـؤلاء الغرباء، بيد رأس الأسـرة الذكر. أمـا العلاقات الجنوسية بين السكان اللازيين فكانت أكثر توازنًا، ما يفترض أن ارتفاعًا عامًا في مستويات المعيشة، وهو ما كان إنتاج الشاي قد ساهم فيه، انعكس إيجابيًا على النسـاء على نحو مباشـر. المشـكلة هي أن تحسّن وضع النساء اللازيات الريفيات اعتمد، في جانب منه، على عرض عمل المرأة الرخيص من الغرباء. وعلى نحو مشـابه، غالبًا ما سـعت نسـاء الطبقة الوسـطى الحضرية وراء مهن ناجحة عبر اسـتغلال عمل نسـاء محليات أفقر منهن؛ وهذا النمط ليس حكرًا على تركيا بأي شكل من الأشكال[38].

كانت النسـاء المهاجرات اللواتي يعملن لدى الأسر الغنية وفي المشاغل الصغيرة في اسطنبول، يملن إلى التفكير في أرباب عملهن وكأنهم أقرباء، في ما هن يسـاهمن في المحافظة على شـبكات اقتصادية أوسـع بكثير. ويشـجع

(38) I. Beller-Hann and C. Hann, *Turkish Region: State, Market and Social Identities on the East Black Sea Coast* (Oxford: James Currey, 2000).

أصحاب الأعمال مثل هذه العلاقات الشخصية مع النساء في ورشاتهم، أو مع أولئك اللواتي يحكن السجاد بصورة فردية على أساس القطعة في منازلهن. وقالوا للإثنوغرافية الأميركية جيني وايت[39] (Jenny White): «المال يجعلنا أقرباء». وهكذا، فإن الاستغلال في عين المراقب قد لا يُدركه المتورطون فيه على أنه استغلال، وهذا ما أشارت إليه ستراثرن[40] في وصفها الإثنوغرافي لنساء جبل هاغن (Mount Hagen).

إن الثورة النسوية في ميدان الأنثروبولوجيا وضعت الجنوسة في صلبها؛ كما أنها ركزت من جديد على مكانة الجنس في المجتمع، ولا سيّما في المجتمعات الرأسمالية. ويتذكر هارت محادثة جرت منذ زمن طويل مع طالب من غانا عن المال والجنس من منظور ثقافي مقارن. التقى ذلك الطالب شابةً أميركية في حفلة في بلده، وقضيا الليل معًا بعد السهرة في شقتها. وعندما كان يهم بالمغادرة في الصباح، ترك شيئًا من المال على طاولتها تعبيرًا عن مشاعره نحوها، لكنه فوجئ بالانفجار الذي سببته هذه الالتفاتة: «هل تعتقد أني عاهرة؟!». لم تكن النقود، من وجهة نظره، تختلف عن أي هدية عينية، بل هي أكثر فائدة. ولم يعرف أن دفع المال ينزع، من وجهة نظرها، الطابع الشخصي عن العلاقة. فالمال، في المجتمعات الرأسمالية، يرمز إلى الاغتراب والانفصال والمجتمع المفتقر إلى الطابع الشخصي والخارج؛ وأصوله تقع خارج سيطرتنا (السوق). أمّا العلاقات الموسومة بغياب المال فهي نموذج الاتحاد الشخصي والارتباط الحر، ما نعتبره مألوفًا، أي الداخل (البيت). وفي الممارسة، لم يكن الانفصال بين هذين المجالين كاملًا قط، كما أن الحقيقة القائلة إن الاستهلاك المنزلي يعتمد على إنفاق المال تضيف تعقيدات لا تنتهي.

تشرح صوفي داي[41] (Sophie Day) لماذا يناقض بيعُ الجنس علانية هذا الاقتصاد الأخلاقي في المجتمعات الرأسمالية، وكيف يجري ذلك. ففي عالم

(39) J. B. White, *Money Makes Us Relatives: Women's Labor in Urban Turkey* (Austin, TX: University of Texas Press, 1994).

(40) Strathern, *Women In Between.*

(41) S. Day, *On the Game: Women and Sex Work* (London: Sage, 2007).

العمل، نستسلم لتنظيم بعيد عمّا هو شخصي مقابل دفع النقود؛ وفي البيت، نعبّر عن أنفسنا من خلال علاقات حميمة مدعومة بخدمات غير مأجورة. وإذا كانت المجتمعات الرأسمالية الحديثة تشجع الأفراد على تنمية ذاتٍ متكاملة، فإن هذا التقلب اليومي بين الحدود القصوى المثالية ـ النمطية يفرض مشكلات وجودية حادة. ليس عجبًا أن «الفتيات العاملات» اللواتي يتاجرن بعلاقات جنسية خارج البيت مقابل المال، من دون إحساس بالعار، هن غالبًا موضوعٌ للذعر الأخلاقي. يقوّض هذا التشوش الصارخ في المقولات الثقافية جهد المؤسسات الهائل لإبقاء النساء والجنس والمال في المكان الملائم. وتُظهر داي كيف توفّق النساء المنفردات بين البعدين العام والخاص من حيواتهن. ويتناول جوهر هذه الإثنوغرافيا استراتيجياتهن للتعامل مع الانقسام بين الشخصي وغير الشخصي. كانت النساء بالضرورة نقديات تجاه المؤسسات العامة التي تظهر عيوبها وتشوشاتها يوميًا، لكنهن أيضًا أعدن إنتاج معايير الانقسام المجتمعية بطرائق إبداعية جدًا. إذ بذلن جهدهن كي يطوقن اللقاءات الجنسية غير الشخصية، واضعات حيواتهن الشخصية في أقسام منفصلة. لكن، كما هي الحال مع الجميع، كان هذا الجهد متناقض، وتلاشت خطوط الانقسام.

إذا كانت الأزمة الاقتصادية في أوائل القرن الحادي والعشرين قد كشفت المخاطر التي استجرتها محاولات اختزال المجتمع «العام» بالاقتصاد «الخاص»، فإن إثنوغرافيا داي، المستنيرة بالإرث النسوي وبالكثير غيره، تظهر إلى أي مدى يستطيع الأنثروبولوجيون المساهمة في انشغال نظري متجدد بتناقضات الرأسمالية المفهومية والعملية.

الانعطافة الثقافية

في الثمانينيات كانت مدرسة بولاني قد انحلت، وسارع عدد من الأنثروبولوجيين الذين لم يكن علم الاقتصاد السائد يثير اهتمامهم إلى ترك هذا الميدان لفوضاه الخاصة. وتمثل مقالة كليفورد غيرتز[42] عن السوق في

---

(42) C. Geertz, «Suq: the Bazaar Economy in Sefrou,» in: C. Geertz, H. Geertz and L. Rosen, *Order and Meaning in Moroccan Society: Three Essays in Cultural Analysis* (Cambridge: Cambridge University Press, 1979), pp. 159-268.

المغرب تفكيرًا موسعًا باقتصاد الحضارة الإسلامية (البازار بوصفه سلف الاقتصاد غير المنظم)[43]، لكنها لم تكتب في ضوء الأنثروبولوجيا الاقتصادية. أمّا مارشال ساهلينز، وبعد نشر **اقتصادات العصر الحجري**، فأنكر الإمكانية الفعلية لقيام «علم اقتصاد أنثروبولوجي» مقارن، لأن الحياة المادية في كل مكان مبنية على أنظمة رمزية محلية لا تقبل المقايسة، ليس الاقتصاد البرجوازي إلا واحدًا منها[44]. والحال، إنَّ هذين العملاقين يمثّلان أثر «الانعطافة الثقافية» (Cultural Turn) في الأنثروبولوجيا الاقتصادية في العقود الأخيرة.

في حين مضى كل من غيرتز وساهلينز في اتجاهات أخرى، استمر مشروع «علم الاقتصاد الأنثروبولوجي» على يد ستيفن غدمان الذي طبق في كتابه **علم الاقتصاد بوصفه ثقافة**[45] منظورَه عن «النماذج المحلية» الذي استنبطه أصلًا من مواد من عمله الميداني في بنما[46] على فرع علم الاقتصاد ذاته، إضافة إلى الاقتصادات الفلاحية في أماكن أخرى من أميركا اللاتينية وأفريقيا ومنطقة المحيط الهادئ. وهو يبدي اهتمامًا خاصًا بالمنزل وممارساته التوفيرية، مميزًا بين الدافع إلى تكوين احتياطي للمستقبل والدافع إلى تعظيم الربح. وقدم في عمل مشترك لاحق[47] مناقشة دقيقة لمعالجة المجتمعات المعاصرة التي أصبح من الممكن الوصول إليها عن طريق العمل الميداني الإثنوغرافي بوصفها أمثلة حية على القوى التاريخية التي سبق أن شَغَلَت الاقتصاديين الكلاسيكيين. تحدى غدمان بشكل متماسك الأنثروبولوجيين أن يوحدوا بين الأدوات المعيارية المستخدمة في حرفتنا والتعرض الجدي لتاريخ الأفكار الاقتصادية؛ وكان تأثيره كبيرًا مع أنه لم يؤسس مدرسة.

---

(43) انظر الفصل السادس من هذا الكتاب.

(44) M. Sahlins: «La pensée bourgeoise,» in: *Culture and Practical Reason* (Chicago: University of Chicago Press, 1976), pp. 166-199.

(45) S. Gudeman, *Economics as Culture: Models and Metaphors of Livelihood* (London: Routledge & Kegan Paul, 1986).

(46) S. Gudeman, *The Demise of a Rural Economy* (London: Routledge, 1978).

(47) S. Gudeman and A. Rivera, *Conversations in Colombia* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).

ساهمت الانعطافة الثقافية، من بين أمور أخرى، في الدراسات عن الصيادين ـ جامعي الثمار، وهو ميدان توسع توسعًا مهمًا بدءًا من الستينيات. وعندما كتب ساهلينز مقالته المعروفة عن الوفرة الأصلية (التي نشرت أول مرة في عام 1968)، دعم ببيانات كمية حجته القائلة إن الشعوب ذات التقانة البسيطة جدًا كانت تتمتع بما يكفي من الوقت للقيام بأعمال تتخطى حاجاتها المعيشية أساسًا. وأمنت دراساتٌ لاحقة، ولا سيّما في صحراء كالاهاري، أساسَ النظر إلى هؤلاء الناس على أنهم «شيوعيون بدائيون»[48]، بحسب المصطلحات الماركسية. واستخدم بعضهم البيانات التي جمعت خلال عقود من الزمن عن التبادلات بين الجماعات و«الاستراتيجيات المثلى للبحث عن المؤن» في التوصل إلى استنتاجات تطورية، في حين أصر آخرون على أن اقتصادات الصيادين ـ جامعي الثمار الموقتين هي نتاج تفاعلات تاريخية مع الجماعات الأخرى، ولم يكن من الممكن عدها دليلًا على شرط أصلي. ميز جيمس وودبورن[49] (James Woodburn) بين اقتصادات «العائد الفوري» (Immediate Return)، مثل اقتصادات كونغ سان (Kung San) في الكالاهاري والهادزا (Hadza) التي درسها بنفسه في تنزانيا، و اقتصادات «العائد المؤجل» (Delayed Return) حيث توجد مرافق تخزين وتكون العلاقات الاجتماعية أقل مساواة. لكن أفضل تبيان للانعطافة الثقافية جاء في عمل نوريت بيرد ـ ديفيد[50] (Nurit Bird-David) التي استفادت من دراستها الإثنوغرافية الهندية لتحاجج بأن أخلاق العمل والتوجّه الزمني لدى الصيادين ـ جامعي الثمار استمرت في تشكيل علاقاتهم الاجتماعية زمنًا طويلًا حتى بعد أن تحول معظمهم إلى عمال معامل. ووسّعت حجج ساهلينز بأن نقّبت أعمق في رؤية للكون قائمة على فكرة «البيئة الواهبة»، فحرض عملها بعض مؤرخي ما قبل التاريخ

---

(48) R. B. Lee, *The Kung San: Men, Women and Work in a Foraging Society* (Cambridge: Cambridge University Press, 1979).

(49) J. Woodburn, «Egalitarian Societies,» *Man*, vol. 17, no. 3 (1982), pp. 431-451.

(50) N. Bird-David, «Beyond the Hunting and Gathering Mode of Subsistence: Observations on the Nayaka and Other Modern Hunter-Gatherers,» *Man*, vol. 27, no. 1 (1992), pp. 22-44.

ليعيدوا التفكير في فرضياتهم الأساسية عن العلاقات الاجتماعية الإنسانية الباكرة[51].

كما هي الحال مع الدراسات النسوية عن عمل النساء، لم تكن هذا الانعطافة الثقافية غير مسبوقة بالمطلق. إذ سبق لرواد «الاقتصاد البدائي» الألمان أن تطلعوا أيضًا إلى فهم وجهة النظر المحلية، كما فعل مالينوفسكي. أما دارسو المجتمعات الفلاحية اللاحقين، من مثل جورج فوستر فسبق وشددوا على الجوانب الثقافية لهذه المجتمعات: وزعموا أن فكرة «الخير المحدود» تشكل عقبة ثقافية رئيسة أمام التراكم. وكانت جماعات ريفية كثيرة تنفر بوضوح من المخاطرة ولم تكن تتمتع بالمرونة في استجاباتها لإشارات السوق. وكانت المحاولة الأكثر إقناعًا لتلخيص هذه الأخلاقية هي فرضية «الاقتصاد الأخلاقي» التي وضعها جيمس سكوت[52] (James Scott). كما عمد سكوت إلى تنقيح مفهوم كان قد طبّقه في الأصل المؤرخ الماركسي تومسون[53] (E. P. Thompson) على الجمهور الحضري الإنكليزي في القرن الثامن عشر، ورأى أنّ دوافع القرويين في شمال شرق آسيا هي مبادئ السلامة أولًا وأخلاق البقاء، لا الربح. وسرعان ما شن صامويل بوبكين[54] (Samuel Popkin) هجومًا شاملًا محاكيًا النقد الشكلاني لمدرسة كارل بولاني، ومتهمًا سكوت بأنه أعطى صورة رومانسية عن المجتمع عبر إنكار الفردانية العقلانية لصناع القرار الفلاحين.

نفترض أن حساب المصلحة والمعاييرَ الأخلاقية حاضران في الاقتصادات كلها؛ أما ما يهم فهو تفاعلها المتغير. وعندما أشار آدم سميث إلى أن الجزارين وصانعي البيرة والخبازين يتصرفون بناء على مصلحتهم الذاتية، لا بدافع الإحسان، كان لا يزال يسلّم أنّ كلّ تاجر يقدّم لزبائنه قَدْرًا منصفًا من منتوج صالح للاستهلاك البشري. لكن، لمَ يجب أن يَحترم انتهازي يسعى إلى تعظيم

(51) C. Gamble, *Origins and Revolutions: Human Identity in Earliest Prehistory* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007).

(52) J. Scott, *The Moral Economy of the Peasant: Rebellion and Subsistence in Southeast Asia* (New Haven, CT: Yale University Press, 1976).

(53) E. P. Thompson, *Customs in Common* (New York: New Press, 1991).

(54) S. Popkin, *The Rational Peasant* (Berkeley: University of California Press, 1979).

ربحه هذه المعايير؟ جادل باحث حديث بأن صنم السوق الحرة النيوليبرالي هو الذي أفضى إلى تقويض المعايير الأخلاقية الأساسية في أوغندا[55]. ومع ذلك، من الصعب التأكد من حدوث أي تغير جذري. إذا كان الجوهرانيون الأوائل لم يتحدثوا عن ممارسة سيئة منتظمة في الأسواق المحلية، فإن هذا قد يكون ناتجًا، في جزء منه، الأثر الرومانسي الذي زعم النقاد وجوده، مثل كتابات سكوت كوك المبكرة. وبعد كل شيء، اتهم التجار باستخدام موازين وأدوات قياس زائفة منذ أيام بلاد الرافدين القديمة.

يتعلق صعود «الثقافة» و«الأخلاق» على حساب أفكار «الطبقة» وحتى «المجتمع» باتجاهات فكرية أوسع. يكفي أن نسأل: كيف ارتبطت هذه الانعطافة الثقافية بهيمنة الليبرالية الجديدة بدءًا من الثمانينيات فصاعدًا؟ ساهمت هزيمة العمل المنظم ورفع القيود واجتياح الأسواق للحياة العامة والأسرية في التركيز الجديد على المعنى والذاتية (Subjectivity). وإذا كان الماركسيون والنسويون قد أعطوا الأولوية للإنتاج وإعادة الإنتاج، فإن أرجون أبادوراي[56] ألهم جيلًا من الإثنوغرافيين استكشاف علاقات الذات - الموضوع في ما كان سابقًا يعتبر المجال الغُفْل للتجارة الرأسمالية. واجتذب الانتباه، إلى جانب إيغور كوبيتوف[57] (Igor Kopytoff)، إلى أن لبعض السلع، وربما حتى لمعظم الأشياء التي يقدرها المستهلكون، «سير ذاتية» معقدة جدًا، وقد تكتسب شكلًا سلعيًا، لكنها قد تغادر أيضًا ذلك المجال، كما يحدث عندما تتحول إلى أمور موروثة أو مقدسة لجماعات ثقافية. كما جرى تفكيك الفصل البرجوازي بين الأشخاص (الذوات) والأشياء (الموضوعات) في عمل جديد يتناول الشخصية (Personhood)،

(55) J. Wiegratz, «Fake Capitalism? The Dynamics of Neoliberal Moral Restructuring and Pseudo-Development: The Case of Uganda,» *Review of African Political Economy*, vol. 37 (2010), pp. 123-137.

(56) A. Appadurai, ed., *The Social Life of Things: Commodities in Cultural Perspective* (Cambridge: Cambridge University Press, 1986).

(57) I. Kopytoff, «The Cultural Biography of Things: Commoditization as Process,» in: A. Appadurai, ed., *The Social Life of Things: Commodities in Cultural Perspective* (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), pp. 64-91.

وفيـه احتلت ستراثرن الصدارة مـرة أخرى. لكن هذه المقاربـات المتبحّرة التي تناولت أشـكالًا بازغةً من الذاتيّة في ثقافات معينة، حولت الانتباه عن اهتمامـات الأنثروبولوجيـا الاقتصاديـة الراسـخة، كمـا حـدث فـي كتابات ساهلينز الناضجة.

أثبـت تقسـيم الجوهرانييـن الاقتصادات إلـى اقتصادات رأسـمالية وغير رأسـمالية أنه متماسـك. واعتُبر التعارض بين «السـلع» و«الهبات» في العقود الأخيـرة ممثـلًا لتباين بين التبادل في الغرب الرأسـمالي وبقيـة العالم، أو بين أورو أميركا وميلانيزيا، بحسـب تعبير سـتراثرن[58]. أطلق كريس غريغوري[59] (Chris Gregory) هـذا التقابـل، علـى الرغم مـن أنه لم يقصد قـط أن يعبّر هذا التباين عن فصل إثنوغرافي بين المجتمعات كلها، وشدد على اندماجها العملي فـي مقاطعـة بابوا (Papua) في غينيا الجديدة[60] (الفصل الثاني). وكما رأينا في الفصل الثالث، كتب موس مقالته[61] ليدحض التعارض البرجوازي الذي يُقَام بيـن الأنانيـة التجارية وإيثار الهبة. كانت الهبة القديمة، من وجهة نظره، هجينًا بين الحدين القصويين، والمشكلة هي أن نفهم كيف وصلنا إلى درجة الفصل بينهما[62]. لكن إحدى أيديولوجيات السوق التي تعتبر هدايا عيد الميلاد هبات خالصـة، أُسـقِطَت على نص مـوس بوصفه أسـاس المقابلة بيـن الاقتصادات كلها، «اقتصاداتنا» مقابل «اقتصاداتهم».

تأثر عدد من الماركسـيين السابقين، بقوة بالانعطافة الثقافية، الأمر الذي اتضـح فـي كتاباتهـم اللاحقة. فتبنـى موريس غودلييـه في كتابه لغـز الهبة[63]

---

(58) Strathern, *The Gender of the Gift*.

(59) C. Gregory, *Gifts and Commodities* (New York: Academic Press, 1982).

(60) C. Gregory, *Savage Money: The Anthropology and Politics of Commodity Exchange* (Amsterdam: Harwood, 1997).

(61) M. Mauss, *The Gift: The Form and Reason for Exchange in Archaic Societies* (London: Routledge, 1925).

(62) J. Parry, «The Gift, the Indian Gift, and the 'Indian Gift',» *Man*, vol. 21, no. 3 (1986), pp. 453-473.

(63) M. Godelier, *The Enigma of the Gift* (Cambridge: Polity, 1999).

أفكار آنيت فاينر[64] (Annette Weiner) عن المواد الثمينة غير القابلة للتحويل، وتوسع بها. ويبتعد تحليل دونالد دونهام[65] للثورة الاشتراكية الأثيوبية عن تركيزه السابق على الإنتاج ليتناول أثر القناعات الدينية الجديدة في معال. وتحول جوناثان فريدمان[66] من التركيز الماركسي الكلاسيكي على أنماط الإنتاج إلى اهتمام أوسع بإعادة الإنتاج الاجتماعية ودور الدولة في عملية التحول. وهذا يتضمن دراسة التيارات الثقافية الحديثة، وكيف أن الأفكار المتعلقة بالموضة في باريس، على سبيل المثال، تعيد إنتاج النظام الاجتماعي العابر للقوميات عن طريق العمال المهاجرين الذين ينقلون هذه الأفكار إلى بلدانهم في أفريقيا. وكان فريدمان قد اهتمّ بدراسة التحول البنيوي عند مستوى شامل جدًا؛ لكنه اختار أيضًا ألا يضع عمله ضمن الأنثروبولوجيا الاقتصادية بوصفها كذلك.

بنى دانييل ميلر (Daniel Miller) باجتهادٍ مشروعه عن «الثقافة المادية» ليكون امتدادًا للأنثروبولوجيا الاقتصادية[67]. وبتبنيه الصريح المنهج الإثنوغرافي، على العكس من فريدمان، دافع عن الأمبيريقية في نقاشاته مع عالم الاجتماع الفرنسي ميشيل كالون (Michel Callon) الذي يعتقد أن أفكار الاقتصاديين تركت أثرها في عمل الأسواق في المجتمعات الرأسمالية[68]. واستكشفت دراسات تخصصية متعاقبة عن ترينيداد المعاني المحلية التي أُسبغت على الرأسمالية والإنترنت هناك، لتقود إلى انشغال نظري بـ«الافتراضية»[69] (Virtualism) بوصفها تكملةً لتركيزه على الاستحواذ على الأشياء المادية واستخدامها. يمدّ مشروع ميلر جسورًا صوب تاريخ الفن وعلم الآثار والتصميم والدراسات الثقافية التي تتناول الاستهلاك، لكنه، وعلى نحو متعمد تمامًا، لا يمد تلك

(64) A. Weiner, *Inalienable Possessions: The Paradox of Keeping-While-Giving* (Berkeley: University of California Press, 1992).

(65) D. Donham, *Marxist Modern: An Ethnographic History of the Ethiopian Revolution* (Berkeley: University of California Press, 1999).

(66) J. Friedman, *Cultural Identity and Global Process* (London: Sage, 1994).

(67) M. Callon, ed., *The Laws of the Markets* (Oxford: Blackwell, 1998).

(68) Callon, ed., *The Laws of the Markets*.

(69) J. Carrier and D. Miller, eds., *Virtualism: A New Political Economy* (Oxford: Berg, 1998).

الجسور إلى الأنثروبولوجيا الاقتصادية، على الرغم من التداخل الكبير بين الموضوعين. وسنعود إلى هذه النقطة في الفصل الثامن.

لكن أخطار المقاربة الثقافوية هي أخطار مضاعفة. هناك، أولًا، الميل إلى تجاهل التاريخ والاقتصاد السياسي؛ وثانيًا، دَفْعُ الانغماس في الكوزمولوجيا المحلية إلى حدّ تستحيل عنده المقارنة والتعميم. ويمكن بالتأكيد استثناء ستيفن غدمان من الانتقاد الثاني. فوجهات نظره الأخيرة في شأن «علم الاقتصاد الأنثروبولوجي»[70] مبنية على تعارض ديالكتيكي بين مفاهيم «المجتمع» و«السوق»، مطابقًا المفهوم الأول مع ما يسميه «القاعدة» أو «المُشْتَرَكات» - الأعمال التي تؤدى وتُقوَّم لذاتها، وضمن إطار البيت أساسًا - ومطابقًا الثاني مع «العقل الحسابي» (Calculating Reason) الخاص بالعلاقات بين الوسائل والغايات الموجودة عادةً في التجارة. وهذا حل للمشكلة التي طرحناها في الفصل الثاني عن كيفية التوفيق بين قطبي الأسرة والسوق. يصور غدمان الليبرالية الجديدة على أنها ترتيب الأسواق على نحو «متسلسل» بصورة مجالات كانت في السابق تنظم بواسطة معيار يسميه العلاقة المتبادلة (Mutuality). يمكن من حيث المبدأ تطبيق هذا الإطار الديالكتيكي على الاقتصاد الإنساني في أي مكان. ومؤخرًا جادل ناقدٌ[71] بأن غدمان ابتعد عن إعطاء الامتياز للنماذج المحلية لمصلحة نزعة عالمية ألهمها منهج علم الاقتصاد أكثر مما ألهمتها الأنثروبولوجيا. ويزعم ناقد آخر أنه تحول إلى ما بعد حداثوي متقلقل من دون إبيستمولوجيا «واقعية». ويستدعي رد غدمان الحماسيّ في الكتاب ذاته السجالات العنيفة التي كانت تدور في الستينيات: كان الأبطال، الآن كما في السابق، يبدون أحيانًا وكأنهم يتحدثون من دون أن يصغي بعضهم إلى بعض..

---

(70) S. Gudeman: *The Anthropology of Economy: Community, Market, and Culture* (Malden, MA: Blackwell, 2001), and *Economy's Tension: The Dialectics of Community and Market* (Oxford: Berghahn, 2008).

(71) انظر: S. Lofving, ed., *Peopled Economies: Conversations with Stephen Gudeman* (Uppsala: Interface, 2005).

العلوم الصلبة

مع اقتراب القرن العشرين من نهايته، كانت الاستمرارية الفكرية لدى الطرف الشكلاني من السجال الكبير في الجيل السابق أقوى منها لدى الطرف الجوهري. ومع أنَّ الأنثروبولوجيين الذين اجتمعوا أخيرًا تحت راية «علم الاقتصاد المؤسسي الجديد» (New Institutional Economics) لم ينظروا إلى أنفسهم دائمًا على أنهم شكلانيون معاصرون، لكنهم تقاسموا التزامًا بـ«العلم الصلب»، متطلعين إلى نماذج تنبؤية للسلوك الاقتصادي. وفي حين نظر فيلن وبولاني إلى الأسواق على أنها نوع واحد من المؤسسات الاقتصادية وسط مؤسسات أخرى، يمكن القول إن علم الاقتصاد المؤسسي الجديد نظر إلى المؤسسات الاقتصادية كلها على أنها أسواق. فوضع المؤسساتيون الجدد لأنفسهم هدف استيعابها كلها في نماذجهم الشكلية. وبدلًا من الاكتفاء بتشكيل النشاط الاقتصادي من الخارج، باتوا يزعمون أن المؤسسات نفسها تتطور عبر منطق كامن يقوم على الخيار العقلاني المنسجم مع علم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد.

ما المقصود بكلمة «مؤسسة» في هذا السياق؟ تعمد المقاربة الاقتصادية المؤسسية الجديدة، كما مارسها اقتصاديون مثل دوغلاس نورث (Douglass North) وأوليفر ويليامسون (Oliver Williamson) وتابعاهما الأنثروبولوجيان جين إنسمنغر (Jean Ensminger) وجيمس أتشيسون (James Acheson)، إلى تعريف المؤسسات بأنها «قواعد اللعبة». ومثالهم المفضل هو الملكية التي غالبًا ما يرى أشخاص (مثل فريدريك هايك على سبيل المثال) أنها تؤمّن بنية الحافز الأساس للاقتصادات. وكان الاقتصادي هارولد ديمسيتز[72] (Harold Demsetz)، في دراسة مبكرة، قد أفاد من البيانات الإثنوغرافية والإثنوتاريخية ليجادل بأنه يمكن تفسير ظهور حقوق الملكية الخاصة بأنه استدخال أمور خارجية يقوم به الفاعلون الأفراد الذين يختارون. وبعبارة أخرى، فإنك قد تتحمل مشقة بناء سور عندما تفوق المنافع المتوقعة منه تكاليفه. وفي الفترة ذاتها تقريبًا، ادعى غاريت

(72) H. Demsetz, «Toward a Theory of Property Rights,» *American Economic Review*, vol. 67, no. 2 (1967), pp. 347-359.

هـاردن[73] (Garret Hardin)، فـي مقالتـه «مأسـاة المُشْـتَرَكات» أنّـه مقيّض لأنظمة الوصـول المُتَاح أن تقود إلى تدهور البيئة. ودُحضت الفردانية المنهجية الداعمة لهذه المزاعم منذ ذلك الوقت. وفازت إيلينور أوستروم[74] (Elinor Ostrom)، وهي فـي الأصل عالمة سياسـية، بجائزة نوبل في الاقتصـاد لأنها بينت أن الجماعات المحلية قادرة تمامًا على التحكّم الكفوء بالمشتركات عندما تُعطى الفرصة.

جذبـت الملكية كثيرًا مـن الاهتمام في الفترة الواقعة عند منعطف الألفية الجديدة. وهي حقلٌ محلّ خلاف شديد، وفيه اختلاف حتى على أكثر المفاهيم أساسـية. ففي حين يفترض اقتصاديون مثل نورث وديمسـيتز أن كفاءة التنظيم الاقتصادي يجب أن تكون حاسمة، يشير علماء القانون إلى أن لأنظمة الملكية وظائـف أخرى عديـدة لا يمكن اختصارها بالكفـاءة الاقتصادية. ويرى بعض الأنثروبولوجييـن أن مفهـوم الملكيـة ذاتـه مركزي أوروبـي علـى نحـو يتعذر تغييـره، وهـو، بذلـك، غيـر ملائـم لدراسـة مناطـق مثـل ميلانيزيـا. ويحتـل الأنثروبولوجيـون الاقتصاديـون عمومًـا موقعًـا مركزيًـا فـي هـذه النقاشـات. فالطرائـق التـي يتملك بها الناسُ الأشـياءَ المختلفة متنوعة جـدًا، لكن لقواعد الملكيـة، فـي كل مكان، شـأنًا كبيرًا في تقييـد الإنتاج والاسـتهلاك. ويتوقف الكثير على الشيء المملوك ذاته. فأشخاص كثيرون على استعداد لأن يعيروك دراجتهـم أو حتـى حاسـوبهم، لكنهـم ليسـوا مسـتعدين لأن يعيـروك فرشـاة أسـنانهم. وقد تكون زراعة معظم المحاصيـل الحقلية أكثر كفاءة إذا ما قامت بهـا وحدات أسـرية قادرة علـى توريث الحقول على شـكل ملكية خاصة إلى أبنائهـا وأحفادها، لأنها بذلك تميـل إلى القيام بالعمل على نحو أفضل، وإلى الاهتمـام بمواردهـا أكثـر. ومن جهة أخـرى، غالبًا ما تجعل الكفـاءةُ والعدالة شـكلًا مـا من أشـكال الملكية الجماعية مثاليًا لاسـتغلال الغابـات. وعلى أي حال، فإنّ حلول الملكية المشـتركة، التي حللها أوسـتروم، لن تفعل فعلها إلا إذا حُددت القواعد بعناية واحتُرِمَت من جميع الأطراف.

---

(73) G. Hardin, «The Tragedy of the Commons,» *Science*, vol. 162 (1968), pp. 1243-1248.

(74) E. Ostrom, *Governing the Commons: The Evolution of Institutions for Collective Action* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).

تناول المؤسساتيون الجدد مواضيع كثيرة غير الملكية وبدرجات متنوعة من التفصيل. فأظهرت جين إنسمنغر[75] في دراستها المؤثرة عن الحياة الرعوية في كينيا الشمالية كيف غيّرت الأسواق حيوات السكان المحليين خلال بضعة عقود نحو الأحسن عمومًا. كما ظهرت مؤسسات جديدة لتحدّ من عدم يقين الفاعلين ومن «تكاليف صفقاتهم» أيضًا. وهذه تشمل تكاليف جمع المعلومات قبل القيام بالشراء، وتكاليف عملية المساومة قبل توقيع العقد. ويعرّف الاقتصاديون تكاليف الصفقة بأنها عاقبة تفضيلك شراء السلعة في السوق بدلًا من أن تنتجها بنفسك. وفي الحالة الكينية التي درستها إنسمنغر، تحققت للأفراد منافع كبيرة نتيجة انحلال الملكية الجماعية للأرض. وعلى الرغم من استخدامها لغة مختلفة، فإن في تحليلها الكثير مما هو مشترك مع الحجج الشكلانية التي يوردها شنايدر[76] تأييدًا لمنافع التجارة الحديثة في أفريقيا، في معارضة وجهة نظر بوهنّان الأكثر كارثية التي ناقشناها في الفصل الرابع.

كانت جانيت تاي لاندا[77] (Janet Tai Landa) أقل إقناعًا في إعادتها كتابة دراسة مالينوفسكي الكلاسيكية عن الكولا. وهي ترى، بوصفها اقتصادية، أن التبادلات الطقسية بين سكان تروبرياند هي في الحقيقة مجرد وسائل لتيسير التجارة النفعية أو الغيموالي (Gimwali)[78]، ولولاها لكان السعي وراء تلك التجارة خطرًا جدًا في بيئة تنقصها المؤسسات السياسية والقانونية المركزية. وسبق لأنثروبولوجيين، مثل ج. سينغ أوبري[79] (J. Singh Uberoi)، أن قدموا حججًا مشابهة. وكان واضحًا بما يكفي، من توصيفات مالينوفسكي الأصلية، أن اللاعبين الأفراد يقومون بحسابات

---

(75) J. Ensminger, *Making a Market* (Cambridge: Cambridge University Press, 1992).

(76) H. Schneider, *Economic Man: The Anthropology of Economics* (New York: Free Press, 1974).

(77) J. T. Landa, *Trust, Ethnicity, and Identity* (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1994).

(78) الغيموالي: شكل آخر من التبادل يصحب الكولا لكنه لا يقتصر على الأشياء الثمينة. فالمساومة هنا سلوك مقبول، على عكس الكولا، ويشمل التبادل فيها أشياء كاليام والسمك والأشياء المصنعة كالسكاكين والمعاول وغيرها. [المترجم].

(79) J. Singh Uberoi, *The Politics of the Kula Ring* (Manchester: Manchester University Press, 1962).

عقلانيـة عندمـا يقومـون بالتبـادل، على الرغـم من تضمنهـا مداولات ومشـاورات سياسـية واجتماعيـة أعقد مما يمكـن تبنّيه في تحليل اقتصادي ضيـق. وتحدد لاندا نظامًا ثانيًا للعقلانية: إذ تعتمد مشاركة سكان الجزر في حملات الكولا على تجاوز المنافـع للتكاليـف. وبهـذه الطريقة، تمضي مقاربةٌ مؤسسـية جديـدة أبعد من مجرد الوصـف الإثنوغرافـي، متيحـةً للممارسين ربط خيارهـم العقلاني على المسـتوى الجزئي بالنظريات التطورية. لكن عيوبها تبقى واضحة؛ فليس تحديد «قواعد اللعبة» كافيًا للتنبؤ بالنتائج الاقتصادية. ونحن نحتاج أيضًا إلى فهم كيفية تطبيق القواعد في السـياقات الاجتماعيـة المختلفـة، وكذلك قناعـات اللاعبين الاقتصاديـيـن وقيمهم. وكمـا هـي الحـال مع الشـكلانيين، فـي غيـاب إثنوغرافيا سـياقية، يتبيـن أن نماذج الاقتصاد المؤسسي الجديد لا تتمتع إلا بالقليل من القدرة التنبؤية، هذا إن وجدت.

إن توقًـا إلـى العلـم يبـدو واضحًا أيضًا فـي ميادين مثل علـم الاقتصاد التجريبـي وعلـم الاقتصاد العصبي. وأنعشـت نظريةُ اللعب واختراعُ ماسـح الدمـاغ الآمـالَ فـي بعـض الأنحاء بأنـه بات مـن الممكن، فـي النهاية، حل المسـائل التي قادت الأنثروبولوجيا الاقتصادية منذ بداياتها في القرن التاسع عشـر. جاءت إحدى القوى الدافعة عندما جعل الاقتصاديون وعلماء النفس الطـلاب يلعبـون «لعبـة الإنـذار» فـي تجـارب مخبرية فـي حـرم الجامعات الأميركيـة. وفي هذه اللعبة، يعطَى شـخصٌ مبلغًا مـن المال، ويطلب منه أن يقـدم عرضًـا للاعب الآخر. فـإذا قبل هذا الأخير العـرض، يمضي اللاعبان بعوائدهمـا. أمـا إذا رفـض فيحـرم اللاعبـان من الربـح. أظهـرت النتائج أن اعتبارات العدالة تدفع اللاعبين إلى الابتعاد عن نموذج الإنسان الاقتصادي. ورأى جوزيف هنريش (Joseph Henrich) إمكانية القيام باللعبة ذاتها في أجزاء مختلفـة من العالم، لرؤيـة هل تُحدث «الثقافة» فرقًـا. وكما يمكن للمرء أن يتوقع، يميل الأشـخاص الأكثر ألفة مع أعمال اقتصاد السـوق إلى التصرف بطرائق أكثر «أنانية»، في حين يميل أولئك الذين يعيشـون في اقتصاد يعتمد على التعاون إلى القيام بعروض أسخى عندما يلعبون هذه اللعبة[80].

---

(80) J. Henrich, ed., *Foundations of Human Sociality: Economic Experiments and Ethnographic Evidence from Fifteen Small-Scale Societies* (Oxford: Oxford University Press, 2004).

لكن، من الصعب أن نضمن أن تجري تلك التجارب ضمن شروط قابلة للمقارنـة. وأكثـر من ذلك، ليـس من الواضح ما الذي يقـاس عند القيام بهذه اللعبة في مجتمعات نائية صغيرة الحجم، تحت إشـراف العلماء الاجتماعيين الغربيين. لا يعطى القارئ إلا حدًا أدنى من المعلومات عن السياق الاقتصادي للمجموعة المدروسـة، أو عن الروتين اليومي الذي يجب أن يعود إليه لاعبو اللعبـة بعـد أن يغادر الباحثون. حـاول هنريش أن يبني جسـورًا للاقتصاديين، ونشر، مثل مالينوفسكي، نتائجه في مجلة اقتصادية رائدة. كما سعى أيضًا إلى الانخراط مع الأنثروبولوجيين البيولوجيين وغيرهم من أتباع النظرية التطورية. وهكذا، تشـكل محاولته تجديد برنامج القرن التاسـع عشـر جـزءًا من تقارب جديـد بيـن علـم الاقتصـاد وعلـم النفـس؛ لكـن ليـس لها أثـر مهـم بعد في الأنثروبولوجيين الاقتصاديين.

كذلك فإن النتائج الأولية في حقل علم الاقتصاد العصبي (Neuroeconomics) النامي بسـرعة، حيث التقنية الرئيسـة هي تطبيق التصوير الدماغي على تحليل اتخاذ القرار، فرضت أيضًا مشكلات على فرضيات علم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد الأساسية. فعلى سبيل المثال، يبدو أن النشاط العصبي المُراقَب يُظهر أن كثيرًا من الناس يحصلون على منفعة مباشـرة من مكاسـبهم النقدية، على الرغـم مـن أن طلب النقـود، من وجهة نظر نظرية محـض، يُفترض أن يكون غير مباشـر، أي لتلبيـة حاجات أخرى. ويتقوض منطلق الإنسـان الاقتصادي جديًا إذا ما بيّن علماء الأعصاب أنَّ العقل الحسـابي مقتصر على جزء صغير مـن الدمـاغ (الأمامي). إذ قد تعمل نظريات الخيـار العقلاني جيدًا بما يكفي في حالة الخيارات العملية قصيرة الأجل البسيطة نسبيًا، لكن القرارات المهمة فـي الحيـاة تُقـرَّر في مكان آخـر (حتى ولو قـدّم بعض الأشـخاص، وعلماء الاجتماع الذين يدرسونها، تبريرات استعادية زائفة). وبما أن العوامل العاطفية تتدخـل بطرائـق لا يمكـن التنبؤ بها لتشـوه عملياتنا الإدراكيـة الواعية، فليس للنظريـة الاقتصاديـة قوة تنبؤية حتى في هـذا الميدان. ولهذا كثيـرًا ما تُخرق قواعـد نظريـة اللعب التعظيميـة؛ فنحن نمنـح الثقة والصدقية بسـهولة عندما نعتقد أن شريكًا محتملًا يتمتع بسمعة جيدة. يمكن أن يقبل الأنثروبولوجيون

القصة عن طريق تحليل المحددات الفعلية للسمعة والعلاقات الاجتماعية التي تشرط الدوافع العاطفية القوية كالجشع والتحامل. ويمكن أن نتوقع وجود اختلاف كبير ضمن المجتمعات وفي ما بينها. فعلى سبيل المثال، يحب المهنيون، مثل الأطباء، أن يصوروا قراراتهم على أنها عقلانية تمامًا، وأنها لا تستند إلا إلى حاجات مرضاهم. غير أنه يمكن بمساعدة الماسح الدماغي إظهار أن وصفاتهم عرضة في الواقع لتأثير الهدايا التي يتلقونها من شركات الأدوية، مؤكدين بذلك عقلانية أعمال الشركات الترويجية. وإذا كان الأطباء في تلك الدراسة يتخيلون أنهم منيعون ضد التأثير الخارجي، فقد كانوا يخدعون أنفسهم[81].

أنثروبولوجيا النقود

إذا كان خريجو الجامعات النخبوية قد مالوا إلى اختيار العمل المصرفي مهنة لهم خلال عقود الازدهار الائتماني، فإن أنثروبولوجيا النقود أيضًا تمتعت بإحياء من جديد. وبتنا أقل ميلًا إلى الاكتفاء بطرف واحد من طرفي الانقسام إلى اقتصادات حديثة واقتصادات تقليدية. ولعلّها ليست مصادفة أن يكون كره الأنثروبولوجيين التقليدي للنقود قد تحول نحو إدراك بعض من خصائصه الإيجابية بالنسبة إلى الناس العاديين. إذ طالما رفض الأنثروبولوجيون وعلماء الاجتماع مقاربة علم الاقتصاد السائد الموضوعية للنقود والأسواق. ويرفض الأشخاص العاديون أن يعاملوا المال النقدي الموجود بحوزتهم على أنه شيء لا تمايز فيه، ويختارون، بدلًا من ذلك، أن يوزعوه إلى حصص؛ فيحتفظون بشيء منه للطعام، ويدخرون شيئًا لأيام العطلة، وهكذا[82]. وهذه هي الحال خصوصًا في مجالات تبقى، إلى حد بعيد، خفية عن نظرة الاقتصاديين الفاحصة، ولا سيّما الحياة الأسرية. ويشخصن البشر في كل مكان النقود، فيحولونها لأغراضهم الخاصة عبر تشكيلة من الوسائل

---

(81) C. Zaloom, «Economy in the Brain: Gifts and the Compromise of Medical Reason,» Paper presented at the conference 'Rethinking economic anthropology: a human centred approach', SOAS, University of London, January 2008.

(82) V. Zelizer, *The Social Meaning of Money* (New York: Basic Books, 1994).

الاجتماعية. وكانت هذه أيضًا رسالة البحث المؤثر الذي قام به جوناثان بارّي (Jonathan Parry) وموريس بلوخ: **النقود وأخلاقية التبادل**[83].

يتشارك المساهمون في هذه المجموعة التي تضم دراسات عن حالات صغيرة الحجم في مجتمعات غير غربية، الرأيَ بأن المجتمعات المحلية تتعامل مع النقود الحديثة ببساطة بدلًا من أن تَخضع لمنطقها المجرّد عمّا هو شخصي. والنظرية الأساس هنا قريبة من دوركهايم. فهناك دارتان للحياة الاجتماعية: **الأولى**، دارة الحياة اليومية، وهي قصيرة الأجل وفردية ومادية؛ **والثانية**، اجتماعية وطويلة الأجل وجماعية ومرفوعة إلى درجة المثال وروحانية. تقع معاملات السوق في الفئة الأولى، لكن المجتمعات كلها تسعى إلى إخضاعها لشروط إعادة الإنتاج الخاصة بها، أي للثانية. واكتسبت النقود، لسبب لم يدرسه المؤلفان، قوةً اجتماعية خاصة بها في الاقتصادات الغربية، في حين يحتفظ باقي العالم بالقدرة على إبقاء النقود في مكانها. وهكذا، لدينا، هنا أيضًا، تراتبية في القيمة، تأتي النقود المعاصرة فيها في المرتبة الثانية بعد المؤسسات التي تضمن استمرارية المجتمع. عندما تُفهم النقود والأسواق حصريًا عبر النماذج المتجرّدة عمّا هو شخصي واجتماعي، فإن إدراك هذا البعد المهمل مهم بالتأكيد. لكن الاقتصاد موجود عند مستويات أشمل من الشخص أو العائلة أو الجماعات المحلية، ولن يكون ذلك ممكنًا من دون موضوعية النقود والأسواق. فالنقود هي، مثلما جادل دوركايم[84] في شأن الدين، وسيلتنا الرئيسة نحن جميعًا لجَسْر الهوّة بين التجربة الشخصية اليومية ومجتمعٍ نطاقاته الأوسع بعيدة عمّا هو شخصي.

يجب أن تكون النقود، بوصفها رمزًا للمجتمع، بعيدة عمّا هو شخصي حتى تربط الأفراد بعالم العلاقات الذي ينتمون إليه. لكن الناس يجعلون كل شيء شخصيًا، بما في ذلك علاقاتهم مع المجتمع. وهذه العلاقة ذات الجانبين

---

(83) J. Parry and M. Bloch, eds., *Money and the Morality of Exchange* (Cambridge: Cambridge University Press, 1989).

(84) E. Durkheim, *The Elementary Forms of the Religious Life* (Glencoe, IL: Free Press, 1912).

عالميـة، لكـن حدوثها متغير جدًا. وهذا هو السـبب الذي مـن أجله يجب أن تكـون النقود مركزية في أي محاولة لأنسـنة المجتمـع. فهي، في الوقت ذاته، مصـدرُ ضعفنـا الرئيس في المجتمع والرمزُ العملي الرئيس الذي يسـمح لكل منّا بأن يضفي معنى على عالم بعيد عمّا هو شخصي.

أرسـى مالينوفسـكي اتجاهًا عامًا للأنثروبولوجييـن ليعارضوا العموميات الاقتصاديـة بمفـردات مسـتقطبة، تضـع حقائق غريبـة ونظريات شـعبية غربية بعضهـا قـرب بعض، من دون الاعتراف بتأثير التاريـخ المعاصر في أفكارهم. وحـدد هارت[85]، مـرددًا صدى بولاني[86]، تيارين في النظريـة النقدية الغربية: يرى الأول في النقود «رمزًا» للسـلطة تصدره الدول، أما الثاني فيراها «سـلعة» تصنعها الأسـواق. ورأى في العملة المعدنية رمزًا لهذين الجانبين من النقود. فأحدهمـا يحمـل السـلطة الافتراضية للدولـة؛ وهو رمز المجتمـع (الطغراء). والآخـر يقول إن النقود الحقيقية هي، بحد ذاتها، سـلعة، وتمنح التجارة دقة؛ كمـا أنها شـيء فعلي (النّقـش). والجانبـان مرتبطان واحدهمـا بالآخر ارتباط القمّة بالقعر؛ لكن، بدلًا من أن تعترف السياسة الاقتصادية في البلدان الناطقة بالإنكليزية بالاعتماد المتبادل للتنظيم الاجتماعي في اتجاهيه النازل والصاعد (الطغراء والنّقش) فإنها تتأرجح بقوة بين الحدين (طغراء أم نقش؟)[87]:

> يجب أن يكون الأنثروبولوجيون قادرين على المقارنة بين أشـيائهم الغريبـة القصيـة وصـورة أعمـق عـن الأفـكار والحقائق فـي العالم الصناعي الذي يقوتنا. يخفق التفكير الاقتصادي التقليدي في تنويرنا لأنه أحادي البعد على نحو مطرد. وهناك سبب وجيه لوجود وجهين لقطعـة النقـود، وكلاهما لا غنى عنه. فالنقـود هي، في الوقت ذاته،

---

(85) K. Hart, «Heads or Tails? Two Sides of the Coin,» *Man*, vol. 21, no. 3 (1986), pp. 637-656.

(86) K. Polanyi, *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of our Times* (Boston, MA: Beacon, 2001 [1944]).

(87) (Heads&Tails)، الطغراء والنقش على وجهي قطعة النقود، ومعناها الحرفي رؤوس وذيول. [المترجم].

جانب من العلاقات بين الأشخاص وشيء مستقل عن الأشخاص[88].

ترى وجهة النظر السائدة أن النقود، ولا سيّما عندما تأخذ شكل معادن ثمينة، هي مجرد وسيلة ملائمة للتبادل أو المقايضة بين أفراد يملكون ما يشترونه ويبيعونه ملكية خاصة. لكن وجهة نظر أقلوية تجادل بأن الدولة لطالما تعهدت إصدار النقود، بوصفها أساسًا طريقةً لضمان دفع الضرائب. وتقوم قوة الدول البيروقراطية على الإكراه. ويقوم تحصيل الإيرادات على قدرة السلطات على إجبار الناس على الدفع عن طريق التهديد بالعقاب؛ و«السيادة» لا غنى عنها في هذا. ولكن، ماذا لو جاءت النقود من الناس بدلًا من الدولة؟ يرى التقليد الرومانسي الألماني أن النقود تعبر عن تقاليد الأمة (Volk). واعتبر ليبراليون إنكليز كُثُر أن النقود المصرفية تعبير عن الثقة ضمن الجماعات، ومنحوا الضمانات المؤسسية قيمة تفوق تلك الموضوعة في إدارة الائتمان والدين إدارة شخصية. وأخفق الأنثروبولوجيون، إذ تمسكوا بالتصورات التي تبالغ في تبسيط الأفكار الاقتصادية الغربية، في أن يتعلموا من التقاليد الفكرية المعقدة التي سبقت دخولهم إلى هذا الميدان بزمن طويل.

ظهر في السنوات الماضية طوفان حقيقي من الكتابات الأنثروبولوجية عن النقود، بما في ذلك فيض من دراسات المؤسسات المالية. ويهدف هذا العمل إلى أنسنة المؤسسات مغفلة الاسم التي تحكم حيواتنا؛ وبدأ بعض منها فعلًا بجَسْر الهوّة بين تجربة القراء اليومية والاقتصاد العالمي. وبلغ بحث جين غاير (Jane Guyer) المكثف عن النقود ذروته في كتابها **الأرباح الهامشية: المعاملات النقدية في أفريقيا الأطلسية**[89]. ودراستُها هذه تلخص المسار الذي نرسمه للأنثروبولوجيا الاقتصادية في هذا الكتاب. فهي تميّز، انطلاقًا من أساس يقوم على بحث إثنوغرافي موسع في الكاميرون ونيجيريا، حضارةً تجارية محلية هناك في منطقة غرب ووسط أفريقيا عمرها على الأقل ثلاثة

(88) Hart, p. 638.

(89) J. Guyer, *Marginal Gains: Monetary Transactions in Atlantic Africa* (Chicago: Chicago University Press, 2004).

قـرون. حضارة تقوم علـى التلاعب بالمراتب المتدرجة المتعددة اسـتنادًا إلى الاختلافـات في المكانـة. لم تفت مقاربة التجارة المتميـزة هذه على مؤرخي التوسـع المركانتيلـي الأوروبـي فحسـب، بـل والإثنوغرافيين الذيـن جعلتهم نظرتُهم ذات النزعة الخصوصية الضيقة ونقصُ العمق التاريخي جاهلين جهل التجـار الأجانب بالنظـام الاقتصـادي الإقليمي الذي كانـوا يواجهونه. ترفض غايـر خطـاب بوهنّان عن «مجـالات التبادل» (الفصل الرابـع) وهذا ما جعلها تأخذ اكتشافاتها الأفريقية صوب تحليل واسع الطيف لمؤسسات اقتصادية في بلدان كالولايات المتحدة وبريطانيا، حيث عاشت.

النقـود أيضًـا «بنـك ذاكـرة»[90]، مخزنٌ يسـمح للأفـراد بأن يتتبعـوا تلك التبـادلات التـي يرغبـون في حسـابها. وهـي، أكثر مـن ذلك، مصـدر لذاكرة الجماعـة الاقتصاديـة. فنظام النقـود الحديث يزوّد الناس بمخزون واسـع من الأدوات ليتتبعـوا تبادلاتهـم مـع العالـم وليحسـبوا رصيد قيمتهـم الحالية في المجتمـع. وبهذا المعنى، فإن إحدى وظائف النقود الرئيسـة هي التذكّر. وإذا كان مـن الممكـن رؤيـة تكاثر الائتمان الشـخصي اليوم بوصفـه خطوة باتجاه نزعة إنسـانية أكبر في الحياة الاقتصادية، فهذا أيضًا يستتبع اتكالًا متزايدًا على حكومـات وشـركات بعيـدة عمّـا هـو شـخصي، وعلى تجريـد بعيـد عمّا هو شـخصي من النوع المترافق مع العمليات الحسـابية، وعلى معايير وضمانات اجتماعيـة للتبـادل التعاقـدي بعيـدة عمّـا هو شـخصي. وإذا كان الأشـخاص سـيعودون إلـى الظهـور في الاقتصـاد بعد ـ الحديـث، فلن يكـون ذلك على أساس اللقاء وجهًا لوجه بقدر ما سيكون على أساس بيتات (Bits) على الشاشة تتجسد أحيانًا كما لو أنها أشخاص أحياء في الحاضر. قد نصبح أقل إحساسًا بوطـأة النقـود، بوصفها قـوة موضوعية، وأكثر انفتاحًا على الفكـرة القائلة إنها طريقة لتتبع الشبكات الاجتماعية المعقدة التي يولدها كل منا. ومن ثم يمكن للنقـود أن تأخـذ عـددًا من الأشـكال يتوافـق مع كل مـن الفاعلية الشـخصية والاتكال الإنساني المتبادل على كل مستوى من المحلي إلى العالمي.

---

(90) K. Hart, *The Memory Bank: Money in an Unequal World* (London: Profile; republished in 2001 as *Money in an Unequal World* (New York: Texere, 2000).

لا يكفي أن يؤكد الأنثروبولوجيون الاقتصاديون الضوابط التي يضعها الناس على النقود والتبادل، بوصفها جزءًا من ممارستهم الشخصية. فذلك هو العالم اليومي كما يعرفه معظمنا. وإنما نحن بحاجة أيضًا إلى طرق للوصول إلى تلك الأجزاء من الاقتصاد الكلي التي لا نعرفها، إذا أردنا أن نتفادى الدمار الذي يمكن أن تسببه لنا. وهذا ما كان في ذهن جورج سيميل[91] (Georg Simmel) عندما قال إن النقود رمز ملموس لقدرتنا الإنسانية على صنع مجتمع عالمي.

خلاصة

أفسح السجالُ الكبير في عصر الأنثروبولوجيا الاقتصادية الذهبي الطريقَ أمام المقاربات النقدية في السبعينيات، تلك المقاربات التي شكلت الماركسية والنسوية أبرز تيارين بينها. استمرت الشكلانية في الحياة أساسًا في هيئة **علم الاقتصاد المؤسسي الجديد**. وهذه المؤسساتية تقوم أساسًا على التوسّع بنماذج السوق ومقاربات الخيار العقلاني إلى مناطق جديدة، مع الاعتماد بقوة على مفهوم «تكاليف التعامل» (Transaction Costs). إذ ابتعدت هذه المؤسساتية كثيرًا عن علم الاقتصاد المؤسسي الأقدم الذي جاء به فيلن وبولاني، وربما تكون أفضل نظرة إليها هي أنها متغير من متغيرات نموذج «الأعمال» الذي كان حامله النموذجي في المجال الأكاديمي ولزمن طويل هو علم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد. تُقدِّم جين إنسمنغر علمَ الاقتصاد المؤسسي الجديد بوصفه معركة بطولية لإبقاء سفينة العلم على مسارها الصحيح في مواجهة مد ما بعد الحداثة العاصف. لكن أفضل نظرة إلى عملها هي تلك التي تعتبره امتدادًا للخط الممتد من رايموند فيرث عبر نزعة شنايدر الشكلانية (Formalism) ونزعة بارث التعاملية (Transactionalism) وتشجّع الإثنوغرافيين على توظيف بلاغة الخيار العقلاني لدى تناول التعقيد المؤسسي للأوضاع الإثنوغرافية الملموسة. وتهدف تطبيقات نظرية الألعاب العابرة للثقافات إلى إقامة صلات منهجية بين التطور الثقافي والتطور البيولوجي؛ لكن النتائج حتى

(91) G. Simmel, *The Philosophy of Money* (London: Routledge, 1900).

الآن غير مؤثرة. وأثبت الإنسان الاقتصادي مرة أخرى أنه غير كفوء، لكن نسبة التغيرات الاقتصادية الملحوظة إلى «الثقافة» بدت فارغةً على نحو ما.

حاول كثير من الأنثروبولوجيين أن يفتحوا صندوق «الثقافة» الأسود بوصفه نافذة على الاقتصاد، لكن جاءت النتائج متنوعة. إذ نجحت أفضل الدراسات في الجمع بين حساسية إثنوغرافية حيال «الحياة الاجتماعية للأشياء» والاعتراف بأن التقدير الثقافي نفسه يتشكل نتيجة تفاوتات في الثروة والسلطة والمكانة التي تعيد العملياتُ الاقتصادية إنتاجها. وأسقط الأنثروبولوجيون الاقتصاديون، إلى درجة كبيرة، الصلات السببية التي يسلم بها الماركسيون؛ إذ تخلوا عن أدوات كل من الشكلانيين والجوهرانيين؛ ثم توقفوا عن الوجود عمليًا بوصفهم جماعة فكرية. لكن إذا اتخذنا موقفًا أكثر إيجابية، فيمكننا الزعم بأن الانعطافة الثقافية حققت تطلع الجوهرانيين إلى تجاوز عالمية التصنيفات الاقتصادية البرجوازية الزائفة، وذلك بأن أظهرت، من خلال الإثنوغرافيا، أنّ تلك التصنيفات لا تشكل سوى نموذج محلي آخر، وهو نموذج غير جذاب أيضًا. ومن هذا المنظور، يبدو التركيز المتجدد على النقود والأخلاق اليومية واعدًا على نحو خاص. وتسمح تقانة المسح الدماغي للدارس باستكشاف مجالات غير متاحة للذوات الإنسانية العادية، لكنها لا تستطيع أن تحل محل استقصاءات السلوك الاقتصادي الحقيقي. ليست المعايير الأخلاقية التي تشرط كل أعمالنا «متصلة بالمكونات الصلبة»، بل هي، بالأحرى، استجابة للسياقات السياسية والأيديولوجية المتغيرة.

كان واضحًا أن السبعينيات، حتى في حينها، كانت نقلة نوعية. إذ شهد العقد التالي أول تطبيقات أيديولوجيا ليبرالية جديدة، كانت تهدد الهيمنة الكينزية منذ بعض الوقت (ولا سيّما داخل علم الاقتصاد نفسه، حيث كان ميلتون فريدمان (Milton Friedman) من شيكاغو هو المبشر الرئيس بـ«النقدوية» (Monetarism) و«السوق الحرة»). وقادت مارغريت تاتشر (Margaret Thatcher) التحول نحو خصخصة (Privatization) لا هوادة فيها. وكان ذلك أساسًا ردًا على أزمة في البلدان المتقدمة الناطقة بالإنكليزية، لكن، على الرغم من أن

حقبة الاستعمار انتهت رسميًا، كانت السياسات الجديدة تُختبر على البلدان النامية أول مرة بعنوان «التكيف البنيوي». وآذنت سنة العجائب 1989، إن لم يكن بـ«نهاية التاريخ»[92]، فعلى الأقل في نهاية محاولة الكوميكون[93] (COMECON) لتقديم بديل من السوق العالمية الرأسمالية قابل للحياة. وهذا هو السياق الأوسع الذي يجب أن نضع فيه التطورات الأخيرة في الأنثروبولوجيا الاقتصادية. وإن أي إعادة إحياء تتوقف على قدرتنا على الانخراط مباشرة في عمليات التحول العالمية ـ التاريخية على مستويات كثيرة. وسندرس في الفصول الثلاثة الآتية كيف انخرطت الأنثروبولوجيا الاقتصادية نقديًا في المسائل الكبيرة للحظتنا الراهنة من التاريخ العالمي، ألا وهي التطور المتفاوت والبديل الاشتراكي والرأسمالية العالمية.

---

(92) F. Fukuyama, *The End of History and the Last Man* (New York: Free Press, 1992).

(93) منظمة اقتصادية ضمّت الدول الشيوعية السابقة، وانتهت مع انهيار الكتلة الشرقية وتفكك الاتحاد السوفياتي في عام 1991. [المترجم]

6
التطور المتفاوت

لم يكن أمام الفيكتوريين الذين أطلقوا الأنثروبولوجيا الحديثة مناص من ملاحظة أن العالم حولهم يتغير بسرعة. نحن نعرف الآن أن هذا جاء نتيجة الثورة الآليّة التي أطلقتها الرأسمالية الصناعية، لكن السؤال الذي شغلهم هو كيف نشرح السهولة النسبية التي استولى بها الناس ذوو الأصل الأوروبي على العالم. ووجدوا أن المجتمع العالمي ذو تراتبية عرقية صنفت فيه الشعوب ذات اللون المختلف بحسب أهليتها الثقافية؛ وكانت الأنثروبولوجيا طريقة لفهم الكيفية التي حدث بها ذلك. ولهذا السبب فإن انشغال أنثروبولوجيا القرن التاسع عشر الرئيس لم يكن بالخصائص العالمية للطبيعة البشرية، بل بـ«التطور»، وهي عملية لم يكن من الممكن مقاربتها إلا عن طريق التفكير بالتاريخ العالمي برمته. كانت الثقة بهذه الطريقة ضعيفة نتيجة ارتباطها الواضح بالإمبريالية العنصرية. وارتبط تحول الأنثروبولوجيا نحو الإثنوغرافيا في القرن الماضي بإحلال نظام عالمي من الدول الأمم القائمة على حق الشعوب في كل مكان في الدفاع عن طريقتها في الحياة محلّ الإمبراطورية. وكانت إحدى نتائج ذلك فقدان الأنثروبولوجيين الرؤية العالمية التي تمتع بها أسلافهم في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بل إن الجزء الأكبر منهم فقد القدرة النقدية على فهم الحاضر بوصفه انتقالًا نحو مستقبل أفضل.

كانت الدراسة الأنثروبولوجية «للتنمية» في نصف القرن الأخير نوعًا من الاستثناء بالنسبة إلى هذا الاتجاه. ومثل المسائل الأخرى في التاريخ الاقتصادي الحديث الذي كُنّا نتحول إليه في ذلك الحين، تطلبت دراسة

التنمية من الأنثروبولوجيين أن ينخرطوا في التغيير الاجتماعي على مستوى أشمل. لا يمكن فهم كل ما جرى باسم الانثروبولوجيا الاقتصادية على أنه أنثروبولوجيا اقتصادية؛ لكن عندما تخلّى الأنثروبولوجيون عن الفرضية القائلة إن الشعوب التي يدرسونها منفصلة في تكونها عن التاريخ العالمي، وصلت فكرة تنمية العالم المستعمَر السابق إلى حد احتلال موقع مركزي في هذا الفرع العلمي. ورأينا في الفصل الخامس أن إريك وولف وسيدني مينتز وجاك غودي برزوا، بطرق مختلفة، لأنهم ابتكروا مشاريع للتاريخ الأنثروبولوجي قادرة على دراسة الكيفية التي أصبح عالمنا بها متفاوتًا. ورأينا أن الانتقادات الأساسية جاءت من الماركسيين والنسويات، كلٌّ وفق طريقته الخاصة، لكن كان ينقص الطرفين رؤية ماركس وإنغلز للتاريخ العالمي.

كان الهدف النهائي للدافع نحو «التنمية» في عقود ما بعد الحرب هو تحقيق عالم أفضل قد تنضم فيه البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة في بحثها عن طرائق لتحسين إمكاناتها الاقتصادية. ويمكن النظر إلى «التنمية» من هذه الزاوية على أنها إحياء للتطورية الفيكتورية. وفي ما يأتي، سنسأل أولًا ما الذي يعنيه مصطلح «تنمية»، ومن ثم كيف يمكن أن نقارب عالمنا المتفاوت بوصفه موضوعًا للدراسة. وسنرسم المخطط العام لموقع الأنثروبولوجيا في دراسات التنمية وصناعة التنمية على نحو أعم، وذلك قبل أن نمعن النظر، بمزيد من التفصيل، في أفريقيا والفكرة عن «اقتصاد غير منظم»، كانت مساهمةُ الأنثروبولوجيين فيه هو الأكثر تأثيرًا في هذا الميدان. وأخيرًا، نسأل إذا كان العالم قد انتقل إلى «ما بعد التنمية».

التطوّر في عالم متفاوت

كان عدد سكان العالم في عام 1800 نحو مليار نسمة. وفي ذلك الوقت لم يكن إلّا شخص واحد من كل أربعين يعيش في مدينة صغيرة أو كبيرة. أما باقي الناس فكانوا يستمدون مصادر عيشهم من الأرض. وكانت الحيوانات والنباتات مسؤولة تقريبًا عن الطاقة كلها التي ينتجها البشر ويستهلكونها. وبعد قرنين من ذلك، وصل عدد سكان العالم إلى ستة مليارات. ووصلت نسبة

الذيـن يعيشـون فـي المدن إلى ما يقـارب النصف. وتعتبر مصـادر الطاقة غير الحيـة التـي تُحوَّل باسـتخدام الآلات، مسـؤولة الآن عن الكتلـة العظمى من الإنتـاج والاسـتهلاك. وخلال الجزء الأكبر من هذه الفترة، كان عدد السـكان ينمو بمعدل سنوي يبلغ 1.5 في المئة؛ وفي المدن بمعدل 2 في المئة سنويًا؛ وإنتاج الطاقة بمعدل 3 في المئة تقريبًا. وهذا الرقم الأخير يبلغ ضعف معدل زيادة عدد السـكان، وهو مؤشـر قوي على التوسـع الاقتصادي في السـنوات المئتيـن الماضيـة. يعيش كثير من الناس عمرًا أطـول، ويعملون أقل، وينفقون أكثر مما كانوا ينفقون في ما مضى. لكن كان توزيع هذه الطاقة الإضافية أيضًا متفاوتًـا إجمالًا. إذ ما زال ثلث البشـر يعمل فـي الحقول بأيديه، وكل أميركي يستهلك من الطاقة 400 ضعف ما يستهلكه المواطن الأوغندي العادي، على سبيل المثال.

هكذا تشير «التنمية»، في المقام الأول إلى هذا الاندفاع البشري المحموم من القرية إلى المدينة. ويُفترض على نطاق واسع أن «الرأسمالية» هي المحرك الـذي يقـود هذا النمـو الاقتصادي والتفاوت الذي يسـتتبعه، وهـي الموضوع الذي سندرسه بمزيد من العناية في الفصل الثامن. وهكذا باتت «التنمية» تعني محاولة فهم أمرين: كيف يتولد النمو الرأسـمالي، وكيف نصحح الضرر الذي تسـببه الرأسـمالية في حلقات متكررة من الخلق والتدمير («التدمير الخلاق»، بحسـب تعبير جوزيف شـومبيتر (Joseph Schumpeter)). ويشير معنى ثالث إلى **الدولة التنموية** (Developmental State) التي سادت في منتصف القرن العشرين: وتقـوم فكرتهـا علـى أن الحكومـات هي فـي الموقـع الأفضل لهندسـة النمو الاقتصـادي المسـتدام مع إعـادة التوزيع. وضـرب هذا النمـوذج الذي كانت الدول الفاشية والشيوعية رائدته، جذورَه في أواخر الإمبراطوريات الاستعمارية حوالى الحرب العالمية الثانية، وأصبح معيار الدول المتطورة والمستقلة حديثًا في ما بعد، على الأقل حتى السبعينيات.

لكـن الاسـتخدام الأكثر شـيوعًا لمصطلـح «التنمية» خـلال نصف القرن الأخيـر يشـير إلى التزام الـدول الغنية بمسـاعدة الدول الفقيـرة لتصبح أغنى. وكان هذا الالتزام، في أعقاب الثورة المناهضة للاسـتعمار، حقيقيًا بما يكفي،

مع أنَّ الوصفات المختارة غالبًا ما كانت تُخرق. لكن هذا الالتزام تلاشى بعد حد السبعينيات. وإذا كان نمو الاقتصاد العالمي السريع في الخمسينيات والستينيات قد شجع القناعة بأن البلدان الفقيرة تمكنت أيضًا من مباشرة اغتنائها الخاص، فإن «التنمية» بدءًا من الثمانينيات أخذت تعني، في الأغلب الأعم، تحرير الأسواق العالمية ووضع ضمادة لاصقة على الجراح التي ابتليت بالاستغلال والإهمال. هكذا، باتت التنمية عنوانًا للعلاقات السياسية بين البلدان الغنية والفقيرة بعد الإمبراطورية الاستعمارية؛ وعلى مدى عقود سارت مترادفة مع «المعونة»، لكن المصطلح المفضل هذه الأيام هو «الشراكة».

هناك تناقضات إقليمية كبيرة في تجارب التنمية منذ انهيار الإمبراطوريات الأوروبية. فبعد الثورة المناهضة للاستعمار التي أطلقتها الحرب العالمية الثانية، أقام عدد من البلدان الآسيوية اقتصادات رأسمالية ناجحة بمساعدة غربية ومن دونها، وأحدث في النهاية انتقالًا نحو الشرق في ميزان القوة الاقتصادية العالمي الذي تسارع في السنوات الأخيرة. لكن مناطق أخرى، ولا سيّما أفريقيا والشرق الأوسط وكثير من بلدان أميركا اللاتينية أصيبت بالركود أو الهبوط منذ السبعينيات. وقادت هذه المسارات المتباعدة إلى تداول تشكيلة من نماذج التنمية، مع تشديد آسيوي على الدول التسلطية[1] في معارضة الليبرالية الغربية، والبدائل السياسية الجذرية القادمة من أميركا اللاتينية خصوصًا.

بعد الحرب العالمية الثانية، ساد عقدان من النمو الاقتصادي العام والدول القوية نسبيًا (عقدا الخمسينيات والستينيات)، وتلتهما عقود من الركود الاقتصادي والدول الضعيفة. ومع الثمانينيات، في أعقاب الهزات النفطية و«التضخم الركودي» (Stagflation) الذي حصل في السبعينيات ووصول المحافظين الليبراليين الجدد إلى السلطة، لم تعد التنمية مطروحة بشكل جدّي على جدول الأعمال. وبدلًا منها صار الدافع هو انفتاح اقتصادات العالم أمام التدفقات الرأسمالية («التكيف البنيوي» (Structural Adjustment))، وعلى

(1) ولا سيما النموذج الصيني، انظر الفصل السابع من هذا الكتاب.

حساب قدرة الدولة على الحكم، إذا لزم الأمر؛ وأصبحت مدفوعات فوائد الديون استنزافًا هائلًا لدخل البلدان الفقيرة.

منذ تأسيس الأمم المتحدة في عام 1945، أصبح عاديًا جمع إحصاءات عن سكان العالم؛ لكن التفكير في الإنسانية بوصفها كيانًا واحدًا لم يسد بعد. وآن الأوان للقيام بذلك. فالمجتمع العالمي اليوم يشبه مراكز الحضارة الزراعية المتقدمة قبل أن تطيح بها الثورات الحديثة[2]. وترك ما يزيد على قرنين من الصراع السياسي والتطور الاقتصادي العالمَ في وضع شبيه بالنظام القديم في فرنسا عندما كتب جان جاك روسّو خطابه عن التفاوت[3]. وإلا فكيف يستطيع المرء أن يصف وضعًا تتحكم فيه أقلية مغلقة اجتماعيًا بالجماهير الفقيرة التي يقاس ضعفها الآن بقلة المبلغ المتاح لها للإنفاق؟ لقد منحت آخرُ موجة من ثورة الآلة رجلًا واحدًا ثروة صافية تبلغ 40 مليار دولار، وهيمنة على صناعة المعلومات العالمية، في حين يفتقد مليارات الناس الحاجات المادية الضرورية، عداك عن الوصول إلى الإنترنت.

هناك ملمحان ضاغطان من ملامح عالمنا: توسع الأسواق غير المسبوق منذ الحرب العالمية الثانية، والتفاوت الاقتصادي الكبير بين الدول الغنية والدول الفقيرة. وأن تصبح هذه الدول أكثر قربًا وأكثر تفاوتًا في الوقت ذاته هو خليط قابل للانفجار. وذكرت مجلة فوربس (*Forbes*) في آذار/ مارس 2009 أن أغنى عشرة أشخاص في العالم يملكون ثروة تبلغ 250 مليار دولار، وهي تعادل تقريبًا دخل فنلندة السنوي (عدد سكانها 5 ملايين) أو دخل قوى إقليمية متوسطة المرتبة مثل فنزويلا (28 مليونًا) وجنوب أفريقيا (49 مليونًا) وإيران (72 مليونًا). والمبلغ ذاته البالغ ربع تريليون دولار يساوي مجموع الدخل السنوي لست وعشرين دولة أفريقية جنوب الصحراء الكبرى يبلغ عدد سكانها نصف مليار، أو واحد على اثني عشر من جميع الأحياء اليوم.

---

(2) K. Hart, «World Society as an Old Regime,» in: C. Shore and S. Nugent, eds., *Elite Cultures: Anthropological Perspectives* (London: Routledge, 2002), pp. 22-36.

(3) انظر الفصل الأول من هذا الكتاب.

يمكـن تأميـن غـذاء كافٍ وماء نظيـف وتعليم أساسـي لأفقـر الناس في العالـم مقابـل أقـل مـن نصـف مـا ينفقه الغـرب سـنويًا علـى مـواد التجميل والمثلجات وأطعمة الحيوانات الأليفة. كما تبلغ ملكية السـيارات في البلدان المتطورة 400 سيارة لكل ألف شخص، في حين أنها أقل من 20 في البلدان الناميـة. ويلـوث الأغنيـاء العالـم أكثر ممـا يلوثه الفقراء بخمسـين مـرّة؛ لكن احتمـال أن يمـوت هـؤلاء الفقـراء بفعـل التلوث أعلـى. وزعـم تقريـر التنمية البشـرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[4] أن الاسـتهلاك العالمي ازداد بمعـدل سـتة أضعـاف فـي العقدين الأخيريـن؛ لكن أغنـى 20 في المئة مسؤولون عن 86 في المئة من الإنفاق الخاص، في حين لا ينفق أفقر 20 في المئة سـوى 1.3 في المئة. وليس لدى أفريقيا التي تشـكل سبع سكان العالم، إلّا 2 في المئة من القوة الشرائية العالمية.

يمكـن العثور على مبدأ التمييز العنصري القائم على الفصل بين الأغنياء والفقراء مكانيًا في كل مكان من أنظمة التمييز المحلية، سافرًا إلى هذه الدرجة أو تلـك. لكـن قدم عالـم الاقتصاد الكاريبـي الحاصل على جائـزة نوبل آرثر لويـس[5] (Arthur Lewis) حجـة مقبولـة مفادها أن المجتمـع العالمي في القرن العشرين بني على طول خطوط عرقية في وضع تاريخي معين. فخلال العقود الثلاثة التي انتهت بالحرب العالمية الأولى، غادر 50 مليون أوروبي أوطانهم قاصديـن الأراضي معتدلـة المناخ في المسـتوطنات الجديـدة (ثلاثة أرباعهم نحو الولايات المتحدة)؛ وشُحن عدد مماثل من الهنود والصينيين («الكولي» (Coolies) إلـى المسـتعمرات بصفـة عمـال غيـر مأجوريـن لفتـرة مـن الزمـن (Indentured Labourers). وكان يجـب إبقـاء هذيـن التياريـن مـن المهاجريـن منفصلين منذ ذلك الوقت على الرغم من تشابه عملهم ومستوى مهارتهم في أغلـب الأحيـان، فكان البيـض يحصلون على متوسـط أجر يومي يبلغ تسـعة شلنات، في حين كان الآسيويون يحصلون على شلن واحد في اليوم. أما في

(4) United Nations Development Program (UNPD), *Human Development Report* (Washington, DC: UNDP, 1998).

(5) W. A. Lewis, *The Evolution of the International Economic Order* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978).

المناطق التي سمح للعمال الآسيويين فيها بالاستقرار فانخفض أجر العمل المحلي المدفوع إلى مستوى أجر العمال الآسيويين. وأدى تقسيم الإمبريالية الغربية العالمَ إلى بلدان عالية أجر العمل وبلدان رخيصة أجر العمل إلى عواقب عميقة على تطورها الاقتصادي اللاحق. فالطلب في الاقتصادات عالية الأجر أقوى من ذاك الموجود في نظيرتها منخفضة الأجر. ونُظمت التجارة العالمية منذ ذلك الوقت لمصلحة من يحصلون على أجر أفضل، من خلال الدعم الذي تقدمه الدول الغنية بالضرائب إلى مزارعيها لإغراق العالم الخارجي بالغذاء الرخيص على حساب التنمية الزراعية المحلية، في حين تمنع منتجي الدول الأفقر من إضعاف أجور العمال الصناعيين في البلدان الغنية.

الأنثروبولوجيون والتنمية

قدمت دراسات التنمية على مدى نصف قرن إلى الآن فضاءً متعدد الاختصاصات ضمن تقسيم أكاديمي للعمل يأخذ طابعًا رسميًا على نحو متزايد. وتحركت النظريات المحرضة لهذا الميدان مع حركة التاريخ العالمي. فكانت المقاربة المسيطرة في الخمسينيات والستينيات هي «التحديث» (Modernization)، وتقوم على أن الفقراء يجب أن يصبحوا مثل الأغنياء. وكان هذا يعني أن تحل محلَّ المؤسساتِ «التقليدية» مؤسساتٌ «حديثة»، تتبنى «رزمة برجوازية» تضم المدن ورأس المال والعلم والتقانة والديمقراطية وحكم القانون والتعليم للجميع. وكان يعتقد أن التفاوتات المتزايدة مقبولةٌ بما أن منافع التقدم ستعم في النهاية محسِّنةً مستويات المعيشة العامة. وحوالى عام 1970 بات من الواضح أن تلك الفكرة لا تسير سيرًا حسنًا، وأصبحت النظريات الماركسية مقبولة أكثر على نطاق واسع. إذ تبنت تلك النظريات فكرة أن التخلف (Underdevelopment) والتبعية (Dependency) هما نتيجة مشاركة البلدان الفقيرة في نظام عالمي تسيطر عليه البلدان الرأسمالية الغنية. فتطلبت التنمية، في ظل هذه الظروف، من تلك البلدان أن تنسحب مما كان أساسًا لعبة ذات محصلة صفرية (Zero Sum Game) تعيد توزيع ثروة الأطراف على

المراكـز. كانت هـذه النظرية ترداداً لصـدى الصورة التي قدمها فوسـتر[6] عن الخير المحدود.

مـع صعـود الليبراليـة الجديدة بدءاً مـن الثمانينيـات، ابتعـد تركيز نظرية التنميـة عـن دور الدولة في هندسـة الرأسـمالية الوطنية، وهـي محاولة لضبط الأسـواق والنقـود والتراكـم عـن طريـق بيروقراطيـة مركزية لمصلحـة جميع المواطنين[7]. وبات التركيز على جعل الأسواق تعمل وعلى تصحيح الأسعار. أشـار هذا التشـديد إلى القوة المتنامية لعلم الاقتصاد في مقابل مقاربة سـابقة تقـوم على تداخـل الاختصاصات وتعددها في التفكير والممارسـة التنمويين. كانت صناعة التنمية مضبوطة في الخمسـينيات على يد شركات هندسية، لأنه كان يفترض بالتنمية أن تعني فتح ثقب في الصخرة وملأه ماء. وفي الستينيات، أشـار اقتصاديون، يعمل معظمهم في مجال المحاسـبة، إلى أن التنمية تكلف مـالًا، ويفتـرض أن تُنتـج عوائـد اقتصاديـة، وهكـذا جـرى إدخـال تحليـل التكلفة ـ المنفعـة. ثـم اكتُشِـفَ أن المسـتفيدين المفترضيـن مـن التنميـة هـم الناس، وأنهم السبب المرجح لإخفاقات التخطيط. هكذا، بدءاً من السبعينيات، تطوَّع أنثروبولوجيون وعلماء آخرون في ميدان العلوم الناعمة لمراقبة «العامل الإنسـاني». ونصبت ثورة الثمانينيات الليبرالية الجديدة الاقتصاديين في موقع القيادة التامة، وأُبعدت روح «دراسات التنمية» متعددة الاختصاصات فعليًا إلى موقـع ثانـوي. ووضعـت الأسـباب الداعيـة إلـى مجال مسـتقل من الدراسـة الأكاديمية يحمل عنوان «تنمية» موضعَ تساؤل.

كان هذا انتصارَ علم الاقتصاد الكلاسـيكي الجديد، وهي نسـخة ألحت، إضافة إلى ذلك، على الأهمية الإجمالية للنمذجة الرياضية والاقتصاد القياسي، وكذلك على انشغال فني رفيع بالقياس الذي غالبًا ما اتجه إلى تحديد «الفقر» كميًـا. وشُـغلت النخب، منذ الثـورة الصناعية، بقياس التقـدم المادي وتدهور وضـع الجماهيـر الحضريـة الفقيرة. وأخذ هذا الانشـغال في حينه شـكلًا فنيًا

---

(6) G. Foster, «Peasant Society and the Image of Limited Good,» *American Anthropologist*, vol. 67 (1965), pp. 293-315.

(7) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب.

محددًا. ففي حين تمتلك الرياضيات والنمذجة والقياس استخداماتها الخاصة، فإننا يجب أن ندرك حدودها أيضًا. إذ اشتكى عالم اقتصاد آخر حائز على جائزة نوبل، هو فاسيلي ليونتيف (Wassily Leontief)، من أن «الحماسة بلا تمييز للصيغة الرياضية تميل غالبًا إلى حجب المحتوى سريع الزوال من النقاش»[8].

ليس من المبالغة القول إن صناعة التنمية كانت موقعًا للصراع الطبقي بين البيروقراطية، الوطنية منها والدولية، والناس، كيفما كان تصنيفهم. ألغيت حيوات البشر عن طريق وصفات التخطيط البيروقراطي التي لا يمكن أن تتسع لمصالح الشعب الحقيقية ولممارساته. وأمكن، في مناخ ليبرالي جديد، استيعابُ هذه الملاحظة في نقد الدولة التي هي قلب النظام البيروقراطي. ومن ثم، جرى تجنُّب الدول لأنها فاسدة وعاجزة، وأخذت محلها المنظمات غير الحكومية، وهذه بالطبع بيروقراطيات، إضافة إلى أنها ليست حكومات. ولم يتوقف صراع الفاعليات متعددة الأطراف التي أخذت على عاتقها تنسيق التنمية، مع التناقض بين طبيعتها البيروقراطية ورغبتها في إثارة المبادرات الإنسانية المنظمة ذاتيًا على الأرض والتي تخنقها عادةً الضوابط العقلانية.

تغير دور الأنثروبولوجيين في كل هذا مع تغير العالم. وسبق لـ مالينوفسكيأن شجع أعضاء حلقته الدراسية في مدرسة لندن للاقتصاد على تبني الأنثروبولوجيا التطبيقية. وأدّى بعض الأنثروبولوجيين البريطانيين دورًا مهمًا في الإدارة الاستعمارية؛ لكن في أوج الاستقلال، أصبح أي تعاون مع الإمبراطورية أمرًا محرجًا، واستُثني الأنثروبولوجيون عمومًا من العمل التنموي. بدأ ذلك الوضع بالتغير في الستينيات، عندما مهد علماء مثل رايموند أبثورب[9] (Raymond Apthorpe) الطريق لعودة الأنثروبولوجيين بوصفهم علماء اجتماعيين تطبيقيين. وهؤلاء جلبوا معهم طريقة للانخراط طويل الأمد في

(8) W. Leontief, *Essays in Economics: Theories, Facts and Policies* (New York: M. E. Sharp, 1977), p. 25.

(9) R. Apthorpe, ed., *People, Planning and Development Studies: Some Reflections on Social Planning* (Brighton: Frank Cass, 1970).

العمل الميداني، وهي أيديولوجيا تقوم على الانضمام إلى الناس حيث يعيشون، ومفاهيم مستمدة من إثنوغرافيات حول العالم، ولامبالاة عامة أو عداء تجاه الكفاءة الرياضية وسجلات المتعلمين وكل أساليب البيروقراطية. كان مطلوبًا منهم أن يملأوا البعد الإنساني للتنمية، بوصفه تكملة لعمل الاقتصاديين والمهندسين المسيطر، وكان ذلك يجري عادة بناء على إشعار قصير الأجل ولفترات قصيرة جدًا مع توقع أن يتمتعوا بمهارات العرض والتقديم التي لم يسبق لهم أن عرفوا عنها أي شيء. لكن كانت بيدهم ورقة الناس ليلعبوها («كنتُ هناك، أما أنت فلم تكن»). وكانوا أحيانًا يتمكنون من القيام بزيارات قصيرة إلى أماكن يعرفونها أصلًا جيدًا، وهو ما كان يخفف من عيوب المهمات قصيرة الأجل. وأصبح هذا شائعًا في ما بعد، إذ بات يستفاد من الأكاديميين الكبار الذين يتمتعون بسجل طويل من الانشغال في منطقة معينة طمعًا بخبراتهم المتراكمة، لا للقيام بتمرين سريع على العمل الميداني.

سرعان ما اكتشف الأنثروبولوجيون أنهم كانوا وسط حرب طبقية. وأنَّ بمقدورهم أن يتخذوا واحدًا من ثلاثة مواقف. أن يقدموا معلومات عن الناس لمصلحة البيروقراطية، أو أن يأخذوا جانب الناس ويدافعوا عن مصالحهم، أو أن يحاولوا الجلوس على السياج وسطاءً، ويقدموا تفسيرات الناس للبيروقراطية وتفسيرات البيروقراطية للناس. وكان الخيار الذي كثيرًا ما اختير هو الأخير، الخيار الأكثر اتساقًا مع ولع الأنثروبولوجيين الرومانسي بدور الحارس الوحيد (Lone - ranger). وكأنصار للفردية، كان موقعهم الطبيعي في الفجوات بين الجميع من دون استثناء.

كان هناك، إضافة إلى هذا الرباط السياسي، تناقض حاد بين النموذج الإثنوغرافي وعملية التنمية نفسها. إذ كانت التنمية، في نهاية المطاف، إحياء لتلك التطورية الفيكتورية التي رفضها الإثنوغرافيون صراحة عند منعطف القرن العشرين. وليس من السهل ابتكار طريقة لدراسة العالم يمكنها أن تساعد الناس في تبيّن إمكانات جديدة من الشروط الاجتماعية الفعلية. وفي العقود التي تلت الاستعمار، كافح عدد من الأنثروبولوجيين محاولين توحيد تاريخ الدول الأمم والرأسمالية في تحقيقاتهم المحلية. لكن هذا شجع منظورًا

نقديًا للمجتمع المعاصر الذي جعل عالم مؤسسات التنمية يبدو أكثر غربة. ونتج من ذلك وضع مربك: إذ افتقد الإثنوغرافيون التقليديون وسائل الانشغال في مشكلات التنمية، وغالبًا ما كان الأنثروبولوجيون النقديون، المنفتحون على المادية التاريخية والطرائق الديالكتيكية، أكثر شكًا تجاه صناعة التنمية من أن ينضموا إليها.

اختلف الوضع مرة أخرى بدءًا من الثمانينيات فصاعدًا. وبات يُنظر إلى الأنثروبولوجيين ذوي الخبرة في ممارسة العمل الميداني في أماكن غريبة (أو الذين تلقوا تدريبًا فحسب على تلك الإمكانية)، على أنهم موظفون ملائمون لإدارة التنمية في أنحاء العالم. ومضى ذلك إلى جانب خفضٍ حجم برامج التنمية إلى مشاريع محلية متخصصة تمامًا، لأن الالتزام الجدي بخفض الفجوة بين الأغنياء والفقراء كان، بحلول ذلك الوقت، قد هجر منذ زمن طويل. ونشأ اختصاص جديد اسمه «أنثروبولوجيا التنمية»، راح يسعى إلى إضفاء الصفة الرسمية على إشراك الأنثروبولوجيين في بيروقراطيات التنمية. واعتُمدت تقنيات مثل «التقويم الريفي السريع» (Rapid Rural Appraisal) بغض النظر عن عنفها تجاه تقاليد العمل الميداني. وتحت عناوين من مثل «التنمية التشاركية» (Participatory Development)، قام الأنثروبولوجيون بأفضل ما لديهم لتمكين الناس المحليين من قول كلمتهم في المشاريع التي من شأنها أن تحول مجتمعاتهم. ووُجِّه اهتمام خاص إلى حاجات الجماعات الفقيرة والمهمّشة والنساء طبعًا.

أنثروبولوجيا التنمية في أفريقيا

بدأ مشروع تطوير أفريقيا في أواخر الحقبة الاستعمارية حوالى الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة. لكن الاستقلال عن الحكم الاستعماري أضاف بعدًا جديدًا إلى البحث عن التنمية الاقتصادية هناك. ففي عام 1960 كان اقتصاد غانا أكبر من اقتصاد إندونيسيا، وكان متوسط دخل الفرد فيها مساويًا لذاك السائد في كوريا الجنوبية. لكن الإخفاقات الاقتصادية في العقود اللاحقة قادت إلى الوضع القائم اليوم الذي تعتبر أفريقيا فيه رمز الفقر والفوضى في عالمنا.

يقدم غرب أفريقيا أحد الأمثلة الصادمة على الرأسمالية المحلية في التاريخ الاقتصادي الحديث. إذ شهدت الفترة الممتدة بين ثمانينيات القرن التاسع عشر والحرب العالمية الأولى انفجارًا في الإنتاج كبيرِ الحجم واستهلاكِ السلع، واستند كثير منه إلى المواد الأولية الموجودة في مناطق كانت حيازتها تتم بسرعة على شكل مستعمرات. وكان ذلك عادة يعني امتلاك الأوروبيين للمناجم (الذهب والنحاس والبوكسيت) وللمزارع (الشاي والمطاط ونخيل الزيت) وتوظيف مزيج من العمالة المحلية والآسيوية الرخيصة غير الماهرة. كانت صناعة الكاكاو نوعًا من الاستثناء. إذ كانت تنمو في الغابات المطرية في الشاطئ الذهبي (غانا حاليًا) من دون مساعدة النظام الاستعماري أو معرفته. وعلى الرغم من انضمام بلدان أخرى في ما بعد إلى هذه الصناعة، كانت غانا، في لحظة الاستقلال، تورّد الكاكاو إلى نصف السوق العالمية تقريبًا.

على الرغم من ذلك، لم يُعرف سوى القليل عن المنتجين المحليين. وكان يُفترض أنهم «فلاحون» أفريقيون يكسبون القليل من المال الإضافي بإضافة الكاكاو إلى مزارعهم التي تمثل مصدر رزقهم. تتبعت بولي هيل (Polly Hill) في كتابها **مزارعو الكاكاو المهاجرون في جنوب غانا**[10] هذه الصناعة حتى جذورها عند منعطف القرن. وتمكنت من إظهار أن مزارعي الكاكاو شكلوا طبقةً عصرية أصيلة، مؤلفة من مقاولين مهاجرين يفتحون الطرق إلى غابات عذراء في شركات قادرة على استئجار شركات إنشاءات سويسرية لتطوير البنية التحتية التي كانت تحتاج إليها، ولم تكن السلطة الاستعمارية قادرة على تأمينها. وهذه الدراسة تدمج بين السجلات التاريخية والعمل الميداني، وتوثق تعقيد التنظيم الاجتماعي الداخل فيها. كان المزارعون الجدد جميعهم مهاجرين؛ ومعظمهم انحدر من عائلات سبق أن راكمت ثروات من تجارات تصديرية سابقة، كتجارة العبيد والمطاط؛ وكان مستواهم التعليمي عاليًا في الأغلب. وابتكروا مؤسسة جديدة، باسم أبوسا (*abusa*)، وهي وسيلة لتوظيف العمال المهاجرين ليعملوا على أساس اقتسام

---

(10) P. Hill, *Migrant Cocoa-Farmers of Southern Ghana* (Cambridge: Cambridge University Press, 1963).

المحصـول بنسـبة ثلـث إلى ثلثيـن. وكافح اقتصاديو التيار السـائد ليشـرحوا التشـارك فـي المحاصيل الـذي يقود وفق نماذجهم المبسـطة إلـى نتائج أقل كفـاءة من سـوق العمل «الحر». أمـا الأنثروبولوجيون، علـى الجانب الآخر، فأظهـروا كيـف يمكـن أن تكـون هـذه الوسـيلة مفيـدة اقتصاديًـا واجتماعيًـا للمزارعيـن المعرضين للخطر والكارهين للمخاطرة الذين يضفون قيمة كبيرة علـى الحلـول العادلـة[11]. كانـت هيل، فـي حالة غانـا، واثقة مـن أن صناعة الكاكاو كانت رأسـمالية منذ البداية، لكن تلك الطبقة الرأسـمالية لم تسـيطر علـى الدولـة. ذلـك أن أول حكومـة بعـد الاسـتقلال بقيـادة كوامـي نكروما (Kwame Nkrumah) قامـت علـى تحالـف مصالح في مواجهة منطقة الأشـانتي (Ashanti) حيـث كانـت تعيش أغلبية مزارعي الكاكاو. بـددت الطبقة الحاكمة الجديـدة ثروة هؤلاء، وتراجعت الصناعة، وعانى اقتصاد غانا تراجعًا لم تبدأ بالخروج منه إلا الآن.

سـيكون مـن الصعـب أن نبالغ فـي التبايـن بين اكتشـاف هيـل والتفكير التقليـدي لاقتصاديـي التنميـة ومديريها في ذلك الوقت (ومنـذ ذلك الوقت). ولخصت ذلك في كتابها **محاكمة اقتصاديات التنمية**[12]. لكن الأنثروبولوجيين لم يسـتوعبوا عملها إلا بصعوبة لأنه يناقض القناعات العنصرية الراسـخة عن القيـادة الاقتصاديـة الغربية والتخلف الأفريقي، والتـي أثبتت أن نبذها أصعب من نبذ الأشكال الأكثر صراحة من النظرية التطورية.

تبنـى أنثروبولوجيـون أصغـر سـنًا، ممن شُـغلوا أيضًا باستكشـاف جذور الركـود والدينامية في زراعة غرب أفريقيا، نموذجَ بولي هيل. فجادل هارت[13] بأن الاستقلال عن الحكم الاستعماري قام على فرضية متناقضة، وتحديدًا على أن الـدول الحديثـة يمكن أن تُبنى علـى ظهر الزراعة التقليديـة صغيرة الحجم المعدلة من أجل الإنتاج للسوق العالمية. فإما أن تنمو الرأسمالية بما يكفي في

---

(11) A. F. Robertson, *The Dynamics of Productive Relationships: African Share Contracts in Comparative Perspective* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987).

(12) P. Hill, *Development Economics on Trial* (Cambridge: Cambridge University Press, 1986).

(13) K. Hart, *The Political Economy of West African Agriculture* (Cambridge: Cambridge University Press, 1982).

القطاعـات الزراعيـة والصناعيـة الرئيسـة لدعم هذه الـدول الجديـدة، وإما أن تتراجع هذه الدول إلى مستوى منسـجم مع الاقتصاد، مثلما حدث مع هاييتي بعد ثورتها قبل قرنين. ما حدث بعد ذلك أثبت السيناريو المتشائم.

استفاد باول ريتشـاردز[14] (Paul Richards) من علم البيئة والجغرافيا أكثر من الاقتصاد السياسي. وتبنى وجهة نظر أكثر إيجابية تجاه قدرة مزارعي غرب أفريقيـا علـى تخطي مشـكلات الإنتاج باسـتخدام أنظمتهـم المعرفية الخاصة وطرائقهـم التجريبيـة، فـي مقابـل الحلـول الخارجيـة الجاهـزة التـي يقدمهـا تكنوقراطيـو «الثورة الخضراء». ولسـوء الحظ، سـرعان ما تحولت سـيراليون التي أجرى فيها بحثه الميداني، إلى «دولة فاشلة»، ولم يكن العِلم المحلي ذا فائدة كبيرة للناس الذين اجتيحت حقولهم بحرب أهلية ضارية.

كان هنـاك منـذ البداية ميل إلـى تطهير بيروقراطيـة التنمية مـن اعتبارات السـلطة والطبقـة والسياسـة. إن مراقبة الاضطرابـات والصراعـات الاجتماعية العنيفـة التـي تميز التنمية تجعـل فهمَ التفاوت الحاد المميّـز للجنوب أصعب، ولا سـيّما في أفريقيـا. نحت جيمـس فيرغسـون[15] (James Ferguson) (1990) المصطلح الملائم «آلة مناهضة للسياسـة» (Anti-politics Machine) لوصـف هذه النزعة، وجادل، استنادًا إلى بحث أنثروبولوجي في إقليم ليسوتو (Lesotho)، بأن الصـورةَ التـي رسـمها البنك الدولـي لذلك البلـد الصغيـر أظهرته مكانًـا نائيًا ومعـزولًا وبـلا أمل ومفصولًا عن باقي العالم بالجبال وبالتقليد الثقافي. وبيّن، علـى العكـس، صلات ليسـوتو القويـة مع جنـوب أفريقيا، ولا سـيّما بوصفها احتياطيًـا لعمـال المناجم المهاجرين[16]. وفي نسـخة البنك الدولي المصححة من التنمية يجب أن تطبق السياسـات نفسـها التي ابتكرت لسـريلانكا أو البيرو في ليسـوتو. إن السياسـة هي ما يجعل هذه البلدان مختلفة، وهو بُعدٌ يُسـتبعَد معياريًا من التركيز الضيق على التخفيف من الفقر.

---

(14) P. Richards, *Indigenous Agricultural Revolution: Ecology and Food Crops in West Africa* (Boulder, CO: Westview, 1985).

(15) J. Ferguson, *The Anti-Politics Machine: 'Development', Depoliticization and Bureaucratic Power in Lesotho* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).

(16) قارن مع: I. Schapera, *Migration and Tribal Life* (London: Oxford University Press, 1947).

تظهر أفريقيا في الإعلام الغربي أكثر قليلًا من مجرد ملعب لفرسان القيامة الأربعة: الطاعون والحرب والمجاعة والموت. ومع ذلك، ينمو سكّان القارة بمعدل 2.5 في المئة سنويًا، ويتوقع أن يصل إلى 1.8 مليار نسمة في حلول عام 2050، وهذا يشكل نحو ربع البشرية. إن أفريقيا التي دخلت القرن العشرين بوصفها المنطقة الأقل كثافة سكانية وتمدنًا في العالم، هي الآن قريبة من المتوسط العالمي في الأمرين، بعد أن شهدت انفجارًا سكانيًا وثورة تمدينية غير مسبوقين في سرعتهما وحجمهما. وسبق المصدرون المنتجون الآسيويون الغربَ في إدراك أهمية حصة أفريقيا الممكنة في السوق العالمية. ويمكن للآفاق التنموية في هذه القارة أن تتحسن تحسنًا كبيرًا في نصف القرن المقبل، حيث جنوب أفريقيا هي قوة المنطقة الرأسمالية الوحيدة، وحيث يؤدّي القادمون الجدد، مثل الصين، أدوارًا رئيسة.

الاقتصاد غير المنظم

إن أي شخص يزور المدن المتمددة في ما سمي يومًا «العالم الثالث»، والتي تعتبر مسؤولة عن الكتلة العظمى من التمدن العالمي منذ عام 1945، سيتولد لديه انطباعٌ قوي بما يسميه مايك ديفيس[17] (Mike Davis) «كوكب من أحياء الفقر». فشوارع تلك المدن تعج بالحياة، حيث يمرّ حشدٌ دائم التحوّل من الباعة المتنقلين والحمالين وسائقي التاكسي والشحاذين والقوادين والنشالين والمحتالين، من دون أن يجدوا جميعًا أيّ عون من «عمل حقيقي». هذا النوع من الاقتصاد الشارعي الحديث المبكر الذي يعتبر مألوفًا لقراء ديكنز (Dickens) منذ زمن طويل لا يعاني نقصًا في الأسماء. فهناك وفرة مصطلحات مثل «اقتصاد الظل» و«الاقتصاد غير المنظم» و«الاقتصاد المستور» و«الاقتصاد الأسود» و«الاقتصاد الثاني». وإذا كان انخراط الأنثروبولوجيين بالتنمية تسوية صعبة بين العمالة البيروقراطية والإثنوغرافيا والنقد، فإن المهنة ساهمت في نظرية التنمية وممارستها بفكرة واحدة، على الأقل: فكرة الاقتصاد غير المنظم.

(17) M. Davis, *Planet of Slums* (New York: Verso, 2006).

قبل أن يطلق كليفورد غيرتز «الانعطافة الثقافية» في الأنثروبولوجيا، كتب أربعة كتب في الخمسينيات والستينيات عن التنمية الاقتصادية، أهمها كتاب **بائعون جوّالون وأمراء**[18]، وكان دراسة معمقة لجانبين من جوانب ريادة الأعمال الإندونيسية. كانت أغلبية سكان بلدة جاوية تشتغل في اقتصاد شارعي أطلق عليه اسم «نمط البازار» وهو اسم استمده من الاسم المحلي للمؤسسة الاقتصادية المسيطرة: السوق. أما الاقتصاد «الشركاتي»، فتكوَّن إلى حد كبير من شركات غربية استفادت من حماية قانون الدولة. وكان لهذا النمط شكلٌ بالمعنى الذي أعطاه فيبر[19] لـ«المشروع العقلاني» باعتباره يقوم على قواعد وحسابات وتجنب للمخاطر. منحت البيروقراطية الوطنية هذه الشركات إجراء للحماية من المنافسة، سامحة بذلك بتراكم رأس المال تراكمًا منتظمًا. لكن البازار، على الجانب الآخر، كان فردانيًا وتنافسيًا، حيث كان التراكم فيه شبه مستحيل. حدد غيرتز مجموعة من رواد الأعمال المسلمين الإصلاحيين الذين كانوا عقلانيين وحذرين بما يكفي لإرضاء ماكس فيبر على أسس أيديولوجية؛ لكنهم حرموا من حماية بيروقراطية الدولة المؤسسية التي تمتعت بها الشركات القائمة، وبذلك بقيت نسختهم من الرأسمالية معوّقة النمو عند الولادة. أشار غيرتز هنا وفي عمله اللاحق عن السوق المغربية[20] إلى أن علم الاقتصاد الحديث يستخدم نموذج البازار لدراسة قرارات الأفراد في الأسواق التنافسية، في حين يعامل الاحتكاراتِ المسيطرةَ المحميةَ ببيروقراطية الدولة على أنها شاذة. وجد الاقتصاديون هذا النموذج في أواخر القرن التاسع عشر؛ تمامًا في وقت كانت ثورة بيروقراطية تحول الإنتاج كبير الحجم والاستهلاك على نحو شبيه بالشركات وكانت الدول الأقوى توحّد الرأسمالية الوطنية.

---

(18) C. Geertz, *Peddlers and Princes: Social Development and Economic Change in Two Indonesian Towns* (Chicago: University of Chicago Press, 1963).

(19) M. Weber, *General Economic History* (New York: Collier, 1922).

(20) C. Geertz, «Suq: the Bazaar Economy in Sefrou,» in: C. Geertz, H. Geertz and L. Rosen, *Order and Meaning in Moroccan Society: Three Essays in Cultural Analysis* (Cambridge: Cambridge University Press, 1979), pp. 159-268.

تسـليم الأربـاح لمالك معين؛ وكانت الجماعة تتوقـع إنفاق تلك الأرباح على احتفال عام، ما كان يسهل استهلاك خمر التمر.

ما زالت القصة حتى الآن تؤيد تركيز ماركس على تبادل النقود مقابل الأرض والعمـل. لكـن هناك عنصـرًا يعود إلى فيبر أيضًا. إذ سـعى بعض رواد الأعمال إلى تحرير أنفسـهم من شـرك المؤسسـات التقليدية باعتناق دين جديد، وغالبًا بعد استشـارة عراف في شـأن أحلام كشـفت عن دعوة للانضمام إلى الإسلام الذي يُحرّم الخمر في مناسبات الزواج والجنازات. قـد لا يكون لهـذا التحليل قـوة الأطروحـة الأخلاقية البروتسـتانتية؛ لكن التحـرر مـن الروابـط المجتمعية المنتشـرة بهـذه الطريقـة كان متناغمًا مع حسـاب أكثر موثوقية للربح الرأسـمالي. وتنتمـي إثنوغرافيا الجيرياما التي وضعهـا باركيـن إلـى عصر كانت كينيا تسـعى فيـه إلى تكريـس اقتصادها واحـدًا من الاقتصادات الرأسـمالية الرائدة في أفريقيـا. ولحين من الزمن، أثـارت إعـادة توزيـع الثـروة والسـلطة لمصلحة بعـض الأفارقة جـوًا من الازدهار التجاري. وكان الاقتصاد العالمي في الستينيات وأوائل السبعينيات مواتيًا أيضًا. لكن هذا المناخ لم يستمر، فتدهورت الشروط الاقتصادية في كينيـا على مدى بضعة عقود منذ ذلك الوقت. أما في ما يخص الجيرياما، فلم يكن من الممكن القول إن قوى الرأسمالية الناشئة تخلصت من معايير الاكتفاء الذاتي الريفي التقليدية.

سـعى بييـر فيليـب ري[16] إلى إدخـال التجربة الرأسـمالية لغـرب أفريقيا الاسـتعمارية والمثـال البريطاني الأصلي في نطاق نظريـة واحدة. ورأى[17] أنَّ الطبقـة الجديـدة، حيثما تطورت الرأسـمالية، كانت مجبـرةً على الوصول إلى تسـويات مع الطبقات المالكة القديمة بطرائق جعلت من الوليد الهجين شـيئًا خاصًـا بذلك المجتمع. هكذا اضطر الصناعيون البريطانيون إلى إقامة تحالف مـع الأرسـتقراطية مالكـة الأرض حتـى يحـل نظـام المصانـع محـل الزراعة

(16) انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(17) P.-P. Rey, *Les Alliances des classes* (Paris: Maspero, 1973).

قـد ربـط بنجاح التراكم الرأسـمالي بالآلات ونظام العمـل المأجور، فإن توكيد فيبـر العقلانيـة والدين يسـاعدنا في رؤية التطـورات في نظام النقود والأسـواق بوصفها ثورة ثقافية. وكان للمقاربتين تأثير عميق في الأنثروبولوجيا الاقتصادية.

تتعدّل الرأسـمالية دائمًا وفق الشروط المعينة التي تنمو فيها. فالرأسمالية الإيطالية غير الرأسـمالية اليابانية؛ والرأسـمالية البرازيلية مختلفة عن الاثنتين، وهكذا دواليك. وتستطيع الحقائق الاجتماعية المعينة التي تكشفها الإثنوغرافيا أن تنير، ويجب أن تنير، البحث عن مبادئ عامة للتنظيم الاقتصادي في عالمنا، لأنّنا يجب أن نفسّـر لا الشكل المشترك فحسـب، بل وتنوعَه اللانهائي أيضًا. وكان الأنثروبولوجيـون قـد سـجّلوا لحظة حاسـمة في التاريـخ، وذلك عندما جُرَّت الشعوب غير الغربية إلى أنظمة استغلال جديدة، وبدأت، أخيرًا، تشارك في الاقتصاد العالمي وفق شروطها. وثمّة دراسة حالة من شرق أفريقيا توضح هذه النقطة العامة بطرائق تستحضر ماركس وفيبر.

الجيرياما (Giriama) شـعب يعيش على الشـاطئ الشـرقي من كينيا، وكان ديفيـد باركـن[15] (David Parkin) قـد درسـهم. كان أبناء هذا الشـعب ذات يوم يربون الماشية، وغالبًا ما كانوا يعملون في العصر الاستعماري عمالًا مهاجرين. وفي هذه الحقبة كانت سوق تصدير جوز الهند المجفف قد ارتفعت، ما جذب طبقة جديدة من رواد الأعمال أو المقاولين. كانت أشجار النخيل تستخدم في السابق أساسًا لصناعة الخمر الذي كان في العادة يُتناوَل في مناسبات اجتماعية كثيرة، ولا سيما حفلات الزواج والمآتم. وكان الناس يعملون بعضهم لبعض علـى أسـاس التبادل والحاجـة، ويولون اهتمامًـا خاصًا بروابـط القرابة بينهم. وكان اسـتخلاص جوز الهند المجفف يتطلّب الاسـتحواذَ على أشـجار جوز الهند والتحكم بعرض للعمل كاف. في ما يخص الأمر الأول، كان على روّاد الأعمال أن يكسبوا دعم المسنين ليكونوا شهودًا على صفقات الأرض المعنية. وكان علـى مصادر السـلطة التقليدية أن تدعم هـذه العملية الأولية من التراكم الرأسـمالي. كان العمـل إشـكاليًا، لأن علاقـات القرابة لم تكـن عادة تتضمن

(15) D. Parkin, *Palms, Wine and Witnesses: Public Spirit and Private Gain in an African Farming Community* (New York: Chandler, 1972).

المشروع هو شيء يقوم به صاحبه بهدف تحقيق ربح في المستقبل. والسؤال هو كيف يمكن لمجتمعات بأكملها أن تسلم أسباب عيشها إلى ما ينطوي عليه المشروع من ضروب انعدام اليقين؟ يأخذ المشروع عادةً شكلين: الأول تأمّلي يقوم على المضاربة ويشارك فيه أشخاص يقامرون بناء على حدس بأنهم سيربحون. وكان كينز[13] قد رأى هذه «الأرواح الحيوانية» على أنّها مركزية لدينامية الأسواق الرأسمالية، وتقود إلى دورة من الازدهار والإفلاس، بينما قطعان المستثمرين تطارد آخر فرصة لربح غير متوقع. لكن فيبر كان مهتمًا بالنوع الثاني من المشروع، النوع الذي يقوده دافع إلى التخلص من المخاطر التي يستجرها الاعتماد على مستقبل غير أكيد. أما العقلانية فهي السعي المحسوب وراء غايات واضحة بوسائل مختارة. يقوم المشروع العقلاني، بحسب فيبر، قبل كل شيء، على قدرة رائد الأعمال على حساب النتائج. فحتى تضرب الرأسمالية جذورها يجب استبدال الشك، إن لم يكن بمعرفة أكيدة، فبحساب موثوق للاحتمالات. يساعدنا ذلك في فهم المفارقة المتمثلة في أن الرأسماليين، في حين يحتفون بمخاطر المنافسة في الأيديولوجيا التي يروجون بها لأنفسهم، يفعلون كل ما في مقدورهم لتجنبها في الواقع. يُظْهِر فيبر كيف تَقدَّم الاقتصاد الرأسمالي الغر عبر إنشاء وسائل حساب أكثر صدقية. وكان ذلك يعني تحسينات في مسك الدفاتر وممارسات العمل وتقانته. وفوق كل شيء، يجب أن تكون الدولة متنبهة إلى حاجات الأعمال التجارية، وأن تضمن ملكيتها وأرباحها في القانون وأن تحقق استقرار ظروف اقتصاد السوق. لم يفكر فيبر في أن الاستعمار المركنتيلي يمكن أن يكون تفسيرًا كافيًا لتراكم التمويل الرأسمالي الأوروبي، لأن إمبراطوريات تجارية عدة (مثل الفينيقيين) كانت قد طورت منذ زمن بعيد أنظمة شبيهة من دون أن تفرخ رأسمالية صناعية حديثة. وبدلًا من ذلك كان يعتقد أن الرأسمالية تدين بخصوصيتها للتطورات في عالم الدين. وتناول في كتابه **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**[14] هذه «الألفة الاختيارية» بين الدين البروتستانتي والمشروع العقلاني. وإذا كان ماركس

---

(13) J. M. Keynes, *The General Theory of Employment, Interest and Money* (London: Macmillan, 1936).

(14) Weber, *The Protestant* Ethic.

المال الذي كان رأس المال الحر فيه يبادَل بالعمل المأجور الحر. وهكذا، سعى إلى شرح العمليات التي تحررت بواسطتها قدرةُ الناس على العمل من العوائق القانونية الخاصة بالزراعة الإقطاعية، وانطلقت الأموال للاستثمار في أشكال جديدة من الإنتاج. وهو يناقش عملية «التراكم الأولي» هذه في نهاية المجلد الأول من كتابه رأس المال. وكان آدم سميث[11] قد ربط مستويات الربح بخفض التكاليف الذي يتحقق عبر زيادة كفاءة العمال؛ وحدد التخصص وتقسيم العمل على أنهما أفضل طريقة لتحقيق ذلك. كان اكتشاف ماركس الكبير هو أن هذا المنطق يفضي إلى إدخال آلات أكثر وأفضل في عملية الإنتاج. وبيّن أن عبودية الأجر في ظل الرأسمالية شبيهة جوهريًا بالقنانة الإقطاعية. وهكذا، فالنوع الأكثر بدائية من الرأسمالية الصناعية هو نوع تحولت فيه الطريقة الإقطاعية إلى نظام العمل المأجور الصناعي. وهذه الرأسمالية تسمى أحيانًا بـ«رأسمالية الاستغلال الشديد» أو «رأسمالية التصبّب عرقًا» (Sweatshop Capitalism).

لم يعارض ماكس فيبر[12] شرحَ ماركس، مع أنه اعتبر علاقات الملكية (ملكية وسائل الإنتاج) أقل أهمية مما كان الماركسيون يظنون. فالماركسيون، من وجهة نظر فيبر، لم يحفروا عميقًا بما يكفي في تفسيراتهم للتحول. فكثيرًا ما اعتمدت المجتمعات الزراعية ومقاطعاتها الحضرية على اليقينيات التقليدية عند تنظيم اقتصاداتها، أي إنها كانت تميل إلى تكرار ما كانت تفعله في الماضي. ومن هنا كان المجتمع والتقانة راكدين نسبيًا في المرحلة الزراعية من التاريخ الإنساني. ظن فيبر أن ثورة ثقافية كبيرة كانت ضرورية حتمًا لإقناع الناس بوضع حيواتهم الاقتصادية بين أيدي الرأسماليين الذين كان توجههم الأساس يتطلّع إلى أرباح مستقبلية غير مؤكدة. وتبع ذلك أنه يجب تصور الرأسمالية على أسس ليست اقتصادية بالمعنى الضيق، بل سياسية وحتى دينية أيضًا. الرأسمالية عند فيبر هي نظام اقتصادي يقوم على المشروع العقلاني. وكل كلمة من تلك الكلمات منتقاة بعناية.

(11) A. Smith, *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations* (London: Methuen, 1776).

(12) M. Weber, *General Economic History* (New York: Collier, 1922).

يعكس رأس المال الذي بات كلمة أساسية في حضارتنا، الأيديولوجيات المتباينة التي نشأت لتمثيله. هكذا يساوي معظم الاقتصاديين رأسَ المال بالموجودات من المواد التي تستخدم في الإنتاج، وهي ذاتها منتَجة، في حين يقصر كارل ماركس وأتباعه باطّراد تعريف رأس المال على شكله النقدي. إذ نظر ماركس[9] إلى مراكمة رجال الأعمال للثروات على أنها علاقة استغلال اجتماعية غُيِّب جوهرها عن طريق مساواة رأس المال بالأصول المادية، والربح بالدخل المعقول لمالكيها. ذلك أنَّ العمل الإنساني عنده، كما عند جون لوك[10]، هو مصدر الثروة، أما إضافة الآلات إلى ذلك العمل فتجعله أكثر إنتاجية فحسب. لكن يميل الاقتصاديون إلى تأكيد سحب السلع من الاستهلاك الفوري وتعزيز إنتاجية العوامل الأخرى التي استثمرها الرأسمالي غير العمل. هكذا، تكون الزيادة الناجمة مكافأة على التضحية. ومثل هذا النقاش يكون له معنى في اقتصاد صناعي حيث تتدفق الثروة النقدية على نحو يمكن التنبؤ به إذا ما استثمرت في إنتاج ممكنن. لكن أشكالًا كثيرة من التراكم الرأسمالي لا تتضمن أصولًا مادية بالقَدْر ذاته (الصيرفة والتجارة، على سبيل المثال)، ويميل الاستخدام الأوسع إلى الخلط بين المال والآلات من خلال تمثيل رأس المال على أنه شيء (أي على أنه حقيقي) وتغييب جوهر العلاقات الاجتماعية الداخلة فيه. المشكلة في تعريف الاقتصاديين هي أنه لا يستطيع أن يعالج التغير التاريخي في العلاقة بين الإنتاج ودورة النقود، مثلما يستطيع ديالكتيك ماركس أن يفعل. وبالتأكيد لا يستطيع ذلك التعريف أن يعالج الأزمة المالية في يومنا، والتي سنعود إليها قريبًا.

أما نحن فنعرِّف الرأسمالية على أنها ذلك الشكل من اقتصاد السوق الذي يوجه فيه مالكو مبالغ كبيرة من المال أهمَّ قطاعات الإنتاج بهدف زيادة المال الذي يملكونه أصلًا. كانت أضمن طريقة لجني المال من المال لفترة من الزمن، وربما ما زالت، زيادة إنتاجية العمل عبر الاستثمار في الآلات. هذا موقف ماركس. فعنده، أنَّ الرأسمالية الحديثة هي ذلك الشكل من جني المال بواسطة

(9) K. Marx, *Capital* (London: Lawrence and Wishart, 1970 [1867]), vol. I.

(10) J. Locke, *Two Treatises of Government* (Cambridge: Cambridge University Press, 1690).

منذ قرن من الزمن على يد فيرنر سومبارت[5] (Werner Sombart) وماكس فيبر[6]. وغالبًا ما يؤخذ هذا الجمع بين المال والآلات على أنه أساس النزعات المستقطبة في عالمنا.

رأس المال ثروة تُستخدم لجني مزيد من الثروة. والثروة هي الموارد كلها التي تملك قيمة اقتصادية. وما يقتنيه الناس ويقدّرونه عاليًا يمتلك قيمة[7]، لكنها في علم الاقتصاد تشير عادة إلى مجموع كل ما يمكن قياسه بمعادل عام، وهذا المعادل العام هو النقود. إذًا، جوهر رأس المال هو أنه ثروة (وعادةً ما يكون نقودًا في شكل ما) قادرة على زيادة قيمتها. ويتنقّل معنى «رأس المال» في الاستخدامين الشعبي والعلمي بارتباك بين تشديد مادي أو تقني على الموجودات (Stock) (أي وسائل الإنتاج المنتَجة والتجهيزات المادية والآلات الكبيرة) والتطابق مع نوع النقود السائد في الاقتصاد الحديث. ويشار إلى التشابه بين زيادة رأس المال وتكاثر المواشي الطبيعي بالعودة إلى أصل كلمة ماشية (Cattle)، التي تفترض صلة قديمة بين المصطلحين[8]. فأصل كلمة رأس المال (Capitalis) (التي تعني حرفيًا «من الرأس») كان يعني «مهم» أو «رئيس» أو «أولي». أما الصيغة الحيادية (Capitale) فكانت تشير إلى الممتلكات المادية المهمة، كالموجودات المتنقلة والماشية. وبهذا المعنى العريض، فإن رأس المال، مثل الرأس، حيوي للاستمرار في الحياة. لكن مصطلح «رأس المال» الحديث مُشتقّ، على نحو أكثر خصوصية، من تعبير مصرفي قروسطي شبيه بفكرة «أصل المال» (Principal) التي تشير إلى مبلغ من المال ينمو عن طريق تراكم الفائدة. هناك، إذًا، معسكران متعارضان، يُدْرج أحدهما الرأسمالية في فئة طبيعية عريضة أساسها الضمني هو تدجين النباتات والحيوانات، في حين يرى الآخر الرأسمالية على أنها نسق اجتماعي أحدث وأسرع زوالًا مكرس لجني المال بواسطة المال.

---

(5) W. Sombart, *Moderner Kapitalismus* (Munich: Duncker & Humblot, 1902).

(6) M. Weber, *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism* (New York: Charles Scribner's Sons, 1904-1905).

(7) D. Graeber, *Toward an Anthropological Theory of Value: The False Coin of our Own Dreams* (New York: Palgrave, 2001).

(8) K. Hart and L. Sperling, «Cattle as Capital,» *Ethnos*, vol. 52 (1987), pp. 324-338.

ما بعد الاستعمار، ما بعد التنمية. ورُبِطَ ذلك بإمكانية التحرك إلى ما هو «أبعد من التنمية». وجرى التأكيد، في البيئة الرأسمالية، على أن النظام الطبقي للحقبة الصناعية اختفى. ولم يعد الناس في البلدان الغنية يخدمون الرأسمالية بوصفهم عمالًا، بل من خلال قوتهم الشرائية بوصفهم مستهلكين. وهنا أصبح السؤال القديم عن القيمة: لماذا ينفق الناس أموالهم على النحو الذي يفعلونه؟ ما دفع أحد تيارات الأنثروبولوجيا الاقتصادية إلى دراسة ثقافة الاستهلاك المادية في البيت. وفي الوقت ذاته، استمرت قوة العمل العالمية للرأسمالية في التوسع؛ وحلل الأنثروبولوجيون هذه الاتجاهات، وساهموا ببعض الإثنوغرافيات الممتازة عن العمل الصناعي وأشكال أخرى من العمل. وكنا قد أشرنا في الفصل الثاني إلى أن فكرة الاقتصاد تنقلت تاريخيًا بين الإحالات الأسرية والعامة، بين الريف والمدينة، بين المنزل والسوق. وما زالت العلاقة بين هذه الأقطاب مثار جدل وغامضة في آخر تجسيدات الرأسمالية. وآن الأوان كي تحاول الأنثروبولوجيا الاقتصادية القيام بتوليف ما، بدلًا من التأرجح بين حدين متطرفين. وبناء عليه، نبدأ في هذا الفصل بوضع الخطوط العامة لنظرية وإثنوغرافيا للتطور الرأسمالي تقليديتين، قبل دراسة العمل الصناعي والاستهلاك. ومن ثم ندرس رأسمالية الشركات (Corporate Capitalism) وتمويلها، ونختتم بأفكار موجزة عن الأزمة الاقتصادية العالمية التي اندلعت ونحن نكتب هذا الكتاب.

تطوّر الرأسمالية

ما هي أشكال المجتمع والتقانة التي تنظم مسيرتنا القلقة من القرية إلى المدينة وإلى اقتصاد عالمي يعتبره كثيرون واقعًا في الأصل؟ الاسم المفضل لهذه الدينامية الاقتصادية، من حيث كونه وصفًا وتفسيرًا لها في آن واحد، هو «الرأسمالية»، وهو مصطلح شاع تداوله بين العموم منذ خمسينيات القرن التاسع عشر، لكن ماركس وإنغلز لم يستخدماه، ودخل النظرية الاجتماعية

8

رأسمالية العالم الواحد

بـدءًا من الثمانينيـات، راح الأنثروبولوجيون أخيرًا يتخلّون عن انشـغالهم بالمجتمعـات «البدائيـة» أو «غيـر الصناعية» كمـا أُطْلق عليها فـي فترةٍ لاحقة. ذلـك أننـا نبـدو جميعًا كأننـا نعيش في عالم واحـد وحّدته الرأسـمالية، هو ما يدرسه الأنثروبولوجيون الآن. وبتنا إزاء نقلة ملحوظة في موقع البحث أرجعته إلـى مَوَاطِـن هذا الفرع الدراسـي الغربية؛ وفي الوقت ذاته، شـجع الإحسـاس الملحـوظ بانكمـاش العالم بعـضَ الأنثروبولوجيين على تطويـر طرائق جديدة لدراسـة «العولمة» فـي كل مكان. وعززت ثلاثة تطـورات تاريخية هذه النقلة: نهاية الحرب الباردة التي رحّب بها بعضهم في الجانب المنتصر وعدّها «نهاية التاريخ»[1]، وصعود الصين والهند بوصفهما قوتين رأسـماليتين، ما مثل تحديًا آسيويًا جديًا للهيمنة الغربية[2]، والثورة الرقمية في الاتصالات التي يُعَدُّ الإنترنت رمزها الأوضح[3].

كانـت هنـاك سلسـلة ممـا سـمّاه مارشـال سـاهلينز[4] «علـم المـا بعـد» (Afterology): ما بعد الحداثة، ما بعد البنيوية، ما بعد الفوردية، ما بعد الاشتراكية،

(1) F. Fukuyama, *The End of History and the Last Man* (New York: Free Press, 1992).

(2) A. G. Frank, *Re-Orient: Global Economy in the Asian Age* (Berkeley: University of California Press, 1998).

(3) M. Castells, *The Rise of the Network Society: The Information Age- Economy, Society and Culture* (Oxford: Blackwell, 1996).

(4) M. Sahlins, *Waiting for Foucault* (Chicago: Prickly Paradigm, 2002).

ماركسيًا لـ«التجريد من الملكية» بغية تفسير وجهات النظر السياسية الرجعية في المدن والقرى على حد سواء. وبدأ بعضهم بمقارنات مع «ما بعد الاستعمار»، وشدد على أن أنحاء العالم كلها تأثرت بالاشتراكية، تمامًا مثلما تأثرت بالإمبريالية الغربية. فمنذ نهاية الحرب الباردة أصبح من الأسهل أن نرى أن الصورة التي كانت لدينا عن «العالم الثاني» هي، إلى درجة كبيرة، جزء من وهم ساندته إمبريالية غربية لم تعترف قطّ بالتكافؤ الحقيقي.

مع ذلك، كانت الاشتراكية بالنسبة إلى كثير من مواطني ذلك العالم أكثر من مجرد مظهر. ذلك أنهم قوّموا إنجازاتها إيجابيًا، وأسفوا على خسارتها عندما تفكك الاقتصاد الاشتراكي. يمكن تفسير تاريخ الكتلة السوفياتية الدراماتيكي الحديث بناء على ما يسميه ستيفن غدمان[26] «تسلسل» السوق أو «تفرعها» إلى ميادين تميزت سابقًا بالتشارك أو بوصفها شكلًا محددًا من «مشكلة العمل الجماعي»، بحسب مفردات الاقتصاديين الأكثر واقعية. عندما أعطي المواطنون فرصة تجربة الخيار الفردي، صوتت أغلبيات كثيرة لمصلحة التخلي عن حكم الحزب الواحد، ولم تخلط بين التخطيط المركزي والتشارك الخادع. لكنهم وجدوا في ما بعد، وفي وضعهم الجديد، أن إيجاد مؤسسات جماعية قابلة للحياة متوافقة مع أعمق قيمهم، أصعبُ عليهم بكثير مما هو على نظرائهم في الديمقراطيات الغربية الراسخة. ومن وجهة النظر هذه، يمثل المسار الشرق ـ آسيوي غير الديمقراطي اليوم بديلًا يمكن الدفاع عنه، ومفعمًا بالأمل أيضًا.

---

(26) S. Gudeman, *Economy's Tension: The Dialectics of Community and Market* (Oxford: Berghahn, 2008).

التخطيط المركزي والتضاد الثنائي بين الاشتراكية والملكية الجماعية، من جهة، والرأسمالية والملكية الخاصة، من الجهة الأخرى، إلا جزءًا من الصورة الكاملة. كانت تسمية «اشتراكية السوق» أقرب إلى الماركة في حالات مثل هنغاريا بعد عام 1968، لكن حتى هذه التسمية أخفت الدور الحاسم للأسرة والجوانب المميزة للشبكات الاجتماعية والتعاون التلقائي.

كانت الثورات التي اندلعت في عام 1989، في جزء منها، نتيجة المقارنات التي قام بها كثير من المواطنين بين أداء اقتصادهم غير الكفوء وعرض السلع الاستهلاكية الوافر في الأسواق الغربية، حيث مالت تلك المقارنات إلى مصلحة هذه الأخيرة. لكنها أثبتت، على نحو ما، أن ترويض الثورة الليبرالية الجديدة صعب بالدرجة نفسها، إن لم يكن أصعب. وسرعان ما تحرر المواطنون أنفسهم من الأوهام تجاه «انتقالهم»، وبعد عقدين من الزمن، لم تعد ظاهرة الحنين إلى الماضي محصورة، بأي شكل من الأشكال، بألمانيا الشرقية. هكذا، تُقدم المرحلتان، مرحلة التجربة الاشتراكية الفاشلة في الكتلة السوفياتية والتمرين الكبير في الهندسة الاجتماعية المطلوبة لقيام رأسمالية السوق، كلتاهما رؤية عميقة إلى طبيعة الاقتصاد الإنساني المركبة ومخاطر الطوباوية. وفي غضون ذلك، تمسك الحكام الشيوعيون في الصين وفيتنام بالسلطة مع توسيع نطاق السوق إلى مدى أوسع بكثير مما وصلت إليه تجربة هنغاريا الرائدة في اشتراكية السوق بعد عام 1968. وترقى هذه الإصلاحات إلى «تضمين» اشتراكيٍ مشابه لإعادة تضمين الاقتصادات الرأسمالية في الغرب بعد الحرب العالمية الثانية. وفي الحالتين، كانت المسألة مسألة إقامة توازن جديد بين مبادئ التبادل السوقي وإعادة التوزيع، كما كان كارل بولاني ليقول.

لكن الليبرالية المضمَّنة في تجربة الغرب مع الديمقراطية الاجتماعية أثبتت أنّ عمرها قصير. وتبعها ردة فعل ليبرالية جديدة، قاد في النهاية إلى أزمة اقتصادية تؤثر أيضًا في البلدان ما بعد الاشتراكية والبلدان التي اتبعت الإصلاح الاشتراكي، وهذه اندمجت كلها الآن تمامًا في الاقتصاد العالمي. ومع ارتداد النموذجين السوفياتي والماوي من الاشتراكية إلى الماضي، ابتعد الأنثروبولوجيون عن مصطلح «ما بعد الاشتراكية». وطبق بعضهم تحليلًا

تبدو أشبه بنظيراتها الغربية. وراح ديفيد هارفي[24] (David Harvey) يكتب «عن الليبرالية الجديدة بخصائص صينية».

مع ذلك، ليس هذا بالتشخيص الوحيد الممكن. فحسب المصطلحات الماركسية، لم تجرَّد أغلبية المنتجين في الصين من ملكيتها. وعلى الرغم من أن السوق مهيمنة بوضوح، يمكن الجدل بأن وظيفتها الرئيسة هي تسهيل تقسيم العمل بالمعنى الذي قصده سميث وريكاردو، وجَعْل ذلك في خدمة رفاه المواطنين. من الواضح أن الاستراتيجيات التدريجية تتمتع بدعم شعبي كبير، وربما يتمتع الحزب الشيوعي باحترام اليوم أكثر مما كان عليه في أعقاب مآسي الحقبة الماوية. وقد ننظر إلى هذا المسار بمصطلحات بولاني بوصفه شكلًا من إعادة التضمين الخاصة بتجربة الاشتراكية الثورية[25]. وفي حين كبحت البلدان الرأسمالية المتقدمة السوق بعد عام 1945 لدعم الديمقراطية الاجتماعية، فإن البلدان الاشتراكية في شرق آسيا عند نهاية القرن، آثرت أن تكبح مبدأ إعادة التوزيع الجذري. وبعد تجارب عنيفة من «عدم التضمين» المفرط، اضطر الشرق والغرب، على حد سواء، إلى تحقيق توازن جديد. واستدعى ذلك، حتمًا، قدرًا كبيرًا من التقارب بين الشرق والغرب؛ لكن من السابق لأوانه أن نستخلص أنهما باتا شيئًا واحدًا.

خلاصة

لم يتوصل الأنثروبولوجيون الاقتصاديون في العالم الثاني إلى مفهوم مماثل لمفهوم «الاقتصاد غير المنظم»، لكن فكرة جيرالد كريد (Gerald Creed) عن «ترويض الثورة» (Domesticating Revolution) لفتت إلى نواقص نماذج الشمولية المعيارية وإلى مرونة الأسرة. إذ تنوّعت كثيرًا اقتصادات الاشتراكية القائمة فعليًا، لكنها كانت في معظمها أشكالًا مختلطة ومركبة. ولا تنقل عقائد

(24) D. Harvey, *A Brief History of Neoliberalism* (Oxford: Oxford University Press, 2005).

(25) C. Hann, «Embedded socialism? Land, labour and money in eastern Xinjiang,» in: C. Hann and K. Hart, eds., *Market and Society: The Great Transformation Today* (Cambridge: Cambridge University Press, 2009), pp. 256-271.

مع ذلك، يجب أن ندرك أيضًا أن تلك السياسات أخرجت ملايين البشر من ظروف الفقر المدقع التي كانوا يرزحون تحتها في السابق (الفقر الذي وثقه فاي من تلاميذ مالينوفسكي في الثلاثينيات). وليس مسموحًا لمبدأ السوق أن يسود في المجالات كلها، وكانت الخصخصة بطيئة، وبقيت الشركات الكبيرة في القطاعات الأساسية ذات المصلحة العامة، كالطاقة مثلًا، في يد الدولة. وكانت الدولة قد أدخلت أنظمة الضمان الاجتماعي التي ضمنت «حدًا أدنى» من مستويات المعيشة للعاملين في المدن. وفوق كل شيء، ما زالت الأرض الزراعية ملكية للمجتمعات المحلية. والأسر هي التي تقوم بزراعتها، لأن التجربة أثبتت أن الأسرة هي وحدة الإنتاج الأكثر كفاءة في هذا القطاع؛ لكن حيازة الأرض تتم عن طريق عقود تأجير طويلة الأجل، وفي مناطق كثيرة ما زالت الاحتياجات المعيشية الفعلية محترمة عن طريق إعادة توزيع قطع الأرض توزيعًا دوريًا حريصًا للمحافظة على المساواة. وتبقى التحديات الاقتصادية والسكانية التي تواجه الريف الصيني كبيرة. لكن الحقيقة هي أن خطوات مهمة نحو التحديث قُطِعَت من دون التسليع الكامل للأرض والعمل.

أحد ملامح التحول الريفي الخطيرة هو هجرة العمال الجماعية وتشكيلهم أولئك السكان «العائمين» في المدن. وعلى غرار المهاجرين في كل مكان من الجنوب العالمي، يعتمد الوافدون الجدد إلى بيجين على شبكاتهم غير الرسمية؛ فلا يُشملون في أنظمة الضمان الاجتماعي الرسمية، ويبقون عرضة للقمع على يد كوادر الدولة المحليين[23]. لكن ملايين الوافدين الجدد حصلوا على أعمال في المصانع الجديدة التي يملك الأجانب كثيرًا منها، وتنتج للسوق العالمية التي تستحضر ضغطها التنافسي روتينيًا لتبرير ظروف العمل القاسية. وسوف يعود كثير منهم في النهاية إلى قراهم وبحوزتهم على الأقل راتب تقاعدي صغير. ما عاد الضمان الاجتماعي في المدينة مسؤولية وحدة العمل (Danwei). وخُصخص السكن وارتفع كثيرًا معدل تقلُّب العمل (Job Turnover). وجعلت عاداتُ الاستهلاك الجديدة المدينةَ الاشتراكية بعد الإصلاح

(23) L. Zhang, *Strangers in the City: Reconfigurations of Space, Power, and Social Networks within China's Floating Population* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2001).

أدّت الإصلاحات بعيدة المدى التي أطلقت في الصين في عام 1979، بعد ثلاث سنوات فقط من وفاة الزعيم ماو، والتي اعتُمدت بقوة مشابهة في فيتنام في الثمانينيات، إلى تجريد هاتين الدولتين من صفتهما الاشتراكية. لكن هذا يبدو تشخيصًا متسرعًا جدًا، إذا ما أخذنا في الحسبان أن حزبين شيوعيين ما زالا يحتكران سلطة الدولة، وأن معظم الموارد الإنتاجية مملوك جماعيًا وليس فرديًا، وأن المخططين المركزيين ما زالوا يستطيعون أن يصوغوا النشاط الاقتصادي في جميع المستويات. أكثر من ذلك، أنّ أبناء هذه المجتمعات يفهمون مجتمعاتهم عمومًا على أنها اشتراكية، وليست رأسمالية الدولة أو أي تسمية أخرى مشابهة. ففي الصين، التسمية المفضلة في العقود الثلاثة الأخيرة هي «الاشتراكية الإصلاحية»، وهكذا، فهي تسميتنا أيضًا.

ما الذي تم إصلاحه؟ تميزت العقود الأولى من الحكم الاشتراكي في الصين وفيتنام، كما في الاتحاد السوفياتي من قبل، بترسيخ كبير لسلطة إعادة التوزيع وقمع الأسواق. وسعت الدولة إلى التحكم بمجالات الحياة الاجتماعية كلها: فلم يقتصر القمع على الأسواق، بل امتدّ ليشمل الجماعات الدينية والجمعيات الطوعية والكثير غيرها. إضافة إلى ذلك، تورطت الدولتان في نزاعات عنيفة. ففي فيتنام، كانت الحرب ضد الولايات المتحدة استمرارًا للنضال ضد الاستعمار الفرنسي. وفي الصين، أطلق ماو تسي تونغ (Mao Tse Tung) القفزة العظيمة إلى الأمام (1958) والثورة الثقافية (1966) من أجل الحفاظ على الزخم الثوري والتمسك بالسلطة. ومات الملايين نتيجة تلك التدابير التي جرت كلها باسم الاشتراكية. وكان بناء «اقتصاد سلعي اشتراكي» بعد هذه النكبة مشروعًا استثنائيًا. ومع أنّ الجهاز السياسي يبقى واسعًا جدًا، فإنه بدلًا من تعظيم «سلطته على توزيع الموارد»، كما اقترح فيردري، طُلب من كوادر الإصلاح أن يحترموا استقلالية المقاولين والمستهلكين المواطنين وحقوقهم. وفي غضون ذلك، أصبح كثير من الكوادر أنفسهم مقاولين. ووثّق مراقبون كثيرون الفساد الناتج وغيره من الجوانب غير المنشودة في النزعة الاستهلاكية الجديدة في الصين. وما كان لجان جاك روسّو وكارل بولاني أن يتعاطفا مع التوسيع الهائل في التفاوت.

بما في ذلك القوة المتبقية من التطلعات المعيارية التي ما زالت تحمل بصمة الاشتراكية. ذلك أنَّ الاقتصاد ما بعد الاشتراكي، مثل سابقه، كلٌّ مختلط مركب، يرتبط كل شكل من أشكال التكامل التي ذكرها كارل بولاني بصلة معه. وتوسعت الأسواق الموضوعية والمعايير الأخلاقية المترافقة معها كثيرًا على حساب الأشكال الأخرى. واختبر كثيرون ذلك على أنه نوع من عدم التضمين الذي تبيّنه بولاني في إنكلترا القرن التاسع عشر. ولسوء الحظ، ليست ردود فعل السكان على الأشكال المتعددة من التجرد من الملكية، بدءًا بالمادية وصولًا إلى الثقافية ـ الاجتماعية والأخلاقية، لطيفة دائمًا. وهكذا، فإن «حركة مزدوجة» بولانية في العالم الثاني السابق كثيرًا ما تميزت بردّة فعل شعبوية ورهاب الأجانب.

ماذا عن الاختبار المُشْعِر الذي جاء به يانوس كورناي عن الانتقال الناجح، أي مسألة البقشيش للمهنيين الطبيين في هنغاريا؟ بعد عقدين من انهيار الاشتراكية، وعلى الرغم من التحسن المهم في رواتب الأطباء والممرضات وأجورهم، ما زال المرضى الهنغاريون الذين يدخلون المستشفيات يدفعون الهالابنز. ويصرّ متلقو البقشيش على أنه لا يؤثر في الرعاية التي يقدمونها لمرضاهم، لكن هؤلاء الأخيرين يفضلون ألا يخاطروا. كان أطباء شباب ذوو تأهيل عالٍ يوظفون بعض المال الذي ينتقل من يد إلى يد في دورات لغات اسكندينافية، إذ كانت الرواتب العالية التي يمكن أن يحصلوا عليها في أسواق الرعاية الصحية في أوروبا الشمالية مغرية.

الاشتراكية الإصلاحية

إذا كان زوال الاشتراكية في الكتلة السوفياتية السابقة يفرض مجموعة من التحديات على الأنثروبولوجيين، فإن استمرارها في أمكنة أخرى يفرض تحديات أخرى. وكوبا هي أحد الأمثلة المغرية: فمنذ انتهاء المساعدة السوفياتية، اضطرت الجزيرة إلى توسيع نطاق السوق في ميادين عدة. كذلك الصين وفيتنام، فهما أكثر إثارة للاهتمام، إذا ما أخذنا في الحسبان حجمهما ونموهما الاقتصادي الاستثنائي في العقود الأخيرة. ففي نظر بعض المراقبين،

جهة أخرى. أخبرت امرأة بوسنيّة بصراحة عالمةَ الأنثروبولوجيا لاريسا ياسارفيتش[22] (Larisa Jasarevic): «لا أرغب في زوج من الجوارب إذا كنت أجده في بقالية!».

ترى دراسات إثنوغرافية كثيرة أن طبيعة العائلة والشبكات الاجتماعية تغيرت كثيرًا منذ الحقبة الاشتراكية، على الأقل نتيجة هجرة العمل الموقتة، التي نادرًا ما تعبر الإحصاءات الرسمية عن حجمها الكامل؛ ومع ذلك تبقى هناك فروق مهمة عن النمط السائد في الاقتصادات الرأسمالية الأغنى. ففي اقتصاد النقص القديم، كانت المعلومات عن توافر السلع مصدرًا حاسمًا. أما في هذه الأيام فالمعلومات عن الوظائف والإقامات الموقتة في مدينة غربية حاسمة بالدرجة نفسها. والآن، كما حينها، يشعر كثير من الناس بالاستياء من النخبة التي تبدو السلع الفاخرة متوافرة لها بوفرة. لكن مصادر هذه الثروة الجديدة أقل شفافية من الامتيازات التي كان النومنكلاتورا الاشتراكيون يتمتعون بها.

كان الأنثروبولوجيون من أوائل الذين تحدوا التوقعات التبسيطية بأن البلدان الاشتراكية السابقة ستقترب بسرعة من معايير الديمقراطيات الغربية المتقدمة. وفضلنا الحديث عن تحول أكثر من الحديث عن انتقال، وهو مصطلح يتضمن شرطًا مستقرًا جديدًا. وبعد عقدين من ذلك، ما زال ذلك الاستقرار غير ظاهر للعيان. إذ طورت فروعٌ أخرى أداةً مفهومية هي «قوة العادة» (Path Dependency) لتفسير المسارات المتباعدة باطّراد. ومع ذلك، ما زال على الأنثروبولوجيين أن يطلعوا بمفهوم أساسيّ خاص بهم. إذ بالتوازي مع الانعطافة الثقافية التي تناولناها في الفصل الخامس، ركزوا على أنظمة رمزية معينة. وحتى حين تناولوا المشكلات الملحة المتمثلة بالفقر والهامشية، نادرًا ما نفذوا أبعد من التفاصيل المحلية. قد يكون إنجازهم الرئيس هو توثيق المرونة (Resilience)، أو سبر ضروب الاستمرار التي أهملتها الفروع الأخرى،

---

(22) L. Jasarevic, «Grave Economy, Good Life: Notes from the Bosnian Market,» Paper presented at the conference 'Beyond the Wall: Twenty Years of Europeanisation as Seen from the Former Yugoslavia', Belgrade, 13-16 December 2009.

جديدة. وغالبًا ما كان الشـيوعيون السابقون يتملكون الأصول الأكثر ربحًا، إذ كانـوا يملكـون المعلومـات و«رأس المـال الاجتماعـي» لاسـتخدام ملكيتهم الجديـدة اسـتخدامًا مربحًـا. وفي القطـاع الريفـي الهنغـاري، كان «البارونات الخضـر» يؤدون دورًا أساسـيًا، وهم المديـرون ذوو التعليم الجيد الذين كانوا يديرون المؤسسات الاشتراكية التي طُلِبَ منهم الآن حلها. كان التحول الريفي السـلس نسـبيًا في هنغاريا ناتجًا، في جزء منه، من رواد الأعمال الجدد الذين تلقوا تدريبًا مفيدًا على دورهم الجديد في العقود الأخيرة من الاشتراكية. لكن نزع الجماعية وتشريع الملكية الخاصة في أوراسيا الريفية لم يفض عمومًا إلى تنظيـم اقتصـادي أكفـأ، ولا إلى أشـكال أكثـر جاذبية مـن الحيـاة المجتمعية. فالأشـكال الجديدة من الرعاية، ولا سـيما في آسـيا الوسطى، أكثر قمعًا بكثير مـن البيروقراطيـة الاشـتراكية القديمة، في حيـن تقل الموارد التي ترشـح إلى الناس المحليين قياسًا بما كان يرشح إليهم من قبل[21].

فـي المدينـة والريـف على حد سـواء، أصبحـت معظم السـلع، كما عبّر مواطنون ما بعد اشـتراكيين بسخرية، تتوافر في الواقع بيسر أكثر من الماضي، لكنها لا تتوافر إلّا لأولئك الذين يستطيعون الدفع. ووجود الشبكات الصحيحة ما عاد كافيًا للحصول على تلك السيارة الجديدة أو الجرار أو الاستمتاع بعطلة علـى بحيـرة بالاتون أو البحر الأحمر؛ فالمال وحده يسـتطيع أن ينال السـلع. وأصبح البقاء في قيد الحياة تحديًا حقيقيًا لأسر كثيرة. وحتى في الأماكن التي لـم يتزايد فيها الفقر المدقع، أصبحـت رؤيةُ الفيلات التي بناها محدثو النعمة ومراكز التسوق الحضرية الجديدة، والتي لا يستطيع سوى قليل من الناس أن يؤمّـن المال الكافي للتسـوق فيها، تقود إلى إحسـاس مـرّ بالإقصاء والحرمان النسـبي. ويقدّم انهيار جمهورية يوغوسـلافيا الاتحاديـة أمثلة لاذعة على تغير التسـوق. ففي ظل الاشـتراكية كانت النسـاء معتادات على التسوق في مخازن كبيـرة فيهـا مخـزون لا بـأس به، أمـا في السـنوات الأخيـرة فاسـتبدلت بهذه المخازن مراكز جديدة فخمة، من جهة، وتجّار ثانويون وأسـواق رخيصة، من

---

(21) T. Trevisani, *Land and Power in Khorez: Farmers, Communities and the State in Uzbekistan's Decollectvization Process* (Berlin: Lit Verlag, 2010).

استخدام قطع الأرض المخصصة لهم. وبدوا، أول وهلة، كأنهم يتصرفون على نحو غير عقلاني عندما فشلوا في استخدام ثروتهم الجديدة استخدامًا اقتصاديًا كاملًا، وفضلوا بدلًا من ذلك أن يحدّوا أعمالهم بقطع الأرض الأسرية الخاصة بهم، أو أن يغتنموا فرصة العمل على غرار مقدّمي رعاية في مكان ما في الغرب. لكن أولئك الذين لم يأخذوا حصتهم (وبعضهم لم يتحمل حتى عناء البحث عن مكانها) كانوا ببساطة واقعيين، إذا ما أخذنا في الحسبان ارتفاع أسعار المستلزمات الزراعية وعدم كفاية رأس مالهم وموارد عملهم.

عادةً تُعبّر التعليقات الليبرالية الجديدة على تلك التطورات عن أسفها تجاه فشل السلطات في خلق الشروط التي تمكن الأسواق من العمل على نحو صحيح. على سبيل المثال، كان يفترض بمسح عقاري أكثر كفاءة أن يقيس الأرض على نحو أكثر فاعلية، ومن شأن نظام قانوني كفوء أن يسجل حقوق الملكية، ومن شأن نظام مصرفي كفوء أن يمكّن المالكين الجدد من الحصول على القروض التي يحتاجونها للبدء بزراعتهم التجارية. هذه النقاط كلها صحيحة، لكنها تنسى شيئًا أهم، وهو قيم المجتمع الريفي الأخلاقية. كانت الأرض والعمل سلعتين من سلع بولاني «الزائفة»، وتأكدت رؤاه العميقة مرة تلو المرة في الريف ما بعد الاشتراكي. فعلى سبيل المثال، كان كثير من الهنغاريين الذين سعوا إلى أن يصبحوا ملّاكي أرض قرويين مسنين يشعرون بأنهم مجبرون على تسجيل مطالبهم نتيجة احترامهم لأجدادهم، بغض النظر عما إذا كانت تلك الأرض تمنح أي توقع بعائد اقتصادي. وفي أماكن كثيرة تحولت الأرض الزراعية إلى «عائق مديونية» بدلًا من أن تكون «أصولًا نافعة». ولم تكن فكرة السوق الحرة في العمل الزراعي أقل غرابة بالنسبة إلى أخلاق هذه الجماعات (هنا يجب أن نتذكر أن العمل العائلي غير المأجور استمر في تأدية دور محوري في القطاعات الزراعية في الاقتصادات الرأسمالية الأكثر تقدمًا).

سرعان ما بدأت نخب جديدة بالظهور وسط أنقاض النظام القديم، واعتبرها الناس العاديون والمراقبون الأكاديميون في بعض الأحيان طبقة

حالة خاصة من حيث إن الدولة ذاتها اختفت، لكن مشـاعر شـبيهة من الحنين ومقاومة الرأسـمالية الليبرالية الجديدة جرى توثيقها على نحو واسع في أماكن أخرى.

عُـزز اقتصاد السـوق الجديـد عبر خصخصـة الممتلكات التـي كانت في السـابق ملكية للدولة أو لشـكل ما أدنى من أشـكال الملكية الجماعية، وكانت تلك خصخصة سريعة بهذا القدر أو ذاك. وكانت الفجوة بين التوقعات والوقائع كبيـرة جـدًا في أغلب الأحيـان. ركز الأنثروبولوجيون علـى الريف، وعاد كثير منهم إلى القرى والمزارع التعاونية التي كانوا قد درسوها في الحقبة الاشتراكية. وأخذت الخصخصة في القطاع الريفي أشـكالًا عدة. احترمت بلغاريا ورومانيا الحدود الأصلية عندما خصخصت الأرض للمالكين قبل الاشتراكية، في حين عدّلـت هنغاريـا هذا المبـدأ لتتفـادى العواقـب الاقتصادية السـلبية لتجزئة كل الحقول الكبيرة التي جرى تجميعها في تجربة البلد الناجحة نسـبيًا في سياسـة التجميع. أما في معظم أجزاء الاتحاد السوفياتي السابق، فعلى العكس، قسمت الأرض إلـى حصـص متسـاوية بيـن أعضـاء التعاونيـات والعمال الذيـن كانوا يستخدمونها. وفي معظم أوروبا الشرقية، تولى المالكون الجدد المسؤولية عن الإنتاج، على أسـاس عائلي عادة؛ أما في الاتحاد السـوفياتي السـابق فلم تتغير وحدة الإنتاج عمومًا. وعلى الرغم من أن الحكومة الروسية سعت إلى تشجيع الزراعـة العائليـة، فإن قلـة من ملّاكـي الأرض هي التي سـحبت حصصها في الأرض من مشاريعها ما بعد الاشتراكية. بدت قوانين المجتمع وكأن ما يحركها هو مشـاعر الحسـد وحتى أفكار «الخير المحدود»؛ كانت المقاولة والمشاريع ممنوعة، ولم يكن أحد، سـوى أولئك الذين يتمتعون بصلات سياسية، يتحمل مخاطر تجريب حظه في العمل مزارعًا في القطاع الخاص.

انخفضـت مسـتويات الإنتـاج الريفـي وإنتاجيـة الأرض فـي كل مكان تقريبًا. ولم يستطع المزارعون الشرقيون أن ينافسوا الإنتاج الزراعي المدعوم بقوة في الاتحاد الأوروبي. ومع انتهاء الدعم الحكومي الاشتراكي لم يستطع كثيرون تحمل شـراء السماد أو المحافظة على الآلات. وخرجت مساحات كبيـرة مـن الأرض الزراعيـة مـن الإنتـاج لأن المالكيـن الجـدد فشـلوا في

استراتيجية أخرى هي تكثيف إنتاج مواد المعيشة في أرض الشخص الأسرية أو قطعة الأرض التي يحوزها في المدينة، الأمر الذي أصبح مهمًا حتى لشرائح من سكان الحضر. وكما في حزام النحاس الزامبي[17] أعطت هذه التطورات الملايينَ إحساسًا مقلقًا بأن كل ما مروا به بوصفه عصريًا وتقدميًا كان يتسرب بثبات من بين أيديهم.

كانت الأسواق والنقود بالطبع هدف الدعاية الاشتراكية السلبية على مدى عقود، وبنيت هذه الدعاية على تقاليد أقدم بكثير من ذمّ الثروة المكتسبة بوسائل غير العمل الشريف. ووثق الإثنوغرافيون ظهور رجال أعمال جدد قادرين على الاستفادة من الوضع الجديد، كما وثّقوا أيضًا قوة النقد الأخلاقي للمضاربة الذي لم ينقطع. ووجدوا أن الأنماط الجديدة من الطبقية غالبًا ما كانت تقود إلى إعادة تقويم إيجابية للمؤسسات الاشتراكية القديمة. وكان هذا واضحًا على نحو خاص عندما استولت شركات غربية على الشركات المحلية، ثم أدخلت ممارسات إدارية جديدة تتناقض مع القيم المحلية المؤثرة في العائلة[18]. وسرعان ما أخذ عمال ألمانيا الشرقية يشعرون بـ«فقدان الاهتمام» باقتصاد السوق الجديد الذي ما عاد مكانُ العمل فيه (هذا إن وجدوا مكان عمل) يمنحهم حسّ الزمالة الودود الذي عهده أيام الفريق الاشتراكي[19]. كانت ظاهرة الحنين إلى الماضي (الحنين إلى الحقبة التي كانت فيها ألمانيا الشرقية دولة مستقلة، مع منتوجاتها المميزة مثل سيارة ترابانت) واضحة في طيف من الأذواق الاستهلاكية والتعبيرات الفنية. لكن ذلك لا يعني أن الناس يفضلون العيش في النسخة القديمة من الاشتراكية لو أمكنهم ذلك، بل يعكس مقاومة لهيمنة النخب الجديدة والمنتوجات الغربية[20]. حالة ألمانيا الشرقية

---

(17) انظر الفصل الثامن من هذا الكتاب.

(18) E. Dunn, *Privatizing Poland: Baby Food, Big Business, and the Remaking of Labor* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2004).

(19) B. Muller, *Disenchantment with Market Economies: Eastern Germans and Western Capitalism* (Oxford: Berghahn, 2007).

(20) D. Berdahl, «(N)Ostalgie for the Present: Memory, Longing, and East German Things,» *Ethnos*, vol. 64, no. 2 (1999), pp. 192-211.

الاتحاد السوفياتي لبعض المعلقين في التسعينيات وكأنه يتحرك نحو الإقطاعية لا نحـو الرأسـمالية، إذ تحـول المديرون الاشـتراكيون إلـى أصحاب ملكيات خاصـة بقـوة القانون، أو على الأقل بقوة الأمر الواقع، لكنهم وجدوا أنفسـهم مضطريـن إلى العمل مثل زعمـاء المافيا. فالتخطيط المركـزي لم يُخل مكانه لآلية سـوقية تزيّتها النقود، بل لصفقات مقايضة تمت تسـويتها بأشكال جديدة مـن الرعاية والفسـاد. وثّـق الأنثروبولوجيون هـذه العمليات بطرائـق متعددة. فركـزت جانيـن ويديـل[15] (Janine Wedel) علـى المسـتوى الدولـي، وتتبعـت تدفقات المساعدة والنصيحة السياسية من الغرب إلى روسيا وبولونيا. ووثقت انقطاعًا مستمرًا للصلة بين المانحين والمتلقين، وتورطًا أميركيًا كثيفًا في سوء اسـتخدام الأمـوال مـن البيروقراطييـن المحليين. وكانت أشـكال سـوء الفهم الثقافـي المتجـذرة فـي القيم المختلفـة عنصرًا من عناصر القصة. وكان سـوء الاسـتخدام الفـردي للمسـؤوليات التـي فتحهـا الطلـب الأيديولوجـي تمرير المساعدة عبر المنظمات غير الحكومية عنصرًا آخر منها.

غالبًـا مـا كان الأنثروبولوجيـون يركزون علـى توثيق العمليـات المتعلقة بالسـوق والتنظيـر لهـا على مسـتويات أدنى. هكـذا، جـادل الجوهرانيون بأن السوق، وهي مؤسسة مركزية في المجتمعات ما قبل الصناعية، أخذت تخسر أهميتها مع صعود مبدأ سـوق مسـيطرة في المجتمعات الصناعية. لكن العالم السـوفياتي السابق شهد توسعًا هائلًا في الأسواق الثانوية وحتى في الحملات التجاريـة الأجنبيـة في التسـعينيات، كما حين اسـتأجر جورجيـون وبلغاريون حافـلات للسـفر إلى تركيا الرأسـمالية. كان كثير من هؤلاء «السـواح التجار» ضحايا نزع الملكية الجماعية وإغلاق المصانع، فكانوا يبيعون أي شيء يمكن أن يضعـوا أيديهـم عليه فـي مكان العمل وحتى في شـققهم لتلبيـة الحاجات المعيشـية الأساسـية[16]. كان التسـويقُ صغيرُ الحجم اسـتراتيجيةً بقاء. وكانت

(15) J. R. Wedel, *Collision and Collusion: The Strange Case of Western Aid to Eastern Europe 1989-1998* (New York: St Martin's, 1999).

(16) Y. Konstantinov, «Patterns of Reinterpretation: Trader-tourism in the Balkans (Bulgaria) as a Picaresque Enactment of Post-totalitarianism,» *American Ethnologist*, vol. 23, no. 4 (1997), pp. 762-782.

إلـى اقتصاد السـوق ومن الملكيـة الجماعية إلى الملكية الفرديـة. وبالتوافق مع الليبرالية الجديدة في الغرب، امتد الفكر المتعلق بالسوق إلى مجالات لا علاقة لها بالاقتصاد بالمعنى العادي. وعلّق كثير من المستشارين الغربيين (مستخدمين أحيانًا خطابًا بلاغيًا عن حقوق الإنسان) أهميةً كبيرة على فتح «السوق للأرواح» عبر السـماح للمنظمات الدينية التي مقراتها في الخارج بنشـر رسـالتها الدينية. وفي ظل شـروط انعـدام الأمن الوظيفي والتفسـخ العام، غالبًا ما كانت رسـالة الجماعات الأنجيلية البروتستانتية تقع على أرض خصبة(13).

لاحظ المحللون الأوائل وجود مسـارين بديلين يمكن أن يسـير فيهما اقتصـاد السـوق مـا بعـد الاشـتراكي. **أوّلهمـا** لخصتـه نصيحـة الاقتصادي الأميركـي جيفـري سـاكس (Jeffrey Sachs) لبولونيـا فـي عـام 1989، هـو «العلاج بالصدمة»(14). لم يوص سـاكس بأنصاف تدابير أو بتدابير مراوغة، إذ سـتضيع منافع السـوق ما لم تكن هناك خصخصة كاملة وفورية لأصول الدولة وفرض موازنات «صعبة» على جميع اللاعبين الاقتصاديين. ودفعت بولونيـا ثمنًـا غاليًا مقابل تبني هذه النصيحة حرفيًـا، لكن الإنتاج تعافى في النهاية، وكانت معدلات النمو في العقد الثاني بعد الاشـتراكية عالية نسبيًا. **أما ثانيهما** فهو ما يعرف بـ«التدرجية» (Gradualism). ويفضّل أنصاره السماح للدولـة بالتخلـص مـن ملكيتها على نحـو أبطأ، وبالتدخـل للمحافظة على مسـتويات التشـغيل، ولتقييـد تدفـق رأس المـال الأجنبي أو تأخيـره. وفي التطبيق، كان من الصعب تمييز الاختلافات بين المسارين؛ وانصب الاهتمام على المسـائل الفنية من الإصلاحات المتسلسـلة، وأُجبـرت بلدان المنطقة كلها على التكيف مع نظام الأسواق العالمية الذي أدرجت فيه.

مالـت عملية «الانتقـال» إلى أن تكون مضطربة وقاسـية في تلك البلدان حيث كُبت مبدأ السوق على نحو شديد ومطرد ولفترة زمنية أطول. هكذا، بدا

---

(13) M. Pelkmans, ed., *Conversion after Socialism: Disruptions, Modernisms and Technologies of Faith in the Former Soviet Union* (Oxford: Berghahn, 2009).

(14) D. Lipton and J. Sachs, «Creating a Market Economy in Eastern Europe - The Case of Poland,» *Brookings Papers on Economic Activity*, vol. 1 (1990), pp. 75-147.

كانت كاثرين فيردري[12] (Katherine Verdery) الأنثروبولوجية الغربية الوحيدة التي حاولت تطبيق نظرية أكثر عمومية عن الاشتراكية. واستفادت من كورناي ومن مفكرين أوروبيين شرقيين نقديين آخرين ومن عملها الميداني الخاص في رومانيا لتجادل بأن النظام بأكمله كان يسير بقوة دافعة لا إلى تعظيم النقود أو رأس المال، كما من شأن شركة غربية أن تفعل، بل إلى تعظيم ما سمّته «سلطة توزيع الموارد» التي يتمتع بها موظفو الدولة. وبهذه الطريقة، تمسكت ببديهية من بديهيات الأنثروبولوجية الاقتصادية الشكلانية في نظام كان نقيض السوق الحرة. إنه تحليل ممتاز، على الرغم من أنه كان يصلح لرومانيا تشاوسيسكو أكثر مما يصلح لتلك الدول الاشتراكية التي تغلبت على مشكلة نقص السلع الاستهلاكية الأساسية المزمن عن طريق فتح السوق في السبعينيات والثمانينيات. وسوف نعود لاحقًا إلى إمكانات «اقتصاد اشتراكي مختلط» في البيئة الشرق آسيوية. لكن دعونا أولًا نتفحص تجربة ما بعد الاشتراكية في الكتلة السوفياتية، حيث انهار النظام القديم على نحو دراماتيكي بين عامي 1989 و1991.

التحول ما بعد الاشتراكي

مع حلول التسعينيات، ما عاد ميدان الأنثروبولوجيا الاقتصادية يتميز بالسجالات الحامية بين المدارس النظرية المتعارضة. فالأبحاث التي جرت في الكتلة السوفياتية السابقة، التي بات من السهل أن يقوم بها الغربيون الآن قياسًا بما كان عليه الحال في الماضي، كانت تعكس الاتجاهات في هذا الفرع الدراسي إجمالًا. هنا أيضًا أُوليَ مزيد من الاهتمام بالأشكال الجديدة من الاستهلاك أكثر منه بالتغيرات الدراماتيكية في سوق العمل، لكن الأسواق وعلاقات الملكية واستراتيجيات المعالجة الفردية دُرست كلها بكثافة. وإلى جانب إدخال الديمقراطية متعددة الأحزاب وتوسيع المجتمع المدني، كان الاعتقاد بأن الاختلاف مع الاشتراكية يتمفصل مع الانتقال من التخطيط المركزي

(12) K. Verdery, *What was Socialism and what Comes Next?* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996).

1968 على مجموعة من السلع والخدمات التي لم تكن مختلفة جوهريًا عما يمكن إيجاده في المجتمعات الرأسمالية.

في الحقيقة، بدت هذه المجموعة من السلع والخدمات أحيانًا أكبر مما هي في الغرب، لأن النقود تغلغلت في قطاعات كانت مستبعدة عنها في الماضي. كان المثال الأشهر في هنغاريا الاشتراكية السابقة هو الخدمة الصحية. إذ أدار كثير من الأطباء عيادات خاصة أيضًا، وكان المرضى الأغنى يتجهون إليها طلبًا لعلاج أسرع وربما أفضل. لكن كان من المعتاد، حتى في المستشفيات الحكومية، أن تُعرض النقود على الأطباء والممرضات (على شكل أوراق نقدية، تُسلَّم عادة في مغلف عادي)، كانت تسمى هالابنز، ومعناها الحرفي «نقود العرفان بالجميل». وكان دفع هذه النقود بالطبع مشكوكًا فيه أخلاقيًا. وكان بعضهم يجد هذه الممارسة كريهة وتناقض المبادئ الاشتراكية كلها (لكن ذلك لم يمنعهم إلا نادرًا من عرض مبلغ ملائم عندما يحتاج أحد أفراد عائلتهم إلى عناية طبية). وأشار آخرون إلى أن الرواتب الاشتراكية في ميدان الرعاية الصحية كانت منخفضة نسبيًا مقارنة مع فروع أخرى من الاقتصاد الاشتراكي، فكانت هذه الدفعات غير الرسمية تعتبر على نحو ما إضافة مشروعة.

تمسّك نقاد اشتراكية السوق، مثل يانوس كورناي، بممارسات مثل الهالابنز كي يقولوا إن هذا المسار لم يكن قابلًا للحياة أساسًا. كان من الممكن الدفاع عن ممارسات الفساد في الاقتصاد المخطط مركزيًا بوصفها أداة تشحيم ضرورية، ما كان النظام ليعمل من دونها مطلقًا. لكن مع توسع اشتراكية السوق، بدا تزايد الرشاوى النقدية ملازمًا لا مناص منه للتنظيم المستمر لبعض الأسواق والقيود على حقوق الملكية. وكان كورناي[11] واثقًا من أن الرأسمالية الحقيقية ستنهي هذه المفاسد؛ ورأى أنّ هذا هو الاختبار الكاشف لحدوث الانتقال.

---

(11) J. Kornai, «The Borderline between the Spheres of Authority of the Citizen and the State: Recommendations for the Hungarian Health Reform,» in: J. Kornai, S. Haggard and R. B. Kaufman, eds., *Reforming the State: Fiscal and Welfare Reform in Post-socialist Countries* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), pp. 181-209.

المتبادلة أن تقود إلى أشكال من الصداقة البعيدة عن المصلحة، كما أمكنها أن تقود إلى العكس أيضًا: إذ كان من الممكن أن يصبح دفع البلات في روسيا عائقًا أمام أي علاقة حميمة حقيقية بين المعطي والمتلقي. كما انسحب بعض الأشخاص من نظام الشبكات هذا قدر استطاعتهم، ليعيشوا حياة «المهاجر الداخلي» المقتصدة. ومن المحتمل أن يكون حتى أولئك المنحرفين قد استفادوا من التشبيك الكثيف المحيط بهم من كل ناحية، تمامًا مثلما يستفيد بعض الأشخاص في المجتمعات الغربية من معدلات المشاركة المدنية المرتفعة من دون أن يكون، هو نفسه، منتسبًا إلى جمعية ما. وعلى أي حال، كان لتكاليف التعامل المرتفعة المتعلقة بالاستهلاك اليومي في ظلّ الاشتراكية عواقبُ سياسية، حيث شجعت مشاعر التضامن التي أمكن توجيهها بسرعة ضد النخب التي كان يظن أن السلع متوافرة لهم بوفرة. وكان لثورات 1989 ـ 1991 أسباب كثيرة، من بينها الأعمال الشجاعة التي كان المدافعون الشجعان عن حقوق الإنسان يقومون بها. لكن هناك قليلًا من الشك في أن الدافع الرئيس لدى كثير من أولئك الذين ساعدت احتجاجاتهم في إسقاط جدار برلين هو توقع الحرية في شراء المزيد من السلع الاستهلاكية ذات النوعية الأفضل.

من المثير للسخرية أن هنغاريا، البلد الذي طور فيه المنشقُّ الماويّ هارازتي ونصيرُ السوق المتشدّد كورناي انتقاداتهما للاشتراكية، فعلت في الحقيقة أكثر من أي دولة اشتراكية أخرى لفتح المجال الاقتصادي وترويج أنماط استهلاك جديدة. ففي النموذج الكلاسيكي من التخطيط المركزي، حيث كانت السلع غير المتوافرة بما يكفي، تقايَض عمومًا بسلع أخرى، سواء في ما بين المنتجين أو المستهلكين، ربما لم يكن امتلاك العملة يفيد كثيرًا. وفي بعض البلدان استحوذت عملة أجنبية، هي عادة الدولار الأميركي أو المارك الألماني الغربي، على معظم وظائف «النقد لجميع الأغراض»، في حين لم يكن للعملة المحلية إلّا طيف محدود جدًا من الاستخدامات. لكن، في ظل اشتراكية السوق الهنغارية، تراجعت السوق السوداء للدولار، وراكم المستهلكون فورينتاتهم (Forints)، وهي عملة وطنية سيطرت بدءًا من عام

المعـدّات لصناعـة «هومـرات» (Homers)، كانـت تهرّب من المعمـل. وكانت هذه الهومـرات إمّـا ذات نفـع عملي خاص أو مجـرد مواد متقنة مخصّصة للاسـتمتاع الجمالـي. ويطلق هارازتي العنان لخيال طوباوي، فيتسـاءل: مـاذا لو أمكن تنظيم الاقتصاد الهنغاري كله لتأمين الإشباعات التي يحققها إنتاج الهومرات؟

كان واقـع الحيـاة في المعمل فـي الاقتصادات المخططـة مركزيًا مختلفًا جـدًا عـن حلم هارازتي بهومـر العظيم (Great Homer)، ولم يكـن مختلفًا جدًا عمـا نعرفـه عن الحيـاة في المعمل في أجـزاء أخرى من العالـم. لكن أعمال المعمل هذه كانت جذابة جدًا للمهاجرين من الريف. وتثبت الدراسـات التي أجريت بعد انهيار الاشتراكية أن شرائح كبيرة من قوة العمل تمتعت بعلاقات اجتماعية مُرضية مع زملاء العمل. وكانت جماعة العمل مصدرًا للتضامن أهم غالبًا من أي جماعة سكنية. وفي أجزاء من العالم الاشتراكي، كانت الجماعتان متطابقتيـن، ولا سـيما في وحـدة العمل الصينيـة (Danwei) التي حملت شـبهًا كبيرًا بجماعة المعمل اليابانية، وضمنت تأمين عمل طول العمر.

كان «اقتصاد النقص» (Shortage Economy) في الاشـتراكية موضوع دراسة كلاسيكية قام بها الاقتصادي الهنغاري يانوس كورناي[10] (Janos Kornai). كان كورناي قد سـاعد في التنظير لإصلاح اقتصاد شـديد المركزية في الستينيات. وكان هدفه الرئيس فهم التباينات المؤسسية بين التخطيط المركزي الاشتراكي واقتصـادات السـوق الرأسـمالية. وبعـد أن كان في البداية عضـوًا مخلصًا في الحـزب الشـيوعي، راح ينتقل باطّـراد إلى موقف نقدي من الاشـتراكية، لافتًا إلـى نزوع المؤسسـات الاشـتراكية إلى تخزيـن العمل وإلى «تقييـد الموازنة» (Soft Budget Constraint) ما جعل إفلاسـها مسـتحيلًا تقريبًـا. نتج هذا «التقييد» مـن تنظيـم الموازنة لا من طريق الضبط الذي تمارسـه السـوق، بل من طريق بيروقراطييـن، كانـت الكفـاءة الاقتصادية بالنسـبة إليهم، في أحسـن حالاتها، تطلعًـا بعيـد المنال. ولا شـك فـي أنّ نقص السـلع اليومية أثر في الشـبكات الاجتماعيـة. وأَمْكَـنَ للصـلات الناشـئة بفعـل الحاجـة الاقتصاديـة والمنفعة

(10) J. Kornai, *Economics of Shortage* (Amsterdam: North Holland, 1980).

«السوق»: حيث حلّت الرواتب والأجور محل نقاط العمل، وتوسع الوصول الخاص إلى الأسواق. وبفضل التحصيص السخي لقطع الأرض والبساتين، بقيت «الأسرة» وحدة حيوية في الإنتاج وفي الاستهلاك كذلك الأمر. وأخيرًا، ربطت الأنماطُ المعقدة من «التبادلية» الأسرَ بعضها مع بعض، من جهة، في أنماط من المعونة المتبادلة التي تعود إلى ما قبل الفترة الاشتراكية، ومع المسؤولين الاشتراكيين، من جهة أخرى، عبر الاقتصاد «الثاني» أو اقتصاد «الظل»، حيث أعاد هذا الأخير تغذية نمط إعادة التوزيع وشكل سمةً أساسية من سمات المتغير الاشتراكي الذي كان يسمى في مناطق أخرى «الاقتصاد غير المنظم». وكانت أشكاله تتشكل في كل مكان بواسطة المعايير المحلية للقيام بالأمور عن طريق العلاقات الشخصية التي غالبًا ما كانت تغلف بمفاهيم لا تمكن ترجمتها مثل جوانكسي (Guanxi) في الصين وبلات (Blat) في روسيا.

في السياقات الصناعية الحضرية، بقي العمل الاشتراكي عمومًا مميزًا بوضوح عن الحياة الأسرية. لكن شبكات التبادل لم تكن أقل أهمية هنا، على الأقل لأن نقص السلع الاستهلاكية، بما في ذلك السلع الغذائية، كان مألوفًا. وفي بعض البلدان (مثل تشيكوسلوفاكيا) كان مطلوبًا من الإثنوغرافيين أن يدرسوا «الثقافة الشعبية» لدى جماعات الطبقة العاملة مثل عمال المناجم، لكنهم لم يقوموا بعمل ميداني في المعامل. ولم يأتِ الوصف الأكثر كشفًا لشروط العمل في معمل اشتراكي على يد أنثروبولوجي، محلي أو أجنبي، بل على يد المنشق الماوي ميكلوس هارازتي[9] (Miklos Haraszti) الذي عمل في معمل جرارات ريد ستار (النجمة الحمراء) في بودابست في أواخر الستينيات. كانت الشروط لا إنسانية بكل المعاني تقريبًا. لكن، بما أن العمال لم يكونوا يحصلون على أجرهم على أساس الزمن الذي يقضونه مع آلاتهم، بل بناء على عدد القطع التي ينجزونها، فكانوا يستطيعون على الأقل أن يحتفظوا بعنصر من عناصر التحكم بعملهم. وبحسب المصطلحات الماركسية، على الرغم من أن معدل الاستغلال ربما يكون أعلى في نظام الأجر بالقطعة هذا، فإن الاغتراب تقلص من حيث أن العمال كانوا يحافظون على درجة من الاستقلالية في العلاقة مع آلاتهم. وتضمن ذلك استخدام

(9) M. Haraszti, *A Worker in a Worker's State* (London: Pelican, 1977).

الفلاحين السابقين، لكن سرعان ما أظهرت ثلة كبيرة من الإنتليجنسيا أنها متحمسة بالمثل للاستفادة من فرص التراكم الخاص الجديدة. تدحض الأدلة التي توفرها هنغاريا الاشتراكية السابقة الزعمَ (الذي يعتبره اقتصاديو التيار السائد بديهيًا) بأن حقوق الملكية المضمونة وحدها يمكن أن تؤمّن حوافز لنظام إنتاجي أكثر كفاءة. إذ افتقد القرويون الهنغاريون حقوقًا بالأرض محددة بوضوح، بل حتى بقطعة أرضهم الأسرية، ولكن لم يكن لذلك أي أثر واضح في أخلاقياتهم في العمل. لأن قوة عملهم كانت متاحة لاستخدام المؤسسات الاجتماعية. وكانت السلسلة النموذجية على النحو التالي: كانت المزرعة الجماعية تنتج الحبوب بكفاءة في الحقول التي حولت إلى مزارع جماعية باستخدام تقانات حديثة، وتبيع جزءًا منها للأسر حتى تستخدمه علفًا في تربية الحيوانات كثيفة العمل، ثم كانت المؤسسة الاشتراكية تشتري الحيوانات منها، أو تساعدها في تسويقها تسويقًا خاصًا. لم يعتمد هذا «التكافل» بين الاقتصاد الاشتراكي والاقتصاد الأسري الفلاحي على ملكية وسائل الإنتاج: إذ كان الدافع إلى فرط النشاط في الريف الاشتراكي السابق هو الفرص المتزايدة للحصول على السلع الاستهلاكية، وأولها البيوت والسيارات[7].

بحلول الوقت الذي نشرت فيه أولى الإثنوغرافيات الغربية عن أوروبا الشرقية، كان إطار كارل بولاني المفهومي قد أصبح غير رائج. ومع ذلك، كانت تصنيفات بولاني ملائمة جدًا لوصف تلك الاقتصادات الريفية الاشتراكية. كانت إعادة التوزيع هي «أسلوب التكامل» الأبرز، إذ شكل المسؤولون الاشتراكيون طبقة جديدة، على الرغم من أن البيروقراطيين الصغار في المؤسسات والمزارع الذين يقومون على بساتينهم الخاصة كانوا يشكلون طبقة واضحة مختلفة عن النومنكلاتورا[8] (Nomenklatura) القوية الموجودة في المستويات الأعلى. لكن إعادة التوزيع الاشتراكية عُدلت مع الزمن بعناصر من

(7) M. Lampland, *The Object of Labor: Commodification in Socialist Hungary* (Chicago: University of Chicago Press, 1995), and C. Hann, *Tazlar: A Village in Hungary* (Cambridge: Cambridge University Press, 1980).

(8) في البلدان الاشتراكية السابقة كانت النخب القيادية في الأحزاب الشيوعية وأجهزة الدولة تشكل ما يمكن عدّه طبقة ذات امتيازات خاصة. [المترجم]

النظام الجديد أَحْدَثَ ازدهارًا متفاوتًا في الريف. فاستنادًا إلى الأيديولوجيا الاشتراكية، حتى الفلاحون الذين فرض عليهم العمل التعاوني، ظلّوا، في أفضل الأحوال، مجرد شركاء صغار في تحالف طبقي مع البروليتاريا الصناعية. أما في الممارسة فكان بمقدور أعضاء المزارع التعاونية في العادة أن يجدوا مجالًا ما لمتابعة بعض الأعمال التجارية الخاصة. ولم تكن الحكومات تستطيع تحمل المخاطرة بإغلاق قنوات التسويق خارج الخطة المركزية، لأن القيام بذلك كان من شأنه أن يعرض للخطر إمدادَ السكان الحضريين المتزايدين بسرعة بالغذاء. وحتى البلدان الاشتراكية الأقل تمدينًا سمحت بمجال للمبادرة الاقتصادية الخاصة أوسع مما كان مفترضًا على نحو شائع في الغرب، مثلًا في بناء المساكن والحصول على السلع الكمالية.

أخذ ترويض الثورة الاشتراكية زمنًا أطول في الصين، لكن هنا أيضًا بدأت مستويات المعيشة الريفية أخيرًا بالارتفاع بسرعة بعد عام 1979 مع إدخال «نظام المسؤولية الأسرية» محل الإنتاج الجماعي. ولم يكتسب الاقتصاد الإنساني قوة جديدة إلا بعد التخلي عن الأهداف الاشتراكية الأصلية المتمثلة بإزالة الأسرة من الإنتاج ومكافأة العمل عن طريق «نقاط العمل» وإلغاء الأسواق.

تُعتبر الكتابات عن العقود الأخيرة من الاشتراكية الهنغارية غنية على نحو استثنائي، لأن وصول الغرباء إليها كان أسهل منه مقارنة مع معظم الأجزاء الأخرى من العالم الثاني. وكان الإثنوغرافيون الهنغاريون أنفسهم أيضًا أحرارًا نسبيًا في توثيق دراما التحول الريفي الاشتراكي. فبعد ما يزيد قليلًا على عقد من الزمن من قمع «ثورة مضادة» مناهضة للاشتراكية في عام 1956، بدأ الممسكون بزمام السلطة في بودابست في عام 1968 بتنفيذ إصلاحات كان لها الأثر الأكثر دراماتيكية في الريف. وقادت المبادرات التي طرحت على الأسر بعد عام 1968 إلى معدلات عالية من «الاستثمار الذاتي»[6]. استخف المتعجرفون الحضريون بالسلوك الاقتصادوي بين

(6) A. Chayanov, *The Theory of Peasant Economy* (Homewood, Ill: Irwin, 1925).

أجـرى علمـاء غربيـون دراسـات باكرة فـي المناطـق الريفيـة النائية التي اعتُبـرت بيئـةَ علمـاء الأنثروبولوجيا الطبيعيـة. وكانت الدراسـةُ الأكثر تفصيلًا لمزرعةٍ جماعية سـوفياتية (كولخوز) هي دراسة كارولاين همفري[4] (Caroline Humphrey) فـي بورياتيـا (Buriatia)، واسـتندت إلـى دراسـة ميدانيـة جرت في السـتينيات بعد جيـل واحد من العمل الجماعي [التعاونـي] (Collectivization). أظهرت همفري كيف كان موظفو المزارع قادرين على إيجاد فسـحة لمناقشـة أهداف الخطة التي يتلقونها من الأعلى، وأظهرت، على نحو أعم، كيف كانت المؤسسـات البيروقراطيـة الحداثوية للمزرعة التي تحمل اسـم «تعاونية كارل ماركـس»، تصطبغ بالقرابات المحلية والممارسـات الدينية. أولت الدراسـاتُ اللاحقة للمؤسسات الزراعية التي حُولت إلى جمعيات تعاونية (Collectivized) فـي أوروبا الشـرقية مزيدًا مـن الاهتمام إلى اسـتراتيجيات القروييـن العاديين ونجاحهـم الكبيـر في السـعي وراء المصالح الشـخصية، وهذا مـا كان يجري أحيانًا بتعاون مثمر مع إدارة التعاونية، وبتخريب أهداف المخططين في أحيان أخرى. كانت «فضيحة القطن» في أوزبكستان السوفياتية في الثمانينيات مجرد مثال متطرف على ذلك. وفي حين جادل بعض المراقبين وعدد من الدارسين من آسيا الوسطى بأن موسكو كانت قوة استعمارية في المنطقة، سمح التواطؤ متعدد المستويات على تزوير إحصاءات الخطة بتدفق موارد مهمة من المركز إلى الأطراف. وهنا، كما غالبًا، كان التخطيط المركزي كارثة بيئية، لكن تأكّل الموارد حقق بالفعل منافع مهمة للمجتمعات المحلية.

أفسـحت الرؤية السـتالينية إلى «المعامـل في الريف» في أوروبا الشـرقية الطريقَ أمام عمليات التحديث التي لم تكن مختلفة كثيرًا عما كان أنثروبولوجيون آخـرون يوثقونـه في أوروبـا الغربيـة والجنوبية، مثـل فردنـة (Individualization) خيـارات الـزواج والهجـرة الريفيـة. وبعـد اضطرابـات أولية متصلـة بمصادرة الأرض مـن النخـب القديمـة، «رُوِّضـت» الثـورة الاشـتراكية[5]. والمدهش أنّ

(4) C. Humphrey, *Karl Marx Collective: Economy, Society and Religion in a Siberian Collective Farm* (Cambridge: Cambridge University Press, 1983).

(5) G. W. Creed, *Domesticating Revolution: From Socialist Reform to Ambivalent Transition in a Bulgarian Village* (University Park, PA: The Pennsylvania State University Press, 1998).

الملكيـة. وأخيرًا، نتحول إلى الأشـكال المختلطة في شـرق آسـيا المعاصرة، حيث جُمع بنجاح بين حكم الحزب الواحد والاعتماد الكثيف على الأسواق؛ ونسـأل مـا إذا كان هـذا يعبر عن النهاية الحاسـمة لبديل اشـتراكي أم تجديدًا ممكنًا قابلًا للحياة في القرن الحادي والعشرين.

الاشتراكية

كان لجميـع البلـدان الاشـتراكية، مـن دون اسـتثناء تقريبًـا، تقاليدهـا الأكاديمية في الأنثروبولوجيا مستمدّةً من ماضيها السابق على الاشتراكية، لكن تلك التقاليد كانت تميل إلى التركيز على الأقليات القصيّة (في حالة روسـيا والصين) أو على ثقافة الفلاحين الشـعبية ما قبل الصناعية، وكانت الفرضية هي أن هؤلاء يحافظون على جوهر الأمة في «الإثنوغرافيا القومية» لأوروبـا الشـرقية. ولـم يـول أي مـن هـذه التوجهـات أولويـةً كبـرى للأنثروبولوجيا الاقتصادية، كما لم يكن في وضع يمكنه من اسـتقصاء أثر التحول الاشتراكي. وأثبتت الإثنوغرافيا القومية أنها متينة على نحو مدهش في أوروبا الشـرقية، على الرغم من أن هذا الفرع حُوّر في الصين وروسيا علـى نحـو أكثـر صرامـة ليتوافق مـع الماديـة التاريخية الماركسـية. كانت الأنثروبولوجيـا معروفـة عـادة على شـكل إثنولوجيا، وترافقت مع دراسـة البدائييـن والمتخلفيـن، أي أولئـك الذيـن يجـب أن تتغلب عليهم مسـيرة التقدم الاشتراكي. ولم يكن أمام الأنثروبولوجيين مجال لتناول الاشتراكية ذاتهـا، إلا ربمـا مـن خـلال تعليقات سـاخرة في أعمـال مكرسـة ظاهريًا لمواضيـع مختلفـة تمامًـا. وفـي ما عـدا حفنة مـن الزملاء، لـم تكن تلك الحكايات الهدّامة مفهومة إلا لإرنسـت جيلنر (Ernest Gellner)، وهو متابع متحمس للأدب الأنثروبولوجي السوفياتي في إنكلترا[3]. أمّا التقليدُ البحثيّ الروسـي الـذي بحوزته الكثير مما يقدمـه للأنثروبولوجيا الاقتصادية فكان الاحصـاءات الزراعية الريفيـة. لكنه قُضي عليه حتى قبل إعدام شـخصيته البارزة ألكساندر كايانوف في عام 1937.

(3) E. Gellner, *State and Society in Soviet Thought* (Oxford: Blackwell, 1988).

الأجل الذي كان يحدث في الغرب على يد «الليبرالية المضمَّنة»[2] (Embedded Liberalism) وحدها، بل ومع ذروة البديل الاشتراكي الذي كان مسيطرًا على امتداد الكتلة البرية من أوراسيا الشمالية. ومع حلول الستينيات، باتت موسكو قادرة على التباهي بنجاحها في رفع مستويات المعيشة، وبمنافسة الولايات المتحدة في «سباق الفضاء»، وبتقاسم مواردها وتقاناتها مع الدول المستقلة حديثًا في أفريقيا وفي أماكن أخرى.

كان على التنمية الاقتصادية في معظم مناطق هذا «العالم الثاني» أن تتناول المسائل الأساسية ذاتها التي ناقشناها في الفصل السابق، لكن نموذج التحديث الرأسمالي كان مرفوضًا. وبدلًا من ذلك، نُظر إلى التجارة والنقود بكل الشك الذي ميز العصر الزراعي. وانتقلت وسائل الإنتاج إلى الملكية الجماعية. وأخذت هذه الأخيرة شكلين رئيسين، مع اعتبار ملكية الدولة أيديولوجيًا أعلى من ملكية المزارع والمعامل ملكية تعاونية من جانب عمالها. واختلف الاقتصاد الصناعي، الذي بزغ في الاتحاد السوفياتي بسرعة تصل حد الخطر، من نواحٍ عدة عن نظيره الغربي، ليس أقله من ناحية جرّه النساء إلى قوة العمل وتغييره العلاقات العائلية.وخرج العلماء الاجتماعيون الغربيون بتشكيلة من النظريات لفهم هذا الشكل من الاشتراكية؛ وكانت «الشمولية» (Totalitarianism) أكثرها شعبية. كان التباين بين التخطيط الاشتراكي وأشكال الإنتاج الرأسمالية أقوى بوضوح في الريف منه في المعامل الحضرية، لكنه ما من أدلة تُذْكَر على أن السلطات الاشتراكية نجحت حتى في الاقتراب من مثالها عن «الإنسان السوفياتي الجديد». وبالعكس، فإنَّ قصور التخطيط المركزي شجّع السلوكَ الاقتصادوي ضمن حدود النظام: فبدا «الإنسان الاقتصادي» الذي ظهر الآن في هيئة «الإنسان السوفياتوي» (Homo Sovieticus)، نوعًا من التقرّب الواقعي المشوَّه من وقائع الحياة اليومية.

بعد مراجعة الأدبيات المتعلقة بالاشتراكية، نتابع لندرس تحول الكتلة السوفياتية على مدى العقدين السابقين، مع إيلاء اهتمام خاص لعلاقات

---

(2) J. G. Ruggie, «International Regimes, Transactions, and Change: Embedded Liberalism in the Postwar Economic Order,» *International Organization*, vol. 36 (1982), pp. 379-415.

7
البديل الاشتراكي

لاحظنا آنفًا أن النقد الاشتراكي لاقتصاد السوق الرأسمالي كان مؤثرًا في تشكيل الأنثروبولوجيا الاقتصادية منذ بداياته في القرن التاسع عشر وصولًا إلى الماركسيين الغربيين في الستينيات والسبعينيات. وأخذ ذلك في معظمه شكل تطبيق مفاهيم الاشتراكية والتيارات المتعلقة بها في الفكر الغربي على طيف من المجتمعات غير الغربية. هل كان هناك نمط إنتاج آسيوي؟ هل كان هناك نمط إنتاج إقطاعي في أفريقيا؟ هل يمكن لنظريات الأمير بيتر كروبوتكين[1] (Peter Kropotkin) عن المعونة المتبادلة أن تلقي الضوء على التبادل بين سكان الأدغال؟ هل يمكن التنظير أنّ الفلاحين المعاصرين «منتجو سلع زهيدة»؟

بالمقابل، تتعلق الأسئلة التي نطرحها في هذا الفصل بالبلدان التي سعت، بهذه الدرجة من المنهجية أو تلك، إلى إنشاء نماذج اشتراكية من المجتمع والاقتصاد لتكون بدائل لنماذج رأسمالية السوق. بدءًا من الثورة الروسية في عام 1917 فصاعدًا، كانت الاقتصادات الإنسانية اليومية لـ «الاشتراكية القائمة فعليًا» مغلقة عمليًا على الباحثين في العلوم الاجتماعية، حتى إنّ كلًا من القدح السياسي في فترة الحرب الباردة وصراعات الطوائف داخل الماركسية الغربية نجحا في تجاهل ما كان يجري فعليًا في أكبر دولة في العالم. وبعد الحرب العالمية الثانية، أصبح الاتحاد السوفياتي قائدًا بلا منازع لتحالف دولي. ولم يتزامن عصر الأنثروبولوجيا الاقتصادية الذهبي مع الازدهار طويل

(1) P. Kropotkin, *Mutual Aid: A Factor of Evolution* (London: William Heinemann, 1902).

ما زالـت فرضية التنمية القديمة تعتبر صحيحة بالنسـبة إلى الأغلبية السـاحقة من الناس الأحياء. فهم يريدون أن يكونوا مواطنين كاملين في عالم لا يسـتطيعون أن يروا مزاياه إلا على شاشـات التلفاز. إنهم بحاجة إلـى أكثـر مما يملكون أصـلًا، لا إلى أن يقال لهم إن الوقتَ وقتُ شـد الأحزمـة. مـا زال الأفارقـة ينجبـون الكثيـر مـن الأولاد لأنهـم غالبًا ما يفقدون أولادهم. وإذا كان السكان يتضاعفون كل ثلاثة عقود، فإن ذلك يعكـس التحسـينات المحـدودة التـي جـرت علـى صعيـد حمايتهم من الحرب والأمراض والمجاعة. لكنهم يعرفون أن عليهم أن يقطعوا طريقًا طويلـة قبل أن يتمتعـوا بالمنافع الاقتصادية الحديثة التي تعتبر بديهية في الغـرب (حيـث قد لا تسـتمر إلى الأبـد). وحتى ذلك الوقت، سيسـتمر الدافـع إلى التطور في إغراق الأصوات التي تطالب بإلحاح بوضع قيود لمصلحة البيئة.

خلاصة

ستفرض الأزمات السياسية والاقتصادية، عاجلًا أم آجلًا، إعادة الاعتبار إلى المبادئ التي تنظم الاقتصاد الإنساني العالمي. ويجب على الأنثروبولوجيين أن يبينوا، لا كيف ينظم الناس أنفسهم محليًا في مواجهة التفاوت العالمي اليوم، بل وكيف يمكن جعل المجتمع أعدل. وهذا يتضمن نقدًا أساسيًا للأفكار والممارسات التي تجري باسم «التنمية». وبرز حديثًا إصرارٌ متزايد في البلدان الغنية على الواجبات الإيكولوجية والبيئية التي يشار إليها عادةً باسم «التنمية المستدامة». والفرضية هنا هي أن الفقراء لا يستطيعون أن يصبحوا مثل الأغنياء، لأنه لا يوجد ما يكفي من كل شيء للجميع. وكانت الدول الغربية (وبعض الآسيوية)، حين جعلت من انحطاطها الاقتصادي والسكاني مزية، قد أعادت إلى الأذهان جدلًا في شأن «حدود النمو» سبق له أن ظهر أول مرة في السبعينيات[30]. إذ طالما شُغلت النخب بأن توسّع الفقراء السكاني غير المضبوط يمثل تهديدًا لأمنها الخاص، وهو ما وصل الآن مستوياتٍ عالمية.

تقترح الدول الغنية وضعَ حد لانبعاث غازات الدفيئة (Greenhouse) في البلدان النامية عند مستوى أدنى من انبعاثاته في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. لكن البرازيل والهند والصين وجنوب أفريقيا والأطراف الرئيسة الأخرى في إعادة هيكلة الرأسمالية اليوم تعترض على ذلك، ولديها ما يكفي من المبررات، لأن الغرب مسؤول عن الحجم الأكبر من ثاني أكسيد الكربون الموجود أصلًا في الجو. هكذا، أطلق القادة البرازيليون والصينيون في قمة كوبنهاغن في عام 2009 في شأن «الاحترار العالمي» مزحة تقول إن الولايات المتحدة مثل رجل غني يقوم، بعد أن يتخم نفسه على المأدبة، بدعوة جيرانه لتناول القهوة، ويطلب منهم أن يدفعوا الفاتورة معه. تخيلوا كيف كانت ألمانيا والولايات المتحدة ستتصرفان لو أن بريطانيا، لدى فقدان موقعها المسيطر في الاقتصاد العالمي، اقترحت عليهما أن تكبحا تطورهما باسم «الاستدامة».

(30) Donella Meadows [et al.], *The Limits to Growth* (London: Earthscan, 1972).

في مركز المدينة؛ وكانوا يقطعون المسافة جيئةً وذهابًا إلى أعمالهم في شوارع تخفي واجهاتُ دكاكينها شروطَ السكن المرعبة في الأحياء الفقيرة الواقعة خلفها. ويصل ذلك في جوهانسبوع بعد الفصل العنصري إلى حدود قصوى، حيث تحرس شركاتٌ أمنية خاصة بواباتِ الضواحي الشمالية التي تعيش فيها الجماعات البيضاء الغنية، أما السود الفقراء فما زالت تكتظ بهم بلدات كالحة. ويمكن العثور على مبدأ الفصل العنصري حاليًا في كل مكان في أنظمة التمييز المحليّة على هذه الدرجة من السفور أو تلك.

إن العلاقة التاريخية بين شعوب البلدان الغنية والبلدان الفقيرة هي حركة في اتجاهين. فإذا كانت العقود التي سبقت الحرب العالمية الأولى هي حقبة من «العولمة» تميزت بهجرة الأوروبيين الواسعة إلى الأراضي المعتدلة في العالم الجديد، وبهجرة العمال الآسيويين غير المهرة إلى المستعمرات المدارية، شهد عصرنا هجرة سكان البلدان الفقيرة إلى المراكز الغربية الرئيسة. ووحّد رأسُ المال الغربي الاقتصادَ العالمي، وشجع صعودُ الصناعة الآلية كبيرة الحجم على ظهور اقتصادٍ عالي الأجر في الوطن الأم منفصلٍ عن العمل الرخيص في المستعمرات. وحاليًا، تأتي أرخص المنتوجات الزراعية من البرازيل، وأرخص المنتوجات المصنعة من الصين وأرخص الخدمات المعلوماتية من الهند وأرخص العمالة المهاجرة المتعلمة من حطام الإمبراطورية السوفياتية. وها هم العمال الغربيون، بعد موجة هجرة من البلدان الفقيرة شجعتها ثلاثة عقود من السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، يواجهون منافسة متزايدة في بلدانهم وفي الخارج، تمامًا لأن رأس المال أصبح عالميًا فعلًا لأول مرة نتيجة الانتشار إلى مناطق جديدة من الإنتاج والتراكم، ولا سيما في آسيا. إن إبقاء التيارين ـ عالي الأجر ومنخفض الأجر ـ منفصلين عبر تمييز عنصري منتظم ارتفع إلى مستوى المبدأ العام للمجتمع العالمي، وتكرر على المستويات كلها، على هذه الدرجة من الوضوح أو تلك.

أن الفقـر والبطالة اللذين يولّدهما الانهيار الاقتصادي، سـيغمران حكوماتهم، والحل هو زيادة قوة الجماهير الشرائية. واليوم، إن البلدان الغنية مرمية، على نحـو مشـابه وبـلا هدف، فـي بحر من البؤس الإنسـاني يشـمل معظم البشـر الأحيـاء. وجادل ماركـس بأن علاقات الإنتـاج الاجتماعية تفعـل فعل كوابح كثيرة تكبح تطور قوى الإنتاج، وهذا ما قصده عندما قال إن الأسواق الرأسمالية لـم يكـن فـي مقدورها أن تنظـم الإنتاج الآلـي لمصلحة المجتمـع كله. القيد الرئيس على تطوير الاقتصاد الإنساني اليوم هو السلطة الإدارية للدول القومية التـي تمنـع ظهور أشـكال جديدة من الاقتصـاد العالمي أكثـر ملاءمة لظروف الاندماج العالمي التي نشأت مؤخرًا. وهذا أيضًا يمنع تنفيذ برنامج كينزي من شـأنه أن يخفف الفقر العالمي عن طريق إعادة توزيع القوة الشرائية على نحو عابر للقوميات.

هنـاك كذبة كبيرة في قلب الاقتصاد السياسـي الحديث. فنحن نعيش في ديمقراطيـات مزعومة، فيهـا مبدأ عام يقوم على أن الجميع أحرار بالتسـاوي. ومع ذلك يجب أن نبرر منح بعض الناس حقوقًا أدنى؛ لئلا تتعرّض التفاوتات الاقتصادية الوظيفية للتهديد؛ وهذا التفكير المزدوج منقوش في جينات الدولة القومية الحديثة. فالقومية هي عنصرية من دون الادعاء بأنها منتظمة أو عالمية. ذلك أن ما يُدْعَى بالأمم التي غالبًا ما تكون هي ذاتها نتيجة قرون من الصراع غيـر المتكافئ، تربط الاختـلاف الثقافي بالولادة، وتضع حقوق المواطنين في مواجهة جميع الوافدين. وإن الهوية الناتجة، المبنية على تقسيم إقليمي وتنظيم للحركة عبر الحدود، تبرر المعاملةَ الظالمة لغير المواطنين، وتعمي البشر عن مصالح الإنسانية المشتركة.

تنشـأ الازدواجيـةُ المعاصرة واسـعةُ الانتشـار مـن الحاجة إلـى إبقاء النـاس، الذين يتمتعون بفرص حياتيـة متفاوتة جدًا، متباعدين. فعندما جاء إنغلز[29] إلى مانشستر، لاحظ أن الأغنياء يعيشون في الضواحي، ويعملون

(29) F. Engels, *The Condition of the Working-Class in England in 1844* (New York: Cosimo, 1845).

هي الطموح إلى رفع مستويات المعيشة حول العالم، يجب القيام ببعض المحاولات لاستخدام سلطة البيروقراطية التنسيقية على طاقات الناس المنظمة ذاتيًا[25].

ما بعد التنمية؟

تمتعت الفرضية القائلة إن الدول الغنية تساعد الدول الفقيرة في «التنمية» بشيء من القوة في العقود التي تلت الحرب مباشرة، أولًا لأنَّ هذه الدول الغنية كانت من الأسياد المستعمِرين ثم في إطار الاستقلال الوطني. لكن ثلاثة عقود من العولمة الليبرالية الجديدة قوّضت ذلك كله. وبعد أن استنزف تسديدُ الديون دخلَ البلدان الفقيرة، وقُوضت قدرة الحكومات على حماية مواطنيها نتيجة التكيف البنيوي وتقلُصِ مستويات المساعدة إلى حد أصبحت معه مسألة رمزية فحسب، ما عاد من المفاجئ أن يرى كثيرون الآن التنميةَ بوصفها ادعاء زائفًا بالتفوق الأخلاقي من جانب الأغنياء يخفي حقائق عالمنا الاقتصادية. وهكذا يفترض المدافعون عن مقاربة «ما بعد التنمية» أن التنمية انتهت[26]. وهم يفضلون التركيز على الحركات الاجتماعية، كتلك التي اجتمعت عن طريق مجموعة من المنتديات الاجتماعية العالمية خلال العقد المنصرم، والتي تتحدى فرضيات العولمة الليبرالية الجديدة وممارساتها. ويزعم الأنثروبولوجيون النقديون، مثل فيرغسون[27] وأرتورو إسكوبار (Arturo Escobar)، أن«التنمية» هي مجرد طريقة في الكلام («خطاب») من دون أي أثر حقيقي في المجتمعات الفعلية يتجاوز المحافظة الكلية على الوضع الراهن الذي يصبح فيه بعض الأغنياء أغنى بكثير، في حين لا يصبح الفقراء بالتأكيد أقل فقرًا.

في الكساد العظيم، قدّم كينز[28] حلًا عمليًا للنخب الوطنية المعنية مفادُه

---

(25) B. Guha-Khasnobis, R. Kanbur and E. Ostrom, eds., *Linking the Formal and Informal Economy: Concepts and Policies* (Oxford: Oxford University Press, 2006).

(26) M. Rahnema and V. Bawtree, *The Post-Development Reader* (London: Zed, 1997).

(27) J. Ferguson, *The Anti-Politics Machine.*

(28) J. M. Keynes, *The General Theory of Employment, Interest and Money* (London: Macmillan, 1936).

لذلــك، هــو «القطاع غيــر المنظم»، وهو ما أصبح في ما بعد كلمة أساســية تساعد في تنظيم جزء من البيروقراطية الأكاديمية وبيروقراطية صنع القرار. وهكذا، سـيكون من العدل أن القول إن لفكرة «الاقتصاد غير المنظم» لها مصدرًا مزدوجًا يعكس جانبي التنمية: البيروقراطية (منظمة العمل الدولية) والناس (الإثنوغرافي).

مـا كان لأحـد أن يتنبأ بمـا حدث بعد ذلك: ففي ظل إصـرار الليبرالية الجديدة على تقليص قبضة الدولة على «السوق الحرة»، نُزع الطابع المنظم جذريًـا عن الاقتصادات الوطنية والاقتصاد العالمي نفســه. وهكذا، لم يكن الأمر انتقالَ إدارةِ النقود إلى الخارج فحســب، بل إن الشـركات تحولت في تأميـن قواها العاملة إلى التعاقد الخارجي، وقلصت عدد العاملين، وجعلت عملهـم أقـل ضمانًا؛ وخصخصــت الوظائف العامة، على نحو فاسـد غالبًا؛ وازدهرت تجارة المخدرات والأسـلحة المحرمة؛ واحتلت الحرب العالمية علـى «الملكيـة الفكرية» مكانة مركزية في الدافع إلى الأرباح؛ وتخلت دول بأكملها، من مثل زائير موبوتو (Mobutu) عن أي ادعاء بالالتزام بالشـكليات في شـؤونها الاقتصادية. وقاد سـعار السوق إلى اسـتيلاء «القمم المسيطرة» (Commanding Heights) فـي الاقتصـاد غيـر المنظـم علـى البيروقراطيـة التي صنعتهـا الدولـة. وهكذا يقـال إن 70 ـ 90 في المئة من الشـركات الوطنية الأفريقية الآن «غير منظمة»، ووصل تقارب الأشكال القانونية وغير القانونية مـن الرأسـمالية نقطةً يصعـب معها التمييز بينها. ففي عام 2006، اكتشـفت شـركة الإلكترونيـات اليابانيـة (NEC) نسـخة غيـر قانونيـة عنهـا، تعمل عند مسـتوى الإنتـاج نفسـه تقريبًـا وتحت الاسـم ذاته وأكثـر ربحية منهـا لأنها بالكامل غير قانونية[24].

قطـع الاقتصـاد غيـر المنظـم طريقًـا طويلـةً نتيجـة العولمـة الليبرالية الجديـدة. وربمـا حـان الوقـت لنصبـح أكثـر تمييزًا فـي مقاربتنـا للأعمال الاقتصادية غير المنظمة. وبغض النظر عن أي شيء آخر، إذا كانت «التنمية»

---

(24) A. Johns, Piracy: *The Intellectual Property Wars from Gutenberg to Gates* (Chicago: University of Chicago Press, 2009).

تقتضي الجهد المؤسسي الرامي إلى تنظيم المجتمع على أسس منظمة (Formal). وكما لاحظنا عندما ناقشنا الشكلانية في الفصل الرابع، إن «الشكل (Form)» هو القاعدة، وهو فكرة عما يفترض أن يكون عامًا في الحياة الاجتماعية؛ وكانت الأشكال المسيطرة، طوال معظم القرن العشرين، هي تلك التي للبيروقراطية، ولا سيّما البيروقراطية الوطنية، لأن المجتمع أصبح متطابقًا إلى درجة كبيرة مع الدول الأمم.

تجلت الأزمة العالمية في دوائر صنع السياسات التنموية في مطلع السبعينيات على هيئة خوف من «البطالة الحضرية في العالم الثالث». كانت المدن هناك تنمو بسرعة، لكن من دون نمو مماثل في «فرص العمل» التي كان التوظيف المنتظم على يد الحكومة والشركات هو الفكرة السائدة عنها. واعتقد كل من الكينزيين والماركسيين على حد سواء أن الدولة هي الوحيدة القادرة على أن تقود اقتصادًا يمكن أن يحقق التنمية والنمو. وبذلك كان السؤال: كيف سنؤمّن («نحن»، أي البيروقراطية ومستشاروها الأكاديميون) للناس فرص العمل والصحة والسكن وغيرها مما يحتاجون إليه؟ وما الذي سيحدث إذا لم نفعل؟ رفَعَ شبحُ أعمال الشغب في المدن، بل والثورة، رأسيهما. وأثارت «البطالة» صور الكساد العظيم، صور حشود من الرجال المحطمين الذين يتجمهرون على نواصي الشوارع.

لم تتقاطع هذه القصة مع تجربة العمل الميداني الذي قام به هارت على مدى سنتين في أحياء أكرا (Accra) الفقيرة. أراد أن يُقنع اقتصاديي التنمية بالتخلي عن نموذج «البطالة» وتبنّي الفكرة القائلة إن ما يجري في الأساس الاقتصادي هو أكبر مما يسمح خيالهم البيروقراطي بتصوره. ولم يكن لدى هارت أي طموح لنحت مفهوم يدرج رؤية إثنوغرافية معينة لنشاط اقتصادي غير منتظم في السجالات الدائرة في صناعة التنمية. لكن تقريرًا عن كينيا لمصلحة مكتب العمل الدولي[23] أراد أن ينحت مفهومًا

---

(23) International Labour Office, *Employment, Incomes and Inequality in Kenya* (Geneva: ILO, 1972).

كان لمقالة غيرتز عن البازار الجاويّ شـقيقة توأم هي مقالته عن بالي (Bali). وهنـاك، كان بعـض أعضاء طبقة من الأمراء الملكيين قـد أخذوا بتملك المعامل، والهدف الرئيس من ذلك هو المحافظة على عمل جيش من الأنصار السياسـيين. لم تكن إدارتهم لهذه المشاريع تدين إلا بالقليل لمبادئ علم الاقتصاد، إن وجدت. كانـوا يحتفظون بعمالهم في الأحوال كلها، بغض النظر عن الربح، لأن المهم هو الإبقـاء على الأنصـار. ويمكن النظر إلى هذه القصة على أنها تعبير رمزي سـاخر عن الاشتراكية، الجانب الآخر من الحرب الباردة وموضوع الفصل الآتي.

يعيش معظم قرّاء هذا الكتاب أساسًـا داخل ما يمكن أن نسميه الاقتصاد المنظـم [الرسـمي Formal]. وهـذا عالـم مـن الرواتب أو المنـح، ومدفوعات الإيجار أو أقساط الرهن، وتقويمات الائتمان النظيـف، والخوف من السلطات الضريبيـة، والوجبـات المنتظمـة، والاسـتخدام المعتدل للمنشـطات، والغطاء الصحـي الجيـد. وبالطبع تعاني الأسـر من أزمات اقتصادية بيـن وقت وآخر، ويشعر بعض الناس دائمًا أنه عرضة للخطر، ولا سيّما الطلاب. لكن ما يجعل أسـلوب الحيـاة هذا «منظمًا» هو اتسـاق نظامه، والتواتر الـذي يمكن التنبؤ به والحس بالسيطرة الذي غالبًا ما نعتبره بديهيًا.

بعد أن حاز هارت[21] على درجة الدكتوراه استنادًا إلى بحث ميداني في حـي فقيـر فـي مدينة في غـرب أفريقيـا، حيث وجـد هـذه المقاربـة الضمنية للاقتصـاد غيـر ملائمة إلى حد بعيـد، حاول أن ينقل تجربتـه الإثنوغرافية إلى اقتصاديـي التنمية. كان نموذج لويس الثنائي[22] للاقتصادات النامية مؤثرًا جدًا فـي ذلك الوقت، وجاءت ثنائية «المنظَّم/ غيـر المنظم» من محاولة لمعرفة ما حـدث للعمالة الزراعيـة عندما هاجرت إلى المدن التي كانت أسـواقها تتمتع بمسـتوى منخفـض من التنظيم على يد الرأسـمالية الصناعيـة. وبالطبع، تكون الجوانب المنظمة وغير المنظمة من اقتصاد ما متصلة، لأن فكرة «غير المنظم»

---

(21) K. Hart, «Informal Income Opportunities and Urban Employment in Ghana,» *Journal of Modern African Studies*, vol. 11, no. 1 (1973), pp. 61-89.

(22) W. A. Lewis, *The Evolution of the International Economic Order* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978).

الإقطاعية. وعلى نحو مشابه، أقام الشيوخ المحليون تحالفًا مع السلطات الاستعمارية لإمداد المزارع والمناجم بعمل الشباب.

هذا النوع من التحالف الطبقي مألوف في الانتقال إلى الرأسمالية تلك الألفة التي توقع الكآبة في النفس. وهو مثال على التعقيد السوسيولوجي والمؤسسي الذي تميل النظريات الاقتصادية الأكثر تجريدًا إلى تجاهله.

العمل الصناعي

مهدت دراسة فريدريك إنغلز عن مانشستر[18] الطريق أمام الأنثروبولوجيا الوصفية للأوضاع الصناعية الحضرية. كما قدم روائيون مثل تشارلز ديكنز وإميل زولا (Emile Zola) مواد غنية للدراسات اللاحقة، مثلما فعل الصحافي هنري مايهيو[19] (Henry Mayhew) في دراسته الموجزة عمل لندن وفقراؤها. تأخر الأنثروبولوجيون في البدء بدراسة العمل في بيئة بعينها. أمّا جهد رواد مثل مالينوفسكي وريتشاردز فجرى متابعة بدراسات معمقة عن سير العمل في الأسر الفلاحية، وذلك في التقليد الذي أرساه بوخر وكايانوف. لكن حتى في البلدان التي يتمّ فيها كثير من العمل في القطاع الزراعي بأيدي عمال مأجورين، لم ير الأنثروبولوجيون أن وظيفتهم هي أن يدرسوا الأعمال الزراعية الرأسمالية.

خلال الخمسينيات أجريت في بريطانيا مجموعة مهمة من الدراسات الإثنوغرافية في المناطق الريفية والحضرية، والكثير منها تحت رعاية قسم الأنثروبولوجيا الاجتماعية في مانشستر برئاسة ماكس غلوكمان. ركز برنامج البحث هذا مبدئيًا على الجماعة السلتية (Celtic)، لكن دراسة متعددة الاختصاصات قدمت وصفًا وتحليلًا غنيين لجماعة تعمل في التعدين في يوركشاير[20]. وسعى الباحثون عبر عدسات «الجماعات الصغيرة» إلى فهم

(18) F. Engels, *The Condition of the Working-Class in England in 1844* (New York: Cosimo, 2008 [1845]), chap. 6.

(19) H. Mayhew, *London Labour and the London Poor*, 4 vols (London: Dover, 1861-1862).

(20) N. Dennis, F. Henriques and C. Slaughter, *Coal Is Our Life: An Analysis of a Yorkshire Mining Community* (London: Routledge, 1956).

الاتجاهات الأكبر في المجتمع البريطاني بعد الحرب، ولا سيما تأثيرات نزع التصنيع وتغيير الأدوار الجنوسية[21].

بصرف النظر عن هذه المساهمات الباكرة لا بدّ للأنثروبولوجيا الاقتصادية النقدية التي تتناول العمل الصناعي والبطالة من أن تعتمد بقوة على المصادر غير الأنثروبولوجية. وقام علماء الاجتماع بمعظم الجهد، مع أن عالمة النفس ماري ياهودا (Marie Jahoda) أدّت دورًا رائدًا في دراسة متعددة التخصصات عن أثر الكساد العظيم في جماعة صناعية في النمسا[22]. ووجدت أن الرجال الذين يعيلون أسرهم في مارينفيلد (Marienfeld)، كانوا، عندما يفقدون وظائفهم، يُحرمون من روتينهم اليومي الطبيعي، ويصبحون قلقين، وكانت النساء يواجهن أعباء متزايدة لكنهن يتعاملن معها على نحو أفضل بكثير. كما كتب الأنثروبولوجي ليو هاو[23] (Leo Howe) بعد أكثر من نصف قرن عن نمط مشابه بين العاطلين عن العمل في بلفاست. إذ كان الرجال والنساء، عندما تخذلهم سوق العمل، يبدؤون أشكالًا بديلة من العمل، وغالبًا بزيادة الاعتماد على التموين الذاتي والقيام بأعمال يدوية في المنازل، مثلما وثّق عالم الاجتماع راي باهل[24] (Ray Pahl) عن الاقتصاد غير المنظم في كنت (Kent).

وسع هاري بريفرمان[25] (Harry Braverman) ومايكل بوراوي[26] (Michael Burawoy)، وهما عالما اجتماع متأثران بالماركسية، معرفتنا في شأن سيرورات العمل الرأسمالية. فنحن ندين للأول منهما بمفهوم «نزع المهارة» (Deskilling)،

(21) R. Frankenberg, *Communities in Britain: Social Life in Town and Country* (Harmondsworth: Penguin, 1966).

(22) M. Jahoda, P. F. Lazarsfeld and H. Zeisel, *Marienthal: The Sociography of an Unemployed Community* (New Brunswick, NJ; Transaction Publishers, 2002).

(23) L. Howe, *Being Unemployed in Northern Ireland: An Ethnographic Study* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).

(24) R. Pahl, *Divisions of Labour* (Oxford: Blackwell, 1984).

(25) H. Braverman, *Labor and Monopoly Capital: The Degradation of Work in the Twentieth Century* (New York: Monthly Review Press, 1974).

(26) M. Burawoy, *Manufacturing Consent: Changes in the Labor Process under Monopoly Capitalism* (Chicago: University of Chicago Press, 1979).

وهي عملية يجري بموجبها اختزال الحرفيين المهرة إلى مجرد الاهتمام بآلات لا تتطلب إلّا القليل من مهارتهم التقليدية. أما الثاني فقدّم سلسلة من الدراسات الإثنوغرافية عن التصنيع في العالم، تناولت المسائل المفهومية الأساسية، ولا سيما كيفية تحقيق «قبول» التفاوت على أرض المعمل. وأنجز هيو بينون[27] (Huw Beynon) الذي تأثر أيضًا بالاهتمام الماركسي بالاغتراب، دراسةً بريطانية لافتة بناء على عمل ميداني في أحد معامل فورد للسيارات. لا شك في أن العمال في ذلك المعمل كانوا ضحايا عملية نزع المهارة، لكن ذلك لم يعن أنهم كانوا قوة عمل سلبية سهلة الانقياد. بالعكس، كانوا يكرهون أعمالهم إلى حد لم يفقهم فيه حتى عمال المناجم. لكن كان العمل مقدرًا، وحتى مرغوبًا، لأن أجورهم كانت تسمح لهم بالانغماس في سحر الاستهلاك الرأسمالي خارج أوقات العمل. كان العمل في معمل فورد، على عكس العرف في المجتمعات القبلية والفلاحية، منفصلًا تمامًا عن المجموعة الأسرية؛ لكن كانت له، على الرغم من ذلك، آثار مباشرة في تغيير الأدوار والحياة العائلية.

جاءت ما بعد الفوردية بمزيد من التنوع. ويبيّن الأنثروبولوجي ماسيميليانو مولونا (Massimiliano Mollona)، في كتابه *صُنع في شيفّيلد*[28] أن تقسيم التاريخ الاقتصادي لمدينة صناعة الصلب الإنكليزية الشمالية هذه إلى مراحل متمايزة، يُغْفِلُ أن أساليب التنظيم الرأسمالي المختلفة تعايشت منذ القرن الثامن عشر متجهة نحو استراتيجيات عمل مرنة وواسعة الحيلة، وكذلك نحو اندماجها القريب في الاقتصاد غير المنظم الذي يربط الأسر بالمجتمع الأوسع. ويقدم مولونا تحليلًا نقديًا للانتقال إلى «النقابات المجتمعية»، مجادلًا بأن العلاقات الاقتصادية التي قامت عن طريق العمل تبقى أنجع أساسٍ للمقاومة الجماعية. ويبيّن الأنثروبولوجيون في أماكن أخرى كيف أن الكوزمولوجيات المحلية

---

(27) H. Beynon, *Working for Ford* (London: Penguin, 1973).

(28) M. Mollona, *Made in Sheffield: An Ethnography of Industrial Work and Politics* (Oxford: Berghahn, 2009).

شكلت بعمق هذه الأشكال من المقاومة (كما في مناجم القصدير البوليفية[29] أو المعامل الماليزية[30].

قام جوناثان بارّي[31] بعمل ميداني على مدى طويل في مدينة أخرى لصناعة الصلب، هي مدينة بيلاي (Bhilai) في الهند، حيث قام مجتمع صناعي كوزموبوليتي بروح الحداثة الجديدة التي أعقبت الاستقلال، وجذب إليه فلاحين من أنحاء الهند كلها للعمل في المعمل الذي بناه السوفيات، لكن كان يجب ترحيل السكان المحليين لإفساح المجال للمعمل. وظهر نمط مركب من الانقسامات الطبقية، وفيه ظهرت أرستقراطيةُ عمل قانعة، يخدمها اتحاد فاسد، تتعارض مصالحها جوهريًا مع جيش العمال المؤقتين المنظمين ذاتيًا في القطاع غير المنظم الذين كان عملهم ضروريًا بالقدر ذاته لتشغيل المعمل. أكد هذا النمط التراتبي من التصنيع النتائجَ التي توصّل إليها مارك هولمستروم[32] (Mark Holmstrom) في دراسة عن بانغالور. ففي البداية، اقترح هولمستروم نموذجًا ثنائيًا تمامًا عن سير العمل، لكنه أدرك في ما بعد عام 1984 الصلات المعقدة بين «القلعة» التي تشغلها أرستقراطية العمل والأعداد الهائلة من العمال الموقتين والمهاجرين الصارخين للوصول إلى المدخل. وشوّشت عقود الليبرالية الجديدة هذه الصورة أكثر عبر توسيع التعاقد من الباطن (Subcontracting) أو التلزيم الخارجي (Outsourcing) وضعف تنفيذ تشريعات حماية العمال.

---

(29) J. Nash, *We Eat the Mines and the Mines Eat us: Dependency and Exploitation in Bolivian Tin Mines* (New York: Columbia University Press, 1979).

(30) A. Ong, *Spirits of Resistance and Capitalist Discipline: Factory Women in Malaysia* (Albany, NY: State University of New York Press, 1987).

(31) J. Parry, «Cosmopolitan Values in a Central Indian Steel Town,» in: P. Werbner, ed., *Anthropology and the New Cosmopolitanism* (Oxford: Berg, 2008), pp. 325-343, and J. Parry, «'Sociological Marxism' in Central India: Polanyi, Gramsci and the Case of the Unions,» in: C. Hann and K. Hart, eds., *Market and Society: The Great Transformation Today* (Cambridge: Cambridge University Press, 2009), pp. 175-202.

(32) M. Holmstrom, *South Indian Factory Workers* (Cambridge: Cambridge University Press, 1976).

درس الأنثروبولوجيون منذ الثلاثينيات العمل الصناعي في حزام النحاس الزامبي، عندما بيّنت أودري ريتشاردز[33] كيف أن تغيُّب الذكور عن المزارع تسبب بمحنة كبيرة في المناطق الريفية. وردّ الإثنوغرافيون الذين جمعهم ماكس غلوكمان في معهد رودس ـ ليفينغستون (Rhodes - Livingstone Institute) في الخمسينيات على سياسة استعمارية قائمة على الفصل، حظّرت على الأفارقة دخول ديارهم الريفية، ومنحتهم إقامة موقتة في المناطق الحضرية «البيضاء» وحدها. وأصرّوا على أن العمال الأفارقة ينتمون إلى المدينة عندما يباشرون عملًا حديثًا، سواء بوصفهم عمال مناجم أم عمال معامل أم عمال سكك حديد، وأنهم يكتسبون هويات الطبقة العاملة التي تستحق التعبير عن ذاتها عن طريق النقابات والأحزاب السياسية («ابن المدينة هو ابن المدينة، وعامل المنجم هو عامل منجم»). وفي الوقت ذاته، رسم بعضهم صورة أكثر تفاؤلًا للعلاقات بين المناطق الريفية والحضرية، مدّعين أن هجرة القوة العاملة كانت الآن تندمج إيجابيًا في حياة قروية أكثر ازدهارًا. وكان من البديهي أن يَعتبر هؤلاء العمال أن التقدم الذي يحرزه الانتقال إلى الحياة الحضرية لا عودة عنه. وتبنت مدرسة مانشستر برئاسة غلوكمان هذه الصورة. لكن انهيار أسعار النحاس في السبعينيات دمر أساس الحداثة المادي. وأُجبر كثير من العمال على العودة إلى الريف، وعلى أن يتعلموا من جديد كيف ينتجون الغذاء[34]. عاد بندول أسعار المعادن العالمية يتأرجح الآن مرة أخرى نحو الأعلى، في حالة النحاس على الأقل. هكذا، كان على عمال المناجم الزامبيين أن يحاكوا مرة أخرى تقنيات البقاء المرنة لعمال الصلب في شيفيلد. يوضح هذا قيمة مزج الإثنوغرافيا مع منظور تاريخي طويل الأجل. وحتى إذا كان النموذج الفوردي يخفي موقتًا الاعتماد المتبادل بين المجالين العام والخاص/ الأسري، فمن الضروري دائمًا وضع مكان العمل المنظم في سياق محلي من الأسر والحياة العائلية، من الاقتصاد غير المنظم والمجتمع، وكذلك ضمن الإطار الأوسع للعلاقات بين المدينة والريف.

---

(33) A. Richards, *Land, Labour and Diet in Northern Rhodesia: An Economic Study of the Bemba Tribe* (London: Oxford University Press, 1939).

(34) J. Ferguson, *Expectations of Modernity: Myths and Meanings of Urban Life on the Zambian Copperbelt* (Berkeley: University of California Press, 1999).

الاستهلاك

كان انتقال الإنتاج الصناعي إلى بلدان يتوافر العمل فيها بأجر زهيد وذات تنظيم تجاري متطور باطراد، كما هي الحال في الصين والهند والبرازيل، ملمحًا ثابتًا في العقود الأخيرة. وفي البلدان الليبرالية الجديدة، قلصت موجةٌ من التعاقد الخارجي ومن تقليص عدد العاملين ومن تحويل قوة العمل إلى وظائف موقتة، قوةَ النقابات السياسية، وبدا أنها تعزز وجهة النظر القائلة إن الجماهير الغربية تساهم الآن في الرأسمالية بوصفها مستهلكة أساسًا لا بوصفها منتجة. فاندفع الأنثروبولوجيون، وقد حذوا مرة أخرى حذو علماء الاجتماع والمؤرخين، نحو دراسة الاستهلاك. وكان التحدي هنا هو تفسير ما يدفع الناس في الاقتصادات الحديثة إلى شراء الأشياء التي يشترونها على نحو يسوقهم أحيانًا إلى مشكلات وتضحيات كبيرة بغية أن يستهلكوا أشياء لا ترقى بأي شكل من الأشكال إلى مستوى الضرورة المادية. ومرة أخرى، كان علماء الاجتماع، ولا سيما ثورشتاين فيبلين[35]، أول من تناول ذلك.

طور بعض الأنثروبولوجيين منظورًا متميزًا عبر الاستفادة من خبرتهم التقليدية في الثقافة المادية والبقاء على مسافة من سجالات الأنثروبولوجيا الاقتصادية الرئيسة. وتكمن فائدة هذا التركيز على الثقافة المادية في معالجتها العلاقات بين الذات والموضوع، وفي الطريقة التي نتأمل بها علاقاتنا مع الآخرين والعالم عن طريق الأشياء. ولهذا التأمل أبعاد عملية واجتماعية ورمزية في كل مكان. وكانت دراسات أبكر عن الثقافة المادية قد وصفت التزيينات في بيوت الفلاحين الذين كانت معظم موادهم المصنعة من صنع أيديهم. ولم يكن من السهل تطبيق هذه الطريقة على الزينة الحضرية المعاصرة، لأن الأجزاء المنزلية الداخلية هناك غالبًا ما تؤثَّث وتزخرف بمواد مصنعة لها الوظيفة ذاتها واختلافاتها شكلية طفيفة فحسب. درس علماء اجتماع فرنسيون يطبقون منظورات ما بعد ماركسية وما بعد بنيوية هذا الوضع أول مرة في

(35) T. Veblen, *The Theory of the Leisure Class* (New York: A. M Kelley, 1899).

السبعينيات والثمانينيات. وزعموا أنه كان من الصعب على المستهلكين أن يعبّروا عن هوية متميزة من خلال السلع المنتجة على نطاق جماهيري. فهذه لا يمكن أن تعبّر عن الوضع الاجتماعي للأشخاص إلا باستخدام قاعدة يفرضها عليهم المجتمع الاستهلاكي الذي هو بالضرورة خارجي بالنسبة إلى الفرد. كانت المعاني الوحيدة التي تستطيع تلك الأشياء أن ترسلها، في مثل ذلك النظام، هي إشارات إلى التقدير الاجتماعي، لا إلى الشخصية.

نظر جان بودريّار[36] (Jean Baudrillard)، إلى الاستهلاك نظرةً سيميائية بوصفه تلاعبًا بالعلامات. وجادل بأن الاختلافات الشكلية بين الأشياء التي تؤدي الوظيفة ذاتها يمكن أن تفهم على أساس المواقع النسبية لأصحابها في النظام الاجتماعي. ذلك أنَّ معايير المستهلكين السلوكية معنيّة بكل من التميّز والتوافق: فالمستهلكون يحاولون أن يتماشوا مع سلوك الجماعة التي ينتمون إليها، ويسعون في الوقت ذاته إلى تمييز أنفسهم عن الجماعات الأخرى. وبهذه الطريقة، تساعد نماذج الاستهلاك في بناء هوية اجتماعية وثقافية. كما طوّر بيار بورديو[37] (Pierre Bourdieu) مقاربةً للمجتمع الفرنسي أكثر سوسيولوجية، حاول فيها أن يوفق بين الموضوعية والذاتية. إذ يمكن النظر إلى السلوك الاستهلاكي على أنه تعبير عن Habitus (أي عن خلقة أو سجيّة)، وهو مفهوم أساسي لديه [يعبّر عن الاستعدادات والتطورات التي يمتلكها الفاعل الاجتماعي بفعل الزمن والتربية والوضع الاجتماعي]، أما الأشياء التي يملكها الناس، مهما كانت، فهي في الحقيقة تجسيد لعلاقات اجتماعية مُشَيَّئَة. هكذا تصبح الاختلافات في الأشياء التي نملكها لغة اجتماعية. والاختلاف لا يعني التميّز إلا إذا أدخل الأفراد بنيةَ المظاهر الخارجية هذه، مع تراتبية ممارساتها وأشيائها، في الكيفية التي يتمثلون بها العالم عادة. وفي حين يمنح بورديو المستهلكين الخيار الفردي بوصفهم فاعلين، فإنه يربط الاستهلاك بموقعهم الاجتماعي، مفترضًا أن كل فرد يتقاسم شيفرة المعنى

(36) J. Baudrillard, *The Mirror of Production* (New York: Telos, 1975).

(37) P. Bourdieu, *Distinction: A Social Critique of the Judgment of Taste* (London: Routledge, 1984).

ذاتها لتلك الأشياء ـ العلاقات؛ وهذه الشيفرة مفروضة على نحو ما من الخارج وبشكل مجرّد.

في بريطانيا، اقترحت ماري دوغلاس وجهة نظر عن الاستهلاك تبالغ أيضًا في اجتماعيتها، وذلك في كتابها عالم السلع[38]، (كتب بالمشاركة مع بارون إيشروود Baron Isherwood). وقد استهدفت الاقتصاديين الذين يجب، إذا كانوا جادين تجاه الخيار الاستهلاكي بوصفه محرك الاقتصاد الرأسمالي، أن يعودوا إلى الأنثروبولوجيين طلبًا للنصيحة في شأن «طبقات الاستهلاك» في بلدان مثل بريطانيا الحديثة. وفي الحقيقة كان مهنيو تسويق الشركات قد حولوا ذلك إلى علم. وكان جيل لاحق من الأنثروبولوجيين الناطقين بالإنكليزية متحمسًا لمنح مستهلكي أشياء الإنتاج الجماهيري مزيدًا من القول في ما يتعلق بأفعالهم. وتبنوا الفكرة التي مفادها وجود منظومة من الأشياء، لكنهم أظهروا أيضًا أن الأطراف الفاعلة تبني أيضًا عالمًا خاصًا ذا معنى تخيّلي شخصي يتجاوز خدمة إيجاد موقع لهم في المجتمع. والمصطلح المركزي لفهم عملية تشكيل الهوية هذه هو المفهوم الهيغلي عن «التملّك»[39] (Appropriation). ويسعى هذا المصطلح، أساسًا، إلى فهم عملية تُبنى بها بيئةٌ أسرية من خلال إنتاج جماهيري لسلعٍ تصبح شخصية من خلال الانتماء إلى طريقة معينة في الحياة. هكذا، يمكنُ النظر إلى البيت على أنه موقعُ بناء مؤلف من أشياء مشتراة من مخزن، للكثير منها النوع ذاته، ومن ثم أدخلت في ملكية غير قابلة للتحويل عبر وضعها في عالم مالكها الشخصي الفريد. ويعبر الناس عن طريق هذه الأشياء عن هويات جمعية فضلًا عن الهويات الفردية. فهم يشخصنون بيئتهم المادية بدلًا من الاستسلام لعالم من الأشياء التي تقاوم سطوتهم.

نشر دانييل ميللر (Daniel Miller) سلسلة من الكتب، ولا سيما نظرية في التسوق[40]، مطبقًا نظرية الاستهلاك على الإنترنت والهواتف الجوالة، وكذلك

---

(38) M. Douglas and B. Isherwood, *The World of Goods: Towards an Anthropology of Consumption* (London: Routledge, 1979).

(39) D. Miller, *Material Culture and Mass Consumption* (Oxford: Blackwell, 1987).

(40) D. Miller, *A Theory of Shopping* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998).

على مجالات أكثر تقليدية كالملابس، من سراويل الجينز في لندن إلى الساري في الهند. وترى صوفي شيفالييه (التي كانت متأثرة كثيرًا بميللر)، في مراجعة للأدبيات المتعلقة بالثقافة المادية الأسرية، بأن المجالين العام والخاص يتفاعلان عن طريق الأشياء التي تدخل البيت وتنتشر فيه بينما هي تضمن تطوره وإعادة إنتاجه[41]. وقد ظهرت البنيةُ الاجتماعية والتنظيمُ الاجتماعي في المجال الخاص عن طريق الزينة البيتية. فهذه العملية من إضفاء الطابع الشخصي هي مسألة إعادة بناء وإعادة تفسير أكثر منها مرآة بسيطة. فالوجود الجماعي لا يكمن خارج الأفراد، وليست الحياة الخاصة مجرد تعبير عمّا هو جمعيّ. وهكذا، يُوجِد الناس المجال العام ويعيدون إنتاجه عن طريق الممارسات الاستهلاكية التي تجمع بين العام والخاص، بين الجماعي والفردي. تردد هذه الخلاصة من أنثروبولوجيا الاستهلاك صدى ما اكتشفناه من دراسة العمل الصناعي. وهي تؤكد نصيحة مارسيل موس بأنه يجب على الأنثروبولوجيين أن يدرسوا كيف تلتئم عناصر الاقتصاد الإنساني الكثيرة معًا لتشكل كلًا واحدًا، بدلًا من تركيز اهتمامنا على قطب واحد واستبعاد البقية.

رأسمالية الشركات

الشركة هي المؤسسة الأساس في الرأسمالية. ومع ذلك، غالبًا ما تبقى الأعمال الصغيرة التي تعتمد على عمل أفراد العائلة مهمة جدًا؛ ويبقى دور القرابة في تيسير المشروع العقلاني وإحباطه، غير مدروس على نحو كافٍ[42]. لكن مؤسسات عالمية الانتشار طغت سياسيًا واقتصاديًا على الشركات العائلية منذ زمن طويل. فمن بين أكبر مئة كيان اقتصادي على سطح الأرض، يفوق عدد الشركات الآن عدد الدول بأكثر من الضعف. وتنظيمها مرن جدًا، ويتداخل مع تنظيم الحكومات. وكان أوليفر وليامسون (Oliver Williamson) قد فاز بجائزة نوبل لأنه أوضح متى يجب أن تنتج شركة ما مستلزماتها بذاتها

---

(41) S. Chevalier, «Material Cultures of Home,» in: R. Dowling, ed., *The International Encyclopedia of Housing and Home* (Amsterdam: Elsevier, 2010).

(42) A. Stewart, «Sources of Entrepreneurial Discretion in kinship Systems,» *Entrepreneurship and Family Business*, vol. 12 (2010), pp. 291-313.

بـدلًا من أن تشـتريها مـن منتجين آخرين وتتحمل تكاليف الشـراء الناتجة من البحث عنها خارج الشركة وإبرام العقود. لكن يرجح أن تشمل تكاليف الإنتاج الداخلية مشـكلات سـيطرة المديرين والفسـاد. وما زالت العائلات السـلالية تؤدي دورًا مهمًا في بعض الشـركات الكبيرة؛ أما عمليًا فانتقلت السـيطرة إلى طبقة جديدة من المديرين والمحامين والمحاسبين[43].

إحدى المسـائل المثيرة للجدل على نحو خاص هي توزيع الثروة بين حملة أسـهم الشـركات ومديريها. كانت ألكساندرا أوروسـوف (Alexandra Ouroussoff)، قـد أنجـزت دراسـة إثنوغرافيـة نموذجيـة عـن شـركة متعددة القوميات في شمال إنكلترا[44]، ثم أجرت[45] سلسلة موسعة من المقابلات مع فاعلين كبار في الشركات في لندن وباريس ونيويورك في شأن المخاطر بعد الألفية. ومع أن أسلوبها صدامي تمامًا في بعض الأحيان، فإن طريقتها إثنوغرافية. ومنذ الثمانينيات والاقتصاد العالمي في قبضة وكالات التصنيف، مثل موديز (Moody's) التي تشرف على ما تعتبره مخاطرة استثمارية لمصلحة حملـة الأسـهم. تتخيل هـذه الوكالات أنها تسـتطيع أن تحسـب الخسـائر المسـتقبلية وأن تقلـل منهـا. لكـن أوروسـوف وجـدت أن لـدى مديـري الشـركات التنفيذييـن فلسـفة اقتصاديـة معاكسـة تـرى أن الربح والخسـارة عرضـة لاحتمالات لا يمكـن التنبؤ بها. وكتموا انتقادهـم العلني لوكالات التصنيـف نتيجـة حاجتهم إلى رأس المـال الاسـتثماري؛ وبذلك أصبحت تقاريرهم عن أعمال الشركة خادعة من حيث النتيجة. وتزعم أوروسوف أن النظام الرأسمالي الناتج كبت نمو المشاريع والمقاولات، وساهم في انهيار الاقتصاد انهيارًا منتظمًا. ومع ذلك يصرُّ أكاديميون وسياسـيون وصحافيون على معالجة الأزمة المالية بوصفها نتيجة الفشـل الأخلاقي الشـخصي، لا نتيجة التناقضات المؤسسية.

---

(43) G. Marcus and P. Hall, *Lives in Trust: The Fortunes of Dynastic Families in Late Twentieth-Century America* (Boulder, CO: Westview, 1992).

(44) A. Ouroussoff, «Illusions of Rationality: False Premises of the Liberal Tradition,» *Man*, vol. 28 (1993), pp. 281-298.

(45) A. Ouroussoff, *Wall Street at War* (Cambridge: Polity, 2010).

إذا كانت شركةٌ ما مدينةً بالمال بأكثر مما تساوي أصولها، كان المستثمرون الأصليون، في الوقت ذاته مسؤولين عن ذلك الدين. لكن في عام 1580، منحت الملكة إليزابيث الأولى (Elizabeth I) «إعفاء محدودًا من المسؤولية» لسفينة ذا غولدن هيند (The Golden Hinde) التي كان يملكها السير فرنسيس دريك (Sir Francis Drake)، وكانت الملكة أكبر مساهم فيها. وكان هذا يعني أنه إذا تعرضت الشركة لديون كبيرة، فإن مسؤولية المستثمرين تنحصر بمبلغ استثمارهم الأولي فحسب، بينما يتحمل الدائنون ما تبقى. وفي الحقيقة، كانت العوائد على هذا الاستثمار منخفض المخاطر 5000 في المئة، وكانت الملكة غاية في السعادة. يعمل نموذج الأعمال الذي تتبعه الشركات الحديثة جوهريًا بالطريقة ذاتها.

رأى توماس جيفرسون (Thomas Jefferson) ثلاثة تهديدات رئيسة للديمقراطية: النخب الحاكمة والدِّيانة المنظَّمة والاحتكاريون التجاريون (الذين كان يشير إليهم بـ«الأرستقراطيين المزيفين»). وكان متحمسًا لتضمين التحرر من الاحتكار، في شرعة حقوق الإنسان في الولايات المتحدة (Bill of Rights)؛ لكن تلك الفقرة ذاتها انزلقت عبر شقوق الدستور الأميركي. ومنذ ذلك الوقت والشركات التي يعاملها القانون على أنها أشخاص اعتباريون، كالكنائس والأحزاب السياسية، تسعى إلى الفوز بالحقوق الدستورية التي للمواطنين الأفراد في ما يخص أعمالها. وبعد الحرب الأهلية، سعى التعديل الرابع عشر إلى ضمان الحماية المتساوية للعبيد السابقين بموجب القانون، وذلك من خلال جعل التمييز في تقديم الخدمات العامة غير قانوني. بدأت سكك الحديد بمقاضاة الولايات والسلطات المحلية لأنها سنت تشريعات مصممة خصيصًا للرقابة عليها، على أساس أن هذا أوجد «طبقات مختلفة من الأشخاص». وظلت الشركات تتحمل عبء اللجوء إلى المحاكم حتى الفوز الذي تحقق لها في النهاية في عام 1886. واليوم، إذا أرادت مدينة أن تحمي أصحاب الدكاكين الصغيرة فيها عن طريق حرمان شركة مخازن وولمارت (Walmart) من الحق في افتتاح مخزن كبير هناك، فإنها تخاطر بمواجهة قضية مكلفة تقام للدفاع عن الحقوق القانونية للشركة. أكدت محكمة عليا منقسمة

في الولايات المتحدة[46] أنه يجب أن يسمح للشركات بممارسة حقها الإنساني في حرية التعبير عن طريق استخدام الموارد الضخمة لدعم المرشحين السياسيين الذين يلتزمون بقواعدها. هكذا، وصلنا الآن من منح الشركات الحقوق القانونية التي للمواطنين الأفراد إلى النقطة التي لا يستطيع معظم المواطنين العاديين معها أن ينافسوها على قدم المساواة في القانون أو في السياسة، فضلًا عن السوق. وأصبحت الشركات جماعة من المواطنين النخبويين في الاقتصاد العالمي الذي أوجدته؛ أمّا بقيتنا فمجرد متفرجين سلبيين في معظمنا.

ما زلنا نفكر في الملكية الخاصة على أنها تعود إلى أشخاص أحياء، ونقيم تقابلًا بين المجالين الخاص والعام على ذلك الأساس. لكن الكيانات المجردة، كالحكومات والشركات، يمكن أيضًا أن تملك حقوقًا حصرية في شيء ما ضد العالم. وفي الوقت ذاته، حصل أن حافظت الشركات على امتيازاتها القانونية الخاصة، كالمسؤولية المحدودة عن الديون المعدومة (Bad Debts). ونحن مرتبكون، وهذا ما يمكن فهمه، من أن جنرال موتورز تستطيع أن تحوز الحقوق نفسها التي يحوزها أي شخص حي، في حين تُعفى من المسؤوليات المفروضة علينا. وهذا يشكل عقبة كبيرة، لا في وجه ممارسة الديمقراطية الاقتصادية فحسب، بل والتفكير فيها أيضًا، ولا سيّما عندما يعيد معظم المفكرين إنتاج هذا الارتباك نفسه على نحو غير نقدي. ولم تتطور الملكية الخاصة من الملكية الفردية إلى الأشكال القائمة على الشركات فحسب، بل إن تركيزها انتقل أيضًا من الملكية «الحقيقية» إلى «الفكرية»، من الأشياء المادية إلى الأفكار. وهذا، في جزء منه، ناتج من أن الثورة الرقمية قادت إلى التفوق الاقتصادي لخدمات المعلومات التي غالبًا ما تكون إعادة إنتاجها ونقلها منخفضيّ الكلفة. وحققت التخفيضات الجذرية في تكلفة نقل المعلومات عن طريق الآلات حركيةً جديدة في إدارة الأعمال. وتعتمد الشركات الحديثة على استخلاص الريوع من الملكية بقدر اعتمادها على الأرباح من المبيعات المباشرة؛ وكما يُقَال: «تريد المعلومات أن تكون

(46) *New York Times*, 2010.

مجانيـة»، وهـذا يعني أن هناك ضغطًا ثابتًا لخفض أسـعار السـلع والخدمات التـي تعتمد علـى المعلومات. إن الجهـد الاجتماعي الـلازم للمحافظة على الأسعار عالية في عالم يقوم على الإنتاج وإعادة الإنتاج المجانيين باطراد هو ما يحرك الصراع المركزي في الرأسمالية اليوم.

أما في ما يخص شخصية الشركات، فهناك شيء من المكر في المسألة. إذا سرقتُ بقرتك، فخسارتك إيّاها هي مادية، لأن واحدًا منا فقط يستطيع أن يستفيد مـن حليبهـا. أمـا إذا نسـختُ قرصًـا مدمجًـا (CD) أو قرصًـا رقميًـا (DVD)، فأنا لا أحرم أحدًا من الوصول إليه. فهو في الجوهر «سلعة عامة» لا ينقص استعمالُها عرضها المتاح. لكن مجموعات ضغط الشـركات تسـتخدم هذا القياس المضلل للتأثير في المحاكم والمشرعين حتى يعاملوا نَسْخَ «ملكيتهم» على أنه «سرقة» أو حتى «قرصنة». أصبح العالم مستقطبًا استقطابًا لا مناص منه بين دافع الشركات إلى تخصيص العموميات الثقافية، ومقاومة واسـعة لذلك الدافع. ولهذا الصراع تاريخ طويل، لكن ظروف الثورة الرقمية أخذته إلى مسـتوى غير مسـبوق[47]. إذ ابتعـد هـذا الوضع كثيرًا عن معامل السـيارات التي كانت لا تزال تشـكل صورة الرأسمالية عن ذاتها في منتصف القرن العشرين.

هناك كثير مما يمكن القيام به إذا ما استطاع الأنثروبولوجيون الاقتصاديون أن يرفعوا لعبتهم إلى هذا المسـتوى، باتخاذ موقف سياسـي حين يقف سـعيُ الشـركات وراء أربـاح خاصة في تضارب واضح مـع المصلحة العامة. وعلى سـبيل المثال أحرزت شركات التبغ العملاقة وشركات التعدين الدولية نجاحًا باهـرًا في نشـر «سياسـة الاسـتقالة» (Politics of Resignation) بيـن أولئك الذين يعانـون أذى منتوجاتها ومنتوجاتها[48]. أما في الحوكمة (Governance) الليبرالية الجديـدة، فيُعْتَبَر دور الشـركات فـي إنتاج مواضيع وحساسـيات جديدة مهمًا أهميـة دور الدولـة. وإذا كان على الأنثروبولوجيـا الاقتصادية النقدية أن تفهم

---

(47) A. Johns, *Piracy: The Intellectual Property Wars from Gutenberg to Gates* (Chicago: University of Chicago Press, 2009).

(48) P. Benson and S. Kirsch, «Capitalism and the Politics of Resignation,» *Current Anthropology*, vol. 51, no. 4 (2010), pp. 459-486.

رأسمالية الشركات وتتعامل معها بنجاعة، فيجب ربط هذه الرؤى بتاريخ العالم وبالعمل الإثنوغرافي داخل الشركات، على النحو الذي قامت به أوروسوف.

النقود والأزمة المالية

إن عملية دَفْع الناس إلى إنفاق نقودهم على الاستهلاك ـ فن البيع أو علمه ـ هي أيضًا ميدان يتسع بسرعة. فالتسويق الذي تقوم به الشركات هو نظام خبير من المعرفة المتخصصة والمشتركة، و«آلية غير تضمينية» تعمل على مستوى عالمي[49]. إذ امتصّ التسويق منذ نشأته في إنكلترا القرن الثامن عشر حتى ذروته في أميركا القرن العشرين النقدَ الأخلاقي إلى نظامه شبه الديني[50]. وفي حين سلط جيل سابق من الإثنوغرافيين الضوء على نتائج التطور الرأسمالي المدمرة على الثقافات المحلية، فإن آبلباوم ينقل نموذج الاحتكاك الثقافي إلى مستوى أكثر ملاءمة للحاضر المتعولم. فهو يشدد على ظهور معانٍ وأهداف مشتركة في الفعل الاقتصادي (لهذا يبدو التعبير عنها غالبًا محل إجماع)، ويعزو هذا إلى نجاح الشركات في التحكم بكل جانب من جوانب الحياة الاجتماعية للسلع التي تبيعها. صحيح أن وكالات الإعلان غالبًا ما تبحث عن إضفاء بريق محلي على المواضيع العالمية[51]. وتجربة مستهلكي ماكدونالدز في شرق آسيا تختلف كثيرًا عمّا تقدّمه الشركة ذاتها في أميركا الشمالية وأوروبا[52]. لكن آبلباوم محق في قوله إن نماذج التسويق التي نشأت في الولايات المتحدة تتحول بسرعة إلى نماذج عالمية.

(49) M. Lien, *Marketing and Modernity* (Oxford: Berg, 1997).

(50) K. Applbaum, *The Marketing Era: From Professional Practice to Global Provisioning* (New York: Routledge, 2003).

(51) بخصوص حالة مومباي Mumbai، انظر: W. Mazzarella, *Shoveling Smoke: Advertising and Globalization in Contemporary India* (Durham, NC: Duke University Press, 2003).

(52) J. L. Watson, ed., *Golden Arches East: McDonalds in East Asia* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1997).

كانـت هنـاك وفرة في الكتابات في شـأن أنثروبولوجيـا التمويل في العقد الأخير أو نحوه. ويعتبر بيل مورر (Bill Maurer) سيد هذا الميدان، حيث درس التنويعات الإسلامية وغيرها في التمويل المعاصر[53]، إضافة إلى القيام بأبحاث عن العمل المصرفي في الخارج وعن اسـتخدام الفقراء في شـرق أفريقيا وفي أماكن أخرى للهواتف الجوالة لأغراض مصرفية. يوصي مورر بمقاربة براغماتية متشـككة للنقـود، وهـو بذلـك يهتمّ بما يسـتطيع النـاس فعله بالنقـود أكثر من اهتمامـه بما «تعنيه» لهـم. وهو، مثل جين غاير[54]، يعتقـد أن الأنثروبولوجيين قبلـوا بسـهولة كبيرة فكـرة الاقتصاديـين الليبراليين عن النقود بوصفها وسـيطًا للتبادل أكثر منها وسيلة للدفع.

أصبـح من المعتـاد الآن أن يعمل الأنثروبولوجيون في المراكز المالية. وكانـت إيليـن هيرتز[55] (Ellen Hertz) ذات بصيـرة حين قامت ببحث ميداني عـن سـوق الأوراق المالية في شـنغهاي. وركزت كايتلين زالـوم[56] (Caitlin Zaloom) علـى تكيف تجّـار المال مع تقانة المعلومات الجديدة. لكن هاتين الدراسـتين تقليديتـان تمامًا فـي تركيزهما على ممارسـات التجار ووجهات نظرهم المحلية حتى ولو كانت أعمالهم عالمية على مستوى آخر. أما كارن هـو[57] (Karen Ho) فتمضـي أبعد من خلال ربط إثنوغرافيتها بتحليل أوسـع للاقتصاد السياسي. واستنادًا إلى مقابلات مع موظفين لدى غولدمان ساكس (Goldman Sachs) ومورغـان سـتانلي (Morgan Stanley) وبيـوت مالية ضخمة أخرى، تنشـغل دراسـة بعنوان مدفوع: **إثنوغرافيا وول سـتريت**[58] بمسـائل

---

(53) B. Maurer, *Mutual Life, Limited: Islamic Banking, Alternative Currencies, Lateral Reason* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2005).

(54) انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(55) E. Hertz, *The Trading Crowd: An Ethnography of the Shanghai Stock Market* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998).

(56) C. Zaloom, *Out of the Pits: Traders and Technology from Chicago to London* (Chicago: University of Chicago Press, 2006).

(57) K. Ho, *Liquidated: An Ethnography of Wall Street* (Durham, NC: Duke University Press, 2009).

(58) *Liquidated: An Ethnography of Wall Street.*

توزيعيـة أوسـع، كتلك المعنيـة بنظام منح عاملي المصـرف علاوات كبيرة. واستخدمت منتداها العام لتدافع عن ربط العلاوات بإنتاجية الشركة وحقوق المسـاهمين علـى المـدى الطويـل، وأيـدت عـودة شـيء مثـل قانـون غلاس - سـتيغال (Glass - Steagall) الـذي فصـل ذات يـوم بيـن الصيرفـة الاستثمارية والصيرفة التجارية.

أطلـق إفـلاس مصـرف نيويـورك الاسـتثماري، ليهمـان بـرزرز (Lehman Brothers) فـي أيلول/ سـبتمبر 2008 انهيـارًا ماليًا ما زالت عواقبه مسـتمرة إلى الآن. وتنوعـت التنبـؤات بنتيجـة الأزمـة الاقتصاديـة العالميـة التـي تلت ذلك الإفلاس كثيرًا. ويمكن أن نرى الآن أن النمو الاقتصادي استمر من خلال نظام للائتمان الاستهلاكي الرخيص، ولا سيّما في الولايات المتحدة؛ حيث عرضت بيوت مالية كثيرة نفسَـها لمسـتويات غير مسـبوقة من المخاطر، ولا سـيّما في سوق المشـتقات الائتمانية الجديد. فهذه المشـتقات أصبحت «أصولًا سامّة»، اشتراها دافعو الضرائب بأسعار باهظة من أجل حماية النظام المصرفي عمومًا. وعانى مصدرو السلع المصنعة الكبار، مثل الصين وألمانيا واليابان، انخفاضات هائلة في الطلب على منتوجاتهم. وفجأة ألقي بالاقتصاد الذي كان يعتقد أنه آلة خيّرة للنمو إلى الأبد، في دوامة التاريخ. وباتت النظرة إلى السـوق تقوم على أنها تتطلب تدخلًا حكوميًا كبيرًا إذا ما كان لها أن تحظى بأي فرصة في البقاء. ربما تكون هذه الوقائع قد سـرّعت انتقال القوة الاقتصادية العالمي من الغرب إلى الدول الدائنة الرئيسة في آسيا. والوضع كله غائم، وهذا هو الحاضر حتى فـي أفضل أحوالـه. وكان بعض المعلقين قد اقترحوا نظيرًا لمسـاوئ التخطيط المركـزي: ذلـك أنـه علـى غـرار تزوير أرقـام إنتاج القطن في آسـيا الوسـطى الاشـتراكية السـابقة، أوجدت الفقاعةُ المالية «اقتصادًا افتراضيًا» كبيرًا[59]. لكن إنقاذ الدولة للمصارف من مآزقها المالية في ظل الليبرالية الجديدة كان له تأثير معاكس في توزيع الدخل فعزّز ضروب التفاوت بدلًا من تخفيفها.

(59) O. Visser and D. Kalb, «Neoliberalism, Soviet style,» *European Journal of Sociology*, vol. 51, no. 2 (2010), pp. 171-194.

خلاصة

أيًا تكن المكانة التي ستحتلها هذه الوقائع أخيرًا في التاريخ الاقتصادي، كان اقتصاد السوق الحرة أحد ضحايا الأزمة المؤكدين. وبات من المستحيل الاعتقاد بأن الاقتصادات لن تزدهر إلا إذا تحررت الأسواق من القيود السياسية. وأصبحت الهجمات على الاقتصاديين من السياسيين والصحافيين معتادة. حتى ملكة إنكلترا تساءلت علنًا: لَمَ لمْ ير أي منهم أن الأزمة قادمة؟ انثقبت الهيمنة الايديولوجية التي يتمتّع بها التيار السائد في علم الاقتصاد، ولا سيّما منذ الثمانينيات. وأصبح معتادًا أن تقرأ هجمات من صحافيين وأكاديميين آخرين على ادعاء الاقتصاديين أنهم يمارسون علمًا تنبؤيًا. ليس الهدف هنا القول إن الليبرالية الجديدة هزمت، لكن شروط معارضتها بمقاربات اقتصادية بديلة باتت مستحسنة الآن أكثر بكثير مما كانت في الماضي.

تحمل جيليان تيت (Gillian Tett) الصحافية في الفاينتشال تايمز، درجةَ الدكتوراه في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، وهي تعزو لها أنها علمتها أن تتفحص المشهد الاقتصادي على نحو أشمل وأكثر نقدًا من معظم زملائها الصحافيين. نشرت تيت[60]، بعد الانهيار المالي مباشرة، كتابًا تصدّر قائمة الكتب الأكثر مبيعًا في سوق المشتقات الائتمانية التي كانت قد بدأت دراستها قبل زمن طويل من انفجار الأزمة. ونحن، مثلها ومثل غيرها من المعلقين، نخلص إلى أن أوقاتنا تبدو ناضجة لتركيب جديد من الأنثروبولوجيا والتاريخ والاقتصاد. يجب إنقاذ مشروع علم الاقتصاد من الاقتصاديين. ويمكن أن تكون الأنثروبولوجيا الاقتصادية، بالحوار مع الفروع الدراسية المجاورة، وكذلك مع اقتصاديين أكثر مرونة، جزءًا من عملية إعادة البناء الفكرية تلك. وسوف نرسم الخطوط العامة لتلك الإمكانات في الفصل الأخير من هذا الكتاب.

---

(60) G. Tett, *Fool's Gold: How the Bold Dream of a Small Tribe at J. P. Morgan was Corrupted by Wall Street Greed and Unleashed a Catastrophe* (New York: Free Press, 2009).

9

إلى أين نمضي؟

حان الوقت كي نشدّ خيوط نقاشنا معًا، ونرى أين تقف الأنثروبولوجيا الاقتصادية وإلى أين يمكن أن تمضي في الخطوة التالية. أمِل الإثنوغرافيون الأوائل أن يشركوا الاقتصاديين في مكتشفاتهم، لكنهم لم يفهموا أهداف علم الاقتصاد وطرائقه، وحصروا أنفسهم أحيانًا في تعليقات غير مبنية على معرفة لمصلحة عالمية «الإنسان الاقتصادي» أو ضدها. أما المسائل الأساسية المتعلقة بتعريف الاقتصاد وبالنظريات والطرائق التي يجب أن يستخدمها الأنثروبولوجيون لدراسته فلم تُحلّ قط. ولم يحدث إلا في أثناء السجال بين الشكلانيين والجوهرانيين أن انصب اهتمام أنثروبولوجيين آخرين بقوة على هذه المسائل. لكن هذا السجال سار من دون أن يلاحظه الاقتصاديون، ولم يخلف وراءه جماعة فكرية قوية من الأنثروبولوجيين الاقتصاديين. ويمكن أن نرى أصداء للشكلانية والجوهرانية في المواقف التي اتخذها في ما بعد المؤسساتيون الجدد والأنثروبولوجيون الثقافيون على التوالي (الفصل الخامس)، لكن الكتّاب الجدد لم ينتبهوا كثيرًا إلى أسلافهم، ولم ينخرطوا في الحوار أو السجال في ما بينهم. وهكذا، ليس مفاجئًا أن يكون الاقتصاديون وصنّاع السياسات والإعلام قد تجاهلوا إلى درجة كبيرة ما كان بحوزة الأنثروبولوجيين عن الاقتصاد. وكتبنا هذا الكتاب مقتنعين أن الوقت قد حان لتغيير هذا الوضع عبر نقل الأنثروبولوجيا الاقتصادية إلى مستوى آخر.

جعلت الأزمة المالية في عام 2008 الجميع يدركون مدى تقلقل الاقتصاد العالمي، وذلك بعد عقود عدة بدت خلالها الأسواقُ ذاتيةُ التنظيم،

والمدعومة من العولمة الليبرالية الجديدة، منيعةً لا تقبل الجدال، بل أبدية. وفتح ذلك فضاءً جديدًا لأنثروبولوجيا اقتصادية ذات برنامج نقدي. هكذا، نختتم تاريخنا الموجز بالسعي إلى إثبات أن الأنثروبولوجيا الاقتصادية تمتلك القدرة على أن تصبح «فرعًا دراسيًا» حقيقيًا، له أغراضه ونظرياته وطرائقه، آخذًا مكانه بثقة إلى جانب أخوته مثل الأنثروبولوجيا السياسية وأنثروبولوجيا التنمية، وأبناء عمه مثل علم الاجتماع الاقتصادي وعلم الاقتصاد المؤسسي والتاريخ الاقتصادي والاقتصاد السياسي والجغرافيا الاقتصادية وعلم الآثار والفلسفة النقدية. الأنثروبولوجيا منفتحة بصورة فريدة على كامل طيف العلوم الإنسانية، ولذلك نحن بحاجة إلى أن نقوض العقبات التي تجزئها، لا أن نقوّيها. وفي النهاية، فإنَّ اهتمامنا بالتسميات والحدود أقلّ منه بوضع استراتيجيات جديدة لمعالجة مأزق الكوكب الذي نتقاسمه جميعًا.

التاريخ والإثنوغرافيا والنقد

كانت فكرتنا الرئيسة والمتكررة هي الحاجة إلى وضع الأنثروبولوجيا الاقتصادية ضمن تاريخ فكري قائم بذاته لأسلافها من الفروع، وأن نستخلص من هذا التاريخ دروسًا للمستقبل. يجب أن يكون مثل هذا التاريخ مركزًا من دون أن يكون ضيقًا جدًا. ولذلك أدرجنا قصة الأنثروبولوجيا الاقتصادية، على امتداد عرضنا في تواريخ أوسع: تاريخ الأنثروبولوجيا وتاريخ علم الاقتصاد، وتاريخ فلسفة اجتماعية غربية تشمل الاثنين، وفوق كل شيء، ضمن التاريخ العالمي الذي كان محل اهتمام الأنثروبولوجيا الرئيس عندما أعطيت شكلًا مؤسسيًا لأول مرة في القرن التاسع عشر. سلّم الأنثروبولوجيون (وكذلك الاقتصاديون) في تلك الحقبة، سواء كانوا يؤمنون بطبعة من طبعات المادية التاريخية أم لا، بأن الثورة الصناعية فتحت مرحلة جديدة في تطور جنسنا البشري. لكن انشغال الأنثروبولوجيين بالإثنوغرافيا القائمة على العمل الميداني، على مدى قرن من الآن، قادهم إلى التركيز على الوقت الحاضر ضمن فضاءات ضيقة؛ ففاتت هذه الأجندةُ النظرَ إلى حدٍّ بعيد.

نحن لا نستصغر إنجازات إثنوغرافيي القرن العشرين. إذ رفض برونيسلاف مالينوفسكي ورايموند فيرث وأتباعهما «التاريخ القائم على التخمين»، لأن الاختلاط بالناس حيث يعيشون سمح لهم بالتركيز على سلوكهم المعاصر بكل تعقيده الغنيّ. وتبقى مقالاتهم عن الاقتصادات القبلية في أوقيانيا وفي أماكن أخرى مقالات كلاسيكية. لكننا ركزنا عمدًا على المنظورات الإقليمية والعالمية الأوسع، وحيث تكون السجلاتُ التاريخية عن القرون المبكرة مهملةً، فإن علماء الآثار والمؤرخين وغيرهم من الاختصاصيين يستطيعون أن يساعدوا في ملء الفجوات. ومن المهم لعلماء الأنثروبولوجيا الاقتصادية أن يضعوا معارفهم المحلية ضمن رؤية تاريخية أوسع. وكان مشروع كولومبيا (Columbia Project) في الخمسينيات، عندما حَدَت رؤية كارل بولاني فريقًا من الإثنوغرافيين والآثاريين والمؤرخين، قد قدّمت أدلةً وفيرة على ما تنطوي عليه مثل هذه الاستراتيجية من عوائد ممكنة[1].

صحيح أن المؤسسات الأكاديمية، في بنيتها الحالية، لا تفضل هذه المقاربة، لكن طلاب الدكتوراه في أقسام الأنثروبولوجيا الاجتماعية أو الثقافية ملزمون عادة بقضاء سنة على الأقل في الميدان وبأن يتعلموا لغة محلية؛ وهذا الحجز قد يمنعهم من التشتت والقيام بشيء مختلف. لكن الوضع يتغير ببطء، لأن مزيدًا من الأنثروبولوجيين يكتسبون معرفة مكمِّلة من خارج فرعهم الدراسي، وفي الواقع غالبًا ما يعملون ضمن إطار متعدد الاختصاصات. وهناك عقبة أكبر تتمثل في أنَّ الاتساع التاريخي لا يمكن أن يُكْتَسب إلابالتجربة، ويحتاج الأكاديميون الشباب إلى شيء يستطيعون اعتباره خاصًا بهم في مرحلة مبكرة، خصوصًا أنَّ ضغط النشر السريع يشتدّ بفعل الطغيان المتزايد الذي يمارسه ضمن العالم الأكاديمي ذلك الفرع الذي يدرس السوق.

يتتبع معظم الأنثروبولوجيين موضوعهم حتى القرن التاسع عشر، حتى ولو كانوا يرفضون مادة تلك الفترة ومنهجها. وما رأيناه هو أننا، كي نواجه تحديات القرن المقبل، علينا أن نكون مستعدين للتعلم من السابقين مثل روسّو وكانط

---

(1) انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب.

اللذيـن ارتبـط مشـروعهما في القرن الثامن عشـر بالدافع إلى التحرر الإنسـاني العالمـي. وأثرنـا لهـذه الغايـة فكرة الاقتصـاد الإنسـاني التي نتصـور أن الناس يعيـدون صنعهـا باسـتمرار في حيواتهـم اليومية مـع أنها تهم مصالح الإنسـانية جمعـاء. ذلـك أن انشـغالًا نقديًـا بالتاريخ العالمـي ضروريٌ عندمـا يكون على المحك اقتصادٌ عالمي يعمل من أجل الجميع، لا من أجل قلة ضئيلة فحسب. وفي ضوء ذلك، كان مسعى القرن العشرين إلى توفيق نتائج الإثنوغرافيا القصيّة مع المذهب النفعي الضيق محكومًا عليه بالفشـل. وكانت الأنثروبولوجيا وعلم الاقتصاد غير كافيين لغاياتنا الإنسـانية المشتركة. وما زال علماء الأنثروبولوجيا الاقتصادية يكافحون للخروج من سترة المجانين المقيِّدة تلك.

لا يمكننا، في البحث عن مناهج بديلة، أن نفعل أفضل من تجديد ارتباطنا بكتابـات مارسـيل مـوس[2] وكارل بولانـي[3]. فالمؤلفان يكمـل أحدهما الآخر بطرائـق عـدة. وكانت إحدى التعديلات المهمة التـي قام بها موس على ميراث دوركايـم هـي فهم المجتمـع على أنه مشـروع تاريخي للإنسـانية لاتني حدوده تتوسع لتصبح أشمل. والفكرة الرئيسة في عمل موس «الهبة» هي أننا لا يمكن أن نفترض بديهيًا أن المجتمع هو شكل سابق الوجود. ذلك أنه يجب أن يصنع وأن يعـاد صنعـه، أحيانًا من الصفر. وهكذا، فتبـادل الهبات الهائل مصمم لدفع حدود المجتمع نحو الخارج. وهو «ليبرالي» كما في «السـوق الحرة». والتبادل يتقوّى بالكرم الذي هو اهتمام بالذات بالتأكيد، لكن ليس بالطريقة التي اقترنت بـ «الإنسـان الاقتصادي». إن وصف مالينوفسكي لحلقة الكولا الأصل المتنازع عليه لمناقشة موس: «إن حلقة الكولا بين القبائل... هي الذروة... لنظام أشمل يُخرج القبيلة عن بكرة أبيها من الدائرة الضيقة لحدودها، بل حتى من مصالحها وحقوقهـا»[4]. لا يوجـد مجتمع مكتف بذاته اقتصاديًـا على الدوام، خاصة تلك الجـزر المالينيزيـة. وهكـذا فـإن الحاجـة إلى وضع حـدود محلية علـى الفعل

(2) انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(3) انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(4) M. Mauss, *The Gift: The Form and Reason for Exchange in Archaic Societies* (London: Routledge, 1990), p. 36.

الاجتماعي تستوجب دائمًا أن نضيف إليها وسائل توسّع وصول جماعة ما إلى الخارج. وهذا هو السبب في أن الأسواق والنقود هي، على نحو ما، عالمية، وفي أن أي محاولة لإبطالها لا بدّ من أن تنتهي بكارثة.

لفت بولاني إلى الكيفية التي تنظم بها المؤسساتُ الاقتصادية تعددَ آليات التوزيع، وكيف تستخدم تلك الآليات التي تؤثر في العالم الحديث، لتنظيم حيوات ملايين الناس الذين يشاركون فيها من دون أن يتمتعوا بأي قدرة على السيطرة. وقاده ذلك إلى تسليط الضوء على التفاوت الذي أوجدته تلك المؤسسات في تأرجحها بين قطبي السوق والدولة، بين علاقات المجتمع الداخلية والخارجية. وفي الأزمة الراهنة، كانت ردة الفعل الفورية هي التحوّل إلى تشكيلة من المؤسسات الحكومية بقلب قطعة النقود على وجهها مثلما كانت من قبل، بدلًا من الإصرار على أن الدول والأسواق يجب أن تعمل معًا بطرائق أبعد عن أحادية الجانب قياسًا إلى ما كانت عليه في الماضي. ولهذه الغاية، فإنَّ دعوة بولاني إلى العودة إلى التضامن الاجتماعي، مستفيدين خصوصًا من التبادلية الطوعية بين الجمعيات، تذكرنا بالحاجة إلى تعبئة الأشخاص العاديين للمساهمة بطاقاتهم في تجديد الاقتصاد الإنساني. لا يكفي الاعتماد على الدول والأسواق المجرّدة عمّا هو شخصي.

كان بولاني وموس على ثقة من أن فهم كل منهما المجرد للاقتصاد السياسي له أساس في الحيوات اليومية للأشخاص المعينين، فمنحا بذلك البحث الميداني قوة الأفكار العامة. وكنّا قد رأينا في الفصل الثامن الزيادة الحادة في البحث الأنثروبولوجي عن الرأسمالية، متدرجًا من العمل الصناعي إلى الاقتصاد الحديث. وقام الأنثروبولوجيون بعمل جيد عندما أظهروا أن العمل «الحر» مُتَضَمَّن دائمًا في أنواع كثيرة من الهوية خارج مكان العمل، بل إن الأسواق المالية الأبعد عمّا هو شخصي تتحقق في الواقع على يد جماعات معينة من الناس. بعض هؤلاء الناس جشع بالتأكيد، لكن ليس بالضرورة أكثر من الآخرين؛ ويمكن أن يتغير أيضًا. قد يصبح مدير صندوق تحوّطي[5] (Hedge Fund)

(5) شركة استثمارية توظف أموالها في مشاريع عالية الخطورة على أمل تحقيق أرباح عالية. [المترجم]

لا يرحم، مثل جورج سوروس (George Soros)، محسنًا وناقدًا للرأسمالية، على سبيل المثال. وبالتالي فالمسألة الرئيسة ليست الاغتناء الذاتي. والمشكلة أن الأنثروبولوجيين عمومًا تركوا النتائج الاجتماعية الأوسع لتوزيع المال المتفاوت، والصراع الطبقي بين الأغنياء والفقراء في كل مكان، لفروع أخرى من تقسيم العمل الأكاديمي، ولا سيّما لاقتصاديين ذوي مذاهب سياسية متعددة.

قد توجد الحلقة المفقودة بين اليوميّ والعالمي في عمل موس وبولاني. فالتركيز غير المتردد على التوزيع في كل مستوى، من العالمي إلى المحلي، يكشف أن نتائج الاقتصاد السياسي الاجتماعية والطريقة التي يفهمه بها أولئك الذين يمارسونه هي كلها جزء من عملية اجتماعية واحدة. والأزمة الحالية تجعل هذا التبصر واضحًا على نحو خاص، لأنها تتحدى الأفكار المالية المعاصرة، في حين تُستشعر تأثيراتها التوزيعية المادية وتُخشى في أنحاء العالم. إننا نشهد صراع قوة بين نتائج قد تكون مرعبة. وكل معالجة سياسية للبؤس الاقتصادي الأخير تستثير شبح «الكساد الكبير» وعاقبته الدموية [الحرب العالمية الثانية].

هناك توتّر بين شروط الحياة الاجتماعية المجرّدة عمّا هو شخصي والأشخاص الذين لا بدّ منهم لوضعها موضع التنفيذ. وهناك فقر في فهم هذه العلاقة على نحو ربما لم يكن يومًا أكثر مما هو عليه الآن، حيث أصبح الفرق بين المواطنين الأفراد والشركات التجارية التي تعمل على نطاق أوسع من بعض البلدان فرقًا غامضًا. الأفكار غير شخصية، أما الحياة الإنسانية فليست كذلك. وهكذا، فعلى مستوى ما، تصبح المسألة هي الأولوية النسبية التي يجب التوفيق بينها وبين الحياة والأفكار. ففي قلب ثقافتنا العامة يكمن نوع من الخلط المستغلق بين الناس والأشياء والأفكار. كانت الحركات النسوية على حق في الإصرار على أن الشخصي سياسيٌّ. وبالمثل، فإنّ السياسي غالبًا ما يكون شخصيًا. لكننا إذا ما اعتمدنا على الأشخاص وحدهم لصنع المجتمع، فسنعود إلى الإقطاعية أو إلى مكافئها الحديث: المافيا الإجرامية. لا بد من وجود مؤسسات مجرّدة عمّا هو شخصي تعمل، من حيث المبدأ على الأقل، لمصلحة الجميع، بغض النظر عمن هم أو من يعرفون. هل هناك مكان لإنسانية

الأشـخاص الأفـراد فـي الأطـر الاجتماعية المجردة مـن الإنسـانية التي نعيش فيها؟ ما الذي يمكن القيام به لتحسين فرص أولئك الذين نُكبت مشاركتهم في الاقتصاد العالمي منذ الولادة؟ هذه هي الأحجية في قلب الاقتصاد الإنسـاني. العقبة الرئيسة أمام حل فاعل هي الشركات التي تستخدم نفوذ ثروتها وحجمها وطول عمرها، فيما تطالب بأن تتمتع بحقوق المواطنين العاديين ذاتها.

بُنـي القـرن العشـرون علـى تجربـة اجتماعيـة عالمية. وسـاد تصـور بأن المجتمـع هـو آلية مجـرّدة عمّا هو شـخصي محددة بالتقسـيم العالمي للعمل والبيروقراطيـة الوطنية والقوانين العلمية التـي لا يفهمها إلّا الخبراء. ليس من المفاجـئ أن يشـعر معظـم النـاس بالجهـل والعجـز فـي وجـه مجتمـع كهذا المجتمع. ومع ذلك، لم نكن يومًا أكثر وعيًا لأنفسنا بوصفنا شخصيات فريدة تشكّل فارقًا. وبالتالي، فنحن نجرب مجتمعنا بوصفه شخصيًا ومجرّدًا عمّا هو شخصي في كل لحظة، على الرغم من الجهد الثقافي الهائل الذي يسعى إلى الفصل بين الاثنين. وكنا قد لاحظنا في نقاط عدة معارضةً واسعة الانتشار بين السـوق والأسـرة أو البيت. السوق غير مقيدة وغير قابلة للمعرفة، في حين أن قيود الحياة الأسرية معروفة جيدًا. هذه الثنائية هي أساس الاقتصاد الرأسمالي الأخلاقـي والعملـي (انظـر الفصل الخامـس). وقد وضعها صعود الشـركات الحديثة إلى مكانتها الحالية من الهيمنة الاقتصادية في حالٍ من التوتر كبير.

الأنثروبولوجيا الاقتصادية بوصفها فرعًا دراسيًا

لم تكن الأنثروبولوجيا أبدًا فرعًا دراسيًا بالمعنى الذي كان لعلم الاقتصاد منذ زمن طويل. ينهي ميشيل فوكو (Michel Foucault) مقالته «أركيولوجيا العلوم الإنسانية»[6] بالإشارة إلى أن «الإثنولوجيا» تملك موقعًا ممتازًا بين تلك العلوم لأنها تشـمل كامل طيفها، «مشـكّلة كنزًا من التجارب والمفاهيم، وفوق ذلك كله، مبدأ تبرّم أبديّ، مبدأ يضع ما قد يبدو راسخًا، في جوانب أخرى، موضع

(6) M. Foucault, *The Order of Things: An Archaeology of the Human Sciences* (New York: Vintage, 1973).

تساؤل»[7]. دعا فوكو الأنثروبولوجيا بـ «علم مضاد»، لا لأنها أقل عقلانية، بل لأنها تسير في الاتجاه المعاكس، وتحاول دائمًا أن «تفكك» طبعات الإنسان التي تصر العلوم الإنسانية، كالاقتصاد، على صنعها. والإثنوغرافيا هي جوهر هذا العلم المضاد. وجادل الأنثروبولوجي ماكس غلوكمان[8] بأن الإثنوغرافيين، نتيجة تطلعهم إلى دراسة الإنسانية جمعاء، مجبرون على الانفتاح على كامل تعقيد الواقع الاجتماعي. إن العمل الميداني يعني متابعة أيّ شيء يبدو مهمًا وهو يحدث. لكن على الإثنوغرافي، عند مرحلة ما، أن يسعى إلى إغلاق التحليل حتى يستمد بعض النماذج البسيطة من تلك الاستقصاءات المفتوحة. وقد تبدو هذه التجريدات ساذجة أحيانًا من منظور الفروع الدراسية الأخرى. ويرجح أن يحدث الأمر ذاته إذا ما أخذنا التاريخ العالمي كله: وسوف يكون هناك دائمًا اختصاصي ما يشير إلى أخطائنا. ولطالما تمتع الأنثروبولوجيون بحرية فكرية معينة، ويمكن لهذا، كما يقول فوكو أن يكون مصدر طاقة للعلوم الأكثر تقليدية. لكننا يجب أن نكون أوضح في ما يتعلق بديالكتيك الانفتاح والانغلاق، وفي أي وقت. وبهذا المعنى، قد يكون لدى الأنثروبولوجيا الاقتصادية الكثير مما تكسبه من صيرورتها فرعًا مستقلًا نسبيًا من «الفرع المضاد» الأوسع.

تعقّبنا في الفصل الثاني ما لفكرة الاقتصاد من تاريخ غير مكتمل؛ الاقتصاد الذي بدأ كوظيفة منزلية ثم تطور حتى بات يُعبّر عنه الآن من خلال أنواع كثيرة من الأسواق العالمية. لم نستطع الاستقرار على تعريف، لكننا اقترحنا أنه يمكن النظر إلى الاقتصاد على أنه نظام سياسي محلي يقوم أساسًا على «المنزل» ويمتد إلى العالم عبر «السوق». وكان بولاني قد ربط أبعاد الاقتصاد الداخلية والخارجية عبر تصور النقود بوصفها «رمزًا» و«سلعة»؛ ووجدنا ذلك مثمرًا في السعي إلى فهم الاقتصاد العالمي اليوم (الفصلان الرابع والخامس). وهذا الاقتصاد العالمي هو اقتصاد إنساني. لماذا «إنساني»؟ لأن تركيزنا هو على ما يفعله الناس، ويفكرون فيه فعلًا؛ فالفعل الاقتصادي موجه نحو خير

(7) Foucault, p. 373.

(8) M. Gluckman, ed., *Closed Systems and Open Minds* (Chicago: Aldine, 1964).

كل الأشخاص والجماعات، وليس نزعة فردانة آلية أحادية الجانب. إننا نؤكد الخصوصيات المحلية للمؤسسات الاقتصادية بكل تنوعها؛ وأفقنا هو مشروع الإنسانية التاريخي لتحقيق إدارة الحياة على هذا الكوكب. ففي النهاية، يجب أن يشعر كل شخص أنه «في بيته» في عالم تقوم الأسواق بصنعه، لكننا لا نستطيع البقاء على أساس اقتصاد السوق وحده.

نزعت الانعطافة الثقافية للحقبة الليبرالية الجديدة إلى إخفاء الاقتصاد من المشهد، أو السماح له بالظهور على أنه استهلاك أو تداول فحسب. وحتى في عصر ما بعد فوردي وما بعد حداثي، ما زال على معظم الناس أن يعملوا ليكسبوا رزقهم. فشروط عملية العمل في «اقتصاد المعرفة» الجديد مختلفة بوضوح عن تلك التي لأسر الفلاحين أو المعامل الكبيرة، لكن الحاجة إلى التغلبِ على الاغتراب وتحقيقِ التضامن الاقتصادي مشتركة بين جميع تلك الأوضاع. وذكّرتنا النسويات أن الإنتاج لا يقتصر على ما يجري خارج البيت، تمامًا مثلما أصر ماركس[9] على أن الإنتاج والاستهلاك مرتبطان ارتباطًا لا تنفصم عراه ضمن كلية اقتصادية واحدة. وأُبْعِدَ الاقتصاد الإنساني عن المشهد بفعل الأيديولوجيا المسيطرة، لكن مقاربة أنثروبولوجية تسلط الضوء بثبات على أهمية استراتيجيات الناس الاقتصادية المنزلية وغير الرسمية. وهذا ينطبق بالدرجة ذاتها على الأفراد والشبكات والجماعات التي تشرف على الأسواق المالية كما على أي شخص آخر.

كما أشرنا في الفصل الخامس، يمثل المال في المجتمعات الرأسمالية الاغتراب والانفصال والمجتمع المتجرّد عمّا هو شخصي؛ أي المجتمع الذي تقع أصوله خارج سيطرتنا (السوق). أما العلاقات الموسومة بغياب النقود فهي نموذج للتكامل الشخصي والاتحاد الحر، نموذج لما نعتبره مألوفًا (البيت). هذه الازدواجية المؤسسية التي تجبر الأفراد على توزيع أنفسهم كل يوم بين الإنتاج في الخارج والاستهلاك في الداخل تتطلب منا الكثير. يريد الناس أن يجمعوا الانقسام، أن يقيموا ارتباطًا ذا معنى بين ذاتيتهم والمجتمع

---

(9) K. Marx, *Grundrisse* (New York: Vintage, 1859).

بوصفه موضوعًا. وما يساعد في ذلك أن المال، إضافة إلى كونه وسيلة الفصل بين الحياة العامة والحياة الشخصية، لطالما كان الجسر بينهما أيضًا. وتعرفنا على تقليد متراكم من العمل في الأنثروبولوجيا الاقتصادية المتعلقة بالمال، بدءًا بموس وبولاني، وهناك الآن طوفان من التحقيقات الإثنوغرافية في وظائف الرأسمالية في جوهرها المؤسسي. لكن أيًا من الكتابات الأخيرة عن الرأسمالية الغربية لا يضاهي اكتشافات جين غاير[10] التي استخرجت بصبر، من ثلاثة قرون من التاريخ الأفريقي وعقود من العمل الميداني المتقطع، نموذجًا للحضارة التجارية الطبيعية، نموذجًا غيّر طريقة تفكيرنا بالمال في كل مكان. الآن وقد اعتدنا أكثر العمل في ما يمكن أن ندعوه البرّ الرئيس من البلدان الرأسمالية، يبقى واجبًا على الأنثروبولوجيين الاقتصاديين أن يحافظوا على طيف جغرافي شامل من معارفنا. إذا كان بعض الأنثروبولوجيين قد ركز على التجارة بحدّ ذاتها، بوسطائها المتخصصين ووكالاتها الإعلانية، أظهر آخرون أن الشركات الحديثة، في مسعاها للتحكم بكل مراحل العملية الاقتصادية من البحث والتطوير إلى الإنتاج إلى التنظيم إلى التوزيع والتسويق إلى الاستهلاك المنزلي، ابتعدت كثيرًا عن تلك الأقسام المتخصصة. ذلك أن أنثروبولوجيا اقتصادية تقصر نفسها على الدراسات الإثنوغرافية عن سماسرة البورصة والتجار لن تفهم أبدًا هذا المستوى من مأزقنا الاقتصادي المشترك.

كما أظهر ماركس[11]، فإن علم الاقتصاد الليبرالي أقصى «التوزيع» - أي مسألة مَن يحصل على نتاج المجتمع وكم هي حصته - عبر إنزاله إلى مستوى «التبادل» المفهوم على أنه عقود سوقية فورية. وشوّش الاقتصاديون، من خلال التركيز على نوع واحد من الملكية هو ملكية الأفراد الخاصة الحصرية، دور الحكومات والشركات الاقتصادي، حتى لا نذكر الطرائق الملموسة الكثيرة التي يجعل بها الناس العاديون من الحياة الاقتصادية حياتهم الخاصة. ولذلك يجب أن تأخذ الأنثروبولوجيا الاقتصادية الملكية وعواقبها على

(10) J. Guyer, *Marginal Gains: Monetary Transactions in Atlantic Africa* (Chicago: Chicago University Press, 2004).

(11) Marx, *Grundrisse*.

التوزيع بجدية كبيرة. ويقدم تاريخ هذا الفرع الدراسي مادة وافرة لمثل هذا البرنامج. وكانت المجتمعات الاشتراكية في القرن العشرين قد دفعت ثمنًا باهظًا نتيجة فرض قراءة آلية لتطور علاقات الملكية فرضًا أيديولوجيًا. وكُنّا قد ألححنا على أن أي محاولة لبناء المجتمع حصريًا، سواء على أساس الملكية الخاصة أم الشيوعية المساواتية، محكوم عليها بالفشل، لأن الكائنات الإنسانية لا بدّ لها، في آن واحد، من أن تعتمد على نفسها بشكل فرديّ، وأن تنتمي بعضها إلى بعض في المجتمع. وبيّن إثنوغرافيو المجتمعات القبلية هذا الأمر مرة تلو المرة؛ لكن انشغالهم بالتعقيد المحلي شجع لديهم قصر النظر عندما تعلق الأمر بمسائل التاريخ العالمي الأوسع. يُعتبر جاك غودي الاستثناءَ الأبرز لهذه القاعدة، من حيث إنه وسع تحليلًا إثنوغرافيًا تفصيليًا لعلاقات الملكية في شمال غانا باتجاه علم الاجتماع المقارن، ومن ثم باتجاه مقارنة تاريخية عالمية بين أفريقيا وأوراسيا، وأخيرًا بين الغرب والشرق[12]. وتُقدّم دراما التفاعل الجارية بين الرأسمالية والاشتراكية، ولا سيّما في شرق آسيا، أرضيةً خصبة لاستكشاف الملكية، في حين يطرح التاريخ العالمي بكليته مسائل التوزيع التي لا يستطيع الأنثروبولوجيون الاقتصاديون أن يقفوا لامبالين تجاهها.

وداعًا لـ «الإنسان الاقتصادي»

في الختام، دعونا نعود إلى الفردانية المنهجية في النموذج الاقتصادي المسيطر. يبدو أن دفن «الإنسان الاقتصادي»، ذلك المخلوق بعيد الاحتمال الذي لا تتحرض أعماله سوى بالمصلحة الذاتية الفردية، يأخذ زمنًا أطول مما كان متوقَّعًا. وطالما رفض أنثروبولوجيون كثر التقليد النفعي الذي لا يستطيع أن يدرك كيفية تشكل «التفضيلات» التي تُشكل السلوكَ الاقتصادي في المجتمع، وكيف أنها خاضعة بالضرورة للتنظيم المعياري المصمم لتلطيف الأنانية العقلانية. وفي الوقت ذاته، لا يجد السجل الإثنوغرافي سوى القليل من الدعم للفكرة القائلة إن مجتمعات كاملة كانت دائمًا، أو قد تصبح، شيوعية بكل معنى

(12) J. Goody, *The Eurasian Miracle* (Cambridge: Polity, 2010).

الكلمة ومتحررة بذلك من الاغتراب (وهي فكرة معروضة في أعمال وليم موريس (William Morris) الطوباوية على نحو أشمل مما في كتابات ماركس).

حاولت الكتابات الأخيرة في علم الاقتصاد السلوكي وتجارب المقارنة بين الثقافات أن تحفر أعمق في هذه المسائل. وهناك من الباحثين من يعتقد أنه وجد للتوّ حلولًا. ويمكن أن يُمنح الأنثروبولوجيون الذين يتقنون أسس نظرية اللعب، ويمكنهم الحصول على ماسح دماغي، مرة أخرى مجالًا في المجلات الاقتصادية لتقديم برهان رائع على أن «للثقافة أهميتها» في الاقتصاد. لكننا رفضنا مثل هذه المقاربات لمصلحة العمل مع مجموعة الأبحاث الإثنوغرافية والتاريخية. ومن غير المحتمل أن يكشف المنهج الذي يتّبع التجربة المضبوطة عن قيم الاقتصاد الإنساني وحوافزه، وهي جوانب تدرس على نحو أفضل في السياقات الملموسة للمجتمع الحي.

يمكن تعريف الفعل الاقتصادي باختصار بأنّه السعي المحسوب وراء المصالح الفردية، الأمر الذي يستبعد من «الاقتصاد» أشكالًا أخرى من الفعل. لكن حتى ضمن علم الاقتصاد والبيولوجيا التطورية، فإنّ الإلحاح على إعادة تأويل الفعل التعاوني والإيثاري على أنّه في جوهره اهتمام بالذات يبدو إلحاحًا عقيمًا على نحو متزايد، في حين لا تستطيع الباقون أن يتجاهلوا ما يبدو وكأنه استخفاف سَمِج بالحسّ السليم أو المشترك. ويتنازل المدافعون القديمون عن نظرية الخيار العقلاني فعليًا عن هذه النقطة عندما ينتقلون إلى مفهوم عن العقلانية لا فكرة لديه عن حساب المصلحة الذاتية. لكننا لا نكسب أي شيء من الإصرار على أن تبرعاتنا مغفلة الاسم إلى الجمعيات الخيرية أو تركاتنا لأبنائنا كلها «عقلانية» على نحو ما. وكما أصر موس منذ قرن تقريبًا، نحن جميعًا فرديون واجتماعيون في الوقت ذاته؛ فالفعل الاقتصادي مصلحيّ وغير مصلحيّ بدرجات متنوعة على الدوام. وإذا كنا نتطلع لأن نكون إنسانيين، فلن يجدي نفعًا أن نتمسك بأحد قطبي هذا الجدل على حساب الآخر.

بدأت فكرة الاقتصاد منذ أكثر من 2000 سنة بوصفه مبدأ إغريقيًا من مبادئ إدارة الأسرة الريفية. وبقي هذا هو المدلول الرئيس طوال الفترة التي

بقيت أوراسيا فيها تحت سيطرة الحضارات الزراعية. وفي المئتي سنة الأخيرة، أو ما يقاربها، منذ الثورة الصناعية، جاء الناطقون بالإنكليزية بوريث ليبرالي غايته عقلنة الأسواق التي كانت تسوق عالمًا متسارع التمدين إلى ترابط يزداد باطراد. وسعينا في هذا الكتاب إلى توسيع هذا التقليد، وذلك أساسًا بالاتكاء على طيف من المصادر من أوروبا القارية. لكننا لا نتخيل أن تنحصر توقّعات قيام اقتصاد إنساني في الغرب. وفي الحقيقة، يبدو أن بؤرة المجتمع العالمي الآن تعود بعناد إلى حيث يعيش معظم الناس: إلى آسيا. والأنثروبولوجيا الاقتصادية تتمتع بالقدرة على تقديم مقاربة منظمة لمسائل ذات أهمية فائقة بالنسبة إلى إدارة جنسنا البشري هذا الكوكب. ولا بدّ من تهجين الجذور الغربية لهذه الأنثروبولوجيا الاقتصادية بتقاليد فكرية أخرى إذا ما أريد لها أن تفي برسالتها العالمية وتساهم في مستقبل إنساني يميل إلى الإدناء أكثر مما يميل إلى الإقصاء.

ملاحظات من أجل مزيد من القراءة

إضافة إلى المصادر الإضافية التي أوردناها في النص عن السجالات التي تناولناها، تقدم هذه الملاحظات اقتراحات من أجل مزيد من القراءة تشمل كتبًا تعليمية ومسوحًا وأدبيات ثانوية أخرى.

1 ـ مدخل: الأنثروبولوجيا الاقتصادية

تُسْتَكْشَف فكرة «الاقتصاد الإنساني» في نحو ثلاثين مقالة من أنحاء العالم في عمل هارت ولافيل وكتّاني (2010). كما حرر جيمس كارير (James Carrier) **دليل الأنثروبولوجيا الاقتصادية**(*) وهو الآن قيد التنقيح تحضيرًا لطبعة جديدة منه. وهذا أفضل مرجع مفرد عن العمل الحالي في هذا الميدان. كما نشرت مجلة **أبحاث في الأنثروبولوجيا الاقتصادية** (*Research in Economic Anthropology*) أعمالًا أصيلة لمصلحة جمعية الأنثروبولوجيا الاقتصادية (Society for Economic Anthropology) منذ السبعينيات. ومن بين الكتب التعليمية الأخيرة، يقوم ويلك وكليغيت (Wilk and Cliggett) (2007) بتغطية أوسع من تغطية ناروتسكي (Narotsky) (1997) الذي يركّز على المقاربات الماركسية الجديدة. من أجل مقاربات آثارية مبتكرة للاقتصادات المبكرة، انظر شيرّات (Sherratt) (1997). لقد ألهم روسّو (1754) مؤلفيّ هذا الكتاب وكثيرين قبلنا، ولا سيّما في القرن التاسع عشر. ويعتبر زاميتو (Zammito) (2002) أفضل مدخل إلى كانط وهيردر.

(*) *Handbook of Economic Anthropology*.

2 ـ الاقتصاد من العالم القديم إلى عصر الإنترنت

من أجل منظور أوسع لتاريخ الاقتصاد العالمي في العصر الزراعي، انظر هارت (2006) وغريبر (Graeber) (2011). وما زال بولاني (1957a) يعتبر مدخلًا ألمعيًا إلى أرسطو ونظرية الـ oikonomia. ويقدم ماندل (Mandel) (1974) لمحة متحزبة عن تاريخ الفكر الاقتصادي؛ ويعتبر شومبيتر (Schumpeter) (1954) دليلًا لا غنى عنه للقراء الجادين. كما يرسم فالرشتين (1974) تطور «النظام العالمي» منذ القرن السادس عشر. وحول مفهوم «اليد الخفية» لآدم سميث، انظر لوباسز (Lubasz) (1992). وعن كارل ماركس، انظر بلوخ (1983) وباترسون (Patterson) (2009). ويناقش هارت (2000) عواقب الثورة الرقمية على الرأسمالية الوطنية.

3 ـ صعود علم الاقتصاد الحديث والأنثروبولوجيا

يمثل هاتشينسون (Hutchinson) (1978) مدخلًا سهل المنال إلى الثورة الحدية في علم الاقتصاد. ويقدم هيث بيرسون (Heath Pearson) (2000) أفضل تغطية للعلاقة بين علم الاقتصاد والأنثروبولوجيا في الفترة التي يشملها هذا الفصل. أما فيما يخص التقليد الألماني، فانظر سبيتلر (Spittler) (2008) وباكهاوس (Backhaus) (2000)؛ وراجع كاهن (Kahn) (1990) أهمية المدرسة التاريخية الألمانية للأنثروبولوجيا. ويقدم ستوكينغ (Stocking) (1996) عرضًا شاملًا للمدرسة البريطانية من ثمانينيات القرن التاسع عشر حتى خمسينيات القرن العشرين. واستكشف يوناي (1998) تاريخ علم الاقتصاد في الولايات المتحدة الأميركية بين الحربين. وعالج سيلفرمان (Silverman) (2004: 257 ـ 274) على نحو يثير الإعجاب الأنثروبولوجيين الأميركيين لهذه الفترة. وترسم كوك (2004) الخطوط العامة للأنثروبولوجيا الاقتصادية الأميركية عن المكسيك من الروّاد إلى الوقت الحاضر. وتستقصي سيغود (Sigaud) (2002) التلقي المعقّد لتحفة موس؛ انظر أيضًا هارت (2007).

4 ـ عصر الأنثروبولوجيا الاقتصادية الذهبي

ما زالت المجموعتان اللتان حررهما ليكلير وشنايدر (Leclair and Schneider) (1968) وفيرث (1967) مفيدتين بسبب ما تحويانه من مقالات رئيسة عن السجال الكبير. وتبقى مجموعة بوهنّان ودالتون (1962) عن الأسواق مأخوذة من وجهة نظر جوهرانية مجموعةً جيدة. وحول حياة كارل بولاني وعمله، انظر ديل (2010). وتتضمن مجموعة هان وهارت (2009) مقالات تقوّم أهميته المعاصرة. وعن صناعة مهنة علم الاقتصاد بعد الحرب العالمية الثانية، انظر ميروفسكي (2002). وللمزيد عن كايانوف، انظر دورّينبرغر (Durrenberger) (1984).

5 ـ ما بعد السجال الشكلاني ـ الجوهراني

في ما يخص المقاربات الماركسية الجديدة، انظر بلوخ (1975b, 1983)؛ هارت (1983). يقدم سيدّون (Seddon) (1978) ترجمات إنكليزية للمقالات الرئيسة في الأنثروبولوجيا الماركسية الفرنسية في الستينيات والسبعينيات. ويقدم مور (Moore) (1988) مسحًا شاملًا للمساهمات النسوية في الأنثروبولوجيا؛ انظر سيليغمان (Seligmann) (2001) من أجل المزيد عن التاجرات وستيرلنغ (Stirling) (1993) من أجل المزيد عن تركيا. ويشرح بريدنباخ ونايري (Breidenbach and Nyiri) لماذا «نرى الثقافة في كل مكان» هذه الأيام. ويتضمن كتاب ميلر (2010) وصفًا جذابًا لطريقته في معالجة «الثقافة المادية». ومن أجل مناقشة مساهمات ستيفن غَدمان (Stephen Gudeman) المهمة، انظر لوففينغ (Löfving) (2005). أما عمل المؤسساتيين الجدد في عرضه أتشيسون (Acheson) (1994). وتشمل التصنيفات الأنثروبولوجية الأخيرة المتعلقة بالملكية هان (1998) وهنت وغيلمان (Hunt and Gilman) (1998)، ويقدم هارفي (Harvey) (2005) مدخلًا نقديًا موجزًا لليبرالية الجديدة؛ ومن أجل نقد أقدم، انظر فرايدلاند وروبرتسون (Friedland and Robertson) (1990).

6 ـ التطوّر المتفاوت

التاريـخ الأنثروبولوجـي للتطور المتفاوت من وجهـة نظر الأطراف الذي كتبـه إريـك وولـف (1982) لا غنى عنـه. ويقدم لويـس (1978) لمحة عامة سـهلة المنـال عن التطـور العالمي في القرن العشـرين. وينشـر البنـك الدولي وبرنامـج الأمـم المتحـدة الإنمائـي تقارير سـنوية مليئة بالإحصـاءات المقارنة المفيدة. من أجل مداخل عامة إلى دور الأنثروبولوجيين في هذا الميدان، انظر غاردنـر ولويـس (Gardner and Lewis) (1996)؛ أمـا المشـكلات السياسـية والمؤسسـية فمدروسـة في كتاب روبرتسـون (1984)، مـع تركيز خاص على ماليزيـا؛ ويقـدّم دايفيد مـوسّ (David Mosse) (2004) وصفًا إثنوغرافيًا لأعمال المسـاعدة. وكان روبـرت تشـامبرز (Robert Chambers) (1983) رائـد المناهج التشاركية الأكثر تأثيرًا؛ انظر أيضًا هارّيس (Harriss) (1982، 2001). ويتضمن كتـاب باداياتشـي (2010) طيفًا من المقالات المثيـرة للاهتمام عن التنمية في أفريقيـا؛ وكتـاب جحا ـ خازنوبيـس (Guha - Khasnobis) وآخـرون (2006) هـو مدخـل متعدد الفروع إلـى العلاقات بين الاقتصادات المنظمـة وغير المنظمة. وكان إسكوبار (1996) وفيرغسون (1990، 2006) أبرز ناقدين أنثروبولوجيين للتنمية؛ أما رحنيما وباوتري (Rahnema and Bawtree) (1997) فهما اللذان جمعا مقالات كتاب ما بعد التنمية: مختارات(*).

7 ـ البديل الاشتراكي

حـرر هـان (1991، 2002) مجموعـات أنثروبولوجيـة تستكشـف الاشـتراكية ومـا بعـد الاشـتراكية. ويوثـق كتاب همفـري (2002) تفسـخ الاقتصـاد السـوفياتي من زوايا عديـدة. ومن أجل حقبة قبـل الإصلاح في ريـف الصين، انظر باريش ووايت (Parish and Whyte) (1978)، ومن أجل الحيـاة الحضريـة، انظر وايـت وباريـش (1984). ومن أجل أثـر الليبرالية الجديدة هناك، انظر فليشر (Fleischer) (2010)، وكيبنيس (Kipnis) (2008)،

(*) *Post - Development Reader.*

وروفـل (Rofel) (1999)؛ ويجـادل أرّيغي (2007) بأننا قريبًا جدًا سـندعو الصين «رأسـمالية». وعن خصخصة الأراضي الزراعية في أوروبا الشرقية، انظر هان (1993)، وهان ومجموعة «علاقات الملكية» (2003) وفيردري (2003). ويحلل كتاب كالب وهالماي (Kalb and Halmai) (سيصدر قريبًا) نـزع الملكيـة بعد الاشـتراكية وعواقبه على الطبقات العاملـة؛ ويحلل كريد (2010) نزع الملكية الثقافي ـ الاجتماعي بين القرويين البلغار. ويستكشف ويست ورامان (West and Raman) (2009) الإرث العالمي للاشتراكية. ومن أجل مقارنة بين ما بعد الاشتراكية وما بعد الاستعمار، انظر تشاري (Chari) وفيردري (2009).

8 ـ رأسمالية العالم الواحد

اشـتُهِرَ جورج ماركوس (George Marcus) الذي شارك في تأليف نصوص أساسـية عن الانعطافة الثقافية فـي الثمانينيات، بدفاعه عن الإثنوغرافيا متعددة المواقـع (ماركـوس، 1998)، وسـاهم فـي عدد مـن الدراسـات الأصلية عن الرأسـمالية، بمـا فـي ذلك محاولـة عائلة هنت احتكار سـوق الفضـة العالمية (ماركوس مع هال، 1992). وقدم توماس هايلاند إريكسـن (Thomas Hylland Eriksen) (2007) مراجعة بحثية للمسـائل التي طرحتها «العولمة» مع ملخص إضافي (إريكسـن، 2010) أكثر انشـغالًا بالمسـائل الاقتصادية. ووضع كومار (Kumar) (1995) الفوردية وما بعد الفوردية في السياق الأوسع للـ«بعديات». وفـي ما يخص العمـل الصناعي، جمـع مولونا وآخرون (2009) الدراسـات الكلاسـيكية التـي قام بهـا علماء اجتمـاع ومؤرخون مع عمـل أنثروبولوجيين معاصريـن. ومسـح ميللـر (1996) ميـدان الاسـتهلاك. واستكشـف فيردري وهمفري (2004) وسترانغ وبوس (Strang and Busse) (2011) مسائل الملكية الفكرية والثقافية عن العالم. وقدم مورر (2005b, 2006) مراجعات عامة للأدبيات المزدهـرة عـن النقود. من أجل الرؤى الأنثروبولوجيـة عن الأزمة المالية التي اندلعـت فـي عـام 2008، انظر هـارت وأورتيـز (2008) وغدمـان (2010) وفيسّر وكالب (2010).

9 ـ إلى أين نمضي؟

يقدم روبوثام (2005) أدلّة قوية على الحاجة إلى إصلاح ميراث «الانعطافة الثقافية» لمصلحة الإنتاج. ويعالج هارت (2005) بكثير من العمق التحدي المركزي: كيف للبشر أن يتعاملوا مع ظروف الوجود الاجتماعي التي تكتسب باطراد طابعًا «لا شخصيًا» مع بقائهم «أشخاصًا».

المراجع

Books

Acheson, J. (ed.). *Anthropology and Institutional Economics*. Lanham, MD: University Press of America, 1994.

Althusser, L. and E. Balibar. *Reading Capital*. London: New Left Books, 1970 [1965J].

Appadurai, A. (ed.). *The Social Life of Things: Commodities in Cultural Perspective*. Cambridge: Cambridge University Press, 1986.

Applbaum, K. *The Marketing Era: From Professional Practice to Global Provisioning*. New York: Routledge, 2003.

Apthorpe, R. (ed.). *People, Planning and Development Studies: Some Reflections on Social Planning*. Brighton: Frank Cass, 1970.

Arrighi, G. *Adam Smith in Beijing: Lineages of the Twenty-first Century*. London: Verso, 2007.

Backhaus, J. (ed.). *Karl Bucher: Theory, History, Anthropology, Non-market Economies*. Marburg: Metropolis, 2000.

Barlett, P. (ed.). *Agricultural Decision Making*. New York: Academic Press, 1980.

Barth, F. [et al.]. *One Discipline, Four Ways: British, German, French and American Anthropology*. Chicago: Chicago University Press, 2004.

Baudrillard, J. *The Mirror of Production*. New York: Telos, 1975.

Beller-Hann, I. and C. Hann. *Turkish Region: State, Market and Social Identities on the East Black Sea Coast*. Oxford: James Currey, 2000.

Bettelheim, C. *Economic Calculation and the Forms of Property*. New York: Monthly Review Press, 1975 [1963].

Beynon, H. *Working for Ford*. London: Penguin, 1973.

Bloch, M. *Marxism and Anthropology: The History of a Relationship*. Oxford: Oxford University Press, 1983.

______ (ed.). *Marxist Analyses and Social Anthropology*. London: Malaby Press, 1975.

Bohannan, L. and P. Bohannan. *Tiv Economy*. Evanston, IL: Northwestern University Press, 1968.

Bohannan, P. and G. Dalton (eds.). *Markets in Africa*. Evanston, IL: Northwestern University Press, 1962.

Bourdieu, P. *Distinction: A Social Critique of the Judgment of Taste*. London: Routledge, 1984.

Braverman, H. *Labor and Monopoly Capital: The Degradation of Work in the Twentieth Century*. New York: Monthly Review Press, 1974.

Breidenbach, J. and P. Nyiri. *Seeing Culture Everywhere: From Genocide to Consumer Habits*. Seattle: University of Washington Press, 2009.

Bucher, K. *Arbeit und Rhythmus*. Leipzig: Reinicke, 1896.

______. *Industrial Evolution*. New York: Holt and Company, 1912 [1901].

Burawoy, M. *Manufacturing Consent: Changes in the Labor Process under Monopoly Capitalism*. Chicago: University of Chicago Press, 1979.

Callon, M. (ed.). *The Laws of the Markets*. Oxford: Blackwell, 1998.

Cancian, F. *Change and Uncertainty in a Peasant Economy*. Stanford: Stanford University Press, 1972.

______. *Economics and Prestige in a Maya Community: The Religious Cargo System in Zinacantan*. Stanford: Stanford University Press, 1965.

Carrier, J. (ed.). *A Handbook of Economic Anthropology*. Cheltenham: Edward Elgar, 2005.

______ and D. Miller (eds.). *Virtualism: A New Political Economy*. Oxford: Berg, 1998.

Castells, M. *The Rise of the Network Society: The Information Age- Economy, Society and Culture*. Oxford: Blackwell, 1996.

Chambers, R. *Rural Development: Putting the Last First.* New York: Prentice Hall, 1995 [1983].

Chayanov, A. *The Theory of Peasant Economy.* Homewood, Ill: Irwin, 1966 [1925].

Childe, G. *Man Makes Himself.* London: Moonraker, 1981 [1936].

Clammer, J. (ed.). *The New Economic Anthropology.* Basingstoke: Palgrave Macmillan, 1979.

Commons, J. *Institutional Economics: Its Place in Political Economy.* New York: Macmillan, 1934.

Cook, S. *Understanding Commodity Cultures: Explorations in Economic Anthropology with Case Studies from Mexico.* Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2004.

_______. *Zapotec Stoneworkers: The Dynamics of Rural Simple Commodity Production in Modern Mexican Capitalism.* Lanham, MD: University Press of America, 1982.

Creed, G. W. *Domesticating Revolution: From Socialist Reform to Ambivalent Transition in a Bulgarian Village.* University Park, PA: The Pennsylvania State University Press, 1998.

_______. *Masquerade and Postsocialism: Ritual and Cultural Dispossession in Bulgaria.* Bloomington, IN: Indiana University Press, 2010.

Dale, G. *Karl Polanyi: The Limits of the Market.* Cambridge: Polity, 2010.

Davis, M. *Planet of Slums.* New York: Verso, 2006.

Day, S. *On the Game: Women and Sex Work.* London: Sage, 2007.

Dennis, N., F. Henriques and C. Slaughter. *Coal Is Our Life: An Analysis of a Yorkshire Mining Community.* London: Routledge, 1956.

Dilley, R. (ed.). *Contesting Markets: Analyses of Ideology, Discourse and Practice.* Edinburgh: Edinburgh University Press, 1992.

Donham, D. *History, Power, Ideology: Central Issues in Marxism and Anthropology.* Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

_______. *Marxist Modern: An Ethnographic History of the Ethiopian Revolution.* Berkeley: University of California Press, 1999.

Douglas, M. and B. Isherwood. *The World of Goods: Towards an Anthropology of Consumption.* London: Routledge, 1979.

Dowling, R. (ed.). *The International Encyclopedia of Housing and Home.* Amsterdam: Elsevier, 2010.

Dumont, L. *From Mandeville to Marx: The Genesis and Triumph of Economic Ideology.* Chicago: University of Chicago Press, 1977.

Dunn, E. *Privatizing Poland: Baby Food, Big Business, and the Remaking of Labor.* Ithaca, NY: Cornell University Press, 2004.

Durkheim, E. *The Division of Labour in Society.* Glencoe, IL: Free Press, 1960 [1893].

________. *The Elementary Forms of the Religious Life.* Glencoe, IL: Free Press, 1965 [1912].

Durrenberger, E. P. (ed.). *Chayanov, Peasants and Economic Anthropology.* New York: Academic Press, 1984.

Edgeworth, F. Y. *Mathematical Psychics: An Essay on the Application of Mathematics to the Moral Sciences.* Charleston, NC: Biblio Bazaar, 2009 [1881].

Engels, F. *The Condition of the Working-Class in England in 1844.* New York: Cosimo, 2008 [1845].

________. *The Origin of the Family, Private Property, and the State.* New York: Pathfinder Press, 1972 [1884].

Ensminger, J. *Making a Market.* Cambridge: Cambridge University Press, 1992.

Eriksen, T. *Globalization: The Key Concepts.* Oxford: Berg, 2007.

Escobar, A. *Encountering Development: The Making and Unmaking of the Third World.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996.

Fei, H.- T. *Peasant Life in China: A Field Study of Country Life in the Yangtze Valley.* London: Routledge & Kegan Paul, 1939.

Ferguson, J. *The Anti-Politics Machine: 'Development', Depoliticization and Bureaucratic Power in Lesotho.* Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

________. *Expectations of Modernity: Myths and Meanings of Urban Life on the Zambian Copperbelt.* Berkeley: University of California Press, 1999.

________. *Global Shadows: Africa in the Neoliberal World Order.* Durham, NC: Duke University Press, 2006.

Finkel, A. and N. Sirman (eds.). *Turkish State, Turkish Society*. London: Routledge, 1990.

Firth, R. *Primitive Economics of the New Zealand Maori*. London: Routledge, 1929.

_______. *Primitive Polynesian Economy*. London: Routledge, 1939.

_______ (ed.). *Themes in Economic Anthropology*. London: Tavistock, 1967.

Fleischer, F. *Housing China's Emerging Classes: Conflicting Interests in a Beijing Suburb*. Minneapolis, MN: Minnesota University Press, 2010.

Foster, G. *Empire's Children: The People of Tzintzuntzan*. Washington, DC: Smithsonian Institution, 1948.

________. *A Primitive Mexican Economy*. New York: J. J. Agustin, 1942.

Foucault, M. *The Order of Things: An Archaeology of the Human Sciences*. New York: Vintage, 1973 [1966].

Fournier, M. *Marcel Mauss: A Biography*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2006 [1994].

Frank, A. G. *Re-Orient: Global Economy in the Asian Age*. Berkeley: University of California Press, 1998.

Frankenberg, R. *Communities in Britain: Social Life in Town and Country*. Harmondsworth: Penguin, 1966.

Frazer, J. G. *The Golden Bough: A Study in Magic and Religion*. Oxford: Oxford University Press, 1984 [1890].

_________. *Psyche's Task, a Discourse Concerning the Influence of Superstition on the Growth of Institutions*. London: Macmillan, 1909.

Friedland, R. and A. F. Robertson (eds.). *Beyond the Marketplace: Rethinking Economy and Society*. New York: Aldine de Gruyter, 1990.

Friedman, J. *Cultural Identity and Global Process*. London: Sage, 1994.

Fukuyama, F. *The End of History and the Last Man*. New York: Free Press, 1992.

Fustel de Coulanges, N. *The Ancient City: A Study on the Religion, Laws, and Institutions of Greece and Rome*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1980 [1864].

Gamble, C. *Origins and Revolutions: Human Identity in Earliest Prehistory*. Cambridge: Cambridge University Press, 2007.

Gardner, K. and D. Lewis. *Anthropology, Development and the Post-Modern Challenge*. London: Pluto, 1996.

Geertz, C. *Peddlers and Princes: Social Development and Economic Change in Two Indonesian Towns*. Chicago: University of Chicago Press, 1963.

_____ and L. Rosen. *Order and Meaning in Moroccan Society: Three Essays in Cultural Analysis*. Cambridge: Cambridge University Press, 1979.

Gellner, E. *State and Society in Soviet Thought*. Oxford: Blackwell, 1988.

Ghazanfar, M. and A. Islahi. *Economic Thought of Al-Ghazali*. Jeddah: King Abdulaziz University, 1997.

Gluckman, M. *The Ideas in Barotse Jurisprudence*. New Haven, CT: Yale University Press, 1965.

________ (ed.). *Closed Systems and Open Minds*. Chicago: Aldine, 1964.

Godelier, M. *The Enigma of the Gift*. Cambridge: Polity, 1999.

________. *Rationality and Irrationality in Economics*. London: New Left Books, 1972 [1966].

Goody, J. *The Eurasian Miracle*. Cambridge: Polity, 2010.

________. *Production and Reproduction: A Comparative Study of the Domestic Domain*. Cambridge: Cambridge University Press, 1976.

________ and S. Tambiah. *Bridewealth and Dowry*. Cambridge: Cambridge University Press, 1973.

Graeber, D. *Debt: The First 5,000 Years*. New York: Melville House, 2011.

_________. *Toward an Anthropological Theory of Value: The False Coin of our Own Dreams*. New York: Palgrave, 2001.

Green, S. *Urban Amazons: Lesbian Feminism and Beyond in the Gender, Sexuality and Identity Battles of London*. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 1997.

Gregory, C. *Gifts and Commodities*. New York: Academic Press, 1982.

__________. *Savage Money: The Anthropology and Politics of Commodity Exchange*. Amsterdam: Harwood, 1997.

Gudeman, S. *The Anthropology of Economy: Community, Market, and Culture*. Malden, MA: Blackwell, 2001.

_________. *The Demise of a Rural Economy*. London: Routledge, 1978.

_________. *Economics as Culture: Models and Metaphors of Livelihood*. London: Routledge & Kegan Paul, 1986.

_________. *Economy's Tension: The Dialectics of Community and Market*. Oxford: Berghahn, 2008.

________ and A. Rivera. *Conversations in Colombia*. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

Guha-Khasnobis, B., R. Kanbur and E. Ostrom (eds.). *Linking the Formal and Informal Economy: Concepts and Policies*. Oxford: Oxford University Press, 2006.

Guyer, J. *Marginal Gains: Monetary Transactions in Atlantic Africa*. Chicago: Chicago University Press, 2004.

Hann, C. *Tazlar: A Village in Hungary*. Cambridge: Cambridge University Press, 1980.

_________. (ed.). *Postsocialism: Ideals, Ideologies, Local Practices*. London: Routledge, 2002.

________ (ed.). *Property Relations: Renewing the Anthropological Tradition*. Cambridge: Cambridge University Press, 1998.

________ (ed.). *Socialism: Ideals, Ideologies, Practices*. London: Routledge, 1991.

________ and K. Hart (eds.). *Market and Society: The Great Transformation Today*. Cambridge: Cambridge University Press, 2009.

________ and the 'Property Relations' Group. *The Postsocialist Agrarian Question: Property Relations and the Rural Condition*. Munster: LIT, 2003.

Haraszti, M. *A Worker in a Worker's State*. London: Pelican, 1977.

Harriss, J. *Depoliticizing Development: The World Bank and Social Capital*. London: Anthem, 2001.

_________ (ed.). *Rural Development: Theories of Peasant Economy and Agrarian Change*. London: Hutchinson, 1982.

Hart, K. *The Hit Man's Dilemma: Or Business, Personal and Impersonal*. Chicago: Prickly Paradigm Press, 2005.

_________. *The Memory Bank: Money in an Unequal World*. London: Profile; republished in 2001 as Money in an Unequal World. New York: Texere, 2000.

_________. The *Political Economy of West African Agriculture*. Cambridge: Cambridge University Press, 1982.

_________, J.-L. Laville and A. Cattani (eds.). *The Human Economy: A Citizen's Guide*. Cambridge: Polity Press, 2010.

Hegel, G. *The Philosophy of Right* London: Oxford University Press, 1952 [1821].

Henrich, J. (ed.). *Foundations of Human Sociality: Economic Experiments and Ethnographic Evidence from Fifteen Small-scale Societies*. Oxford: Oxford University Press, 2004.

Herskovits, M. *Economic Anthropology: The Economic Life of Primitive Peoples*. New York: Norton, 1952 [1940].

Hertz, E. *The Trading Crowd: An Ethnography of the Shanghai Stock Market*. Cambridge: Cambridge University Press, 1998.

Hill, P. *Development Economics on Trial*. Cambridge: Cambridge University Press, 1986.

_________. *Migrant Cocoa-Farmers of Southern Ghana*. Cambridge: Cambridge University Press, 1963.

_________. *Rural Hausa: A Village and a Setting*. Cambridge: Cambridge University Press, 1972.

Ho, K. *Liquidated: An Ethnography of Wall Street*. Durham, NC: Duke University Press, 2009.

Hobsbawm, E. *Age of Extremes: The Short Twentieth Century, 1914-1991*. London: Michael Joseph, 1994.

Holmstrom, M. *Industry and Inequality*. Cambridge: Cambridge University Press, 1984.

_________. *South Indian Factory Workers*. Cambridge: Cambridge University Press, 1976.

Howe, L. *Being Unemployed in Northern Ireland: An Ethnographic Study*. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

Humphrey, C. *Karl Marx Collective: Economy, Society and Religion in a Siberian Collective Farm*. Cambridge: Cambridge University Press, 1983.

_________. *The Unmaking of the Soviet Economy: Everyday Economies after Socialism*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2002.

Hunt, R. and A. Gilman (eds.). *Property in Economic Context.* Lanham, MD: University Press of America, 1998.

Hutchinson, T. *On Revolutions and Progress in Economic Knowledge.* Cambridge: Cambridge University Press, 1978.

International Labour Office. *Employment, Incomes and Inequality in Kenya.* Geneva: ILO, 1972.

Jahoda, M., P. F. Lazarsfeld and H. Zeisel. *Marienthal: The Sociography of an Unemployed Community.* New Brunswick, NJ; Transaction Publishers, 2002.

Johns, A. *Piracy: The Intellectual Property Wars from Gutenberg to Gates.* Chicago: University of Chicago Press, 2009.

Josephides, L. *The Production of Inequality: Gender and Exchange among the Kewa.* London: Tavistock, 1985.

Kalb, D. and G. Halmai (eds.). *Headlines of Nation, Subtext of Class: Anthropologies of Neopopulism in Neoliberal Europe.* Oxford: Berghahn, forthcoming.

Keynes, J. M. *The General Theory of Employment, Interest and Money.* London: Macmillan, 1936.

Khaldun, Ibn. *The Muqaddimah: An Inquiry into History.* London: Routledge and Kegan Paul, 1987.

Kipnis, A. *China and Postsocialist Anthropology: Theorizing Power and Society after Communism.* Norfolk, CT: Eastbridge, 2008.

Knight, F. *Risk, Uncertainty and Profit.* New York: Dover, 2009 [1921].

Kornai, J. *Economics of Shortage.* Amsterdam: North Holland, 1980.

_________, S. Haggard and R. B. Kaufman (eds.). *Reforming the State: Fiscal and Welfare Reform in Post-socialist Countries.* Cambridge: Cambridge University Press, 2001.

Kropotkin, P. *Mutual Aid: A Factor of Evolution.* London: William Heinemann, 1902.

Kumar, K. *From Post-Industrialism to Post-Modern Society.* Oxford: Blackwell, 1995.

Lampland, M. *The Object of Labor: Commodification in Socialist Hungary.* Chicago: University of Chicago Press, 1995.

Landa, J. T. *Trust, Ethnicity, and Identity*. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1994.

Leach, E. R. *Pul Eliya, a Village in Ceylon: A Study of Land Tenure and Kinship*. Cambridge: Cambridge University Press, 1961.

Leclair, E. and H. Schneider (eds.). *Economic Anthropology: Readings in Theory and Analysis*. New York: Holt Rinehart Winston, 1968.

Lee, R. B. *The !Kung San: Men, Women and Work in a Foraging Society*. Cambridge: Cambridge University Press, 1979.

Lenin, V. I. *The Development of Capitalism in Russia*. Honolulu: University Press of the Pacific, 2004 [1899].

Leontief, W. *Essays in Economics: Theories, Facts and Policies*. New York: M. E. Sharp, 1977.

Lewis, W. A. *The Evolution of the International Economic Order*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978.

Lien, M. *Marketing and Modernity*. Oxford: Berg, 1997.

Locke, J. *Two Treatises of Government*. Cambridge: Cambridge University Press, 1960 [1690].

Lofving, S. (ed.). *Peopled Economies: Conversations with Stephen Gudeman*. Uppsala: Interface, 2005.

Malinowski, B. *Argonauts of the Western Pacific: An Account of Native Enterprise and Adventure in the Archipelagos of Melanesian New Guinea*. London: Routledge and Kegan Paul, 1922.

_________. *Coral Gardens and Their Magic: A Study of the Methods of Tilling the Soil and of Agricultural Rites in the Trobriand Islands*. London: Allen and Unwin, 1935. 2 vols.

_________. *Crime and Custom in Savage Society*. London: Routledge & Kegan Paul, 1926.

_________ and J. de la Fuente. *Malinowski in Mexico: Economics of a Mexican Market System*. Edited by S. Drucker-Brown. London: Routledge, 1982.

Mandel, E. *An Introduction to Marxist Economic Theory*. London: Pathfinder, 1974.

Marcus, G. *Ethnography through Thick and Thin*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998.

_________ and P. Hall. *Lives in Trust: The Fortunes of Dynastic Families in Late Twentieth-Century America*. Boulder, CO: Westview, 1992.

Marshall, A. *Principles of Economics*. London: Macmillan, 1890.

Marx, K. *Capital*. London: Lawrence and Wishart, 1970 [1867]. Vol. I.

________. *Grundrisse*. New York: Vintage, 1973 [1859].

________ and F. Engels. *Manifesto of the Communist Party*. New York: Penguin, 1998 [1848].

Mauss, M. *Ecrits politiques*. Edited by M. Fournier. Paris: Fayard, 1997.

___________. *The Gift: The Form and Reason for Exchange in Archaic Societies*. London: Routledge, 1990 [1925].

Mayhew, H. *London Labour and the London Poor*. London: Dover, 1968 [1861-2]. 4 vols.

Mazzarella, W. *Shoveling Smoke: Advertising and Globalization in Contemporary India*. Durham, NC: Duke University Press, 2003.

Meadows, Donella [et al.]. *The Limits to Growth*. London: Earthscan, 2004 [1972].

Meillassoux, C. *L'anthropologie économique des Gouro de Cote d'Ivoire*. Paris: Mouton, 1964.

___________. *Maidens, Meal and Money: Capitalism and the Domestic Community*. Cambridge: Cambridge University Press, 1981.

Mill, J. S. *Principles of Political Economy: With Some of Their Applications to Social Philosophy*. Oxford: Oxford University Press, 1999 [1848].

Miller, D. *Material Culture and Mass Consumption*. Oxford: Blackwell, 1987.

_________. *Stuff*. Cambridge: Polity, 2010.

_________. *A Theory of Shopping*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998.

_________ (ed.). *Acknowledging Consumption: A Review of New Studies*. London: Routledge, 1996.

Mintz, S. *Sweetness and Power: The Place of Sugar in Modern History*. New York: Viking, 1986.

________. *Worker in the Cane: A Puerto Rican Life History*. New Haven, cf: Yale University Press, 1961.

Mirowski, P. *Machine Dreams: Economics Becomes a Cyborg Science*. Cambridge: Cambridge University Press, 2002.

Mollona, M. *Made in Sheffield: An Ethnography of Industrial Work and Politics*. Oxford: Berghahn, 2009.

________, G. De Neve and J. Parry (eds.). *Industrial Work and Life: An Anthropological Reader*. Oxford: Berg, 2009.

Montesquieu, C.-L. *The Spirit of the Laws*. Chicago: Encyclopaedia Britannica, 1989 [1748].

Moore, H. *Feminism and Anthropology*. Cambridge: Polity, 1988.

Morgan, L. H. *Ancient Society, or Researches in the Lines of Human Progress from Savagery through Barbarism to Civilisation*. Chicago: C. H. Kerr, 1877.

Mosse, D. *Cultivating Development: An Ethnography of Aid Policy and Practice*. London: Pluto, 2004.

Muller, B. *Disenchantment with Market Economies: Eastern Germans and Western Capitalism*. Oxford: Berghahn, 2007.

Narotsky, S. *New Directions in Economic Anthropology*. London: Pluto, 1997.

Nash, J. *We Eat the Mines and the Mines Eat us: Dependency and Exploitation in Bolivian Tin Mines*. New York: Columbia University Press, 1993 [1979].

Olson, D. and M. Cole (eds.). *Technology, Literacy and the Evolution of Society: Implications of the Work of Jack Goody*. Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum, 2006.

Ong, A. *Spirits of Resistance and Capitalist Discipline: Factory Women in Malaysia*. Albany, NY: State University of New York Press, 1987.

Ortiz, S. (ed.). *Economic Anthropology: Topics and Theories*. Lanham, MD: University Press of America, 1983.

Ostrom, E. *Governing the Commons: The Evolution of Institutions for Collective Action*. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

Ouroussoff, A. *Wall Street at War*. Cambridge: Polity, 2010.

Padayachee, V. (ed.). *The Political Economy of Africa*. London: Routledge, 2010.

Pahl, R. *Divisions of Labour*. Oxford: Blackwell, 1984.

Parish, W. L. and M. K. Whyte. *Village and Family in Contemporary China.* Chicago: University of Chicago Press, 1978.

Parkin, D. *Palms, Wine and Witnesses: Public Spirit and Private Gain in an African Farming Community.* New York: Chandler, 1972.

Parry, J. and M. Bloch (eds.). *Money and the Morality of Exchange.* Cambridge: Cambridge University Press, 1989.

Patterson, T. C. *Karl Marx, Anthropologist.* Oxford: Berg, 2009.

Pelkmans, M. (ed.). *Conversion after Socialism: Disruptions, Modernisms and Technologies of Faith in the Former Soviet Union.* Oxford: Berghahn, 2009.

Petty, W. *Political Arithmetick, or a Discourse Concerning the Extent and Values of Lands, People, Buildings.* New Delhi: Pranava Books, 2006 [1690].

Polanyi, K. *Dahomey and the Slave Trade: An Analysis of an Archaic Economy.* Seattle: University of Washington Press, 1966.

_________. *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of our Times.* Boston, MA: Beacon, 2001 [1944].

_________. *The Livelihood of Man.* New York: Academic Press, 1977.

_________, C. Arensberg and Harry Pearson (eds.). *Trade and Market in the Early Empires: Economies in History and Theory.* Glencoe, IL: Free Press, 1957.

Popkin, S. *The Rational Peasant.* Berkeley: University of California Press, 1979.

Radcliffe-Brown, A. *Structure and Function in Primitive Society.* London: Cohen and West, 1952.

Rahnema, M. and V. Bawtree. *The Post-Development Reader.* London: Zed, 1997.

Redfield, R. *Folk Cultures of the Yucatan.* Chicago: University of Chicago Press, 1948.

_________. *Peasant Society and Culture.* Chicago: University of Chicago Press, 1956.

_________. *Tepoztlan, A Mexican Village: A Study in Folk Life.* Chicago: University of Chicago Press, 1930.

Rey, P.-P. *Les Alliances des classes.* Paris: Maspero, 1973.

________. *Colonialisme, neo-colonialisme et transition au capitalisme*. Paris: Maspero, 1971.

Ricardo, D. *Principles of Political Economy and Taxation*. Harmondsworth: Penguin, 1971 [1817].

Richards, A. *Land, Labour and Diet in Northern Rhodesia: An Economic Study of the Bemba Tribe*. London: Oxford University Press, 1939.

Richards, P. *Indigenous Agricultural Revolution: Ecology and Food Crops in West Africa*. Boulder, CO: Westview, 1985.

Robbins, L. An *Essay on the Nature and Significance of Economic Science*. London: Macmillan, 1932.

Robertson, A. F. *The Dynamics of Productive Relationships: African Share Contracts in Comparative Perspective*. Cambridge: Cambridge University Press, 1987.

__________. *People and the State: An Anthropology of Planned Development*. Cambridge: Cambridge University Press, 1984.

Robotham, D. *Culture, Economy and Society: Bringing Production Back in*. London: Sage, 2005.

Rofel, L. *Other Modernities: Gendered Yearnings in China after Socialism*. Berkeley: University of California Press, 1999.

Rousseau, J.-J. A *Discourse on Inequality*. Harmondsworth: Penguin, 1984 [1754].

Sahlins, M. *Culture and Practical Reason*. Chicago: University of Chicago Press, 1976.

________. *Social Stratification in Polynesia*. Seattle: University of Washington Press, 1958.

________. *Stone Age Economics*. Chicago: Aldine, 1974 [1972].

________. *Waiting for Foucault*. Chicago: Prickly Paradigm, 2002.

Salisbury, R. *From Stone to Steel: Economic Consequences of a Technological Change in New Guinea*. Melbourne: Melbourne University Press, 1962.

Schapera, I. *Migration and Tribal Life*. London: Oxford University Press, 1947.

Schneider, H. *Economic Man: The Anthropology of Economics*. New York: Free Press, 1974.

__________. *The Wahi Wanyaturu: Economics in an African Society*. Chicago: Aldine Atherton, 1970.

Schumpeter, J. *Capitalism, Socialism and Democracy*. London: Allen and Unwin, 1944.

__________. *History of Economic Analysis*. Oxford: Oxford University Press, 1954.

Scott, J. *The Moral Economy of the Peasant: Rebellion and Subsistence in Southeast Asia*. New Haven, CT: Yale University Press, 1976.

Seddon, D. (ed.). *Relations of Production: Marxist Approaches to Economic Anthropology*. Brighton: Frank Cass, 1978.

Selected Essays by Frank Knight. Chicago: University of Chicago Press, 1999 [1941]. vol. II.

Seligmann, L. J. (ed.). *Women Traders in Cross-Cultural Perspective: Mediating Identities, Marketing Wares*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2001.

Sherratt, A. *Economy and Society in Prehistoric Europe: Changing Perspectives*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 1997.

Shore, C. and S. Nugent (eds.). *Elite Cultures: Anthropological Perspectives*. London: Routledge, 2002.

Simmel, G. *The Philosophy of Money*. London: Routledge, 1978 [1900].

Singh Uberoi, J. *The Politics of the Kula Ring*. Manchester: Manchester University Press, 1962.

Smith, A. *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*. London: Methuen, 1961 [1776].

Sombart, W. *Moderner Kapitalismus*. Munich: Duncker & Humblot, 1902-1927. 3 vols.

Spittler, G. *Founders of the Anthropology of Work: German Social Scientists of the 19th and Early 20th Centuries and the First Ethnographers*. Berlin: Lit Verlag, 2008.

Steuart, J. *Principles of Political Economy*. London: Miller and Cadell, 1767. 2 vols.

Stirling, P. (ed.). *Culture and Economy: Changes in Turkish Villages*. Huntingdon: Eothen Press, 1993.

Stocking, G. *After Tylor: British Social Anthropology, 1888-1951*. Madison, WI: University of Wisconsin Press, 1996.

Strang, V. and M. Busse (eds.). *Ownership and Appropriation*. Oxford: Berg, 2011.

Strathern, M. *The Gender of the Gift: Problems with Women and Problems with Society in Melanesia*. Berkeley: University of California Press, 1988.

_________. *Women in Between: Female Roles in a Male World, Mount Hagen, New Guinea*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 1995 [1972].

Terray, E. *Marxism and 'Primitive' Societies*. New York: Monthly Review Press, 1972.

Tett, G. *Fool's Gold: How the Bold Dream of a Small Tribe at J. P. Morgan was Corrupted by Wall Street Greed and Unleashed a Catastrophe*. New York: Free Press, 2009.

Thompson, E. P. *Customs in Common*. New York: New Press, 1991.

Thurnwald, R. *Economics in Primitive Communities*. London: Oxford University Press, 1932.

Trevisani, T. *Land and Power in Khorez: Farmers, Communities and the State in Uzbekistan's Decollectvization Process*. Berlin: Lit Verlag, 2010.

Tylor, E. B. *Primitive Culture: Researches into the Development of Mythology, Philosophy, Religion, Art and Custom*. London: Murray, 1871. 2 vols.

United Nations Development Program (UNPD). *Human Development Report*. Washington, DC: UNDP, 1998.

Veblen, T. *The Theory of Business Enterprise*. New York: Charles Scribner's Sons, 1904.

_________. *The Theory of the Leisure Class*. New York: A. M Kelley, 1899.

Verdery, K. *The Vanishing Hectare: Property and Value in Postsocialist Transylvania*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2003.

_________. *What was Socialism and what Comes Next?* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996.

________ and C. Humphrey (eds.). *Property in Question: Value Transformation in the Global Economy*. Oxford: Berg, 2004.

Wallerstein, I. *The Modern World System: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World Economy in the Sixteenth- Century*. New York: Academic Press, 1974.

Watson, J. L. (ed.) *Golden Arches East: McDonalds in East Asia*. Stanford, CA: Stanford University Press, 1997.

Weber, M. *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology*. ed. G. Roth and C. Wittich. Berkeley: University of California Press, 1978 [1922b]. 2 vols.

________. *General Economic History*. New York: Collier, 1961 [1922].

________. *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism*. New York: Charles Scribner's Sons, 1958 [1904-1905].

Wedel, J. R. *Collision and Collusion: The Strange Case of Western Aid to Eastern Europe 1989-1998*. New York: St Martin's, 1999.

Weiner, A. *Inalienable Possessions: The Paradox of Keeping-While-Giving*. Berkeley: University of California Press, 1992.

Werbner, P. (ed.). *Anthropology and the New Cosmopolitanism*. Oxford: Berg, 2008.

West, H. W. and P. Raman (eds.) *Enduring Socialism: Explorations of Revolution and Transformation, Restoration and Continuation*. Oxford: Berghahn, 2009.

White, J. B. *Money Makes us Relatives: Women's Labor in Urban Turkey*. Austin, TX: University of Texas Press, 1994.

Whyte, M. K. and W. L. Parish. *Urban Life in Contemporary China*. Chicago: University of Chicago Press, 1984.

Wilk, R. and L. Cliggett. *Economies and Cultures: Foundations of Economic Anthropology*. Boulder, CO: Westview, 2007.

Wolf, E. *Europe and the People without History*. Berkeley: University of California Press, 1982.

_______. *Peasants*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1966.

_______. *Peasant Wars of the Twentieth Century*. New York: Harper and Row, 1969.

Yonay, Y. *The Struggle over the Soul of Economics: Institutionalist and Neoclassical Economists in America between the Wars*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998.

Zaloom, C. *Out of the Pits: Traders and Technology from Chicago to London*. Chicago: University of Chicago Press, 2006.

Zammito, J. *Kant, Herder and the Birth of Anthropology*. Chicago: University of Chicago Press, 2002.

Zelizer, V. *The Social Meaning of Money*. New York: Basic Books, 1994.

Zhang, L. *Strangers in the City: Reconfigurations of Space, Power, and Social*

Networks within China's Floating Population. Stanford, CA: Stanford University Press, 2001.

Periodicals

Benson, P. and S. Kirsch. «Capitalism and the Politics of Resignation.» *Current Anthropology*: vol. 51, no. 4, 2010.

Berdahl, D. «(N)Ostalgie for the Present: Memory, Longing, and East German Things.» *Ethnos*: vol. 64, no. 2, 1999.

Bird-David, N. «Beyond the Hunting and Gathering Mode of Subsistence: Observations on the Nayaka and Other Modern Hunter-Gatherers.» *Man*: vol. 27, no. 1, 1992.

Bohannan, P. «The Impact of Money on an African Subsistence Economy.» *Journal of Economic History*: vol. 19, 1959.

_______. «Some Principles of Exchange and Investment among the Tiv of Central Nigeria.» *American Anthropologist*: vol. 57, 1955.

Burling, R. «Maximization Theories and the Study of Economic Anthropology.» *American Anthropologist*: vol. 64, 1962.

Chari, S. and K. Verdery. «Thinking between the Posts: Postcolonialism, Postsocialism and Ethnography after the Cold War.» *Comparative Studies in Society and History*: vol. 51, no. 1, 2009.

Cook, S. «The Obsolete 'anti-market' Mentality: A Critique of the Substantive Approach to Economic Anthropology.» *American Anthropologist*: vol. 68, 1968.

Demsetz, H. «Toward a Theory of Property Rights.» *American Economic Review*: vol. 67, no. 2, 1967.

Foster, G. «Peasant Society and the Image of Limited Good.» *American Anthropologist*: vol. 67, 1965.

Gudeman, S. «Creative Destruction: Efficiency, Equity or Collapse?» *Anthropology Today*: vol. 26, no. 1, 2010.

Hann, C. «From Production to Property; Decollectivization and the Family-Land Relationship in Contemporary Hungary.» *Man*: vol. 28, no. 3, 1993.

Hardin, G. «The Tragedy of the Commons.» *Science*: vol. 162, 1968.

Hart, K. «Heads or Tails? Two Sides of the Coin.» *Man*: vol. 21, no. 3, 1986.

_______. «Informal Income Opportunities and Urban Employment in Ghana.» *Journal of Modern African Studies*: vol. 11, no. 1, 1973.

_______. «Marcel Mauss: in Pursuit of the Whole - A Review Essay.» *Comparative Studies in Society and History*: vol. 49, no. 2, 2007.

________ and H. Ortiz. «Anthropology in the Financial Crisis.» *Anthropology Today*: vol. 24, no. 6, 2008.

________ and L. Sperling. «Cattle as Capital.» *Ethnos*: vol. 52, 1987.

Kahn, J. «Towards a History of the Critique of Economism: The Nineteenth-century German Origins of the Ethnographer's Dilemma.» *Man*: vol. 25, no. 2, 1990.

Konstantinov, Y. «Patterns of Reinterpretation: Trader-tourism in the Balkans (Bulgaria) as a Picaresque Enactment of Post-totalitarianism.» *American Ethnologist*: vol. 23, no. 4, 1997.

Leacock, E. «Women's Status in Egalitarian Society: Implications for Evolution.» *Current Anthropology*: vol. 19, no. 2, 1978.

Lipton, D. and J. Sachs. «Creating a Market Economy in Eastern Europe - The Case of Poland.» *Brookings Papers on Economic Activity*: vol. 1, 1990.

Malinowski, B. «The Primitive Economics of the Trobriand Islanders.» *Economic journal*: vol. 31, 1921.

Maurer, B. «Anthropology of Money.» *Annual Review of Anthropology*: vol. 35, 2006.

Nash, M. «The Social Context of Economic Choice in a Small Society.» *Man*: vol. 61, 1961.

Ouroussoff, A. «Illusions of Rationality: False Premises of the Liberal Tradition.» *Man*: vol, 28, 1993.

Parry, J. «The Gift, the Indian Gift, and the 'Indian Gift'.» *Man*: vol. 21, no. 3, 1986.

Pearson, Heath. «Homo Economicus Goes Native, 1859-1945. The Rise and Fall of Primitive Economics.» *History of Political Economy*: vol. 32, no. 4, 2000.

Ruggie, J. G. «International Regimes, Transactions, and Change: Embedded Liberalism in the Postwar Economic Order.» *International Organization*: vol. 36, 1982.

Sahlins, M. «The Sadness of Sweetness: The Native Anthropology of Western Cosmology.» *Current Anthropology*: vol. 37, 1996.

Sigaud, L. «The Vicissitudes of The Gift.» *Social Anthropology*: vol. 10, no. 3, 2002.

Stewart, A. «Sources of Entrepreneurial Discretion in kinship Systems.» *Entrepreneurship and Family Business*: vol. 12, 2010.

Visser, O. and D. Kalb. «Neoliberalism, Soviet style.» *European Journal of Sociology*: vol. 51, no. 2, 2010.

Wiegratz, J. «Fake Capitalism? The Dynamics of Neoliberal Moral Restructuring and Pseudo-Development: The Case of Uganda.» *Review of African Political Economy*: vol. 37, 2010.

Woodburn, J. «Egalitarian Societies.» *Man*: vol. 17, no. 3, 1982.

Conferences

Jasarevic, L. «Grave Economy, Good Life: Notes from the Bosnian Market.» Paper presented at the conference 'Beyond the Wall: Twenty Years of Europeanisation as Seen from the Former Yugoslavia', Belgrade, 13-16 December 2009.

Zaloom, C. «Economy in the Brain: Gifts and the Compromise of Medical Reason.» Paper presented at the conference 'Rethinking economic anthropology: a human centred approach', SOAS, University of London, January 2008.

Report

Barth, F. «Models of Social Organization.» Royal Anthropological Institute Occasional Papers, no. 23, London, 1966.

فهرس عام

ـ ت ـ

- ج -

-ح-

- ز -

- ق -

ـ ك ـ

هذا الكتاب

بدأت الأنثروبولوجيا الاقتصادية في القرن التاسع عشر على هيئة "علم اقتصاد الإنسان البدائي" الذي يدرس السلوك الاقتصادي للبدائيين. ثم تطور هذا العلم في القرن العشرين ليربط مكتشفات النيوكلاسيكية الاقتصادية بنتائج دراسة المجتمعات البدائية وحتى دراسة فلاحي العالم والقبائل أيضًا. وهذا الكتاب يهدف إلى تقريب علم الاقتصاد من الأنثروبولوجيا، ولا سيما أن الأنثروبولوجيا الاقتصادية شديدة الصلة بالنظرية الاجتماعية الحديثة، خصوصًا أفكار ماركس وفيبر ودوركهايم، ويبرهن أن المسائل الجوهرية في تاريخ الأنثروبولوجيا الاقتصادية تعود، لا إلى عصر التنوير وحده، بل إلى زمن أقدم. وفي هذا الحقل يركز المؤلفان على أفكار كارل بولاني، ويسلطان الضوء على كتابات مارسيل موس. وكان هذا الكتاب ظهر في خضم الأزمة المالية التي أحدثها انهيار عام ٢٠٠٨، ولا شك في أن هذا العرض لتاريخ الأنثروبولوجيا الاقتصادية يُعدّ مساهمة مهمة في فهم الحياة الاقتصادية التي تضطرب بالأزمات.

المؤلفان

كريس هان: ولد في كارديف – ويلز في عام ١٩٥٣، ونال الدكتوراه في الأنثروبولوجيا الاجتماعية في عام ١٩٧٩. مارس التعليم الجامعي في جامعة كنت، وأصبح مديرًا لمعهد ماكس بلانك في هالي – ألمانيا. ركز اهتمامه العلمي على أوروبا الشرقية في الحقبة الشيوعية، وعلى مناطق في آسيا ولا سيما الجماعات الناطقة بالتركية.

كيث هارت: ولد في مانشستر – إنكلترا في عام ١٩٤٣، وتنقل بين جامعات عدة لتدريس الأنثروبولوجيا، وتخصص بالجماعات ذات الأصول الأفريقية، علاوة على اللغات الكلاسيكية، ثم انتقل من دراسة اللغات إلى دراسة المجتمعات التي تختلف ثقافتها عن ثقافة المجتمعات الأوروبية.

المترجم

عبد الله فاضل: مترجم سوري، نقل إلى العربية عددًا من الكتب من بينها: **اللغز الأنثوي** (بيتي فريدان)، وفلاحو سورية: **أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم** (حنا بطاطو).

- فلسفة وفكر
- اقتصاد وتنمية
- لسانيات
- آداب وفنون
- تاريخ
- علم اجتماع وأنثروبولوجيا
- أديان ودراسات إسلامية
- علوم سياسية وعلاقات دولية



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

السعر: 10 دولارات

ISBN: 978-614-445-006-2

